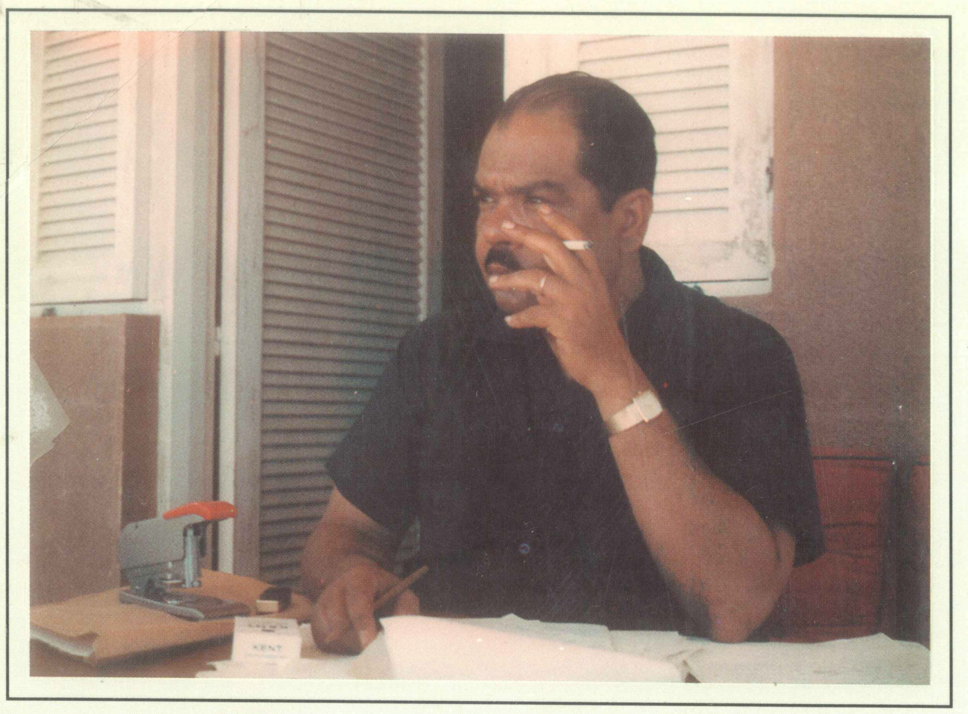




مذكرات صلاح نصر
الانطلاق
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى



مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

الانطلاق

مذكرات صلاح نصر
الجزء الثانى
الانطلاق
طبعة كاملة: سبتمبر ١٩٩٩
رقم الإيداع: ٩٩٣٥ / ٩٩

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
المراجعة اللغوية: أحمد رجب
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد
٣٥٦٤٧٨٣

مذكرات

صلاح نصر

الجزء الثانى

الانطلاق

مطبوعات دار الخيّال


بسم الله الرحمن الرحيم



محتويات الجزء الثانى، الانطلاق

إهداء

إلى روح أمي..

صلاح نصر

الانطلاق

أنهيت الجزء الأول من أوراقى بالحديث عن حرب السويس عام ١٩٥٦، تلك الحرب غير المتكافئة التى دارت رحاها على أرض مصر بين جيوش ثلاث دول، منها دولتان كبريان، وبين جيش مصر الفتى الذى كان لايزال فى دور التأهب والاستعداد والتسليح.

ومع ذلك فقد خرجت مصر ظافرة فى معركة التحرر من السيطرة الأجنبية التى كانت شاغل الأجيال السالفة لثورة ٢٣ يوليو، ولم توفق فى تحقيقها.

وفى غالب ظنى أنه بانتهاء حرب السويس ، تنتهى المرحلة الأولى من مراحل ثورة ٢٣ يوليو، وتبدأ مرحلة جديدة من مراحل كفاحها خارج أرض مصر، وأعنى معركتى القومية العربية والتضامن العربى، والوحدة العربية.

وتشق الثورة المصرية طريقها ، وتقيم وحدة عربية اندماجية مع سوريا، فكانت تجربة رائدة تستحق الدراسة والتقييم، بحسناتها ومثالبها، بإيجابياتها وسلبياتها.. والواقع أن الوحدة العربية تصور فكرى له تاريخ طويل ، ومع ذلك فهى لاتزال فكرة أكثر منها برنامجا، بالرغم من أنها فى الحقبات الأخيرة حوت معانى سياسية وعملية أكثر مما مضى، فضلا عن أنها مارست نفوذاً أكبر فى مجال العلاقات الخارجية للدول العربية.

كما أن القومية العربية أصبحت اتجاها فكريا أيضاً أشركته أغلب الدول العربية تقريبا فى معالجة القضايا والمسائل العربية، وهى تلك المسائل الدولية التى يظن العرب أنها تمثل جبهة مشتركة.

ومع ذلك فالعرب يتفقون أحياناً، ويختلفون أحيانا أخرى، ولكن غالبا ما يتم الاتفاق على الأهداف، بينما يصبح النزاع مريراً على الوسائل التى تحقق هذه الأهداف.

وبلاجدال فقد كان عبدالناصر أكثر الزعماء العرب فى تطبيق القومية العربية فى السياسة الخارجية ، وهو باعث القومية وليس بمنشئها، فالقومية العربية كانت قوة قائمة فى المنطقة العربية قبل ظهور عبدالناصر على المسرح وستظل قائمة من بعده.

ومع ذلك، لايمكن أن نفهم سياسة عبدالناصر وموقفه من المسائل العربية منعزلة عن دراسة محتوى السياسات الخاصة بالدول العربية وأوضاعها، لذا حرصت أن أغطى هذه النقاط قدر طاقتى.

ولقد واجهت ثورة ٢٣ يوليو عناءً مريراً وهى تشق طريقها فى معركة الوحدة والقومية، فقد تكالبت عليها قوى من خارج المنطقة العربية ومن داخلها لتدمر وحدة مصر وسوريا ، سواء بالتآمر أو بالضغوط الاقتصادية والسياسية، فوحدة مصر وسوريا كانت بداية لوحدة عربية شاملة، لن ترضى عنها الدول الكبرى، وفى الوقت ذاته تزعج حكام بعض الدول العربية.

ولذلك استمر التآمر على وحدة مصر وسوريا حتى تم الانفصال فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ على يد الرجعية الرأسمالية السورية ولم يكن الانفصال وليد ساعته، وإنما كانت له جذور تآمرية قديمة، حرصت على أن أبرزها ، وأوضح دوافعها، وأبين أصحابها الذين شاركوا فى التآمر.. ولقد كان وقع الانفصال على عبد الناصر عنيفا، وكان له تأثير ملحوظ على سلوكه السياسى، وعلى تعامله مع زملائه الذين كانوا يشاركونه الحكم، فقد أصبح يرتاب حتى فى أقرب الناس إليه، كما أنه بذل جهوداً يائسة لإعادة الوحدة مع سوريا سواء عن طريق المحادثات السرية أو عن

طريق العمل السرى وحتى عن طريق الغزو، ولكن هذه الجهود باءت كلها بالإخفاق.

والواقع أن انفصال سوريا عن مصر جاء فى أحرج اللحظات التاريخية لعبدالناصر، ذلك أنه كان فى ذروة نزاعاته مع العالم الخارجى، فقد كان فى صراع دائم مع أغلب الحكام العرب، وكان فى خلاف مرير مع الغرب، وفى نزاع متتال مع السوفييت، فضلا عن تورطه فى مشاكل أفريقيا التى اتجه إليها بحثا عن فرض نفوذه فى دول حصلت على استقلالها حديثا، وبسرعة فاقت كل تنبؤات العصر.

وكان عبدالناصر يوقن أن أحد أسباب الانفصال يرجع إلى تآمر الرجعية والإقطاع والرأسمالية فى سوريا، وقد خشى أن يحدث الشىء ذاته فى مصر، ومن ثم لم يجد أمامه إلا سبيل حتمية الحل الاشتراكى، الذى أدّى إلى انقسام مجلس الثورة المصرى المتبقى، نتيجة معارضة الجناح اليمينى فى المجلس لسياسة التوسع فى قرارات التأميم.

وتقوم معركة نفسية بين عبدالناصر وحكومة الانفصال فى سوريا فى صيف عام ١٩٦٢، شهدها مؤتمر شتورة الذى عقد فى قرية شتورة بلبنان، حيث استخدم الطرفان فيه أقذع أنواع السباب، و كال كل طرف للآخر أحط الاتهامات وأبشع الكلمات، وما أن انتهى هذا المؤتمر سيىء الطالع، حتى نشب صراع جديد فى جنوب الجزيرة العربية.. ففى السابع والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ قام انقلاب عسكرى فى اليمن بقيادة اللواء عبد الله السلال، أطاح بالإمام البدر الذى كان قد خلف أباه على عرش اليمن.

ولقد أدى هذا الانقلاب إلى تورط عبد الناصر وفيصل فى نزاع مرير لمدى عدة سنوات تالية ـ كما سيجىء فى هذا الجزء والجزء التالى.

ويشق عبدالناصر طريقه بإصرار فى معركة القومية العربية، ويساعده الحظ، فتقوم ثورة وطنية فى العراق تطيح بعدوه اللدود عبدالكريم قاسم، وتنصب صديقه عبدالسلام عارف رئيسا للجمهورية العراقية فى ٨ من فبراير سنة ١٩٦٣.. ولم يمض أكثر من شهر، حتى يقوم الجيش السورى بقيادة المقدم لؤى الآتاسى بالإطاحة بحكومة خالد العظم فى ٨ من مارس.

وتسعى كل من بغداد ودمشق إلى القاهرة للاتفاق على عقد وحدة ثلاثية تضم مصر وسوريا والعراق، ولكن الجهود تخفق نتيجة ظروف وعوامل عديدة قمت بشرحها ، ومع ذلك فقد استطاع عبدالناصر أن يعزل بعث سوريا، ويصفى بعث العراق، ويصبح عبدالناصر فى عام ١٩٦٣ الحارس للقومية العربية مرة أخرى.على أن معركة البعث السورى مع عبد الناصر لم تهدأ بل على العكس اشتد أوارها فى شكل انقلابات انفصالية وحركات وحدوية.. ولم يهدأ بال عبدالناصر لإعادة الوحدة مماجعله يفكر فى غزو سوريا من العراق، ثم يتراجع عن مخططه خشية تدخل الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة .

وتخفق جهود عبدالناصر فى النهاية، فيسلم بالأمر الواقع، ويتقارب مع البعث السورى، ثم يقر انفصال سوريا ويتبادل التمثيل الدبلوماسى معها.. ولقد أنهيت هذا الجزء بهذه الأحداث ، وأطلقت عليه اسم «الانطلاق ».. إذ قامت الثورة بالانطلاق فى رحاب القومية العربية، وإن انحسرت إلى حين، على أن أعود لأتحدث فى الجزء الثالث عن مرحلة جديدة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو.

والله ولى التوفيق ،

صلاح محمد نصر

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

1

حصاد السويس

دار الخيّال

انسحاب إسرائيل وتأكيد سلطة مصر

لم يحل منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦، حتى كانت آخر قوات بريطانيا وفرنسا قد خرجت من مصر، دون أن تحصل على أية تأكيدات بشأن تسوية مشكلة القناة.. وفى أوائل شهر يناير ١٩٥٧ كان السواد الأعظم من قوات الأمم المتحدة قد غادر منطقة السويس، وزاد ضغط الأمم المتحدة على إسرائيل كى تنسحب من سيناء.

كانت إسرائيل تحتل منطقتين حيويتين:

قطاع غزة الذى كانت مصر تشرف عليه منذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، ومنطقة شرم الشيخ، وهى الجانب المصرى من خليج تيران الضيق الذى يؤدى إلى خليج العقبة الطويل الرفيع الذى تقع فى آخره ميناء إيلات الإسرائيلية.. كان كلا الموقعين على جانب كبير من الأهمية لإسرائيل. وكانت تسد الخليج فى وجه السفن الإسرائيلية بطارية من المدافع المصرية أقيمت فوق الشاطىء المرتفع المطل على المياه الإقليمية المصرية.. هذا فضلا عن أن قناة السويس كانت مغلقة فى وجه السفن الإسرائيلية على أساس أن مصر كانت لاتزال فى حالة حرب مع إسرائيل.. وكان هذا هو المبرر الذى ادعته إسرائيل للهجوم على مصر.

ولما كان الاقتراح الخاص باحتلال الأمم المتحدة لأماكن الحظر معلقاً على موافقة القاهرة، فقد رفضت إسرائيل الانسحاب دون الحصول على الضمانات الكافية.

وبدأت الكتلة العربية الآسيوية تستعد لاقتراح قرار بشأن فرض عقوبات اقتصادية

على إسرائيل، وهى حركة لايمكن أن تعنى شيئاً مالم تشترك فيها الولايات المتحدة.. فإذا ما اشتركت فيها الولايات المتحدة، فإن ذلك سيكون بمثابة كارثة على إسرائيل.

وساد التشاؤم فى دوائر وزارة الخارجية الأمريكية . لقد رفض بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل نداء من الرئيس أيزنهاور للانسحاب .. وكانت حكومة واشنطن قد أصيبت بالخيبة والإخفاق، وكانت تخشى الضرر الذى سوف يلحق بالدور الذى تلعبه الأمم المتحدة، كما كانت تخشى أن تطول المدة قبل فتح القناة للملاحة.

ومن جهة أخرى أدى وقوف إسرائيل فى موقف العداء السافر من الأمم المتحدة إلى وضع الولايات المتحدة فى موقف حرج ، إذ أصبح محتما عليها أن تختار بين أحد الجانبين.

وكان الرأى السائد أن تقوم الولايات المتحدة بتأييد قرار اتخاذ عقوبات ضد إسرائيل، وإن كانت لاتشعر بالارتياح نحو هذا الاختيار.

ولقد واجه الرئيس أيزنهاور ثورة جامحة من جانب الحزبين الجمهورى والديمقراطى.. إذ قام بعض زعماء الحزب الجمهورى ونددوا بالأمم المتحدة لتقاعسها عن العمل ضد السوفييت أثناء ثورة المجر، وأعلنوا أنهم سوف يقومون بمعارضة فرض أى عقوبات على إسرائيل، مالم تفرض العقوبات أولاً على الاتحاد السوفييتى.

وفى الوقت ذاته تقدم الحزب الديمقراطى بجناحيه المحافظ والحر بمعارضة قوية لفرض عقوبات على إسرائيل.

ونتيجة لازدياد المعارضة فى مجلس الشيوخ الأمريكى لفرض عقوبات على إسرائيل، قام دالاس وزير خارجية واشنطن بتقديم مذكرة إلى إسرائيل فى ١١ من فبراير سنة ١٩٥٧ تقول إن الولايات المتحدة سوف تستخدم نفوذها فى الجمعية العمومية للاحتفاظ بقوات الأمم المتحدة فى غزة، وأنها سوف تؤكد ـ نيابة عن سفن الولايات المتحدة ـ مبدأ حرية الملاحة فى خليج العقبة.. ولكن إسرائيل رفضت هذا العرض فى ١٥ من فبراير على أساس أنه غير محدد، واستمرت فى المطالبة بضمانات. . وقدمت شروطا لانسحابها.

وطلب دالاس من إسرائيل أن تعدل من موقفها، وأصر على أنه لايستطيع قبول شروط إسرائيل.

وفى ١٧ من فبراير أصدر أيزنهاور بيانا طالب فيه بالجلاء عن غزة والعقبة، مصرحاً بأن ميثاق الأمم المتحدة يحرم استخدام القوة واحتلال أراضى البلاد الأخرى كوسيلة للمساومة فى تسوية الخلافات الدولية .. وعلى ذلك يجب أن تنسحب إسرائيل دون قيد أو شرط.. ونشب نزاع بين الرئيس الأمريكى والكونجرس حول ضغط الأول على إسرائيل.. وقام الرئيس أيزنهاور بإذاعة رسالة بالراديو والتليفزيون قال فيها إن الأمم المتحدة ليس أمامها إلا أن تجبر إسرائيل على الخروج من مصر.. ومع ذلك فقد رفض بن جوريون اقتراح الرئيس أيزنهاور.. وفى خطاب حماسى لبن جوريون، طالب بضرورة استتباب الأمن فى العقبة، وبضرورة ألا تعود مصر إلى القطاع ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أما فى الولايات المتحدة ، فقد أخفق خطاب الرئيس أيزنهاور فى إقناع الكونجرس والصحفيين والرأى العام.. وكان من العجيب أن رئيساً تم انتخابه حديثاً وبأغلبية ساحقة، يجد أن قيادته توضع موضع الرفض بهذه السرعة.

وبعد اجتماعات عديدة بين السفير الإسرائيلى «أيبان» ومستر دالاس وزير خارجية واشنطن، وبينو وزير خارجية فرنسا، تكلمت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى أول مارس، وقد وافقت على الانسحاب من المنطقتين المختلف عليهما بشروط ثلاثة.

أولاً : أن تتولى قوات الأمم المتحدة دون غيرها إدارة القطاع ومسئولية الحماية البوليسية والإدارة المحلية والشئون الاقتصادية.

ثانياً : أن تظل القوات التابعة للأمم المتحدة فى هذه المنطقة حتى تتم تسوية الصلح أو اتفاقية تحدد مستقبل القطاع.

ثالثا : إذا ظهرت بوادر عودة الحال إلى ماكانت عليه فلإسرائيل الحرية فى العمل للدفاع عن حقوقها.

أما بالنسبة لموضوع العقبة فقد سلمت جولدا مائير بالانسحاب بالشروط الآتية:

أولاً : أن تعترف الولايات المتحدة وغيرها من كبار الدول البحرية بحق المرور البرىء فى خليج العقبة.

ثانيا: أن تتحرك قوة الأمم المتحدة لمنع أى حصار.

ثالثا: إذا حدث فى المستقبل أى حصار فإن إسرائيل سوف تعده بمثابة هجوم يعطيها الحق فى ممارسة حقها فى الدفاع عن النفس طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق.

وأعقب جولدا مائير فى الحديث هنرى كابوت لودج السفير الأمريكى الذى هاجم بشدة الاشتراطات الإسرائيلية.

وقد بدأ لودج كلمته بقوله:

«لايجوز لعضو الأمم المتحدة أن يحقق غنماً سياسياً باستخدام القوة، كما لايجوز له أن يستخدم غنماً أحرزه بطريق القوة، كنقطة للمساومة بغرض تحقيق غنم آخر.. إن الولايات المتحدة ترفض أن تجعل إسرائيل أمر انسحابها مشروطاً»

وواصل لودج كلمته بالاستشهاد بما جاء على لسان السكرتير العام بقوله: «إن مصر راغبة فى أن تتولى قوة بوليس الأمم المتحدة أمور الإشراف العسكرى والمدنى فى غزة.. إن من رأينا أن نحدد مستقبل القطاع داخل إطار اتفاقية الصلح.. وكنا نظن أن نأمل فى أن تتمكن الأمم المتحدة ومعها قوات الطوارىء الدولية، من أن تستمر فى عملها المجدى هناك حتى تتم تسوية نهائية بخصوص قطاع غزة»

وأما من جهة مضيق العقبة فقد أكَّد لودج ضرورة وضع قوات الطوارىء الدولية هناك، كى تفصل بين القوات البرية والبحرية الخاصة بكل من مصر وإسرائيل.

وعند الحديث عن فترة وضع قوات الطوارىء الدولية على المضيق، فقد اكتفى لودج بأن ذكر اقتراح السكرتير العام فى ٢٦ من فبراير ، بأن يتولى هو إفادة اللجنة الاستشارية لقوة الطوارىء الدولية التى تحدد ما إذا كان الموضوع يجب أن يوضع للبحث أمام الجمعية العمومية أم لا.

على أن دالاس بعد أن درس شروط إسرائيل المكتوبة، وعد بأن يعلن لودج وجاهتها، كما أن أبا أيبان السفير الإسرائيلى ذكَّر مستر دالاس بأنه ليس هناك ماهو مفاجىء فيما طالبت به إسرائيل الولايات المتحدة بخصوص ماجاء فى خطاب جولدا مائير.

وبدلا من التأييد الذى كانت إسرائيل تنتظره من واشنطن ، أكَّد لودج حق مصر الشرعى فى القطاع.

ولتخفيف الصدمة على إسرائيل، قام الرئيس الأمريكى أيزنهاور بتوجيه خطاب على

لسان دالاس إلى بن جوريون، بين فيه تعهد الولايات المتحدة أن تعمل حتى لاتعود إسرائيل إلى الحياة فى ظل حروب وعمليات حصار.

وقد نصح أيزنهاور إسرائيل بألا تأسف لانصياعها إلى الشعور العالمى القوى، وأكد أن الولايات المتحدة ستعمل دائما كى تعيد إلى المنطقة بعد أن يتم الانسحاب، حالة أكثر استقراراً، وأكثر هدوءاً، وأكثر رعاية للصالح العام من الحالة التى كانت قائمة فعلاً.

وبعد أن تسلمت الحكومة الإسرائيلية خطاب دالاس يوم ٢ من مارس، قررت أن تنسحب نهائياً ابتداء من ٤ مارس.

لقد أقنعت وزارة الخارجية الأمريكية إسرائيل بأن هناك فرصة طيبة فى أن تنجح الأمم المتحدة لإقامة وصاية فعلية على القطاع، وكان من المأمول أن مصر ربما تسمح إلى أجل غير مسمى بموقف تتحمل فيه قوات الأمم المتحدة كل المسئولية، وعلى كل حال فإن إسرائيل استناداً إلى مذكرة الولايات المتحدة تكون قد وضعت الولايات المتحدة أمام التزامات أدبية معينة.

والواقع أن اهتمام حكومة أيزنهاور كان موجها نحو الدفاع عن شركات البترول الأمريكية أكثر منه نحو حياة إسرائيل.. فحينما زار سعود ـ ملك السعودية ـ واشنطن زيارة رسمية فى يناير سنة ١٩٥٧، قرر كل المسئولين عن السياسة الأمريكية أن يكسر الرئيس الأمريكى كل السوابق الماضية بأن يذهب لاستقباله فى المطار.

كان الملك سعود الحاكم المطلق للسعودية يمتلك من دخل البترول السنوى مايعادل ٣٠٠ مليون دولار، وكان سعود يؤيد عبدالناصر حينذاك فى سياسته نحو إسرائيل.

ولتحقيق هذا الغرض كان الملك يحث زملاءه العرب نحو هذا الهدف المشترك.

لقد حضر الملك سعود إلى واشنطن لشراء ماقيمته ٢٥٠ مليون دولار من الأسلحة لحماية نفسه من عدوان إسرائيل، وللحصول على إيجار سنوى ضخم للقاعدة الجوية الأمريكية فى الظهران.. كان سعود يطلب ثلاثمائة مليون من الدولارات كإيجار لمدة ست سنوات، كما كان يريد ٩٠ طائرة نفاثة.

فى مقابل كل هذه الخدمات كان سعود على استعداد لأن يوافق على مبدأ أيزنهاور المعادى للشيوعية، كمبدأ سليم يمكن للحكومات العربية أن تنظر إليه بعين الاعتبار وأن تؤيده.

وفى السادس من مارس ترك ستة من الموظفين الإسرائيليين قطاع غزة، ودخله ٢٦٠٠ من قوات الأمم المتحدة .. ثم تولت فرقة أخرى من قوات الأمم المتحدة الإشراف على شرم الشيخ بعد ذلك بيومين.

وفى ١١ من مارس عينت مصر حاكماً على غزة.. وفى ١٥ من مارس استمر عبدالناصر فى إعلان رفضه مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس. وحينما تولت مصر أمر إدارة غزة، طارت جولدا مائير إلى واشنطن، وبعد محادثات مع دالاس، صدر بيان مشترك يوم ١٩ من مارس جاء فيه أن الولايات المتحدة لاتزال تقف موقفا حازما من الآمال والأمانى التى سبق أن رددتها بشأن المواضيع المختلف عليها.. وفى أوائل شهر أبريل أعلن همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة أن القوات المصرية سوف ترسل إلى قطاع غزة،. للتعاون مع قوات الأمم المتحدة لمنع التسلل عبر الخط الفاصل.

وفى ٢٩ من مارس تم تطهير القناة نهائياً من السفن التى كانت قد أغرقت فيها، وتحرك عبدالناصر ليؤكد سلطته الكاملة التى لاخلاف فيها على القناة.

وحذرت واشنطن ولندن وباريس شركات الملاحة ألا يستخدموا القناة، وأن ينتظروا حتى تتم المفاوضات بين الولايات المتحدة ومصر، والتى استمرت حتى نهاية شهر أبريل، حينما أرسلت مصر إلى الأمم المتحدة الأسس واللوائح التى ستدير بها القناة. وبعد مناقشة دارت حول هذا الموضوع فى مجلس الأمن، تقرر فى ٢٦ من أبريل أن تستأنف سفن الغرب الملاحة فى القناة طبقاً لشروط مصر.

وكان الإسرائيليون قد تلقوا تحذيراً سابقاً من كل من دالاس والرئيس أيزنهاور، بألا يستخدموا القوة لاختبار حقهم فى استخدام قناة السويس، ولكنهم كرروا مراراً أنهم سوف يستخدمون القوة فى خليج العقبة.. أما فى القناة فكان الإسرائيليون لاحول لهم ولا قوة.

ونشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً حيَّت فيه النصر الذى حققه عبدالناصر يوم ٢٧ من أبريل، ووصفته بأنه نصر كامل هزم كل اقتراحات دالاس بخصوص إقامة إشراف دولى على القناة.

لقد كانت حرب السويس تمثل أزمة ذات شأن بالغ فى سياسة دالاس، لإتمام حركة التطويق بواسطة حلف بغداد.. فحينما تأكدت مصر وسوريا بأن الولايات المتحدة تعمل على تفرقة العرب عن طريق تسليح العراق، وعن طريق إبعادها عن هدفها المقدس وهو القضاء على إسرائيل، اتجها إلى موسكو وقبلا منها إمدادهما بالأسلحة.

وكان نمو قوة مصر العسكرية وعداوتها لإسرائيل هى التى دفعت الأخيرة للقيام بغزو مصر ، وأدى هذا بدوره إلى الغزو الإنجليزى ـ الفرنسى.. والأسوأ من هذا كله كان سحب دالاس الفجائى عرضه لبناء السد العالى فى ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦، هو الذى أطلق هذا العنف من عقاله .. وفى أواخر سنة ١٩٥٦ قام دالاس باستعراض إخفاق دبلوماسيته فى الشرق الأوسط، وخرج من هذا الاستعراض بقرار يتضمن توسيع مبدأ ترومان حتى يغطى منطقة الشرق الأوسط كلها، بينما كانت واشنطن تحس بالقلق من تحرك السوفييت وزحفهم فى منطقة الشرق الأوسط، حيث الأماكن المقدسة، وموارد طرق المواصلات الحيوية.

وفى الخامس من يناير سنة ١٩٥٧ ألقى الرئيس أيزنهاور خطابا أمام الكونجرس قال فيه:

«ليس هناك دولة ـ كبيرة أم صغيرة ـ نرفض أن ندخل معها فى مفاوضات ، وعلينا أن نتذرع فى ذلك بالصبر تصميماً منا على الوصول إلى تفاهم أفضل بيننا»

وبعد أن عرض أيزنهاور لموقف السوفييت من لاتفيا واستونيا ولتوانيا والمجر طالب أن يمنح السلطة الآتية:

١ـ مساعدة أى دولة أو مجموعة من الدول فى منطقة الشرق الأوسط بغرض تنمية قوتها الاقتصادية، التى تؤدى بدورها إلى احتفاظها باستقلالها الوطنى.

٢ـ تقديم برامج المعونة العسكرية حينما يطلب ذلك .

٣ـ استخدام القوات المسلحة الأمريكية ـ إذا طلب ذلك ـ لمواجهة العدوان المسلح السافر من جانب أى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

وطلب أيزنهاور الترخيص له بصرف ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً لمدة ثلاث سنوات لاستخدامها وفقاً لحسن تصرفه فى هذه المنطقة.

ولم يكن البريطانيون يرون أن هناك أى خطر مباشر من هجوم سوفييتى مسلح على منطقة الشرق الأوسط، وكانوا يعجبون من سباق التسلح فى المنطقة، وكان هناك رأى سائد فى الغرب بأن سياسة أيزنهاور الجديدة تمثل الانتهازية السياسية، التى تريد أن تستفيد من فراغ يحس البعض أن واشنطن بذلت كل مافى وسعها لتخلقه، وذلك بالمطالبة بانسحاب البريطانيين والفرنسيين من مصر ، ووصف أحد المراقبين المبدأ الجديد بأنه خطوة نهائية نحو نوع من السيادة الأمريكية.

واستنكرت الصحافة فى لبنان ـ بالرغم من صداقتها لواشنطن ـ فكرة «الفراغ» ، وناقشت المسألة كأنه احتلال أمريكى على الأبواب..وسادت موجة الاستنكار الشرق الأوسط كله، وحتى إسرائيل سادها الخوف.

وعلق نهرو على مشروع أيزنهاور بقوله:

«إذا قامت دولة أجنبية بالتدخل فى شئون دولة أخرى، فإنها تعكر صفو السلام فى هذه الدولة الأخيرة، وتثير الخلافات، إنها تخلق التوتر وتحث على سباق التسلح بين الدول الأجنبية».. ولقد نظر عبد الناصر وحلفاؤه السوريون إلى مبدأ أيزنهاور على أنه محاولة أمريكية للتحرك إلى مناطق النفوذ فى العالم العربى التى خسرها البريطانيون نتيجة العدوان الثلاثى.. وقد وافقت على المشروع كل من الرياض وعمان وبيروت.

كان الغرض الأمريكى لمبدأ أيزنهاور هو إنقاذ الشرق الأوسط من الشيوعية الدولية، ووفقا لهذا المبدأ تعهدت واشنطن بتقديم العون الأمريكى ـ متضمناً الأسلحة ـ إلى أى دولة تطلب المساعدة لحماية نفسها من الضغوط الروسية أو التهديد الشيوعى، والواقع أن هذا المشروع أعدّ كى يشجب كل عروض المعونة من الكتلة الشرقية.

واختار الأمريكيون جيمس ريتشارد عضو الكونجرس الأمريكى كى يروج للمشروع فى العواصم العربية، ويبدو أن واشنطن كانت مقتنعة بأن هذا المشروع هو ماكان يحتاجه العرب من الولايات المتحدة. ولكن مهما كانت الدوافع خالصة أم كانت وسيلة لتحقيق مصالح أمريكا، فإن تفكير عبدالناصر كان ينطوى على أن مبدأ أيزنهاور لم يكن سوى لعبة غربية جديدة، كى يجذب العرب للعودة إلى حظيرة التبعية فى ظل وصاية الإمبريالية.

وكانت بريطـانيا قد أخفقت فى ضم أعـضاء جدد لحلف بغداد، إذ اتبـعت أسلوباً كلاسيكياً فى سياستها ، كما أن دعاية عبدالناصر ونفوذه لعبا دوراً هاماً وفعالاً فى التأثير علـى فعاليـة الحلف، فـضلا عن أن بـريطانيـا أصبحـت مزدرية فـى أعين العرب بـعد اشتراكها فى العدوان الثلاثى.

وحاولت الولايات المتحدة الاقتراب من عبدالـناصر عن طريق الملك سعود، كى يقوم بتزكيـة المشروع لعبدالـناصر،وكان لهذا الاقتـراب أثر معاكس علـى تفكير عبـدالناصر، الذى عد ذلك نوعا من الضـغط عليه ذكره بسياسة بريطانيا التـى حاولت عزله عن باقى الدول العربـية.. والواقع أن عبدالنـاصر بالرغم من قلقـه من المشروع، لم يكتـرث كثيراً بمستقبل المشروع، إذ كان يرى أن الدول الـعربية التى رفضت الانضمـام إلى حلف بغداد حينما لم يـكن أمامها سبيل غيره، لـن تحاول الاشتراك فى مخطط أمريكـى وقد تغيرت الظروف، لاسيـما وقد جلس عبدالـناصر بعد حرب الـسويس على مقعـد الصدارة بين الحكام العرب.

وهلّ صـيف عام ١٩٥٧، واكتـشفت السـلطات الـسورية مؤامـرة دبرتها المخـابرات المركزية الأمريكية لإعـادة حكومة موالية للغرب فى سوريا، إذ قبـض على دبلوماسى من السفـارة الأمريكية فى دمـشق عند الحدود السـورية اللبنانـية، وهو يحاول تهـريب لاجئ سورى من بيروت إلى دمشق فى حقيبة سيارته.

وقد أكدت هذه العملية للسوريين أن الغرب لن يتوقف عن فرض حكومات خاضعة تحقق مصالحهم ومطالبهم فى العالم العربى، وتقوض دعائم القومية العربية.

كانت الولايات المتحدة حينئذ تساند الـدول العربية الملكية الثلاث: الأردن والسعودية والعراق، بينما تحاول أن تخمد جذوة القومية العربية التى بدأت تتوق إليها شعوب المنطقة العربية.

والواقع أن دالاس بسياسة التطـويق التى انتهجها ـ تشبه إلى حد كبيـر سياسة مترنيخ فى أوروبا ـ ربما استطاع دالاس أن يحبس القومية الـعربية فى زجاجة لبضع سنوات، كما فعل مـترنيخ بالـقومية فى أوروبا مـن قبل فى الفـترة من سنة ١٨١٥ إلـى سنة ١٨٤٨، ولكن دالاس «المـترنيخ الجديد» لـن يستطيع أن يـحبس المارد فى الـقمقم إلى مالانـهاية، فالقومية العربية واقع له مثاليته فى وحدة العرب، مهما تعرضت لنكسات أو تحديات.

وإذا ماتحدثت عن القومية العربية، فإننى لا أستطيع أن أفصل عنها الوحدة أو الاستقلال أو الإصلاح أو البعث العربى.. فالقومية هى القوة الدافعة لحياة العرب اليوم .. إنها إطار فكرى ووسيلة اقتراب إلى المسائل والمشكلات والتحديات التى تواجه العرب..كما أن قيمتها تكمن فى اتفاق العرب الشامل على أن هناك شيئا اسمه «الأمة العربية».. وبالرغم من هذا الاتفاق الشامل بين العرب على القومية، فلا يزال العرب يختلفون فى التعبير عنها وفى تطبيق الأساليب.. ومن ثم نجد أن نتاج القوى التاريخية، والخوف المشترك للعرب من عدو مشترك، والآمال التى تصبو إليها الدول العربية.. كل هذه قد اجتمعت كى تعرقل عملية التعبير عن القومية العربية فى وثيقة واحدة محددة، كما أن القومية العربية ليست حكرا على متحدث عربى واحد، بل يملكها المجتمع العربى كله.

والواقع أن كل تيارات التجربة والفكر العربى التى تدفقت معا فى منتصف القرن العشرين، قد مزجت مياه هذه الأفكار والتجربة فى بحيرة القومية العربية، ثم هبت عليها رياح الخوف والطموح فلوثتها، وسقطت عليها أمطار كراهيتهم للنفوذ الأجنبى ، فساد البحيرة مد وجزر اختلفت درجاتهما وفقا لتفاعل هذه العوامل مجتمعة.

ومع كل هذا، فقد استطاع العرب أن يعبروا عن القومية العربية فى عدة أهداف محددة مطلقة ومتفق عليها وهى :بعث العرب، والاستقلال، والوحدة ، والتقدم والإصلاح.

على أن أقدم العوامل وأكثرها تأثيراً فى وحدة العرب جاءت من الإسلام، متضمناً ذلك فكرة الجامعة أو التجمع الإسلامى، أى اتحاد جميع الشعوب الإسلامية.. وكان جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده من أوائل الذين رفعوا لواء الإصلاح الإسلامى فى أواخر القرن التاسع عشر، وقاماً بتطويره وفقاً لمقتضيات العصر، بقصد إحياء البعث الإسلامى فى إحدى الدول الإسلامية وتدعيمها كى تصبح قادرة على الوصول إلى مستوى الدول الكبرى، ومن ثم استعادة الإسلام ماضيه المزهر.

والواقع أن تأثيرهما سرى بين الأجيال التالية لأصحاب النظريات الفكرية، أو بين

السياسيين الذين عملوا فى حقل السياسة، فنادوا بأهمية تطوير الإسلام وفقا للعصرية، ومشاركة الدول الإسلامية فى هذا الإصلاح والتطوير.

ولكن حدث تطور فى السنوات الحديثة بظهور قوى تنادى بمذاهب علمانية عملت على تقليل نفوذ الإسلام الذى كان واضحاً من قبل، بالرغم من أن الدين لايزال يلعب الدور الرئيسى فى حياة الأمم.

وإذا كان كثير من الزعماء العرب الذين مالوا إلى الاتجاه العلمانى قد جذبوا جموعاً غفيرة إليهم نتيجة الحث على القومية العربية التى استجابت إليها الجماهير، فإنهم أحسوا بقيمة الإسلام فى الأزمات الكبرى التى تعرضت لها البلاد العربية، وإن الذين تناسوا إحياء الدين خسروا كثيرا فى مواقف عدة.. فالجهاد الأكبر كان ولايزال له قيمة لاتقارن فى مواجهة العدوان الخارجى، ولكن مثل هؤلاء الذين تناسوا الإسلام كانوا يخشون من نتائج هذا «الجهاد الأكبر» الذى تهيأ لهم أنه من الصعب السيطرة عليه لو بدأ زحفه.

وبالرغم من أن أغلب الدول العربية قد اتخذت خط العصرية والعلمانية فى توجيه سياستها وفى تفكير زعمائها، فإن الإسلام لايزال العامل الأكثر تأثيراً فى تحديد شكل الدولة العربية أكثر من العقيدة السياسية أو الجنس أو أى معايير أخرى عدا اللغة.

ولقد قلل من قوة الإسلام ونفوذه كعامل من عوامل الوحدة تلك الانقسامات والخلافات القائمة بين المسلمين والمذاهب الطائفية ، هذا فضلا عن اختلاف مصالح الطوائف المسلمة غير العربية ومحاولة القوى المعادية للدين من تقليل شأنه والعمل على هدم دعائمه.

ذلك أن هناك مذاهب دينية وأقليات سلالية تميل إلى الاحتفاظ بانفصالها، وتلعب دوراً فى الفرقة التقليدية القائمة فى المنطقة العربية. فهناك حوالى أكثر من ثلاثة ملايين مسلم ينتمون إلى مذاهب مختلفة مثل الشيعة فى العراق والعلويين فى سوريا.. كذلك هناك الدروز فى كل من سوريا ولبنان، وهؤلاء جميعاً لايبتعدون عن التيارات الرئيسية للحياة السياسية، ولكنهم من ناحية أخرى يشكلون مجموعات مميزة تحتفظ بكيانها المستقل، وهؤلاء يخشون أن تسيطر عليهم الأغلبية من المسلمين السنيين، ومن ثم يلعبون دور المعارضة السياسية مثل معارضة زعماء الشيعة لعبدالكريم قاسم فى العراق عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠.

كذلك هناك مجموعات من المسلمين السنيين لايتحدثون العربية ولهم ثقافة منفصلة. ففى العراق وسوريا حوالى مليون ونصف المليون من الأكراد وربع مليون من التركمان والقوقاز.. ويلعب المليون كردى فى العراق دوراً مميزا هاماً، فبهذه الأقلية الواعية السياسية تحتل منطقة استراتيجية ملاصقة لمجتمعات كردية تبلغ حوالى مليون ونصف المليون كردى فى تركيا، وما يزيد على نصف مليون آخرين فى إيران، وعلى الرغم من أن دستور العراق عام ١٩٥٨ اعترف بهم كمجموعة منفصلة، فإنهم يشكلون مشكلة أقلية خطيرة ولقد نشبت منازعات على مستوى كبير بينهم وبين قوات الحكومة منذ صيف سنة ١٩٦١ . وازدادت حدتها عام ١٩٦٢، أما أكراد سوريا فهم موزعون ولكنهم على اتصال بجميع الأكراد فى الخارج.

وعموماً فإن جميع التجمعات الكردية فى المنطقة لن ترحب بأن يلتهمها تجمع عربى ينضوى تحت دولة عربية شاملة.

والواقع أن فكرة التجمع العربى ـ وهى مزيج من الوحدة السلالية والقومية والثقافية فضلا عن رغبة الدول العربية فى الوحدة ـ ساهمت فى الحركة القومية العربية بجهود كبيرة .

ومع هذا فإن المناقشات التى لانهاية لها حول مدلول التجمع العربى، وحول العناصر والعوامل التى تحدد شخصية الإنسان العربى، كذا حول العلاقات بين التجمع العربى والتجمع الإسلامى كل هذه لم تثمر عن تعريفات حاسمة محددة.

على أن مسألة التجمع العربى أو الرابطة الإسلامية كتوليفة سياسية يبدوان وكأنهما تم إقرارهما على أساس براجماتى، فتعاون كل الشعوب الإسلامية فى سبيل تحقيق المصالح المشتركة نظر إليه معظم السياسيين العرب كنموذج مثالى لتحقيق آمالهم ومستقبلهم، ومن ناحية أخرى، كان للرابطة العربية قيمة سياسية عملية أكبر، وإن كانت وقتية فى أغلب الحالات، فوحدة مصر وسوريا فى شكل الجمهورية العربية المتحدة، واتحاد اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن، كانت تعبيراً عن آمال وأطماح عربية تباينت أساليبها وأهدافها، ولكنها انتهت نتيجة قيامها على أسس غير مدروسة، ولأنها لم تقم على أساس أيديولوجية شاملة متماسكة.

على أنه من ناحية أخرى استطاع حزب البعث السورى أن يجذب أتباعاً كثيرين ونفوذاً سياسياً مناسباً فى باقى الدول العربية، نتيجة عرضه محتوى سياسى حقيقى

للمجتمع العربي، بأن أنتج فلسفة سياسية وأيديولوجية ميزته عن باقى المجموعات السياسية فى المنطقة، ولكن النزاعات الدامية داخل البعث، وعدم قدرته على التطبيق، ومحاولته السيطرة على باقى المجموعات السياسية أفقد فلسفة البعث نكهتها الجذابة، وتحول الحزب إلى خط الصراع على السلطة.

ولقد أخذ عبدالناصر القومية العربية وجعلها أداة سياسية لنفسه، وقد برهن على أنه فنان لايبارى فى ترجمة المنهج السياسى إلى سياسة عملية بغض النظر عن أخطاء التجربة.

لقد مارس عبدالناصر الزعامة فى العالم العربى، لأنه استطاع أن يفهم نفسية الجماهير العربية، فأخذ يلعب على الوتر الحساس لآمال العرب ومخاوفهم التى اعتملت فى نفوسهم.

ولكن هناك زعماء عرب آخرين يستطيعون أن يلعبوا على نفس النهج لتحقيق أغراض أخرى.

الوحدة العربية لا ترضى القوتين الأعظم

تحدثت فى كتابى «عبدالناصر وتجربة الوحدة» عن القومية العربية، وعن موقف واشنطن وموسكو من الوحدة العربية، كذا عن المؤامرات التى تعرضت لها دولة الوحدة سواء من الغرب أم من الشرق، أو تلك المؤامرات التى قامت من داخل الأمة العربية.

وهنا يعن لى أن أتساءل بخاصة:

هل كانت القوتان الأعظم تباركان قيام وحدة عربية تحت زعامة عبدالناصر؟ ومارأى عبدالناصر فى السوفييت والأمريكيين وراء قيام وحدة عربية شاملة تحت زعامته؟

كان عبدالناصر يحلم فى قيام وحدة عربية شاملة تحت زعامته تضم شمل الوطن العربي. وكان تناقض أنظمة الحكم العربية تقف حجر عثرة فى تحقيق أحلامه..ومن هنا نشأ الصراع المرير داخل الأمة العربية.. وكان عبد الناصر يدرك أن السوفييت والأمريكيين لن يسرهم قيام وحدة عربية تحت زعامته.. إذ كان عبدالناصر ينادى بالقومية العربية والوحدة العربية، كما تبنى سياسة عدم الانحياز وضرورة مشاركة الكتلة

الآسيوية الأفريقية لأحداث العالم المتغيرة. وأخيرا وليس آخر تحرير الأراضى المحتلة فى فلسطين العربية.

وبالطبع كانت هذه السياسات لا ترضى الكتلتين، إن لم تكن تتناقض معهما تناقضاً يثير من المشاكل والنزاعات، ماجعل المنطقة تغلى كبركان على وشك الانفجار.

ولقد جاءت ريبة عبدالناصر فى واشنطن، نتيجة ظنه أن الوحدة العربية تحت زعامته، لن تحدث تغييرات ترحب بها الولايات المتحدة، فاحتمال إنهاء نظام الملك حسين فى الأردن مثلاً سوف يؤدى إلى قيام نظام تقدمى معارض لواشنطن ، فضلاً عن أن أى تغييرات فى لبنان قد تنهى مهمتها كملتقى للأفكار الغربية فى العالم العربى.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت مسألة امتيازات البترول التى يتمتع بها الغرب فى المنطقة العربية مجال جدل فى النزاعات التى قامت بين عبدالناصر والولايات المتحدة.. فعبد الناصر كان يرى أنه لو استطاع العرب متحدين أن يسيطروا على موارد البترول العربية، فإنهم يستطيعون استخدام هذه الموارد الضخمة فى صراعهم الدامى مع إسرائيل، فضلا عن استخدامها كنوع من الحرب الاقتصادية ضد الاستعمار، بحرمانه من مورد فعال لصناعاته.

أما بالنسبة للسوفييت فكان عبدالناصر يرى أنهم يعارضون قيام وحدة عربية تحت زعامته.. لقد كانت أغراضهم تتلاءم مع سياسة عبدالناصر، حينما كانت سياسته تهدد مركز الغرب فى المنطقة.. أما أن يقوم ـ من وجهة نظرهم ـ دكتاتور. بورجوازى يدعم موارد المنطقة وراء سياسات مستقلة معادية للشيوعية أو تناقضها، فهذا أمر تحاربه موسكو بلا هوادة.. هذه وجهة نظر موسكو، ومع ذلك فقد قدم السوفييت كل المعونات الممكنة لأى نظام يعارض الأنظمة العربية المحافظة، والتى كانت هدفاً لعبدالناصر لمد ثورته إليها.

على أنه من الثابت أن الشرق والغرب لن يتفقان مع عبدالناصر فى سياسة الوحدة على المدى الطويل.. لقد أدرك عبدالناصر أن سلوك الولايات المتحدة أثناء أزمة سوريا عام ١٩٥٧، وخلال أزمة لبنان سنة ١٩٥٨، ليس إلا بمثابة تخطيط أمريكى لمنع الثورة المصرية من مدها الثورى إلى هذه الدول، كما كان يعلم أن الولايات المتحدة لن ترحب بقيام وحدة عربية تحت زعامته لو قامت ثورات موالية له فى دول عربية مثل الأردن والعراق.

أما السوفيت، فإن مناوراتهم فى سوريا فى صيف ١٩٥٧، وعام ١٩٥٨،وفى العراق عام ١٩٥٩، لها الأهداف ذاتها.. ولذلك لم يرتكن عبدالناصر على إحدى الكتلتين فى صراعه لتحقيق الوحدة .. بل على العكس وضعت الكتلتان العراقيل أمامه لمنع انتشار القومية العربية، وتوالت المؤامرات حتى تم انفصال وحدة مصر وسوريا.

تضارب المصالح الأمريكية مع القومية العربية

وإذا ماتحدثت عن القومية العربية كواقع فى الأمة العربية، فلا مندوحة من مناقشة المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية، ومدى توافقها أو تضاربها معها.. والواقع أن المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة العربية يمكن تلخيصها فى أربع مسائل كحد أدنى:

أولاً : استقرار دول المنطقة عن طريق المحافظة على استقلالها وتعهد كل دولة من دول المنطقة بعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى.

ثانيا: تأمين مناطق البترول العربية وحرية نقل البترول العربى إلى الأسواق الغربية.

ثالثا: حرية المرور فى المنطقة بما فى ذلك المرور البرىء فى قناة السويس .

رابعاً: منع التغلغل الشيوعى إلى المنطقة وحرمانه من السيطرة على الدول العربية.

لقد توصل رجال السياسة الأمريكيون إلى هذا الموقف بعد أن تبين للولايات المتحدة أن التدهور المطرد لمركز الغرب فى المنطقة العربية جاء عن طريق إصراره على التمسك بنفوذه ومميزاته فى المنطقة، عن طريق إقامة القواعد وعقد الاتفاقات.. إلخ.

ومن ثم أصبح يدور فى عقول صانعى السياسة الأمريكية فكرة ضرورة إعادة تعديل مصالح الولايات المتحدة والغرب، بإقامة حد أدنى لها بحيث يمكن للغرب تحديد خط يمكن الانسحاب من خلفه وفقا للظروف الدولية.

ولكن مع تعديل هذه المصالح، ووضع حد أدنى لها، فإنها تبدو متناقضة مخادعة.. فمثلا تنادى واشنطن باستقلال دول المنطقة، مع أن هناك حرباً مستمرة بين العرب وإسرائيل تهدد استقلال كل منها وتتحداه، ولذا فإن هذا الموقف يضع الولايات المتحدة فى موقف حرج وفى نزاع مستمر مع أغلب الدول العربية المهددة من إسرائيل.

ولقد أشارت الحكومة الأمريكية فى أكثر من مرة إلى أنها لاتتدخل فى الحالة الراهنة للدول العربية ، ولكنها ترحب بأن تقبل أى تغيير يوافق عليه أغلبية الشعب.

ففى عام ١٩٥٨ قال الرئيس الأمريكى أيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة :

«إن شعوب الدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط لها الحق فى تقرير مصيرها والتعبير عنه، ولاينبغى على الدول الأخرى أن تتدخل فى شئونها طالما كان هذا التعبير متمشياً مع السلام والأمن الدولى»

ومع أن الولايات المتحدة وضعت هذا المبدأ موضع التطبيق حينما اعترفت بوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وبثورة العراق عام ١٩٥٨ ، وبانفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١ ، فهناك تساؤل يحتاج إلى تفسير : هل تسحب الولايات المتحدة مساندتها للحكومات التى لا تتمتع بولاء غالبية شعوبها؟ أو هل توافق واشنطن على قيام حكومة شيوعية وتعترف بها، إذا ما بدا أن غالبية الشعب يوافق عليها؟ بالطبع لايمكن وضع إجابة محددة لهذا التساؤل ، إذ لا يمكن أن تقاس ردود الفعل لدى الولايات المتحدة بمقاييس ثابتة محددة.

فإذا انتقلنا إلى الهدفين التاليين من المصالح الأمريكية، نجد أنهما يصطدمان بالأمر الواقع فى المنطقة ، فالدول العربية فى نزاعها مع إسرائيل أوقفت أى تحرك لإسرائيل عبر حدودها ، كما أن خطوط الطيران الذى يهبط فى إسرائيل لايسمح لطائراته بالمرور فى الأجواء العربية، هذا فضلا عن قيام مصر بمنع السفن الإسرائيلية من المرور فى قناة السويس، كذا السلع المتجهة إليها.

لقد كان لأزمة السويس أثر واضح على عرقلة وصول الغرب إلى حقول البترول العربية، كما أنها أعاقت حرية المرور عبر المنطقة، شأنها فى ذلك شأن أية أزمة تنشأ فى أية دولة عربية أخرى.

على أن هناك نقطة أخرى تتعلق بامتيازات الولايات المتحدة فى مناطق البترول العربية، فمثلاً إذا قامت دولة عربية بإحداث تغيير جذرى فى امتيازات البترول هذه، أو قامت بتأميم صناعة البترول أصبح على الولايات المتحدة أن تقرر الحد الأدنى الذى يمكن أن توافق عليه.

وهكذا نجد أنَّ المصلحة المطلقة لايمكن أن تهيىء مفتاحاً ناجحاً للسياسة العملية.

على أن حرمان الشيوعية من المنطقة العربية كان مسألة أمريكية جوهرية.. وبالطبع لم يكن ممكننا للولايات المتحدة أن تمنع كل الأنشطة السوفيتية فى الدول العربية أو تقوض نفوذ موسكو، وإنما كانت تستطيع أن تمنع السيطرة غير المشروعة مثل الاحتلال أو التدخل السافر.. ولذا ليس بغريب أن توافق واشنطن على النشاط السوفييتى الدبلوماسى والاقتصادى والثقافى فى المنطقة، ولم تقف موقف المجابهة حينما أمد السوفييت الدول العربية بالسلاح بكميات مناسبة ، ذلك أن الأمريكيين اقتنعوا بأنه أصبح لايمكن إنكار تعامل العرب مع الاتحاد السوفييتى.

ولقد كان تضارب هذه المصالح الأمريكية مع مصالح العرب القومية، فضلا عن تجاهل واشنطن للعوامل السيكولوجية المترسبة لدى العرب، نتيجة المرارة المزمنة المتأصلة فى نفوسهم نحو الغرب من مساوئ قرون سالفة، له أثر فعال فى اضطراب العلاقات بين واشنطن وكثير من الدول العربية.

والواقع أن الحملة العنيفة التى قام بها عبدالناصر للهجوم على الغرب فى ظروف متكررة منذ سنة ١٩٥٥ ، تعكس أكثر من شىء، فهى ليست وليدة الخوف من قوة الغرب فحسب وهى ليست مجرد الاعتقاد بأن الغرب مسؤول عن مشاكل العرب فحسب بل جاء أيضاً نتيجة شعور عام مشحون بإحساس الخيانة.. خيانة الغرب للدول العربية ، وإخفاقه فى أن يقدم للشعوب الفقيرة ما تمليه عليه مسئولياته وقدراته.

ويبدو أن عبدالناصر كان يفكرفى بداية الثورة المصرية وكأن أمريكا مازالت تعيش بمبادئ الماضى وتقاليده، بدرجة أنه استشهد بهذه المبادئ فى إحدى خطبه التى ألقاها عام ١٩٥٨ ، فأشار إلى تصوره لمجتمع أمريكى تدعمه نقط «ولسن» الأربع عشرة، والحريات الأربع التى نادى بها فرانكلين روزفلت، وتقاليد أمريكا فى الحرية، وقال أنه يتصور أمريكا دولة تقدمية قوية بلا مستعمرات ودون أطماع استعمارية ، بعيدة عن مكائد السياسة الأوروبية، وملجأ لآمال الشعوب الصغيرة.

ولكن عبدالناصر أخفق فى هذا التصور، ذلك أن هذه الصورة التى كان يتحدث عنها لم تتم إلاحينما كانت أمريكا غير متورطة فى مشاكل العالم كما هى متورطة اليوم، ولم تكن تحمل على كاهلها من المسئوليات والأحمال ماتنوء به اليوم.

ولذا كانت سياسة عبدالناصر منذ قيام الثورة حتى عام ١٩٥٥ تقوم على أساس أمله فى أن تمد الولايات المتحدة مصر بالمصادر الرئيسية التى تمكن من انتشالها من حالة الهاوية التى خلفها العهد السابق للثورة.

وحقيقة الأمر كان هناك عنصر من التفاهم الأيديولوجى قائماً بين عبد الناصر والأمريكيين والبريطانيين فى بداية الثورة، أساسه تصميم مشترك على سد الطريق فى وجه أى ثورة شيوعية.. ولكن هذا التعاون المأمول لم يكتب له التوفيق، لا لأن عبدالناصر لم يقتنع به، ولكن لأن عبدالناصر لم يجد أى عون للفكرة بين الرأى العام المصرى.

كان عبدالناصر يأمل كثيراً فى التعاون مع الولايات المتحدة فى بداية الثورة، وظهرت دلالات معينة تدعم هذا الأمل، أولها رسالة أيزنهاور إلى الرئيس السابق محمد نجيب فى ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ إذ جاء بها:

«وبمجرد الانتهاء من اتفاق السويس سوف تدخل الولايات المتحدة الأمريكية تلقائياً فى التزامات راسخة مع مصر، لمدها بالمعونة الاقتصادية وتدعيم القوات المسلحة المصرية»

ولكن عبدالناصر عاد فهاجم الولايات المتحدة بعد أن تعارضت سياستها مع مصالحه القومية، وندد بسياسة الأحلاف، وبدأ يتجه نحو سياسة الحياد الإيجابى والتجمع العربى، والتضامن الآسيوى الأفريقى، وكلها سياسات قومية تتضارب مع مصالح الولايات المتحدة.

وكلما تطورت آراء عبدالناصر عن السياسات الدولية مع هذه الأفكار، كان يبتعد عن تصوره الأول بإنشاء علاقة تعاون مع الولايات المتحدة تحل محل بريطانيا، ولكن بشرط أن تتحرر من مظاهر العلاقات البريطانية القديمة.

وكان صدور مبدأ أيزنهاور الذى تحدثت عنه من قبل، وسلسلة تحركات الولايات المتحدة التى ظهرت وكأنها تساند القوى المعارضة لعبد الناصر له أثر كبير فى تغيير اتجاهه.

ولذلك لم يكن غريباً أن يقول عبد الناصر فى عام ١٩٥٩ رداً على سؤال للصحفى الهندى «كارينجا» عن احتمال قيام تقارب بين القومية العربية والولايات المتحدة ما يلى:

«إن مشكلتنا مع أمريكا تكمن فى أنها ليست لها سياسة واضحة نحونا .. فهى تريد أن تفرض نفوذها على منطقتنا مثل أية قوة كبرى ، وهذا يخلق تناقضاً بيننا وبينها»

ذلك أن الولايات المتحدة من وجهة نظر عبدالناصر، لم تتخذ سياسة إيجابية إزاء المسألة الأساسية للقومية العربية، فهى تبحث دوماً عن ممارسة ضغوط كى تفرض نفوذها على العرب، من هذا الطريق أو ذاك، وفقاً لمصالحها الخاصة، واستجابة للضغوط التى تتمخض عن الموقف الدولى.

وكانت إسرائيل حجر العثرة الذى تفتت عليه العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، فعلى مر السنوات، أصبح من الواضح أن عبدالناصر كان يعبر بمرارة عن موقف الولايات المتحدة من إسرائيل والعرب.

لقد أشار عبدالناصر فى أكثر من مرة إلى أن كل نقطة من وجهات نظر إسرائيل كانت تقابل فى واشنطن بكل اهتمام ، بينما تغفل كل نقطة من وجهات نظر العرب.. كما قال أن صحف نيويورك كانت تكتب دائماً عن حقوق إسرائيل، ولكنها لم تذكر شيئاً عن حقوق الفلسطينيين العرب للعودة إلى ديارهم.. إن الصهيونية تسيطر على الصحافة الأمريكية كما تسيطر على الحكومة الأمريكية والدوائر الثقافية ، وفى قطاع الأعمال والمال وبالأحرى فى كل مكان.

ولكن مهما كانت الأمور، فإن القومية العربية أصبحت عاملاً حقيقياً يلعب دوراً هاماً على المسرح الدولى، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تغفلها لأنها ستستمر قوة سياسية تحدد السياسة الخارجية فى العالم العربى.

على أن مسألة التنمية الاقتصادية للمنطقة العربية، كانت أحد أسباب توتر العلاقات بين عبدالناصر وواشنطن.. كان عبدالناصر يدرك أن التنمية الاقتصادية لمصر لا يمكن أن تتحقق دون معونة ضخمة من الخارج.. ولماكان يخشى الاعتماد على إحدى القوتين المتنازعتين فى الحرب الباردة، فقد كان يأمل الانتفاع من تنافسهما.. ولقد نجح فى ذلك.

كانت الولايات المتحدة تمنح مصر مساعدات مادية، وبموجب القانون العام رقم ٤٨٠ قامت الولايات المتحدة ببيع القمح لعبدالناصر مقابل عملة مصرية كان يعاد نصفها إليه. بينما حصل عبدالناصر من الكتلة السوفييتية على قروض مادية ذات فائدة صغيرة، كما

أبرم اتفاق تبادل القطن المصرى بالسلاح الروسي، وحصل على معدات صناعية وبعض السلع المصنعة.. ولكن عبدالناصر أبدى بواسطة أجهزة إعلامه امتنانا للسوفييت أكثر مما أبداه للولايات المتحدة.

كانت هناك أسباب معقدة للغاية وراء ذلك: أولها عوامل نفسية مترسبة فى نفوس العرب تحمل الكراهية للغرب،وثانيها أن نظام الولايات المتحدة فى تقديم معونتها كانت تسبب إثارات للمستلم، فترتيبات المعونة الأمريكية المعقدة، وطول الفترة اللازمة لإكمال الترتيبات الإدارية قبل استلام المعونة، فضلا عن الطريقة الدقيقة فى اختبار استخدامها والتفتيش عليها، والقيود المفروضة على المعونة الأمريكية على أساس أنها توزع سنة بعد سنة، مما يجعل المشروعات طويلة المدى للدول المستفيدة صعبة وتحوى المخاطر.

كل هذه العوامل قللت من قيمة المساعدة الأمريكية فى أعين العرب وبخاصة مصر وسوريا.

وفى فرص عديدة أدَّت بعض الإثارات الصغيرة إلى انفجار ضد المعونة الأمريكية، فمثلاً قام عبدالناصر بمهاجمة الولايات المتحدة فى شهرى أبريل وأوائل مايو سنة ١٩٦٠، وذلك حينما قام بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى بالتساؤل عما إذاكانت المعونة الأمريكية لمصر ستستمر، بينما تقوم مصر بمنع حرية الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس.. قال عبدالناصر رداً على ذلك فى خطاب له ألقاه فى السابع من مايو عام ١٩٦٠ بالمنصورة:

«إننا نقول لهؤلاء الناس !.. كما نقول أيضاً لهؤلاء الشيوخ !.. إذا كانت إسرائيل والصهيونية تُسيطران على مجلس الشيوخ الأمريكى ، وإذا كان الشعب الأمريكى ينتمى إلى الصهيونية التى تسيطر عليه فإن ذلك يرجع إلى أن الصهيونية من خلال الرشوة والفساد، مارست السيطرة على حياة كثير من الزعماء الأمريكيين ومعيشتهم»

هكذا نجد أن الولايات المتحدة كانت تتجاهل كثيراً من حقائق الموقف الدولى ، وعليها أن تعمل لصالح الشعوب الصغيرة وليس ضدها إذا أرادت أن تمارس دوراً فعالا فى المنطقة العربية.

عبد الناصر والسوفييت

ولأنتقل لأتحدث عن علاقة عبد الناصر مع الاتحاد السوفييتي فى الفترة منذ قيام وحدة مصر وسوريا حتى انفصامها، لنجد أن هذه العلاقة كانت تتأرجح ذات اليمين وذات اليسار، فتارة كان عبدالناصر يعبر عن امتنانه للسوفييت لما قدموه للعرب، ولتقديرهم لحق العرب فى الاستقلال، وتارة أخرى اتسمت العلاقات بالتوتر حتى وصلت إلى حد تبادل السباب والشتائم بين البلدين.

والوقع أن العامل المسيطر الذى كان يحرك هذه العلاقات ويدفعها للانفجار بدا واضحاً كلما حاول السوفييت تحدى زعامة عبدالناصر، أو مس القومية العربية ، وهو الموضوع المحبب الذى كان يميل إليه عبدالناصر فى خطبه ودعايته.. فبعد قيام الوحدة وزيارة عبد الناصر الأولى للاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٨، استمرت العلاقات بين القاهرة وموسكو تتسم بالدفء والتعاون إلى أن قام عبد الناصر بالهجوم على الشيوعيين السوريين فى ٢٣ ديسمبر فى خطاب ألقاه فى بورسعيد احتفالا بعيد النصر.. كان عبدالناصر فى بادىء الأمر يشيد بمعاملة السوفييت، ويقدر موقفهم من العرب.. ففى حديث أجراه معه الصحفى الهندى «كارينجا» فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ قال عبدالناصر:

«أستطيع أن أقول لك دون أى تحفظ أننى لا أذكر حادثة واحدة سعى فيها السوفييت لاستغلال مشكلاتنا وصعوباتنا ..ومهما كانت دوافعهم لمدنا بالعون، فهم يقدرون أننا شعب مستقل يتمتع بوعى شديد إزاء كرامته وسيادته.. إنهم لم يفرضوا علينا أية مطالب، أو يربطوا أى شروط لهذا العون الذى نتسلمه منهم.. وبعد ثورة الشواف فى مارس سنة ١٩٥٩، حيث تمت هزيمة الوطنيين العرب فى العراق نتيجة ازدياد النفوذ الشيوعى به وسيطرته على الأمور فى العراق، قام عبدالناصر بالهجوم على الشيوعية والاتحاد السوفييتى فى لهجة كان يحتفظ بها للهجوم على الإمبريالية الأمريكية.

كان لب هجومه يكمن فى أن جميع الشيوعيين عملاء لقوة أجنبية، إذ قال فى إحدى خطبه:

«إننا لم نسمح بإنشاء حزب شيوعى فى مصر لأننا على يقين بأن الحزب الشيوعى فى مصر لايعمل وفقاً لإرادته الخاصة، ولا وفقا لمصلحة بلده إنه يتسلم تعاليم الشيوعية من الخارج ويعمل لحساب الأجنبى»

وفى ٢٠ من مارس عام ١٩٥٩ قال فى إحدى خطبه فى دمشق:

«إن الشيوعية فى الجمهورية العربية المتحدة تعنى أن دكتاتورية رجعية إرهابية سوف تقوم، كى تسود التبعية، حيث تفقد الدولة إرادتها فى ظلها، وتتبع خط الشيوعية الدولية..وفضلا عن ذلك فإن الشيوعية تعتقد فى الإلحاد والتبعية»

واستمر عبدالناصر فى هجومة على الشيوعية، ففى حديث له مع الصحفى الهندى سالف الذكر فى شهر أبريل سنة ١٩٥٩ قال له :

«.. أظهرت المعلومات التى تحت يدينا أن هناك مؤامرة شيوعية تحاول الاستيلاء على العراق، كى تنشىء سوفيتا فى المواقع العربية الاستراتيجية كخطوة لعمل انقسام بين سوريا ومصر وفصم وحدتنا، ثم الزحف نحو الهدف الشيوعى النهائى بإنشاء هلال خصيب أحمر، أو اتحاد فدرالى يتكون من العراق والكويت وسوريا والأردن ولبنان، وهذا يهيىء بالطبع للسوفييت ليس منفذاً للخليج الفارسى وخليج العقبة فحسب، بل ينشىء أيضا منفذاً إلى الخليج الهندى»

واستطرد عبد الناصر يشرح القصة بقوله:

«بدأت هذه القصة بمحاولة سوفييتية قبل الوحدة بين مصر وسوريا لتحويل سوريا إلى دولة شيوعية، واستمرت بعد أن قامت ثورة العراق واستغلال الشيوعيين لظروفها..وقد بدأ السوفييت تنظيم عمل سرى شيوعى موجه إلى الجبهة العربية بغرض التدمير والتخريب.. ووفقاً لمعلوماتنا فقد وضع الشيوعيون العرب أساس هذه الجبهة فى مؤتمر الحزب الشيوعى الواحد والعشرين الذى عقد فى موسكو»

وحينما سأل «كارينجا» عبدالناصر :هل كان من الحكمة أن يحدث هذا التبادل الساخن ـ على حد تعبيره ـ بينه وبين خروشوف ؟ وهل كان هناك ضرورة ملحة لذلك؟ أجاب عبد الناصر بقوله:

«لقد بدأت الأزمة حينما بدأت أهاجم الشيوعيين السوريين، وهذا عمل من صميم

مسئولياتى، وصدمت حينما جاء رد خروشوف فى صورة كما لو كان هو المسئول عن حماية جميع الشيوعيين العرب.. وكتبت إلى خروشوف بعد مؤتمر موسكو، وحذرته من معاونة الحزب الشيوعى فى بلدنا، وذكرته بحقيقه أن اتجاهنا الودى مع شعب روسيا لايقوم على أساس الحزب الشيوعى بل بعيداً عنه».. ثم عاد عبد الناصر وقال :

«لقد أقنعتنى الأحداث فى العراق أن موسكو قد برزت كحامية للشيوعيين ضد القومية العربية، ولذا لم يكن أمامى بديل، سوى أن أقول للروس إننا لا نريد هذا النوع الجديد من الاستعمار.. وكانت النتيجة أن ضاعت العلاقات الودية الهائلة التى بنيت فى مدى يزيد عن ثلاث سنوات فى مدة تقل عن ثلاثة أسابيع»

على أن الدوافع التى كانت تكمن وراء ردود فعل عبدالناصر العنيفة إزاء سلوك السوفييت يمكن حصرها فى نقطتين رئيسيتين : الأولى التصدى لذاته كزعيم للعرب، والثانية الهجوم على القومية العربية التى استخدمها أداة رئيسية فى إدارة سياسته العربية.

فحينما قام عبدالناصر بالهجوم على نشاط الشيوعيين فى سوريا والعراق فى ربيع عام ١٩٥٩، أدان الشيوعيين المحليين بأنهم عملاء لدولة أجنبية، هاجمه خروشوف فى صورة زاجرة عنيفة ووصفه بأنه شاب طائش.. ولكن عبد الناصر ردَّ على ذلك بعنف وعلى الفور بقوله:

«إن دفاع خروشوف عن الشيوعيين فى بلدنا مسألة لايمكن للشعب العربى أن يقبلها، ومن ثم فإننا فى خلال وحدتنا التى استطاعت أن تدحر الإمبريالية وعملاءها، سوف تدمر بمشيئة الله الشيوعية والتبعية، ولن تكون هناك إمبريالية جديدة تحل محل الإمبريالية الغربية التى تحررنا منها»

كانت سرعة التحرك ضرورة أوجبتها طبيعته، وكان إصدار القرار بهذه الصورة قد أملاه عليه اعتقاده بأنه سيد الموقف فى العلاقات الخارجية، وكان يرى أن أى تراجع أو تردد سوف يفقده هيبته فى المنطقة.

وجاءت ذروة هجوم عبد الناصر على الشيوعيين بعد ثورة الشواف،حيث هاجم كلا من عبد الكريم قاسم كعدو للقومية العربية، والشيوعيين الذين قادوا المظاهرات فى شوارع بغداد وصبوا لعناتهم على القاهرة ودمشق.

ولقد قال عبد الناصر فى هجومه:

«إن هؤلاء الشيوعيين عملاء لا يؤمنون بحرية أراضيهم أو أمتهم، ولكنهم يعملون فقط بأوامر من الخارج»

ولايمكن للمرء أن ينسى أن هذا كان بداية حملة إعلامية عنيفة قادها عبد الناصر لمدة تزيد عن الشهرين محذراً خلالها من خطر الشيوعية الدولية.

ومن ناحية أخرى، كان رد خروشوف عنيفاً، ففى خطاب له ألقاه فى موسكو أمام وفد عراقى، حذر خروشوف عبدالناصر من التمادى أبعد من قدرته، وسخر منه بقوله أنه متهور يحتاج إلى كبح جماحه.

كذلك قام أساتذة جامعات الكتلة الشرقية بإلقاء محاضرة على الطلبة العرب الذين يدرسون فى جامعات الكتلة الشرقية عن تهور عبد الناصر ورعونته على ـ حد تعبيرهم ـ كما قامت الصحافة السوفييتية بتحذير عبد الناصر من الاستمرار فى حملته، وكلف خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعى السورى بالهجوم على عبدالناصر فى مؤتمر الحزب الشيوعى الذى عقد فى وارسو عام ١٩٥٩.

ومع أن الأمور أخذت تتجه نحو الهدوء النسبى، بدرجة أن عبدالناصر ذكر لصحفى أمريكى فى شهر مايو عام ١٩٥٩ ـ أى بعد حوالى شهرين من بداية حملة السباب ـ أن العلاقات الودية بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفييتى لايمكن أن تتفتت نتيجة أزمة واحدة، وأن موسكو تستحق اختباراً آخر.

ولكن التوتر لم تقف دورته عند هذا الحد، فالبرغم من الظروف التى هيأت مناخا لعلاقات طيبة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفييتى، فضلا عن تعاون البلدين فى الوقوف جنباً إلى جنب فى مواجهة عدة مشكلات، مثل أزمة الكونغو، والنزاع الفلسطينى فى الأمم المتحدة وغيرها من النزاعات التى كانت تواجه الاستعمار، بدا وكأن خروشوف لم تضمد جراحه من المعارك السابقة، فبدأ يوخز عبدالناصر فى مناسبات عدة.. ففى حفل عشاء أقيم فى موسكو لوفد برلمانى للجمهورية العربية المتحدة كان يرأسه أنور السادات، أشار خروشوف إلى التقدم فى تكنولوجيا الفضاء، وعبر عن أمله فى تجاوز إنجازات الولايات المتحدة فى هذا المجال، ثم انتهز الفرصة وأثار مسألة موقف الوطنيين العرب من الشيوعية بقوله:

«أنتم ونحن ننظر إلى الأمور بطرق مختلفة، ولكن ينبغى ألا يقف هذا حائلاً بيننا.. إن التاريخ هو الحكم، فنحن شيوعيون وأنتم لاتنتمون إلى هذه العقيدة ..ومع ذلك فإن التاريخ سوف يعلمكم .. ولسنا نحن الذين سنعلمكم، ولكن الحياة ذاتها هى التى سوف تعلمكم.. وقد تظنون أننى أريد أن أحولكم من عرب وطنيين إلى شيوعيين.. بالطبع لا أريد أن أفعل هذا الآن، ولكننى أشعر أن بعضا منكم قد يتحول إلى شيوعيين فى المستقبل، لأن الحياة تفرض ذاتها على الإنسان »

واستطرد خروشوف يقول:

«إننا نعمل على أسس اشتراكية، وأنتم العرب تدركون هذا الآن، ولكنكم لاتفهمون الاشتراكية التي تؤدى إلى الشيوعية.. «إنكم أشبه بشخص يتعلم الحروف الأبجدية، فالاشتراكية هى حرف ألف فى الأبجدية التى تنظم المجتمع الإنسانى، بينما حرف ب هو بداية الشيوعية.. فإذا أردتم أن تسعوا نحو الاشتراكية ينبغى عليكم ألا تقولوا أنكم معارضون للشيوعية، إذ أنكم بذلك تكونون قد وضعتم أنفسكم فى موقف مربك، ومن ثم تقعون فى فخ الإمبريالية».

وقد أصيب أعضاء الوفد العربى بصدمة من هذا الحديث، وردّ أنور السادات على خروشوف ـ بعد أن اتصل بعبد الناصر فى القاهرة ـ مؤكدا له أن العرب الوطنيين يصرون على العمل والحياة بأسلوبهم الخاص.

كتب السادات لخروشوف يقول:

«لقد رفض العرب الرأسمالية، لا لكوننا نكرهها، ولكن لأننا نؤمن بأنها لاتتناسب مع طبيعتنا وظروفنا وآمالنا واحتياجاتنا ومطالب شعبنا.. إن هذا لايعنى أن الشيوعية التى أثبتت نجاحها فى ظروف مناسبة وسادت دولا أخرى، سوف تنجح فى بلادنا»

«ويرفض شعبنا أن يقيد بهذا الاختيار ، فهو يرى أن المجال الأيديولوجى فى العالم أكبر من هذه الدائرة المغلقة، كما أنه قادر على أن يساهم ـ دون أن يعزل عن ثورة العالم الأيديولوجية ـ بمساهمة خلاقة فى الإضافة لهذه الثورة»

وإذاكان هذان الحديثان المتبادلان، وما تبعهما من سلسلة أحاديث صدرت عن عبدالناصر وخروشوف التى أشرنا إليها سلفا، كذا تلك الحملة الإعلامية التى نشبت بين

الطرفين، قد زادت من حدة التوتر بين القاهرة وموسكو، فإن عبدالناصر فى مجرى الأحداث كان يميل إلى العودة للتصالح مع السوفييت.

كانت هناك عوامل تشده دائما نحو السوفييت منها: اعتماده الكلى على الكتلة السوفييتية فى التسلح، وتسويق القطن المصرى ،والمعاونة فى مشروع السد العالى، هذا فضلا عن المسائل المتعلقة بالاستعمار والمسائل السياسية الأخرى التى كانت تتطلب تحولا فى الوضع الدولى القائم، والتي كان عبدالناصر يعتمد فيها عادة على تأييد السوفييت فى معارضته للغرب.

ولا ريب كان عبدالناصر يدرك تماماً أن أهداف السوفييت بعيدة المدى فى الشرق الأوسط وأفريقيا لا تتماشى مع تصوره السياسى لمجتمع أفرو ـ آسيوى مستقل، يمارس توازن القوى فى المسائل الدولية.. ولكنه من ناحية أخرى كان يظن أنه بالاشتراك مع الدول المحايدة ـ يمكنه فى المدى القصير ـ الانتفاع من جهود السوفييت فى محاولة تدمير نظام سيطرة الغرب على أفريقيا وآسيا.. هذا فضلا عن أنه كان يظن أن تصفية الاستعمار وإعادة ضبط توازن القوى فى الأمم المتحدة، لايمكن أن يكون لدول آسيا دور أكبر دون معاونة السوفييت.

ومع كل محاولات السوفييت منذ صفقة الأسلحة عام ١٩٥٥ لجذب العرب إليهم فإنهم لم يحققوا إلا القليل إزاء غرس الشيوعية فى دماء العرب، فالشيوعية كأيديولوجية وكتنظيم أخفقت فى شق طريق مدعم وسط الأمة العربية فى السنوات الحديثة.

والواقع أن الشيوعية خسرت أكثر مما ربحت، فالمعونات الاقتصادية والإمداد بالأسلحة خلق حالة من التبعية، ذلك أن الدول العربية أصبحت فى حالة تعوُّد على هذه المعونة، وبذا تصبح فى مركز حرج لو سحبت منها.. ولذلك كانت هذه المعونات والإمدادات وسيلة للتهديد بقطعها أو سحبها بغرض الضغط على الحكومات العربية فى المواقف المختلفة.

ومن الواضح أن الاتحاد السوفييتى أخطأ منذ البداية فى سياسته التصورية لاستغلال منافع عديدة من العرب.. ففى المقام الأول، نرى موسكو غالت فى تقديرها للمدى الذى سيفتن بها الشعب العربى، وفى درجة ولائه لها.. لقد ظن الزعماء السوفييت أن

عبدالناصر ـ بعد عقد صفقة الأسلحة ـ سوف يكون مديناً لهم بالعرفان لأنهم جعلوا منه زعيماً مرموقاً فى العالم.. ولكن الذى حدث أنه تمتع وسط العالم العربى والدولى بشعبية أكثر منهم . كذلك غالى الزعماء السوفييت فى تقدير مدى استغلال القومية العربية لخدمة مصالحهم.

ولكن بعد إخفاق السوفييت فى سوريا والعراق فى أواخر عام ١٩٦٠، وبعد اضطراب العلاقات مع القاهرة، كان واضحاً أن موسكو مشغولة فى إعادة التفكير فى سياساتها نحو الشعوب المنبثقة حديثاً فى آسيا وأفريقيا، وكان جزء من هذه المشكلة يكمن فى اختلاف موسكو مع بكين حول السياسات المتعلقة بهذه المنطقة.. فبينما كان السوفييت يحبذون سياسة التعاون مع الثورات الوطنية، والسعى لدفعها تدريجيا خلال مراحل متعددة من الاشتراكية إلى المرحلة النهائية أى الشيوعية، كانت الصين الشيوعية تحث على أسلوب القيام بثورات عنيفة فى الدول الأفرو آسيوية على نمط النموذج اللينينى التقليدى.

هذه صورة موجزة لأبرز ماكانت تتسم به العلاقات بين عبد الناصر والسوفييت فى فترة الوحدة بين مصر وسوريا .. تأرجحت فيها العلاقات وفقاً للأحداث والمواقف، والدوافع التى كانت تكمن لدى كل جانب.

وهلَّ صيف عام ١٩٦١ فكانت علاقات عبدالناصر مع السوفييت لا تبشر بالتفاؤل .. ففى هذا العام كان عبدالناصر ينظر إلى السوفييت نظرة تشاؤمية، ويرى أنهم لا يختلفون كثيراً عن الإمبرياليين الغربيين.. لقد كانوا يساعدونه حينما كان يعمل ضد الإمبرياليين، ولكنهم إزاء الوحدة العربية والقومية العربية، وإزاء استقلال المنطقة، لم يكن يسرهم مايجرى من أحداث.

على أنه مع مجريات الزمن كان عبد الناصر يقول أن السوفييت فوق أى شبهات فى تعاملهم مع العرب.. وبالرغم من أنه كان ينازعهم بعنف حينما كان السوفييت يتحدون زعامته أو يستهينون باستقلال العرب، فإنه كان يعود بعلاقاته الطيبة معهم.. وفى غالب الظن أن هذه العودة كانت ترجع أساساً إلى اعتماده على أسلحة السوفييت، وإلى احتياجه إلى أسواق للقطن المصرى، وتكملة مشروع السد العالى بعد أن وقف الغرب منه موقف المعرقل المناوئ... كان عامل اعتماده على السوفييت يحثه دائماً لشده نحو

السوفييت، كما كان يقلل من مغامرات توتر العلاقات بينه وبينهم.. وفضلاً عن ذلك، كان عبدالناصر فى مسائل الاستعمار ، وفى المسائل التى كانت تتضمن تغييرات فى الوضع الدولى القائم، يعتمد دائماً على السوفييت وعلى معارضة الغرب.

وكان عبدالناصر يدرك بإصرار كامل وبمهارة لابأس بها أهداف السوفييت السياسية، كما كان يميز أيضاً أهدافهم بعيدة المدى فى الشرق الأوسط وأفريقيا، والتى لم تكن تتلاءم مع أفكاره الخاصة بمجتمع أفريقى آسيوى، يقوم على أساس دول مستقلة تستطيع أن تعمل كميزان قوى فى الشئون الدولية.. ولكن فى المدى القصير، كان عبدالناصر يظن أن فى استطاعته الانتفاع من وراء مصالح السوفييت، عن طريق هدم النظام الذى سيطرت به قوى الغرب على آسيا وأفريقيا.. وكان عبد الناصر يرى أن تصفية الاستعمار، وإعادة ضبط ميزان القوى فى الأمم المتحدة، سوف يهيىء للكتلة الآسيوية الأفريقية الفرصة للقيام بدور كبير لتحقيق أهدافها التى لا يمكن أن تتم دون معاونة السوفييت.. على أن عبدالناصر كان راغباً فى مشاركة الشيوعيين فى أفكارهم وخططهم، إذ وجد فى نظامهم أشياءً كثيرة كان مقتنعا بها .. فقد كان يعمل لإنشاء مجتمع اشتراكى تعاونى ديموقراطى.

على أن نزاع عبد الناصر مع الشيوعية الدولية لم يكن نتيجة طابعها اليسارى، إنما كان نتيجة أن نظرياتهم كانت مستوردة من خارج بلاده ، فمثلاً حينما قام عبدالناصر بالهجوم على الشيوعيين فى العراق وسوريا سنة ١٩٥٩، أشار إلى أن الجمهورية العربية المتحدة لا يمكن أن تعد منحازة إلى النظام الشيوعى، وأنه لا يحارب الشيوعية لطابعها اليسارى، ولكن لأن مبادئها لم تنبع من أراضى العرب، بل جاءت من الخارج.

على أن الشيوعية كمذهب وكتنظيم أخفقت فى نشر مذاهبها، وهى فى كفة الميزان نجد أنها خسرت أكثر مما غنمت.. وكان نشاط الشيوعيين فى سوريا والعراق أكثر تأثيراً فى تنبيه الحكومات والشعوب العربية للطابع التسلطى والأجنبى للشيوعية الدولية، وكان كلما ازداد ضغط السوفييت، كلما كان رد الفعل للحكومات العربية أكثر عداءً وعنفاً.

على أن الموارد والجهود المضنية التى استهلكها السوفييت لجعل أنفسهم موردى السلاح لمصر وسوريا والعراق واليمن لم يكن لها أى تأثير سياسى.. فبالرغم من أن القوات المسلحة المصرية والسورية والعراقية اتبعت العقيدة العسكرية الروسية، بعد أن

أصبحت تعتمد كلية على السلاح السوفييتى، وبالرغم من أن كثيراً من الضباط العرب تلقوا تدريباتهم فى الكتلة الشرقية ،فإن الحكومات العربية داومت على مقاومة النشاط الشيوعى داخل بلادها، ومحاربة الشيوعيين المحليين.

كما أن محاولات السوفييت لجر القومية العربية فى رباط وثيق مع الشيوعية لم تلق أى نجاح.. ففى المقام الأول كانت لدى السوفييت أفكار مغالى فيها إزاء الكرم السوفييتى الذى سوف يجذب إعجاب الشعوب العربية وولائها.. وكان فى ظن الزعماء السوفييت بعد عقد صفقة الأسلحة مع مصر سنة ١٩٥٥ أن عبد الناصر سوف يكون ممتناً لهم، لأنهم ساعدوا على نشر شعبيته فى العالم العربى، ولكن ماحدث فعلاً أن ناصر تمتع بشعبية فى العالم العربى أكثر من السوفييت.. كذلك غالى السوفييت فى المدى الذى يمكن فيه استغلال القومية العربية لتحقيق مصالحهم الخاصة... ففى أواخر سنة ١٩٦٠، وبعد الإخفاقات التي حدثت للسوفييت فى سوريا والعراق، فترت العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وانشغل السوفييت فى إعادة التفكير فى سياساتهم إزاء الدول الناشئة حديثاً فى أفريقيا وآسيا.

وكان السوفييت على خلاف رئيسى مع الصين الشعبية حول السياسة التى ينبغى اتباعها فى هذه المناطق، فبينما كان السوفييت ينشدون سياسة التعاون مع الثورات الوطنية، لتحريكها تدريجياً فى مراحل مختلفة من الإعداد للاشتراكية إلى المرحلة النهائية للشيوعية، كان الصينيون يحاولون بعث ثورات عنيفة من طراز ثورات لينين فى الدول الآسيوية والأفريقية.

وعموماً فإن نجاح الشيوعيين فى المنطقة العربية أو إخفاقهم لن يعتمد على ولاء القومية العربية لأهداف موسكو، ولن تستطيع موسكو أن تحقق نجاحاً فى المنطقة طالما ربطت مصالحها فى المنطقة بنشر أيديولوجيتها أو غرسها فى شعوب تنظر غالبيتها إلى هذه العقيدة بنظرة ارتياب وشك إن لم نقل نفوراً وعداء.

الحياد الإيجابى وسياسات عبدالناصر

هكذا نرى أنه حينما رفض الأمريكيون عام ١٩٥٥ طلبات عبدالناصر الخاصة

بالتسليح وبناء السد العالى، ظهر السوفييت على مسرح السياسة العربية، وأبدوا استعدادهم لأن يلعبوا دوراً مشابها لدور الولايات المتحدة، مما أوحى لعبد الناصر بفكرة ضرب قوة بأخرى خلال تعامله مع القوى الكبرى.. ولقد استفاد عبد الناصر فى تعامله مع القوى الكبرى من اثنين من زعماء العالم الثالث هما نهرو رئيس حكومة الهند وتيتو رئيس يوغوسلافيا.

وكان مؤتمر باندونج قد تمخض عن مبدأ رئيسى فى سياسة عبدالناصر، هو مبدأ الحياد.. واجتمع تيتو ونهرو وعبدالناصر فى جزيرة بريونى بيوغوسلافيا فى شهر يوليو من العام نفسه فى مؤتمر للنظر فى كثير من الشئون الدولية، وكان أهم ما أبرزته الدعاية المصرية تأكيد عبدالناصر على أن يعطى للعالم الانطباع بأن الزعماء الثلاثة يشكلون القيادة العليا للحياد، قيادة تتحدث إلى العالم الثالث غير المنحاز ومن أجله، دون تشكيل تحالف موثق، أو إنشاء منظمة له.

هل ياترى كان الزعماء الثلاثة ينظرون إلى الحياد نظرة مشابهة أم كانت آراؤهم متباينة؟

كان نهرو ينظر إلى فكرة الحياد على أنها تتجاوز الواقع ، بينما كان تيتو يعتبرها نوعاً من التقدم نحو الحقيقة، أما عبدالناصر فكان يأمل منها آمالا كباراً..ومع أن نهرو كان مصراً على تجنب الدخول مع عبدالناصر فى أى نوع من المواثيق، فقد كان الاثنان يتبادلان المشورة فى الشئون الدولية ولقد تعلم عبدالناصر كثيراً من نهرو إزاء أهمية الأمم المتحدة فى حل مشاكل الدول، وحول قوة الرأى العام العالمى.

ومع أن الاثنين كانا يبدوان متفقين فى المظهر إزاء المسائل السياسية الأجنبية، فقد كانا يختلفان فى الجوهر من عدة جوانب.. كان عبد الناصر يخشى دائماً تدخل القوى الكبرى فى شئون بلاده وفى الدول المجاورة له، مما جعله يشعر بأنه ينبغى عليه أن يكون حذراً دائماً لإحباط مخططات الاستعماريين بكل الوسائل الممكنة.. أما نهرو فكان بالرغم من قبوله فكرة إمداد بلاده بالأسلحة للدفاع عنها من عدوان الدول المجاورة، فإنه كان يرى أن حياده الإيجابى يعد وسيلة عملية ضد تدخل القوى الكبرى.

ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر يتوق إلى إنشاء قيادة أفريقية أو عربية مشتركة على طراز ما تم اقتراحه فى مؤتمر الدار البيضاء، بينما كان نهرو يعارض كلية أى ترتيبات قد

تورط الدول غير المنحازة فى استخدام القوة، مما جعل عبد الناصر يأخذ على نهرو مسألة تردده فى استخدام القوة بالرغم من إعجابه به كزعيم هندى يعالج السياسات الدولية بحكمة وروية .

على أن عبدالناصر كان يؤكد أن حياده لا يماثل حياد نهرو، فحياد عبدالناصر حياد إيجابى، حياد إزاء صراعات الحرب الباردة، ولكنه على استعداد لاتخاذ جانب ما مستخدماً القوة إذا لزم الأمر فى النزاعات التى تؤثر مباشرة على مصالحه.. وهكذا، فحينما قامت الهند بغزو «جوا» عام ١٩٦٢، لم يشارك عبدالناصر ثورة الغرب وهياجه، ولم يقم بإدانة نهرو لخرقه الحياد.. بل على العكس، قام بمباركة ماقام به نهرو لخدمة مصالح الهند الوطنية.. وفضلاً على ذلك، كان يرى فى ذلك تأكيداً لمصالح شعب «جوا» ضد الإمبرياليين الغربيين.. وللسبب نفسه، كان عبدالناصر على استعداد لمباركة سوكارنو فى استخدام القوة ضد الهولنديين فى غينيا الجديدة، ويرى عبدالناصر فى ذلك عدم قيام أى تناقض مع مبادئ الحياد.

أما بالنسبة للشيوعية فكان الاثنان يختلفان، فبينما كان نهرو يفهم الماركسية على أساس علمى، وكان على استعداد للمغامرة بالسماح بنشاط شيوعى يتحرك داخل النظام الديمقراطى السائد فى الهند، نظر عبد الناصر إلى الشيوعية بطريقة برجماتية.

كان عبد الناصر يرى أن الشيوعية تشكل خطراً فى تسللها فى الدول النامية، فدول مثل مصر وسوريا يمكن السيطرة عليها ـ عن الهند ـ من الشيوعية. ولذا، كان عبدالناصر حريصاً على مقاومة الشيوعية الدولية، ومنع نشاط الشيوعيين المحليين فى بلاده.

هذا من ناحية علاقة عبدالناصر بنهرو، أما تيتو فكان يعد معلماً لعبدالناصر ومؤثراً فى تفكيره السياسى.. وكانت خبرة تيتو ومركزه العالمى قد مهدا له السبيل ليكون مثلاً يحتذى به عبدالناصر فى سياسته الخارجية.. فتيتو سياسى قدير غازل القوى الكبرى، واستطاع أن يستفيد من كتلتى الشرق والغرب فى الحرب الباردة التى كانت قائمة بينهما، مما جعل عبدالناصر يرى فيه سياسياً ماهراً نجح باستمرار فى مزاولة الضغوط على القوى الكبرى.. وكان عبدالناصر معجباً بسياسة تيتو العملية، وبجرأته فى اتخاذ القرارات، ويبدو أن حلول تيتو للمشاكل الاقتصادية وللسياسة الداخلية اليوغوسلافية وبخاصة ما يتعلق بالتنظيم ، أقنعت عبدالناصر كى يستفيد منها.

كان تيتو يحث الشعوب الضعيفة على التماسك وعدم الانحياز مع أى كتلة من الدول الكبرى .. وقد تلاقت أفكار تيتو مع عبدالناصر وبخاصة فيما يتعلق بعدم قدرة الدول الصغرى منفردة الوقوف أمام صراعات الدول الكبرى.

وكانت استراتيجية تيتو إزاء عدم الانحياز لا تمنع المشاركة فى عالم السياسة.. كان يريد لدول عدم الانحياز أن تسمع كلمتها، وأن تتحدث بصوت المنطق إلى الدول الكبرى ، وبشكل خاص أكدّ البون الشاسع بين الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية فى العالم، وبرّر ازدياد سخط الشعوب الفقيرة على الشعوب الغنية، لأنها مسئولة عن فقرها.

وكانت تصفية الاستعمار هدفاً أساسياً فى سياسة عبدالناصر وهو يرى أن تضامن الشعوب الأفريقية ـ الآسيوية عامل مهم فى هذه المسألة.

كان الاستعمار يبدو فى عقل عبدالناصر وكثير من زعماء أفريقيا وآسيا، وقد ربط الولايات المتحدة والغرب بشيطان الماضى والحاضر، ويحملهم مسئولية الإصلاح... هذا يعنى فى المقام الأول أن يتخلى الاستعمار عن كل سيطرته وسلطانه ثم يقدم المعونة الاقتصادية دون أدنى رباط مع الدول الوطنية الناشئة.

فى هذه المسألة كان للسوفييت الغُنْم وللغرب الغُرم، إذ لم يتردد عبدالناصر فى مرات متكررة من التصويت بجانب الاتحاد السوفييتى فى هيئة الأمم .. وكانت وجهة نظره أن السوفييت على جانب الحق، ويصوتون بجانبه وبجانب الكتلة الآسيوية الأفريقية. فمثلاً امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار قدم فى نهاية الجلسة الخامسة عشرة للجمعية العامة يدعو إلى إنهاء الاستعمار .. وحينما قامت الصحافة الأمريكية بتوجيه النقد اللاذع إلى عبدالناصر لتصويته بجانب السوفييت قال فى خطاب له ألقاه فى بورسعيد فى الأسبوع الأخير من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بمناسبة يوم النصر:

«الحياد الإيجابى يعنى أننا أعداء لأعدائنا، أصدقاء لأصدقائنا.. فحلف الناتو عدو لنا فى الجزائر، كما أنه يبدى لنا عداء بمعاونته إسرائيل وتسليحها.. إن الناتو ودول الغرب والاستعمار الغربى يظهر العداء لنا ويحارب مبادئنا، مع أننا نصر على هذه المبادئ، ماذا يقول الأمريكيون؟ يقولون أننا لسنا محايدين لأننا صوتنا أربع عشرة مرة بجانب الروس ولم نصوت مرة واحدة معهم.. إننا نقول لهم أنه ينبغى عليهم أن يدركوا أننا لانبيع

أصواتنا.. إن أصواتنا ليست للبيع لهم أو للروس أو غيرهم.. إننا نصوت وفق مبادئنا..»

كان عبدالناصر يضع فى حسبانه أن يستفيد من القوى المتصارعة فى العالم لحماية بلده والمنطقة العربية من أطماع القوى الكبرى.

وفى حديث له مع «كارينجا» فى أبريل سنة ١٩٥٩ سأله عبدالناصر: «هل يمكن لأى إنسان اليوم أن يغلق عينيه عما يحدث فى العالم الخارجى ، ويتكلم فقط عما يحدث بجواره؟ .. إن مايحدث اليوم فى برلين يؤثر علينا، ربما يؤثر علينا أكثر مما يحدث بجوارنا المباشر .. إنه نزاع القوى الكبرى التى تستخدم فيه الدول الصغيرة كأدوات فى لعبتها فى الحرب الباردة.. إن بلادنا بوضعها المركزى والاستراتيجى على لوحة الشطرنج الخاصة بهم تحتم علينا أن نكون حذرين دائماً .. إن هذا الدرس تعلمناه من تاريخنا الخاص».

لقد كانت سياسات عبد الناصر إزاء القومية العربية تمثل قوى تاريخية ثابتة.. كان عبد الناصر أقوى صوت وأحسمه فى هذه القوى، لقد قبض عبد الناصر على مزاج العصر ورأى متطلبات الزمن.

ومن ثم لا يمكن أن نترك القومية العربية دون عمل حسابها كقوة سياسية تؤثر فى العالم العربى بخاصة، وفى العالم الخارجى بعامة.

سوريا بعد سقوط الشيشكلى

سبق أن تحدثت عن سقوط أديب الشيشكلى فى الجزء الأول من هذه الأوراق، والآن سأتحدث عن الوضع العام فى سوريا بعد الإطاحة به.

لقد بدأ العصر الذهبى لحزب البعث فى سوريا وفى خارجها بسقوط أديب الشيشكلى، على الصعيدين المدنى والعسكرى، فعلى الصعيد المدنى فاز تسعون فى المائة من مرشحى حزب البعث فى انتخابات سنة ١٩٥٤ بعد تنصيب هاشم الآتاسى مرشح حزب الشعب رئيساً للجمهورية، وتكليف صبرى العسلى مرشح الكتلة الوطنية لرئاسة الوزراء.

على أن انتصار البعث السورى لم يدم طويلاً، فقد عارض ميشيل عفلق وأكرم الحورانى من اليوم الأول الاشتراك فى الوزارة، كما طالبت جبهة "ميثاق حمص" على لسان حزب الشعب بإبعاد مصطفى حمدون الذى فجر شرارة الانقلاب على الشيشكلى.

وقد أغضب هذا الطلب ضباط البعث فاجتمعوا فى منزل زميلهم عبد الغنى قنوت، وقرروا القيام بانقلاب عسكرى يطيحون به بالعهد الجديد.. ولكن الحورانى عارضهم، وطلب منهم تفادى العاصفة، وأقنع مصطفى حمدون أن ينفذ الأوامر، فسافر إلى القاهرة وألحق فى كلية أركان حرب المصرية فى أواخر اكتوبر سنة ١٩٥٤.

وذاعت أصداء الانتصار البعثى السورى إلى خارج الحدود، حيث كانت خلايا البعث وفروعه قد اتسعت وانتشرت وسط الجو الطلابى وبين فئات المثقفين فى العراق والأردن ولبنان.. ففى العراق اتسع فرع البعث الذى قام بتأسيسه عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ بعض الطلاب العراقيين من أبرزهم فؤاد الركابى وعبدالرحمن منيف وفؤاد شاكر مصطفى، وعبد الله سلوم، وكريم شنتاف، ومدحت إبراهيم جمعة وعلى صالح السعدى.. وسارت مظاهرات فى الشوارع فى العراق بقيادة البعث، وسادت البلاد الإضرابات احتجاجاً على المعاهدات الأجنبية، وعلى مشروع حلف بغداد، وكون البعث جبهة مع الشيوعيين ، وجماعة القوميين العرب التى كانت تمر فى دور النمو ، وقد رفعت هذه الجبهة شعار الحياد وعدم الدخول فى المعسكرات الدولية.

وفى الأردن وصل بعض مرشحى البعث الأردنى إلى مقاعد نيابية أو كراسى الوزارة مثل عبدالله الريحانى وكمال ناصر وعبدالله النعواس. وقد ساهم أعضاء البعث الأردنى فى حملة تعريب الفيلق العربى وطرد جلوب وإلغاء المعاهدة البريطانية ـ الأردنية.

أما فى لبنان فقد انتشر البعث انتشاراً واسعاً بين صفوف الطلبة والمعلمين وامتد إلى مناطق جديدة مثل منطقة البقاع ومدينة طرابلس. وقد اشترك البعث اللبنانى مع الشيوعيين وجماعة كمال جنبلاط فى مقاومة دخول لبنان فى حلف بغداد، وفى معارضة حكم شمعون وسياسته الخارجية.

وكان شكرى القوتلى قد عاد إلى دمشق فى أوائل سنة ١٩٥٥ بعد إقامة فى مصر دامت مايقرب من ست سنوات منذ أن غادر سوريا بعد انقلاب حسنى الزعيم فى مارس سنة ١٩٤٩، وما أن تمت الإطاحة بأديب الشيشكلى حتى سمح للقوتلى بالعودة إلى

سوريا، وبخاصة بعد عودة الحياة الحزبية إلى سوريا، وفضلا عن أن الحزب الحاكم بها كان حزب شكرى القوتلى «الكتلة الوطنية».

وكانت المملكة العربية السعودية تغطى نفقات إقامة القوتلى فى مصر والتى بلغت عشرة آلاف من الجنيهات الاسترلينية سنوياً.

وفى أغسطس عام ١٩٥٥ تم انتخاب شكرى القوتلى رئيساً للجمهورية السورية من مجلس الشعب السورى، وكان هناك ثلاثة مرشحين لهذا المنصب: خالد العظم ويمثل الشيوعيين والبعث، ناظم القدسى ممثلاً لحزب الشعب، شكرى القوتلى وكان مطروحاً دون أن يكون له قوى سياسية فى مجلس الشعب (البرلمان).

وقد قام الجيش الذى كان يمثل قوة أساسية فى ذلك الحين بتزكية ترشيح القوتلى رئيساً للجمهورية، إذ إن القوى الأساسية داخل الجيش اعترضت على ترشيح ناظم القدسى لاتجاهه نحو بغداد، ومن ثم لو فاز فى الانتخابات فقد يؤدى بسوريا إلى التورط فى حلف بغداد.

كما اعترض الجيش أيضاً على ترشيح خالد العظم ممثل الشيوعيين والبعث، على أساس أن هذين الحزبين كانا يتسللان إلى صفوف الجيش، وكان الجيش حينئذ يتكون غالبيته من المستقلين، ولذا فقد عارض هؤلاء فى ترشيح خالد العظم لمنع الزحف الحزبى إلى الجيش.

والواقع كانت هناك ثلاث قوى قامت بالانقلاب على الشيشكلى، وأعادت الحياة النيابية إلى سوريا، ونصبت هاشم الآتاسى رئيساً للجمهورية، وكانت هذه القوى تتكون من البعث والمستقلين وأفراد من حزب الشعب.

وبعد انتهاء فترة هاشم الآتاسى فى أغسطس سنة ١٩٥٥، تشكلت فى الجيش ثلاث جبهات، جبهة البعث والشيوعيين، وجبهة حزب الشعب، وجبهة المستقلين، وكانت الأخيرة تمثل الأغلبية.. ولم تحبذ الجبهة الأخيرة ترشيح ناظم القدسى أو خالد العظم ، بل أيدت ترشيح القوتلى على أساس موقفه المعادى لمحور العراق ـ الأردن ، وميله نحو محور سوريا ـ مصر ـ السعودية.

واستناداً إلى رغبة الجيش التى نقلت إلى البرلمان السورى بتزكية ترشيح شكرى القوتلى، قام حزب الشعب بالتصويت لجانب القوتلى، وجاء القوتلى رئيساً للجمهورية السورية على هذا النحو.

وكان صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرى قد سافر إلى سوريا فى أواخر سنة ١٩٥٤، داعياً إلى إقامة دفاع مشترك بين مصر وسوريا، وطرح مشروع إنشاء صندوق دفاع مشترك بين البلدين يغطى نفقات التسليح للجيشين.

ولكن هاشم الآتاسى رئيس الجمهورية حينئذ عارض ذلك بشدة، وله كلمته المشهورة التى تعبر عن رأيه المعارض: «دون هذا الدماء للركاب»

وقد أدت غارة غزة التى شنها الإسرائيليون فى أوائل عام ١٩٥٥، والنزاع الناشئ فى الوقت ذاته بين العراق ومصر حول حلف بغداد، إلى تعميق جذور الانقسام بين مصر والعراق، وصاحب ذلك الرغبة فى تعاون أوثق بين مصر وسوريا.

وأصبح خالد العظم ـ وزير الخارجية السورية ـ الكاهن الأعظم لحياد سوريا، يدعمه أكرم الحورانى الشخصية البارزة على مسرح السياسة السورى.. ولقد حاولت مصر فى بداية الأمر التفاهم مع بغداد، فقام صلاح سالم بزيارة العراق، كما ذكرت من قبل، حيث تم اجتماع سرسنك الشهير الذى انتهى إلى إخفاق واضح، مما جعل عبدالناصر وفقاً لاستراتيجية قديمة ومناورة تكتيكية طارئة أن يمد يده لسوريا التى كانت حينئذ معارضة بشدة لحلف بغداد وغيره من المشاريع والمخططات الأجنبية.

وهكذا بدأ شهر العسل بين البعث وعبدالناصر الذى ولدت منه معاهدة الدفاع المشترك التى شملت سوريا والأردن والسعودية ومصر، فى محاولة من عبدالناصر لعزل العراق، وإظهاره بمظهر الدولة العربية الوحيدة التى خرجت عن مبدأ الإجماع العربى.

وكان عبدالناصر قد التقى بخالد العظم فى مؤتمر باندونج، وكان موقف الأخير معارضة مشروع الدفاع المشترك وصندوق الجيش.. ونتيجة لذلك تقرر طرح الموضوع فى منزل شوكت شقير رئيس الأركان السورى، حيث حضره مجموعة من الضباط يمثلون البعث والشيوعيين والمستقلين.

وكان موقف الشيوعيين والبعث وعبدالحميد السراج مؤيداً لموقف العظم، أما الضباط المستقلون فقد صوتوا ضد العظم، وأيدوا موقف القوتلى لعدة أسباب: أولها لأنه معاد لحلف بغداد، وثانيها لأنه من أنصار التقارب مع مصر، وآخرها لأنه يؤيد وجهة النظر الغالبة فى الجيش.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان الجيش السورى تسوده صراعات المناصب بعد سقوط الشيشكلى..كان هناك أربع كتل رئيسية فى الجيش السورى:

١ - كتلة ضباط البعث وكان من أبرزهم مصطفى حمدون، وعبد الغنى قنوت وجمال الصوفى وأمين الحافظ.

٢ - كتلة الضباط المستقلين وكان من أبرزهم جاسم علوان، وجادو عزالدين وأمين أبوعساف.

٣ - كتلة الضباط الشوام - أى الدمشقيين - ومن أبرزهم عدنان المالكى وأكرم ديرى.

٤ - كتلة بقايا أديب الشيشكلى ومن أبرزهم أمين النفورى وأحمد عبدالكريم وطعمة العودة الله، وأحمد حنيدى، وكان السراج أثناء حكم الشيشكلى على صلة وثيقة به أثناء عمل الأول فى شعبة التنظيم.

والواقع أن عبدالحميد السراج كانت له قدرة فائقة فى أن يوحى إلى كل القوى بأنه رجلها، لدرجة أن البعث كان يظن أنه رجلهم دون أن يكون منتمياً لتنظيمهم.

ولقد اتخذت عدة اجراءات داخل الجيش بعد الإطاحة بالشيشكلى، وكانت هذه الإجراءات تستهدف الكتلة الرابعة سالفة الذكر، فمنح السراج إجازة إجبارية وعين ملحقاً عسكرياً فى باريس، وعين طعمة العودة الله ملحقاً عسكرياً فى القاهرة، وكان مطروحاً للمناقشة موضوع تسريح عبدالحميد السراج.

واتصل السراج بكل من أكرم ديرى وجمال صوفى وجادو عزالدين وهم يمثلون بعض الكتل المختلفة وأخذ يبرر موقفه ويطلب منهم الإبقاء عليه واستمر فى تحركه، فاستغل فرصة كونه «حموى» واتصل بأكرم حورانى ، كما اتصل بكل من مصطفى حمدون وعبد الغنى قنوط بطلى حزب البعث فى الانقلاب، وكللت جهوده بالنجاح فأبقى عليه وعين رئيساً لأركان مجموعة لواء مشاة ـ دبابات فى قطنة.

وكانت علاقة السراج مع شوكت شقير طيبة منذ أيام حكم أديب الشيشكلى، ولكن عدنان المالكى ـ ممثل كتلة الضباط الشوام والذى عاد بعد الانقلاب من التسريح واستلم شعبة العمليات بالجيش ـ كان يحقد على عبد الحميد السراج لأنه كان يعتقد أنه سبب تسريحه أيام الشيشكلى، ولكن بعد تلك الجهود المكثفة التى قام بها السراج، صفح عدنان المالكى عن السراج.

وكان تنظيم رئاسة الجيش السورى فى ذاك الوقت كما يلى : شوكت شقير رئيساً للأركان، وتوفيق نظام الدين معاوناً له، وعدنان المالكى رئيساً لشعبة العمليات، ورياض

الكيلانى رئيساً للشعبة الأولى فى الإدارة والتنظيم ، وبديع بشور رئيساً للشعبة الثانية (المخابرات).

وقام عدنان المالكى وأكرم ديرى وجادو عزالدين بعرض اقتراح على شوكت شقير رئيس الأركان بعودة عبدالحميد السراج إلى الأركان، على أن يتسلم رئاسة الشرطة العسكرية، وأن يتسلم أكرم ديرى رئاسة الشعبة الثانية.. ولكن من حسن طالع السراج أن باقى الكتل داخل الجيش عارضت هذا الاقتراح، على أساس أن عدنان المالكى كان رئيساً لشعبة العمليات، فإذا استلم أكرم ديرى المكتب الثانى فإن السلطة سوف تتجمع فى يد الشوام .. ومن ثم تقرر أن يتسلم السراج الشعبة الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ بعد مرور مالايقل عن سنة من الإطاحة بالشيشكلى.

وكانت أولى أعمال السراج التى أكسبته عطف البعث والشيوعيين والمستقلين والأحزاب ، تصديه للقوميين السوريين.. ذلك أن عدنان المالكى أغتيل فى مارس سنة ١٩٥٥ بتدبير من القوميين السوريين، وأسند للسراج مهمة التحقيق .. وكانت تصفية القوميين السوريين من أبرز المعالم التى أظهرت السراج على المسرح السياسى السورى.

وجاءت صفقة الأسلحة التشيكية المصرية، فكان لها صدى طيب لدى الأوساط السورية عدا الأحزاب التى كانت متجهة نحو الغرب، وكانت لها آثار كبيرة على تطور الأحداث ، إذ تبعت سوريا مصر، وسافر خالد العظم إلى موسكو فى خريف عام ١٩٥٥، ونجح فى عقد صفقة سلاح تشيكية، وقد رحب به السوفييت ترحيباً حاراً.

كان عقد هذه الصفقة فى سوريا له جوانب نفسية رسخت فى عقول القوى السياسية المختلفة، فقد زادت القناعة لدى الضباط السوريين بأن الغرب لن يزود سوريا بالسلاح، كما ساعدت على نشاط حزبى البعث والشيوعى كقوى تقدمية، ونظر الحزبان إلى الصفقة كتصد للأحزاب التقليدية التى تريد الاتجاه إلى العراق أوالسعودية، كذلك رأى البعث والحزب الشيوعى أن الظروف تهيىء لهما آمالا كباراً فى نمو نشر الدعوة بين صفوف الجيش.

ونتيجة لذلك انكمش نشاط حزبى الشعب والكتلة الوطنية، بينما حققت القوى الأخرى نصراً ساحقاً .. وصفا الجو للبعث داخل سوريا بعد تصفية القوميين السوريين، ونجاح صفقة الأسلحة مع المعسكر الشرقى ، فأعاد البعث جميع ضباطه، ورجع مصطفى حمدون من القاهرة.

وزاد البعث تقاربه مع الشيوعيين وعبد الناصر ووضع مشروع اتحاد فيدرالى مع مصر، وافق عليه الحزب الوطنى والشيوعيون وبعض المستقلين..لكن حزب الشعب الذى كان من دعاة الاتحاد مع العراق عارض المشروع وهدد بالخروج من التحالف، وبعد مفاوضات طويلة وافق البعث والشعب على أن يضاف إلى البيان فقرة هى: «والعمل على قيام اتحاد مع الدول العربية وفى طليعتها الشقيقة الكبرى مصر..».. وقد وافق عليه مجلس النواب السورى بالإجماع.

وقام صبرى العسلى بتشكيل حكومة جديدة فى مطلع عام ١٩٥٦، مثل البعث فيها صلاح البيطار كوزير للخارجية، وكان مكلفاً من الحزب بوضع مشروع الوحدة الفيدرالية مع مصر.. وقام البيطار بعرض مشروعه على مجلس الوزراء فوافق عليه بحضور القوتلى رئيس الجمهورية، وكلفه المجلس بالسفر إلى مصر وعرض مشروعه الوحدوى على عبدالناصر.. ولكن سفر البيطار تأجل نتيجة العدوان الثلاثى، فأعلنت سوريا سياسة التضامن العربى دعماً لمصر كضرورة ملحة، لها أسبقية على موضوع الاتحاد، وبخاصة أن السعودية والأردن أغفلتا مشروع الاتحاد.

توتر الموقف العربى

فى وسط معمعة التواطؤ الثلاثى، كان اليسار السورى والجماعات الموالية لعبد الناصر يزداد نفوذاً وقوة .. وقد بدا تصميم هذه الجماعات وإصرارها وكأنها تريد قطع كل الروابط مع الغرب، مما جعل الأمريكيين ـ وهم يخشون أن تقع سوريا فى أحضان الشيوعية ـ يدبرون مؤامرة رجعية تزعمها عدنان الآتاسى ومنير العجلاتى وحسن الأطرش.

ولقد نجح السراج فى اكتشاف هذه المؤامرة فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦، وكانت موجهة للإطاحة بالزعامة اليسارية، وقيام حكومة موالية للغرب فى دمشق تعمل على انضمام سوريا إلى حلف بغداد.. وقد أدى اكتشاف هذه المؤامرة، فضلاً عن الصدمة التى أصيب بها السوريون فى خريف سنة ١٩٥٦ ـ حينما ظهر لهم أن بريطانيا وفرنسا قد

صممتا بالاشتراك مع إسرائيل على تدمير عبدالناصر والاستيلاء على قناة السويس - إلى تدعيم مركز اليسار والعناصر الحيادية فى سوريا، وإلى إثارتهم.

واستغلت موسكو الفرصة، ذلك أنها كخلف - رئيسى - لفرنسا فى إمداد سوريا بالسلاح لم تتباطأ فى استغلال أخطاء الغرب لتثبيت دعائم نفوذها فى دمشق.. فإذا كان شيوعيو بكداش قد أخفقوا فى تحقيق دفع شيوعى كبير بين الرأى العام السورى، فإن ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى أن حزب البعث عمل على إجبار حكومة التآلف باتخاذ إصلاحات اشتراكية فى سوريا وتوثيق الروابط مع الاتحاد السوفييتى فى الخارج.

وكلما كانت سوريا تتجه نحو اليسار، كلما أصبحت معارضة اليمين والشيع الموالية للعراق أكثر عنفاً، وبعد اكتشاف مؤامرة ١٩٥٦ فى سوريا، طرد حزب الشعب من الحكومة.. ولكن بالرغم من ضغوط البعث، فإن حزب الشعب السورى كان لايزال يتمتع بنفوذ كاف يمنع صبرى العسلى من الاستمرار فى إعلانه تحبيذ فكرة الوحدة الفيدرالية مع مصر.

وازداد سخط العناصر الموالية لمصر فى سوريا، وكان للجيش السورى - بكل القوى القائمة داخله - الفضل فى التأثير على العراق ، حينما قرر نسف أنابيب البترول تضامنا مع مصر واحتجاجاً على العدوان الثلاثى، وقد كلف مجلس القيادة السورى عبدالحميد السراج بإعداد جماعات التخريب، وتنفيذ هذه المهمة.. والواقع أن السراج منذ هذا التاريخ ربط نفسه بعبدالناصر، وأصبح يعد نفسه واحداً من عناصر عبدالناصر المؤثرة على سياسته.

ومع هذا التضامن العربى خلال العدوان الثلاثى، ومع ملاءمة الظروف بعد ذلك لتهيئة جو لمشروع الوحدة، ظهر حادث فى شهر أغسطس من عام ١٩٥٧، قلب رأساً على عقب حسابات عبدالناصر السياسية.. ذلك أن تركيا وقد ادعت أنها مهددة بعدوان من سوريا تحرضه موسكو، بدأت تحشد قواتها على حدودها الجنوبية المتاخمة لسوريا.

وفى الوقت ذاته أعلنت كل من لبنان والعراق اتهامات مماثلة للنظام السورى وتوتر الموقف واشتعل، إذ أعلنت واشنطن أن السوريين ليسوا سوى دمى صغيرة فى أيدى السوفييت، بينما قامت موسكو باتهام تركيا بأنها تعد للقيام بعملية تدخل فى سوريا.

وازدادت حدة الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، إذ أرسلت الولايات المتحدة خبيراً كبيراً فى شئون الشرق الأوسط إلى أنقرة وبيروت للتشاور العاجل مع مندريس وشمعون، ثم التوجه إلى العراق والأردن للتشاور مع ملكيهما.. ومن ناحية أخرى قامت كل من موسكو وسوريا بالعودة إلى اتهام قوى الغرب بأنها تتآمر لإخضاع الحكومة الديموقراطية فى سوريا وفرض نظام تابع.

وكان رد أيزنهاور على ذلك توجيه إنذار ينص على أنه سوف يستخدم كل القوى المتيسرة والضرورية لحماية الحكومات الموالية للغرب فى منطقة الشرق الأوسط.

وبعد انتهاء عمليات التشاور التى قام بها الخبير الأمريكى، أعلنت واشنطن أنها سوف تنشىء جسراً جوياً عاجلاً إلى المنطقة (الشرق الأوسط) لا لمعاونة تركيا فحسب، بل لتقديم العون أيضاً لكل من الأردن والعراق ولبنان.

وبدا حينئذ وكأن «مبدأ أيزنهاور» قد نجح فى فرض نفسه، ولكن عاملاً جديداً ظهر كانت له عواقب ذات دلالة، ذلك أن الملك سعود كان قد قرر أن الفرصة أصبحت مواتية كى يفرض نفسه على الخط الجديد للقومية العربية، وذلك عن طريق الانضمام إلى حلفائه السابقين مصر وسوريا.

ولكن من ناحية أخرى كان على الملك سعود أن يربط نفسه مع زملائه من الملوك فى الأردن والعراق، وألا يتورط بثقل فى خط السياسة الناصرى الذى قد يكتسح كل ملكية فى العالم العربى.

واختار سعود طريقاً آخر يخالف أسلوب كل من عمان وبغداد، فلم يكن تواقاً للدخول فى نزاعات مع عبدالناصر أو سوريا، وبخاصة أنه كان قد ارتبط مع مصالح البترول الأمريكى، ولذا لم يكن على استعداد للدخول مع أى دولة عربية فى أى حرب نفسية أو سياسية.. ولذلك بادر سعود يؤكد للقاهرة ودمشق أنه سيقف بجانب سوريا فى أى عدوان عليها.. وكان الأمير فيصل ولى عهده يزور واشنطن فأعلن أن السوريين لا يشكلون أى تهديد لأى دولة من جيرانها، كما توجه سعود بنفسه إلى بيروت، ودمشق لفض الخلاف بينهما، ولكى يعلن للشعب السورى بنفسه تنديده بالتهديد التركى لسوريا.

وفى دمشق رحب السوريون بموقف الملك سعود، إذ كانوا يشعرون فى الأسابيع السابقة أن الجيوش المعادية كانت على أهبة الزحف لغزو بلادهم.

وكان عبدالناصر فـى مصر يراقب الأحداث، وحينما لاحظ تحرك سعود السياسى لم يرحب به، وكان رأيه أن سعود لم يكن مخلصـاً فى معاونة سوريا، بقدر ماكان تواقاً إلى سلب عبدالناصر عـنصر المبادأة فى العالم العربى.. ولذا أسرع عبد الـناصر فى فترة تقل عن ثلاثة أسابيع مـن زيارة سعود لدمشق بإرسال قوات مصرية عن طـريق البحر وصلت إلى اللاذقية، وكان ظهور القوات المصرية فى المينـاء السورية دليلاً على تصميم مصر على مساعدة شقيقتها سورياً إزاء تهديدات الأتراك والأمريكيين الذين يساندونهم.

وهكذا ضاعـت جهود سعود الشفـهية وسط هتاف الـشعب السورى للقـوات المصرية التى كانت من وجهة نظرهم تجسيداً مادياً للمعونة الأخوية الحقيقية.

وانتهى الأمر بانسحاب الحشود التركيـة من حدود سوريا، وأخفق مشروع أيزنهاور فى تحقيق غرضه، فقد اتـضح لواشنطن أن العرب فى حالة تهديد أمنـهم، يلجأون إلى مصر وموسكو لمعاونتهم.

فى خضم هذه الأحـداث، اكتسبت مصر سمعـة عالمية بين السوريـيـن، بالرغم من أن القوات المصرية التى وصلـت سوريا لم تكن كافية بالقدر الذى يمكنـها من القتال بكفاءة أمام عمليـة غزو تركى مدبر، ولكن هذه المظـاهرة العسكرية هيأت الفـرصة لإقناع عدد كبير من الـسياسيين وضباط الجيش الـسورى ـ الذين لعبوا دوراً رئيسيـاً فى الوحدة ـ بأن السبيل الوحيد لانقاذهم هو الوحدة الفورية مع مصر.

والواقـع أنه منـذ توقـيع التـحالف بـين مصـر وسوريا سـنة ١٩٥٥، كـان كثيـر من السياسيين وضباط الجـيش يأملون فى علاقات أكثر ارتباطاً مع عبدالـناصر كمركز جديد لآمال الـعرب فى الوحـدة والاستـقلال.. وهكذا توجـه خالد الـعظم وهـو يمثل (يـسار اليميـن) وكان وزير الخارجية السوريـة حينئذ، إلى القـاهرة كى يعرض على عبـدالناصر ضرورة الاتحاد بين مصر وسوريا ولكن عوامل عـدة لعبت دوراً فى إخفاق المهمة، منها أن عبدالناصر كان فـى ذلك الوقت غير راغب فى التورط فى مسائل خـطيرة أكثر من زيادة التعاون الاقتصادى بين الـبلدين، كما كان عبدالناصر يكره خالد الـعظم ويعده اشتراكياً مزيفاً نشأ من وسط الإقطاع ويمثله بكل مـظاهره، كذلك كان عبدالناصر يظن أن العظم وأغلب السياسيين الـتقليديين فى سوريا حينئذ لم يكن هـدفهم من عرض الوحدة على مصر سوى المناورة السياسية، فقد كانوا يـظنون أن عبدالناصر سوف يرفض الوحدة، ومن ثم يصبح فى استطاعتهم إلقاء اللوم على عبدالناصر لما سوف يحدث فى بلادهم.

وللتاريخ، فـإن خالد العظم بالرغـم من أنه كان المعمارى السـورى الأول للوحدة مع

مصر، فقد كان آخر زعيم سورى، وضع فيه عبدالناصر أدنى ثقته.. ولكن من ناحية أخرى، كانت هناك مجموعة كبيرة غير العظم وجماعته تشعر بالحاجة إلى قوة عبدالناصر وأهمية قيادته وزعامته.. وبحلول عام ١٩٥٧، ازدادت أعداد هذه المجموعة، واشتد إصرارهم على قيام وحدة كاملة مع مصر لتنقذ بلادهم من التفكك السياسى، والفوضى الحزبية.

مد وجزر فى الأردن

والواقع أن حرب السويس كانت نقطة تحول هامة فى تفكير عبدالناصر السياسى، وبخاصة فى الدول العربية التى كانت سياسته الخارجية تسعى لاحتوائها.. وكانت الأردن بلاشك إحدى هذه الدول التى دخلت مع عبدالناصر فى سلسلة متتابعة من الخلافات والنزاعات.

ومنذ شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦، كانت هناك أغلبية وطنية تحكم فى عمان تحت رئاسة سليمان النابلسى.. وقد اعتمد عليه عبدالناصر فى تحقيق أغراضه وذلك بربط عمان بخط القاهرة السياسى الخاص بالمسائل العربية.. وقد تكللت جهود عبدالناصر بالنجاح حينما قبل النابلسى عرض مصر والسعودية وسوريا كى تحل مكان بريطانيا فى الدعم المالى الخاص بالجيش الأردنى.. ففى مارس عام ١٩٥٧ أعلن النابلسى إنهاء معاهدة ١٩٤٨ مع بريطانيا، وطلب من الحامية البريطانية أن تغادر الأراضى الأردنية فى مدى ستة شهور.. وكان هذا الإعلان يعنى لعبد الناصر أن الأردن بدون جلوب، وبدون المعاهدة البريطانية ـ الأردنية قد أصبحت دولة مستقلة.. ووفقاً لذلك كان يتصور أنه بتحالفه مع سوريا يمكن أن يتوقع أن يلعب دوراً فعالاً كاملاً فى تدعيم الجبهة المتحدة للشعوب العربية.

ولكن.. كما سبق ذكره.. كانت هناك أفكار متغايرة تدور فى ذهن الملك حسين، الذى لم ينس رفض عبدالناصر إرسال قوات مصرية إلى سيناء لتحول من تهديد إسرائيل لمملكته، حينما قام بن جوريون بإغاراته على امتداد الحدود الأردنية فى شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٦.

كان الملك حسين يظن أن تعاونه مع مصر سوف يكون من جانب واحد هو الأردن، ومع أنه قطع علاقاته مع بريطانيا، فلم يكن راغباً أن يصبح خاضعاً لعبد الناصر.

ومن ناحية أخرى كانت ثقته فى السوريين معدومة، وكان يرى أن زعماءهم شيوعيون فى مظهرهم، فضلاً عن قلقه الذى نشأ من استبقاء السوريين المستمر لقوات لهم بلغت خمسة آلاف جندى فى منطقة، «المفرق» بشمال الأردن منذ حرب السويس، بحجة أن بقاءهم هنا ليس إلا بغرض حماية حلفائهم الأردنيين.

وبالرغم من العداء التقليدى القديم بين السعودية والهاشمية ، فقد اتجه حسين نحو سعود الذى بدأ يشاركه قلقه إزاء تحالفه مع عبدالناصر. وعرض سعود على حسين أن يرسل قوات سعودية للأردن لمواجهة التهديد السورى للأردن.

والواقع أن أغلب حكام العرب فى ذلك الوقت كانوا يميلون للتعاون مع الغرب ويعادون السوفييت، ولم يشاركوا عبدالناصر فى مبدأ الحياد الإيجابى، بغض النظر عما تظنه شعوبهم.. وهكذا اتفق هؤلاء على ضرورة معارضة فكرة أن تكون القاهرة مركزاً لرسم سياستهم الخارجية .. كان هذا الشعور يعتمل فى نفس نورى السعيد بقدر ماكان يرسخ فى عقل كل من شمعون والملك إدريس والحبيب بورقيبة والملك سعود وسلطان مراكش، وحكام الخليج العربى.

وإذا كان معظم هؤلاء قد شجب العدوان الثلاثى وأدانه، فإن ذلك يرجع إلى رغبتهم فى عدم الظهور بمظهر مساندة الإمبرياليين والعدو الصهيونى.

لقد كانت شخصية عبدالناصر حينئذ قد أصبحت أكثر جاذبية لدى جماهير بلادهم، ولذلك آثروا أن يتخذوا موقف الحذر والمراقبة، ولكن ما أن واتت الفرصة للملك حسين، حتى أدار ظهره لعبدالناصر بمجرد انتهاء ظروف حرب ١٩٥٦، ففى أبريل سنة ١٩٥٧، قررحسين أن يأتى بحكومة جديدة تحقق رغباته، فطلب من النابلسى أن يستقيل، وكلف المجالى بتشكيل الحكومة، وبعد أيام قلائل تخلص الملك حسين من اللواء على أبو نوار رئيس الأركان الأردنى الذى كان موالياً لعبد الناصر، والذى لعب دوراً بارزاً فى العمليات المبكرة لطرد جلوب.

واتهم حسين قائد جيشه بأنه كان يدبر مؤامرة مع مخابرات السراج فى سوريا، وواجهه بأدلة خيانته أمام زملائه الضباط فى المفرق.

وتوالت الأحداث التى جعلت حسين يؤكد أن عبدالناصر كان وراء الأحداث،

فبالرغم من أن حسين عفا عن أبو نوار، فقد فرّ الأخير إلى دمشق، وخلفه اللواء على الحيارى الذى استقال من منصبه بعد أسبوع من تعيينه، لرفضه قبول طلب الملك حسين بترقية الضباط البدو على حساب زملائهم الفلسطينيين.

وغادر الحيارى عمان إلى دمشق حيث اتهم فيما بعد الملك حسين بأنه هو الذى دبر مؤامرة أبو نوار المزعومة ليغير خطه السياسى الذى ارتبط به من قبل.

وقد خلقت شعبية عبدالناصر لدى الجماهير العربية كثيراً من المشاكل مع أغلب الحكام العرب، وكانت العناصر الموالية لعبد الناصر فى الأردن تتسم فى سلوكها مع الملك بالصلافة والغطرسة.. فمثلاً حاول سليمان النابلسى أثناء رئاسته للحكومة أن يضغط على الملك حسين لإقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتى ، وأعلن أنه سيوافق على أى عون روسى يعرض عليه، وينبذ أى معونة أمريكية، لأن واشنطن تحاول تمزيق الوحدة العربية وعزل عبدالناصر.

وتوتر الموقف بعد تنحية سليمان النابلسى وأبو نوار، إذ قامت المظاهرات العنيفة الصاخبة فى عمان والقدس وبعض المدن الأردنية الأخرى، نظمها أعوان النابلسى وأبو نوار بتدبير السراج، وألقيت كثير من المنشورات التى تهاجم الملك حسين، وتتهمه بأنه يمهد السبيل للمؤامرات الأمريكية، وقد أعدت هذه المنشورات فى القاهرة بإشراف كمال رفعت ، كما كانت للقاهرة بصمات على الفتيل الذى أشعل الموقف.

وعلى الرغم من أن القاهرة كررت إنكارها لأية نوايا عدوانية تهدد استقلال الأردن، فقد نشبت حرب كلمات عنيفة بين القاهرة ودمشق من جانب وبين عمان من جانب آخر.

وتراشقت الكلمات العدائية فى إذاعات صوت العرب ودمشق وعمان، فبينما اتهم حسين القاهرة ودمشق بتدبيرهما مخططا للإطاحة بعرش الملكية الهاشمية، قامت إذاعتا القاهرة ودمشق بالتنديد بموقف الملك حسين واتهمتاه بأنه يمثل ذنباً صغيراً للإمبريالية الأمريكية فى المنطقة العربية.

واستجاب الناصريون فى الأردن لهجوم القاهرة، فازدادت أعمال العنف والفوضى، مما جعل الملك حسين يقدم فوراً على إعلان الأحكام العرفية، ويبادر بالاتصال بزميله الملك سعود للتشاور، فنصحه الأخير بالقضاء العاجل على مراكز التمرد قبل أن تفلت الفرصة.

وقام الملك حسين بالقبض على سليمان النابلسى، وعلى عدد من أعوانه المشتبه فيهم، كما أعلن محاكمة أبو نوار والحيارى غيابياً على الخيانة العظمى.

واستفحل الأمر، فاتهم الملك حسين الرئيس عبدالناصر وسوريا بأنهما يدبران مؤامرة بالاشتراك مع روسيا للإطاحة بالملكيات فى الأردن والعراق والسعودية، وقام حسين بطرد الملحق العسكرى المصرى فى عمان، والقنصل العام المصرى فى القدس، واتهمهما بأنهما كانا يحرضان على اغتياله.. ومن جانب مصر قامت بطرد السفير الأردنى فى القاهرة واستدعت وزارة الخارجية المصرية سفيرها فى عمان.

ووصلت إلى عبدالناصر تقارير المخابرات المصرية تفيد بأن الملك حسين يسيطر على الوطنيين فى الأردن، وأن قوات البادية تكن لحسين الولاء الكامل، وأن استمرار حملة الدعاية التى تقوم بها أجهزة الإعلام المصرية تدفع الأمور إلى شوط لايمكن السيطرة عليه، ولا يمكن التكهن به بسهولة لو فلتت الأعمال الغوغائية.

كانت حرب الكلمات قد استمرت بين الفريقين لعدة شهور بشراسة وعنف، فاتهمت الأردن عبدالناصر بأنه باع نفسه للشيوعية ـ الشيطان الذى يريد أن يجثم على صدر العرب ـ واتهم عبدالناصر الملك حسين بأنه ارتكب أبشع الجرائم بخيانته قضية فلسطين، وذلك لتفاوضه السرى مع إسرائيل لعقد تسوية منفصلة.

وفى ذلك الوقت نشرت الصحف العربية صوراً لاجتماعات حسين مع بن جوريون وبعض القادة الإسرائيليين، ولكن للحقيقة كانت هذه الصور تبدو لأى خبير بأنها صور مزيفة.

وأخيراً تأكد عبدالناصر أن هذه الحملة لن تحقق النتيجة المرجوة وهى جذب حسين لجانبه، فأمر أجهزة الإعلام المصرية بالكف عن تحريض المعارضة للإطاحة بالملك، وتصادف فى ذلك الوقت إعلان نداء من سعود وفيصل العراق إلى كل من القاهرة ودمشق يطلب منهما الكف عن مهاجمة حسين.

على أن الجدير بالذكر هو أن سبب هذه الفوضى الإعلامية فى مصر كان يرجع أساساً إلى عدم التنسيق بين المخابرات والإعلام المصرى مما أدى إلى إخفاق حملة الإعلام المصرية لتحقيق هدف سياسى، هو جذب الأردن لجانب مصر.

وفضلاً عن ذلك كان يواجه عبد الناصر كثيراً من المشكلات الداخلية والخارجية، وبخاصة فى سوريا التى كانت تتعرض باستمرار ـ كما أوضحنا من قبل ـ إلى تهديدات خارجية ونزاعات داخلية، ماكان يمكن للقاهرة أن تتجاهلها أو لا تضعها فى الحسبان.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

2

قيام الوحدة بين مصر وسوريا

دار الخيّال

التيارات السياسية داخل الجيش السورى ومزايدات البعث

بعد إتمام صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، قام ائتلاف بين البعث والشيوعيين فى شكل مهادنة، ونشط الحزبان داخل الجيش واتسم نشاطهما بالعمل الحزبى، ولولا إعلان الوحدة بين مصر وسوريا لاستطاع البعث والشيوعيون تصفية القوى المستقلة من الضباط السوريين، إلا أن ما عرقل هذا النشاط قبل الوحدة ظهور المستقلين العسكريين ككفة راجحة بين القوى الأخرى.. ولقد استمر هذا الوضع داخل الجيش وداخل القوى السياسية طوال عامى ٥٥، ١٩٥٦، واستفاد البعث والشيوعيون من الضربة التى وجهت إلى الرجعية السورية بعد انكشاف مؤامرة عام ١٩٥٦، ورفعت الحصانة عن بعض النواب السوريين من الأحزاب التقليدية وكتلة العشائر والرجعية المستقلة، ومن أبرز هذه الأسماء: فايز الآتاسى، عدنان الآتاسى، أحمد قنبر، مخائيل ليليان، منير عجلاتى، هايل سرور، وحسن الأطرش.

وأجريت انتخابات تكميلية فازت بمعظمها الأحزاب القومية، واستمر هذا الوضع حتى منتصف عام ١٩٥٧.

كان شكرى القوتلى حينئذ رئيسا للجمهورية، يعاونه فى أمانة القصر فؤاد الحلبى الذى كان يكن العداء الشديد للبعث، وكان على رأس الجيش السورى توفيق نظام الدين كرئيس أركان للجيش.. وكانت الرجعية السورية تحاول أن تكون لها قوة داخل الجيش لتساندها من خلال شكرى القوتلى، فأنشأت تكتلا عسكريا داخل الجيش قوامة

الأساسى «الضباط الشوام»(*)، ومن أبرزهم اللواء طالب داغستانى والعقداء سهيل عشى وعمر قبانى وحسن العابد وهشام السمان ومحمود شوكت.

على أن التيار الرجعى فى الجيش كان يمثل حزب «الكتلة الوطنية» أكثر من تمثيله لحزب الشعب، وكان هذا التيار دعامة القوتلى فى الجيش، يسانده توفيق نظام الدين رئيس الأركان السورى، وفى السادس من مارس سنة ١٩٥٧، صدر قرار بنقل المقدم عبدالحميد السراج من الشعبة الثانية إلى منصب ملحق عسكرى فى الهند.. وكان السراج ـ كما ذكرت من قبل ـ محسوبا على البعث دون أن يكون منتميا إليه، كما صدرت بعض التنقلات الأخرى جعلت البعث يشعر بأن هذه الإجراءات مقدمة لتصفيته، فقرر ضباط البعث استباق خطة الضباط الشوام، بإعلان حركة تمرد فى قطنة حيث كان يعسكر مصطفى حمدون ومجموعة من صغار ضباط الجيش البعثيين.. وبدأ التمرد فى الساعة الثالثة من بعد ظهر السابع من مارس، وأبرق المتمردون للقصر الجمهورى ورئاسة الأركان منذرين بالزحف على دمشق واحتلال الإذاعة والقصر الجمهورى ورئاسة الأركان.. ودارت مشاورات بين جميع الأطراف، ثم اقترح خالد العظم الذى كان وزيرا للدفاع أن يعقد اجتماعا فى منزله ليل ٧ ـ ٨ مارس، وقد عقد الاجتماع بحضور جميع الضباط ومثل مصطفى حمدون تجمع البعثيين المتمردين.

وأسفرت المفاوضات عن تجميد نقل السراج والضباط الموالين للبعث، وعن تسريح جميع الضباط الشوام ومعهم توفيق نظام الدين رئيس الأركان ومعاونه عبدالعزيز عبدالكريم.

وتسلم عفيفى البرزى رئاسة الأركان وكان عائدا من باريس، كما عين مصطفى حمدون رئيسا للشعبة الأولى وأمين النفورى معاونا لرئيس الأركان، وأحمد عبدالكريم فى الشعبة الثالثة، وبقى على عبدالحميد السراج فى الشعبة الثانية.

وهكذا أصبح الجيش السورى متبلورا فى ثلاث قوى: بعث، شيوعيين، ومستقلين.. وتم تشكيل مجلس قيادة من ٢٤ ضابطا من بينهم: عفيفى البرزى، أحمد عبدالكريم، مصطفى حمدون، أمين النفورى، عبدالغنى قنوت، جمال الصوفى، بشير الصادق، أمين

(*) الشوام اصطلاح يطلق على أهل دمشق.

الحافظ، عبدالحميد السراج، عبدالله الجسومة، ياسين الفرجانى، إبراهيم فرهود، أكرم ديرى، جادو عز الدين، حسين حدى، طعمه العودة الله، أحمد حنيدى، جاسم علوان، محمد الإسلامبولى.

كانت مهمة هذا المجلس خارج الجيش مراقبة الحكومة السورية وتصرفاتها، والحيلولة دون أى انحراف بسوريا عن الخط القومى، الذى كان يتمثل حينئذ فى إبعادها عن مخطط حلف بغداد، ومشروع أيزنهاور الذى تبناه الملك سعود.. أما داخل الجيش فكان هذا المجلس هو الذى يرسم السياسة العسكرية للجيش ويشرف على جميع الإجراءات التنفيذية فيه من تنظيم وتدريب وتسليح وترقيات وتنقلات.. والجدير بالذكر أن أصغر التفصيلات كانت تعرض على المجلس لمناقشتها ولم يكن لعفيفى البرزى رئيس الأركان أية صلاحيات، كذا كان الأمر بالنسبة لرؤساء الشعب.

وكان عفيفى البرزى ذا نزعة ماركسية اكتسبها أثناء دراسته فى فرنسا وبدأ يستميل مجموعة ضباط بقايا الشيشكلى ومجموعة المستقلين كى يواجه بهم تجمع ضباط البعث.

ومنذ تشكيل مجلس القيادة، وبعد خروج الكتلة الرجعية من الجيش، بدأ الصراع واضحا عنيفا بين كتل العسكريين من شيوعيين وبعثيين ومستقلين، كما أن الصراع على الصعيد السياسى لم يكن أقل نشاطا أو عنفا فى صفوف الجيش.

حقيقة حاول القوتلى فى نهاية سنة ١٩٥٧ تحييد عناصر اليسار فى الجيش، وفى ذلك الوقت أرسل له الملك سعود مبعوثا لسوريا هو يوسف ياسين فى زيارة سرية.. وطبخ الرجلان سويا خطة إعادة تغيير سياسة سوريا الخارجية فى خط «الحلف الإسلامى»، الذى كان يعنى فى صورة عملية تحالف سوريا مع السعودية العربية وليس مع أحد آخر.

وجاءت تقارير المخابرات إلى القاهرة لا تبشر بأمل قوى للوحدة، إذ حث يوسف ياسين الرئيس القوتلى على الارتباط مع السعودية، وتنفيض يديه عن كل اتصال مع الروس وفى مقابل ذلك يضمن سعود لسوريا استلام كل المعونات الأمريكية بما فى ذلك الأسلحة التى يحتاجها السوريون.

وفضلا عن ذلك، ولتأكيد هذا التعهد، قام الملحق العسكرى الأمريكى فى دمشق بمقابلة السراج، وأخبره بأن واشنطن فقدت الأمل فى حكومات كل الأحزاب السياسية

التقليدية فى العالم العربى، ولذا فإن الأمريكيين على استعداد لمساندة نظام عسكرى يتكون من ضباط أصاغر يتمتعون بدرجة قوية من الأخلاق، ولا يسيرون فى ركاب عبدالناصر، أو يتبعون سياسته أو مخططاته.

ولقد أدّى اقتراح يوسف ياسين إلى أن دخل فى روع السراج وضباط مجلس القيادة، أن أمريكا لن تتوانى فى أن تبذل جهودا مكثفة كى تجر سوريا إلى حظيرتها، فضلا عن أنها سوف تعمل على خلق فرقة بين مصر وسوريا وبين سوريا والاتحاد السوفييتى .. ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر كلما اتجه نحو الشرق، ازدادت قوة البعث والشيوعيين فى سوريا، وينبغى أن أذكر هنا أن الولايات المتحدة حاولت عام ١٩٥٦ القيام بحركة انقلابية فى سوريا بواسطة أديب الشيشكلى الذى دخل دمشق بالفعل، وحاول القيام ببعض الاتصالات، ولكن أمره كشف، وكاد أن يلقى القبض عليه، لولا أن قامت السفارة الأمريكية بتهريبه خارج البلاد.

وفى خريف عام ١٩٥٧ نشط مخطط الدول العربية الملكية فى الشرق العربى، متمثلا فى نشاط العراق والأردن المعادى لسوريا تساندهما السعودية، وبلغ هذا النشاط ذروته حينما قامت تركيا بعملية حشد لقواتها على الحدود السورية، مهددة استقلال سوريا بالقيام بعملية غزو لها.. وقام وفد برلمانى مصرى برئاسة أنور السادات وكيل مجلس الأمة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ بزيارة سوريا بدعوة من البرلمان السورى، وطرح السادات فى خطاب ألقاه فى البرلمان السورى فكرة إقامة نوع من الوحدة أو الاتحاد بين مصر وسوريا وذلك بعد انسحاب الحشود التركية.. والواقع أن تحرك عبدالناصر هذا كان رداً على الحشود التركية، وتحرك السعودية لجر سوريا إلى خطها السياسى.. وبعد فترة قصيرة قررت سوريا رد الزيارة البرلمانية إلى مصر، فسافر وفد نيابى برئاسة إحسان الجابرى، وعبدالكريم زهور، حيث قابلوا الرئيس عبدالناصر، وعرضوا عليه الوحدة، ولكنهم لم يلقوا من الرئيس المصرى حماسا للموضوع، بل ذكر لهم العراقيل والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين.

وفى هذه المرحلة من تاريخ سوريا أجريت انتخابات المجالس البلدية فى خريف ١٩٥٧، وبدلا من أن يخوضها البعث والشيوعيون مؤتلفين فى قوائم متفق عليها، دخلوها منشقين، وخرجوا من هذه الانتخابات وقد انتهى التآلف بين البعث والشيوعيين..

ومن ثم اتجه البعث إلى المزايدة فى موضوع الوحدة، وفى المناداة بها، وضرورة تنفيذها فورا، متهما كل القوى الأخرى فى ساحة سوريا بأنها غير جادة فى قضية الوحدة.

كان هذا التحرك من جانب البعث مجرد هدف تكتيكى حزبى بغرض الوصول إلى السلطة فى سوريا بمساعدة عبدالناصر الذى كان قد اكتسب شعبية كبيرة لدى الجماهير السورية وداخل الجيش السورى بعد حرب السويس، وظهوره على المسرح العربى كرمز للقومية العربية سواء من خلال شكل وحدوى، أو من خلال الإبقاء على سوريا خارج أى اتحاد.

وكان تصور الشيوعيين والبعث فى سوريا على حد سواء يكمن فى أن عبدالناصر لن يذهب بعيداً فى موضوع وحدة سوريا ومصر، ومن ثم تكون فرصتهما الذهبية للمناورة والاستفادة من المد الذى كان يتمتع به عبدالناصر فى ذاك الوقت، وقد استغلوا فى تحركهم الحزبى الشعارات التقدمية التى كانوا ينادون بها باستمرار.

وبعد انفراط الائتلاف بين البعث والشيوعيين، ظل الشيوعيون على موقفهم من موضوع الوحدة، لظنهم أن عبدالناصر لن يقدم على الوحدة، فأخذوا يندون بحزب البعث، ويتهمونه بأن مناوراته بالوحدة مع مصر ليست إلا من قبيل المزايدات الحزبية.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع الاقتصادى السورى وبخاصة التجارى كان شديد الحماس لفكرة الوحدة، لأنه كان يرى فى مصر حينئذ سوقا واسعة لنشاطه، لاسيما أنه لم يكن أجرى فى مصر كثير من القيود الاقتصادية.

ولقد اعتبرت الأوساط الاقتصادية السورية أن تأميم البنوك والشركات الأجنبية فى مصر، كان بمثابة عملية تمصير وليست خطوة من خطوات تنفيذ الاشتراكية، ولذا ساند هذا الاتجاة كل من الحزب الوطنى وحزب الشعب.

تحركات قبل الوحدة

فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ قام المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة المصرية، بزيارة كل من دمشق وعمان لتوحيد قيادة القوات المسلحة فى الدول الثلاث مصر وسوريا والأردن، بغرض التصدى لأى عدوان إسرائيلى، وفى أثناء زيارته بدأ

العدوان الثلاثى على مصر يوم ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦، فختم زيارته فى دمشق يوم ٣١ من الشهر ذاته أى بعد يومين من العدوان، بعد أن تم الاتفاق على تشكيل قيادة للقوات المسلحة الثلاث تكون مقرها القاهرة.

وترصدت قوى العدوان تحركات المشير عامر، وكان هدفها إسقاط طائرته عند عودته إلى القاهرة، وكادت المؤامرة تتم لولا أن تدخلت ظروف طارئة، إذ تأخرت طائرته وقامت طائرة أخرى تحمل مرافقيه قبل إقلاع طائرته، فأسقطت فى الجو ظنا من المعتدين أنها طائرته، ولا يعرف شيء حتى الآن عن مصير من كانوا بالطائرة المنكوبة.

ولقد تخلف العميد حافظ إسماعيل مدير مكتب المشير عامر حينئذ لزيارة الجبهة السورية، ودراسة موقفها ودفاعاتها، وبعد انتهاء العدوان الثلاثى أنشىء فرع للقيادة المشتركة فى دمشق، وآخر فى عمان.. كما ألحق العقيد جمال حماد على فرع دمشق، وكان قبل ذلك ملحقا عسكريا فى دمشق، ثم عين بعد ذلك العميد عبدالمحسن أبو النور ملحقا عسكريا فى دمشق، ودبت بين الاثنين خلافات أدت إلى ترحيل جمال حماد إلى القاهرة، وتكليف عبدالمحسن أبو النور بأعمال القيادة المشتركة من جانب مصر.

والواقع أن هذا المكتب لم يكن له دور عملى للإعداد للوحدة، وكانت علاقة عبدالمحسن أبو النور فى ذاك الوقت بالعسكريين فى سوريا مقصورة إلى حد كبير على علاقته برئيس المكتب الثانى (المخابرات) فى حدود وظيفته كملحق عسكرى يقوم بمهام أى ملحق عسكرى تعينه الدول لجمع معلومات عسكرية.

وقد نشأت صلة بين السراج وعبدالمحسن أبو النور، كى يضمن الأول وصول تقاريره إلى عبدالناصر الذى سبق أن ربط نفسه معه منذ عدوان ١٩٥٦ مباشرة، سعيا لتثبيت وضعه، وبخاصة أن عبد الناصر قد أصبح له تأثير واضح يمتد إلى سوريا والبلاد العربية الأخرى.

كما حرص عبدالمحسن أبو النور أن يكون له ارتباط شخصى مع أعضاء مجلس القيادة العسكرى الذى عرف أسماءهم، كما حاول أيضا أن يرتبط مع بعض ضباط البعث فى مجلس القيادة العسكرى.. وكان محمود رياض فى ذاك الوقت سفيراً لمصر فى دمشق، وكانت مهمته فى هذه المرحلة محصورة بالقوى المدنية وبعيدة عن الوسط

العسكرى، وكانت علاقته وثيقة بالبعث وبخاصة مع أكرم الحورانى وميشيل عفلق وصلاح البيطار وخليل كلاس وعبدالكريم زهور والواقع أن البعث كان حريصا على توثيق هذه الصلة، إذ كان يحتاج إلى مساندة عبدالناصر بأمل أن يصل الحزب إلى السلطة، كى يحكم سوريا إما من خلال عبدالناصر فى إطار وحدة أو اتحاد فدرالى، وإما فى ظل سوريا المنفصلة.

ولم تكن صلة رياض بباقى الأحزاب والقوى السياسية القائمة على مسرح سوريا السياسى تعادل علاقته بالبعث، بل كانت أقل بكثير، وقد تلاحم رياض والبعث بتوجيه من عبدالناصر، على أساس أن البعث كان من وجهة نظر عبدالناصر قوة تقدمية لا يمكن تجاهلها.

وكانت القوى الحزبية فى الجيش السورى التى كانت تتمثل فى البعث والشيوعيين، تنفذ بالتبعية سياسة الأحزاب التى تتبعها، وكانت القوى المستقلة داخل الجيش تمثل الكفة الراجحة حتى ذلك التاريخ، وقد بادرت هذه القوى بحماس بالمطالبة بتنفيذ الوحدة فوراً، وعدم فسح المجال كى تصبح الوحدة مسرحا للمزايدات والمتاجرة السياسية.

وهكذا اجتمع مجلس القيادة السورى فى شهر ديسمبر ١٩٥٧ وبحث موضوع الوحدة مع مصر، ودرس ما ينبغى على المجلس أن يتخذه من خطوات عملية فى هذا الاتجاه.. وخلص المجلس إلى ضرورة الاتصال بالحكومة السورية كى توضح نواياها الحقيقية إزاء قيام الوحدة، والخطوات التى ينبغى عليها القيام بها، فضلا عن توضيح موقف الجيش للحكومة وإبلاغها رغبة الجيش فى ضرورة الإسراع فى تنفيذ الوحدة مع مصر.

كان قرار المجلس بالإجماع وقد أبلغ إلى الأحزاب السياسية المختلفة، كما أبلغ شكرى القوتلى رئيس الجمهورية، وأكرم حورانى رئيس مجلس الشعب السورى.

ومن الواضح أن قرار المجلس بالإجماع يعزى إلى أن الحزبيين فى الجيش السورى ظنوا ـ مثل الأحزاب التى ينتمون إليها ـ أن قيام الوحدة عملية شاقة طويلة، فلا داعى لمعارضتها، فضلا عن أن تأييدهم لقيام الوحدة سوف يكسبهم شعبية بين القوى الأخرى.

على أنه بعد تشكيل مجلس القيادة العسكرى فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ إثر إقالة اللواء نظام الدين رئيس الأركان وإبعاد مجموعة الضباط الرجعيين، ساد الجيش السورى والمجلس العسكرى بخاصة الاتجاه التقدمى، بأمل قيام حكم تقدمى، وأصبح هذا الاتجاه أقرب إلى مصر وأكثر بعدا عن العراق.. على أن ما ينبغى أن أذكره هنا هو أن عبدالحميد السراج حينئذ كان يتسلم توجيهات من عبدالناصر وكانت هذه التوجيهات محل دراسة شخصية منه، وكان تحركه بعد الدراسة يبدو وكأنه يحرك الأشياء فى مجلس القيادة العسكرى على ضوء مصلحته الشخصية ووفقا لرأى الأكثرية من أعضاء المجلس، أى أن مواقف السراج فى المجلس كانت تتسم بالنزعة الميكافيلية.. فمثلا حدث فى اجتماع بالمجلس فى آواخر سنة ١٩٥٧، أن أبدى بعض الأعضاء ذوو الميول الشيوعية مثل إبراهيم فرود وعفيفى البرزى نوعا من الفتور نحو الوحدة، وكان معروفا عن عبدالحميد السراج فى ذاك الوقت بأنه صديق للشيوعيين مثلما كان صديقا للبعث، وسنحت له الفرصة كى يسعفه موقف الشيوعيين فى مجلس القيادة ليكسب أنصاراً من باقى المجلس، وبذلك يكون قد سجل موقفه من باقى القوى داخل المجلس، ومن التوجيه الذى أرسله له عبدالناصر.

وبعد طرح مسألة الوحدة فى مجلس القيادة السورى وتبليغها للقاهرة أوفد عبدالناصر فى النصف الثانى من شهر ديسمبر ١٩٥٧ اللواء حافظ إسماعيل ـ وكان حينئذ مديراً لمكتب المشير عامر ـ كى يجتمع بمجلس القيادة السورى، ويعرض عليه وجهة نظر عبدالناصر فيما يتعلق بالصعوبات والمشكلات التى تواجه الوحدة، كذا العواقب التى تنشأ لو قامت الوحدة، والتى ينبغى أن ينظر إليها بعين الاعتبار.. كما كلف حافظ إسماعيل أيضا ـ بعد عرضه للموضوعات التى يحملها ـ أن يستمع إلى رأى كل عضو فى المجلس، وقد تم ذلك واحداً واحداً ابتداء من عفيفى البرزى رئيس المجلس، حتى أحدث عضو فى المجلس.

كانت الغالبية من أعضاء المجلس تحبذ ضرورة قيام الوحدة فوراً دون أى تأخير، وترى أن الصعوبات والمشكلات التى تواجه الوحدة يمكن التغلب عليها بعد قيام الوحدة، ولا يجوز جعلها سدوداً تحول دون قيامها.. ومن الواضح أن هذا التفكير كان ينبع من حماس وطنى، ووجدان عاطفى، أكثر من نبوعه من دراسة عميقة، أو بحث سياسى.

وقام حافظ إسماعيل بعرض وجهة نظر عبدالناصر التى يمكن وضعها تحت العناوين التالية:

الجيش: ذكر حافظ إسماعيل للمجلس العسكرى السورى أن الجيش السورى بمقارنته بالجيش المصرى صغير الحجم، وقد يؤدى ذوبان الجيشين إلى نوع من المشكلات والحساسيات، كما أن رتب القيادات الأساسية فى الجيش السورى صغيرة بمقارنتها بالوضع القائم فى القوات المسلحة المصرية، وقد يؤدى الإدماج إلى بعض الحساسيات إذا ما أعيد تنظيم الجيشين السورى والمصرى، وما يتطلبه من وضع الأمور فى نصابها من ناحية الانضباط العسكرى،كما أن الجيش السورى كان لا يزال له اهتمامات سياسية قائمة، وهذا غير منكور عليه لظروف سوريا السياسية التى تسودها حينئذ، فى الوقت الذى انتهى فيه هذا الأمر بعد قيام الثورة فى مصر، وخروج غالبية الضباط الأحرار من القوات المسلحة.

وقد أكد حافظ إسماعيل للمجلس العسكرى السورى وجهة نظر عبدالناصر هذه، وطلب من أعضائه أن يبحث هذا الأمر بدقة عند تفكير المجلس فى قيام الوحدة.

الوضع الاقتصادى: من الطبيعى أن الوضع الاقتصادى فى سوريا كان يختلف عنه فى مصر، وفى رأى عبدالناصر أن الوحدة الاقتصادية بين البلدين هى أكثر موضوعات الوحدة نقداً، ولذلك ينبغى النظر إلى هذه الأمور الاقتصادية بجدية، ودراسة العواقب التى سوف تنتج عنها نتيجة عدم تجانس الوضعين الاقتصاديين فى مصر وسوريا.

الأحزاب: لم يتحدث حافظ إسماعيل عن الأحزاب، إنما تحدث عن الوضع القائم فى مصر حينئذ، فقال إن النظام فى مصر عبارة عن ثورة تحاول أن تثبت دعائمها.

واستطرد قائلا: إن هذه الثورة قد تصدت لها فى مصر قوى متعددة داخليا وخارجيا، كما أن الثورة المصرية مطالبة دائما فى ظل الوحدة أو فى ظل عدم قيامها بيقظة مستمرة للمحافظة على كيانها.. فضلا عن أن قيام الوحدة بين مصر وسوريا سوف يزيد من ضرورة استمرار قوة الثورة وقدرتها على حماية الوحدة من الأخطار التى لابد أن تهددها، ذلك أن قيام الوحدة لن يقابل دوليا بالارتياح وبخاصة من الغرب.

وفى رأيى أن هذا التوجيه الأخير كان بمثابة إيحاء للمجلس، بأن هناك ثورة فى مصر،

ستظل وستستمر إذا ما قامت الوحدة، وأن على سوريا التكيف بظروف النظام المصرى لو رغبت الوحدة مع مصر.

وفى نهاية المناقشات، ذكر حافظ إسماعيل لمجلس القيادة السورى أن الرئيس عبدالناصر يرى ضرورة التفكير فى هذه الأمور، ووضعها محل البحث، حتى تكون معروفة واضحة، واستشف المجلس أن ما يذكره حافظ إسماعيل هو عبارة عن التلقين الذى أعطاه له عبدالناصر.

وأنهى حافظ إسماعيل حديثه بقوله:

«الرئيس يريد أن تكون الأمور واضحة أمامكم، قبل الإقدام على أى عمل يتعلق بالوحدة».

وانتهى اللقاء مع حافظ إسماعيل، بأن عرض ما معه وحمل رأى المجلس العسكرى وعاد إلى القاهرة.

كان رأى المستقلين داخل مجلس القيادة العسكرى السورى أن الوحدة أقدر على معالجة مشاكل قيامها والصعوبات التى تعترضها، وهذا أفضل بكثير من بقاء الطرفين منفصلين، لذلك ينبغى إقامة الوحدة فوراً، والعمل على حل جميع المشكلات فى ظلها.

أما نقاش الحزبيين فى المجلس، فقد دار حول فكرة أن المشكلات ينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار ويجب مناقشتها، والوصول إلى أسس لحلها، مع الاستمرار فى السير فى طريق الوحدة ولم يحددوا ما إذا كانت تقوم الوحدة أولاً، أو تحل المشكلات قبل قيامها.. وقام عفيفى البرزى بحمل قرار المجلس إلى السفير المصرى محمود رياض والعميد عبدالمحسن أبو النور كى يبلغاه إلى عبدالناصر، حتى تعلم القاهرة موقف الجيش إزاء الوحدة.

كان نص القرار كما يلى:

«السير قدما فى طريق تنفيذ الوحدة مع مصر وفى أقصر وقت ممكن، والابتعاد بالوحدة عن أية مزايدات أو كسب حزبى، وتنزيهها عن هذه المناورات»

وقام صلاح البيطار وزير الخارجية السورى بعد انتهاء زيارة حافظ إسماعيل، بدعوة محمود رياض السفير المصرى، وسأله عن حقيقة موقف القاهرة من موضوع الوحدة

المقترحة، فصارحه رياض بأن الرئيس عبدالناصر غير متحمس للوحدة، لأنه يخشى من انقلاب عسكرى يقوم به الضباط السوريون المعادون للوحدة، وبالتالى فإن القضية الأساسية هى قضية الضباط المتسيسين بين صفوف الجيش، فضلا عن مشكلة الأحزاب التى تعانى سوريا منها، ولذا فإن مصر ترى أن الوقت لم يحن بعد لقيام الوحدة.

وسأله صلاح البيطار: ما الذى تخشونه؟

أجاب رياض: حقيقة أن مصر وسوريا لا تتكلمان اللغة ذاتها.

وسأل البيطار: ولكن ألا توافقون على الوحدة كمبدأ؟

أجاب رياض: سواء وافقت مصر أم رفضت فإن سوريا ليست مستقرة حاليا بالدرجة التى تجعل الوحدة اقتراحا عمليا، فالجيش متورط بدرجة كبيرة فى السياسة، وهناك الكثير من الانقلابات التى حدثت، وفضلا عن احتمال قيام غيرها.

ومن لقاء صلاح البيطار ورياض، خرج الأول بنتيجة أن الجيش السورى وحده هو الذى يستطيع أن يقنع عبدالناصر للموافقة على الوحدة.

وفى اليوم التالى استدعى صلاح البيطار الضابطين السوريين أمين النفورى وأحمد عبدالكريم وقال لهما بصراحة:

«الوحدة أمانة فى أعناقكم أنتم وزملائكم، وعليكم أن تثبتوا ذلك للرئيس عبدالناصر وينتهى الإشكال»

وهكذا لم يستطع أى سياسى ومنهم البيطار أن يقنع عبدالناصر أن الوقت مناسب لتحقيق هذه الفكرة.

وبالرغم من تقارب أفكار البعث مع عبدالناصر، فلم يكن الأخير يثق فى البعث لمناوراته الحزبية التى ذكرت عبدالناصر بمناورات الأحزاب السياسية فى مصر، ومناورات حزب الوفد المصرى معه بعد قيام الثورة للاستيلاء على الحكم.

سفر الوفد العسكرى السورى إلى القاهرة

وفى الأسبوع الأول من يناير سنة ١٩٥٨ كانت الأحداث قد تطورت على نحو ما ذكرت سلفا.. وكان أبرز هذه التطورات والأحداث، اشتداد حدة الصراع بين البعث

والشيوعيين، إذ أخذ كل منهما يكيل الاتهامات المختلفة للآخر، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الوحدة.. كل منهما يتهم الآخر بأنه غير جاد فى قضية الوحدة، وبأن سلوكه ليس إلا مزايدة ومناورة حزبية وحدث أن أطلق البعثيون بين صفوف الجيش السورى شائعة معادية لعفيفى البرزى قائد الجيش الأول، تقول بأنه غير وحدوى، وأنه غير جاد فى الوحدة، وأنه يميع قضيتها فى المجلس بغرض الحيلولة من قيامها، متعاونا فى ذلك مع الحزب الشيوعى السورى، ومنفذاً لمخططاته.. وردا على هذه الشائعة قام عفيفى البرزى فى ليل ١١ من يناير بدعوة المجلس العسكرى السورى لاجتماع طارئ أثار فيه حملة البعث الظالمة عليه، وأعلن أنه جاد فى موضوع الوحدة، وأنه يتحدى فى ذلك البعثيين.

ونتيجة للنقاش الذى دار فى جلسة المجلس هذه، انتهى المجلس فى الواحدة صباحا إلى قرار بإيفاد وفد عسكرى إلى القاهرة، كى يقابل عبدالناصر، وينبئه بقرار الجيش بضرورة قيام الوحدة الفورية بين مصر وسوريا، وعلى الوفد أن يطالب عبدالناصر بضرورة الاستجابة لهذه الخطوة، ويبلغه فى الوقت ذاته أن الجيش أبلغ قراره إلى كل من رئيس الجمهورية السورية، ورئيس المجلس النيابى، ورئيس الحكومة بموجب نسخ من مذكرة خطية.

وفعلا تم فى هذه الجلسة الساعة الواحدة صباحا .. كتابة مذكرة وقع عليها أعضاء المجلس العسكرى جميعهم.. وفى الوقت ذاته استدعى العقيد عبدالمحسن أبو النور الملحق العسكرى المصرى، وطلب المجلس منه أن يبرق للقاهرة بأن وفدا عسكريا من الجيش السورى فى طريقه إلى القاهرة، وسيصل قبل الفجر.. وطلب عبدالمحسن أبو النور من المجلس فسحة من الوقت كى يتمكن من الاتصال بالقاهرة وينقل الخبر قبل سفر الوفد، إذ ربما تكون للقاهرة وجهة نظر معينة إزاء هذا الرحلة، ولكن المجلس أبلغه قراره الذى لا عودة عنه، وحمله مسئولية إبلاغ القاهرة.

وتحرك الوفد السورى المعين من مقر الاجتماع إلى المطار وكان يضم الضباط الآتين: عفيفى البرزى، مصطفى حمدون، عبدالغنى قنوت، حسين حدى، أكرم ديرى، جادو عز لدين، جمال صوفى، طعمة العودة الله، أحمد حنيدى، محمد النسر، عبدالله الجسومة .

وحمل الوفد معه نسخة من المذكرة التى قرر المجلس رفعها للجهات المسئولة المشار إليها آنفاً.

كان الوفد العسكرى السورى قد وصل إلى مطار القاهرة مع مطلع الفجر، وهبطت الطائرة التى تقل الأعضاء فى مطار ألماظة، ثم توجهوا إلى قصر الطاهرة، حيث أقاموا به انتظاراً لمقابلة عبدالناصر الذى كان مشغولا آنذاك بضيفه الرئيس الأندونيسى أحمد سوكارنو، وكانا معا فى مدينة أسوان.. وفى مساء يوم وصول الوفد إلى القاهرة زار المشير عبدالحكيم عامر الوفد فى قصر الطاهرة، وتحدث معهم فى موضوع الوحدة، ولم تختلف الصورة كثيرا عن تلك التى حملها حافظ إسماعيل من قبل إلى دمشق.

كان الوفد يضم بعض الضباط المستقلين مثل أكرم ديرى وجادو عزالدين وأحمد حنيدى وطعمة العودة الله، وقد تركوا الفرصة للبعث والشيوعيين للحديث، كما ترك الوفد لعفيفى البرزى الفرصة كى يعرض قرار المجلس.

واستمع عبدالحكيم عامر لعفيفى البرزى، وردّ عبدالحكيم عامر عليه بقوله: «إن الوحدة أمل للأمة العربية، وأن موضوعها عبارة عن تجسيد مادى لهذا الأمل، كما أن هذا التجسيد سيجعل الوحدة هدفا من أهداف الاستعمار»

واستطرد المشير عامر فى الحديث عن المشكلات التى ينبغى النظر إليها بعين الاعتبار قبل أخذ قرار فى هذا الموضوع، ثم اختتم حديثه بقوله: إن الرئيس فى أسوان مع سوكارنو، وأنه على وشك الحضور إلى القاهرة.

وفى مساء ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨، استقبل عبدالناصر الوفد السورى فى منزله بمنشية البكرى، وكانت جلسة استماع منه، ولم يحضر هذه الجلسة من الجانب المصرى سوى المشير عبدالحكيم عامر، وانفض الاجتماع على أن ينعقد فى مساء اليوم التالى.

ومساء ١٤ من يناير استقبل عبدالناصر الوفد السورى مرة أخرى، واستعرض مشكلات قيام الوحدة، والمعارك المحتمل أن تخوضها دولة الوحدة فى الميادين الدولية والسياسية والاقتصادية.. تحدث عبدالناصر عن الموقف الدولى، ولم يشر إلى الاتحاد السوفيتى، بل تحدث عن الغرب وبخاصة انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، وقال إن هذه الدول لن يسعدها قيام الوحدة، وأنها لن تتوانى عن تمزيق الوحدة، وسوف تستخدم إسرائيل أداة للضغط على العرب، كما ذكر أن دمشق ليست بعيدة عن إسرائيل.. واستطرد عبدالناصر قائلا:

«إن بعض الدول العربية لن ترحب بهذه الوحدة، وبخاصة تلك التى تدور فى فلك الغرب، وأن باقى الدول سوف ترحب بالوحدة»

وانتقل عبدالناصر للحديث عن اختلاف التجانس الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بين مصر وسوريا الذى ينبغى معالجته قبل قيام الوحدة، إذ إن ترك مثل هذه المشكلات إلى ما بعد قيام الوحدة سوف يلقى عبئا ثقيلاً على الوحدة، ووضع عبدالناصر نقطتين أساسيتين كشرطين لقيام الوحدة: أولهما أنه لابد من حل الأحزاب فى سوريا أسوة بما جرى فى مصر، وثانيهما أن الجيش ينبغى أن يبتعد عن السياسة، وبخاصة أن هذا الموضوع قد حسم فى القاهرة بعد الثورة.

ورفعت الجلسة على أن يستقبل عبدالناصر الوفد فى الليلة التالية، يسمع رده على هاتين النقطتين بعد التفكير فى الموضوع تفكيرا شاملا.

وكان عبدالناصر قد استقبل قبل اجتماع ليلة ١٤ من يناير صلاح البيطار وزير الخارجية السورى الذى كان قد وصل إلى القاهرة موفدا من الحكومة السورية، التى عقدت اجتماعا برئاسة شكرى القوتلى رئيس الجمهورية إثر المذكرة الخطية التى قدمها مجلس القيادة العسكرى.. وناقش الاجتماع المذكرة وقرر المؤتمرون استعدادهم للدخول فى وحدة مع مصر.. والطريف أن شكرى القوتلى حينما وصلته مذكرة المجلس الخطية الساعة الثالثة صباحا بواسطة الضابط أمين النفورى قال:

«إن هذا انقلاب عسكرى!»

وعلق صبرى العسلى رئيس الحكومة على ذلك بقوله:

«إننا نرحب يا فخامة الرئيس بأن تكون بطلا وحدويا!»

ومن ثم قرر القوتلى أن يكون سباقا فى طريق الوحدة بدلا من تخطى العسكريين له.. وكان خالد العظم هو الشخص الوحيد الذى عارض قيام الوحدة فى جلسة الحكومة السورية برئاسة شكرى القوتلى، وقد أعلن صراحة أنه لايوافق على قرار مجلس القيادة العسكرى، وسجل تحفظه على محضر الجلسة.

أعود للحديث عن الوفد السورى العسكرى.. فبعد انصرافه من منزل عبدالناصر إلى قصر الطاهرة زاره صلاح البيطار ودار حديث طويل حول الوحدة، وكان رأى صلاح البيطار حينما تم سؤاله عن موقف حزب البعث العربى الاشتراكى من الوحدة، أجاب أن

رأى الحزب هو الاتحاد وليس الوحدة، ثم عاد فقال إن رأيه الشخصى هو قيام الوحدة، ولكنه كحزبى يلتزم برأى الحزب.

وفى أثناء هذه الجلسة بدر من أعضاء الوفد العسكرى الذين ينتمون لحزب البعث نغمة «التروى»، ولكن المستقلين والشيوعيين حسموا الأمر، فقالوا إن الوفد يحمل قرار المجلس العسكرى ولا يملك قرار المناقشة.. على أن سبب انضمام عفيفى البرزى إلى جانب المستقلين يرجع إلى أن الشيوعيين كانوا يظنون أن عبدالناصر لن يسير جديا فى موضوع الوحدة.

وكان الوفد قد ناقش مع صلاح البيطار مطلبى عبدالناصر السالف الإشارة إليهما، ولكن البيطار لم يعلق، وفهم أن الجيش يحبذ فكرة حل الأحزاب السورية.

وفى ليلة ١٤ من يناير اجتمع ضباط الوفد السورى واتفقوا على أن يكون الرد على عبدالناصر كما يلى:

أولا: الموافقة على ابتعاد الجيش السورى عن الحزبية، وأن المجلس العسكرى سوف ينحل بمجرد قيام الوحدة، وسيضع أفراده أنفسهم تحت تصرف رئيس دولة الوحدة، وهم مستعدون كى يصبحوا جنودا عاديين فى أى موقع من مواقع الدولة يرتضيه رئيس الدولة.

ثانيا: إبلاغ عبد الناصر موافقة المجلس على حل الأحزاب وترحيب الجيش بمثل هذا القرار.

وقام الوفد السورى بالاتصال مع دمشق هاتفيا صباح ١٤ من يناير كى يضع باقى أعضاء المجلس فى الصورة، فوافق المجلس على هذه الخطوات.

وفى مساء ١٥ من يناير، وقد تصادف أن يكون عيد ميلاد عبدالناصر الأربعين، استقبل عبدالناصر الوفد العسكرى السورى، الذى أبلغه بقرار المجلس العسكرى إزاء المطلبين السالفين.

وهنا أعلن عبدالناصر موافقته على قيام الوحدة وقال:

«فلنتوكل على الله»

وقرأ الفاتحة مع أعضاء الوفد كى يبارك الله هذه الخطوة المباركة ، وعلق عبدالناصر على قيام الوحدة بأنها ستكون بمثابة كماشة تهدد إسرائيل، وأن قوة الوحدة ستكون الدرع والسهم الذى يسدد إلى العدو الإسرائيلى.

وفى صباح ١٦ يناير سافر بعض أعضاء الوفد العسكرى السورى إلى دمشق، وبقى فى القاهرة عفيفى البرزى، وحسين حدى ومصطفى حمدون.

وهنا بدأت تثار بعض المشكلات، إذ قام عفيفى البرزى بطلب تشكيل لجان عامة لدراسة أسس قيام الوحدة وتفصيلاتها قبل إعلانها، والتقى معه فى هذه النغمة مصطفى حمدون ممثلا للبعث فقال:

«إن الموضوع ينبغى أن يؤخذ بروية»

وفى دمشق علم المجلس العسكرى بهذه المناورة، فاتخذ قراراً بإرسال عبدالحميد السراج إلى القاهرة مكلفا بالحيلولة دون هذه المناورات، وحمل السراج معه تفصيلات مؤامرة سعود التى كان مكلفا بخطواتها بقرار من مجلس القيادة العسكرى.

مؤامرة سعود

والواقع أن المؤامرة التى عرفت باسم مؤامرة سعود بدأت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧، مع بروز تيار الوحدة المتزايد، ومع وضوح موقف الجيش السورى المتحمس لقيام الوحدة مع مصر.. وقد بدأت هذه المؤامرة التى اكتشفها مجلس قيادة الجيش السورى بالتسلسل التالى:

كان هناك شخص علوى يدعى عزيز عياد، اتصل به بعض الأفراد من ذوى الصلة بالسعودية عن طريق الشيخ ياسين السعودى والمتزوج من سيدة علوية.. وطلب هؤلاء الأشخاص من عزيز عياد أن يسعى لدى بعض عناصر الجيش من أجل العمل للحيلولة دون تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا.

قدم عزيز عياد إلى دمشق، واتصل ببرهان أدهم، وكان حينئذ ضابطا مسرحا من الجيش السوري، منذ عمليات التسريح التى تمت عقب الإطاحة بأديب الشيشكلى، واتصل برهان أدهم بأحمد عبدالكريم، حيث كانت تربطهما علاقة قديمة بينهما منذ أيام الشيشكلى، فضلا عن أن برهان أدهم لم يكن يثق فى عبدالحميد السراج.

عرض أحمد عبدالكريم المسألة على المجلس العسكرى السورى الذى قرر أن يتولى السراج بصفته قائد المكتب الثانى متابعة الموضوع، ووضع المجلس العسكرى باستمرار فى

الصورة، وأن يكون تصرف السراج فى حدود ما يراه المجلس العسكرى وطلب المجلس من أحمد عبدالكريم أن يتصل برهان أدهم بعبد الحميد السراج، وأن يطمئن برهان أدهم من السراج.

وكانت السعودية قد وضعت فى العرض الذى قدمته كل الإمكانات المادية عن طريق عزيز عياد.. لقد أغضب سعود رفض مصر وسوريا مشروع أيزنهاور الذى كان يروج سعود له، ومن ناحية أخرى كانت العراق تحاول أن تضم سوريا إلى حلف بغداد.. ومن ثم، كان هناك احتمال كبير لأن تقوم الولايات المتحدة بنسف الوحدة عن طريق ضرب المحاور العربية بعضها ببعض؛ محور مصر ـ سوريا ـ السعودية، ومحور حلف بغداد.

وطلب مجلس القيادة العسكرى السورى ـ كاختبار لمدى جدية العملية ـ من عبدالحميد السراج أن يطالب السعودية بإمكانات مادية توضع تحت تصرفه، ولكن السراج رفض فى بادىء الأمر خشية أن يتهم بالرشوة، وأصرّ المجلس على أن يطلب السراج من السعودية تحويل مبلغ معين باسم السراج على المصرف الذى ترغبه السعودية، فجاءه شيك بمليون جنيه باسم عبدالحميد السراج، وعرض السراج على المجلس رقم الشيك، ولكن المجلس طلب زيادة المبلغ، فحولت السعودية شيكا آخر قيمته نصف مليون جنيه.. واستمرت عملية المفاوضة حتى وصلت المبالغ المحولة لحساب المؤامرة إلى مليونى جنيه فى شيكات متفرقة.

كانت خطوات الوحدة تسير حثيثا بجانب المؤامرة المزعومة التى كان يعقد عليها سعود آمالاً كباراً إلى أن تيقن سعود أن الوحدة بين مصر وسوريا ستقوم لا محالة، فاقترح ضرب طائرة عبدالناصر وإسقاطها، لو لم تسنح الفرصة للقيام بعمل لوقف قيام الوحدة.

وقد جاء طلب إسقاط طائرة عبدالناصر، بعد إبرام ميثاق الوحدة بين مصر وسوريا، فى اجتماع ضم حكومتى القطرين برئاسة عبدالناصر وشكرى القوتلى فى النصف الثانى من يناير سنة ١٩٥٨، وحدد فى هذا الاجتماع تاريخ ٢٢ فبراير ليكون تاريخ الاستفتاء على الوحدة وقيامها والاستفتاء على اسم رئيس الجمهورية لدولة الوحدة.

وبعد هذا الاجتماع توجه القوتلى إلى مجلس الشعب السورى وأعلن تأييده لترشيح عبدالناصر رئيساً لجمهورية الوحدة.

وكما بينت سلفا، فإن المجلس العسكرى، كان قد أرسل عبدالحميد السراج بصفته رئيسا للشعبة الثانية إلى القاهرة، كى ينضم إلى من تبقى من أعضاء الوفد العسكرى السورى بالقاهرة برئاسة عفيفى البرزى.

وأبلغ السراج عبدالناصر بموضوع مؤامرة سعود، فطلب منه الأخير متابعة الموضوع وإبلاغه بتطوراته، وكان السراج تواقا للحضور إلى القاهرة كى يبلغ عبدالناصر تطورات المؤامرة بغرض أن يحميه من أية مضاعفات مستقبلية، تنتج عن أية تأويلات للمبالغ التى دفعتها السعودية للقيام بتدبير المؤامرة.

واستمر سعود ينتظر فى قلق نتائج هذه المؤامرة الوهمية، إلى أن قامت الوحدة، وانكشف أمرها كما سأبين فيما يلى..

ذلك أن عبدالناصر ذهب إلى دمشق بعد قيام الوحدة، وإتمام إجراء الاستفتاء على قيام الجمهورية العربية المتحدة، وعلى رئيسها جمال عبدالناصر.

وخلال الأيام الأولى من إقامته فى سوريا، كان عبدالناصر مشغولا فى إصدار دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة، وفى تنظيم شكل الحكم وتشكيل الحكومة.. وكان توجيه عبدالناصر فيما يختص بموضوع المؤامرة، ألا يعلن عنها اطلاقا، وألا يجرى أى اتصال مع السعودية، وأن يسدل الستار على الموضوع، ولا يخاض الحديث فيه.

وكان عبدالحميد السراج قد عين وزيراً للداخلية فى المجلس التنفيذى للإقليم الشمالى.. وحدث بعد مرور أيام قليلة من إقامة عبدالناصر فى دمشق، أن أشارت الصحف اللبنانية إلى موضوع المؤامرة، الأمر الذى كان مثار استغراب عبدالناصر وغضبه، فاستدعى عبدالحميد السراج واستوضح منه حقيقة الأمر، فنفى له السراج أى علم أو صلة بتسرب الخبر، وعزى السراج تسرب الخبر إلى شكرى القوتلى، بينما واقع الأمر لم يكن شكرى القوتلى يعلم عن موضوع المؤامرة شيئا.. ولكن يبدو أن السراج أراد أن يوقع منذ الأيام الأولى للوحدة بين عبدالناصر والقوتلى، فأشار لعبدالناصر بالعلاقة القديمة بين السعودية وعائلة القوتلى.

وقد أدَّى تسرب الخبر إلى أن أصبح عبدالناصر مجبراً على إعلانه، ففى خطاب له فى دمشق أعلن أن هناك مؤامرة دبرها سعود، ودفع فيها مبلغ مليونين من الجنيهات لمنع قيام الوحدة واغتياله إذا اقتضى الأمر.. ونسب عبدالناصر فضل كشف المؤامرة إلى السراج

وأشاد بأنه رجل وطنى رفض أن يبيع نفسه، وأغفل عبدالناصر دور مجلس القيادة العسكرى فى موضوع المؤامرة.. ومن الطبيعى أن هذا الإعلان خدم مصلحة السراج، إذ أن عبدالناصر أصبح مديناً له بحياته أمام الرأى العام العربى، وغضب أعضاء المجلس من عبدالحميد السراج، وتبرموا من تصرف عبدالناصر.. ذلك أن السراج احتكر لنفسه فضل كشف المؤامرة بينما لم يكن من وجهة نظرهم أكثر من منفذ لما كان يرتأيه المجلس.

والواقع أن عبدالناصر أراد أن يحدث انقساماً فى المجلس، فأثار الغيرة داخله بإسناد فضل كشف المؤامرة إلى عبدالحميد السراج وحده، وهذا الأسلوب كثيرا ما استخدمه عبدالناصر مع زملائه فى الحكم فى مصر.

لقد أراد عبدالناصر أن يقرب السراج منه كى يعتمد عليه فى حكم سوريا، فسوريا بالنسبة لعبد الناصر كانت شيئا جديداً، ولم يكن عبدالناصر يثق فى البعث، ومن ثم وجد ضالته فى شخص عبدالحميد السراج.. والطريف أنه بعد حين، اتضح أن السراج هو الذى قام بتسريب معلومات كشف المؤامرة إلى صحافة لبنان عن طريق الصحفى «مطيع النونو»، وذلك خلافا لما أنكره السراج أمام عبدالناصر من قبل.

قيام الوحدة وإعلان الاتحاد العربى الهاشمى

وفى أواخر يناير سنة ١٩٥٨ حضر إلى القاهرة شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية وبرفقته جميع أعضاء الحكومة السورية برئاسة صبرى العسلى، واجتمعوا بالرئيس عبدالناصر وجميع أعضاء الحكومة المصرية التى كان يرأسها عبدالناصر، وصدر عن هذا الاجتماع إعلان قيام الوحدة بين سوريا ومصر، وحدد فى هذا الإعلان تاريخ ٢٢ من فبراير ليكون يوم استفتاء على قيام الوحدة، وفى الوقت ذاته استفتاء على رئيس دولة الوحدة.

والجدير بالذكر أنه بعد صدور هذا الإعلان اجتمع البرلمان السورى فى دمشق وألقى شكرى القوتلى خطابا أمامه بصفته رئيس الجمهورية السورية، ورشح عبدالناصر فى خطابه هذا رئيسا لدولة الوحدة، ودعا الشعب السورى لانتخابه رئيسا للدولة الجديدة.

وهكذا يكون القوتلى قد سجل تنازلا عن رئاسة الجمهورية لعبد الناصر، وتم بالفعل

الاستفتاء على قيام الوحدة وعلى انتخاب رئيسها فى اليوم المحدد.. وكانت نتائج الاستفتاء شبه إجماعية فى مصر وغالبة جدا فى سوريا لصالح قيام الوحدة، ولصالح انتخاب عبدالناصر رئيسا لها.

وفى اجتماع الحكومتين المصرية والسورية الذى تم فى القاهرة، كان جميع أعضاء الحكومة السورية مؤيدين لقيام الوحدة، عدا خالد العظم الذى كان وزيراً للدفاع فى حكومة صبرى العسلى، فقد اعترض صراحة على قيام هذه الوحدة، وسجل رأيه معارضا لرأى الحكومة.

ولقد صاحبت هذه الأحداث منذ إعلان الوحدة حتى الاستفتاء عليها موجة من الفرح الجارف، والتأييد الشعبى البالغ فى كل من القاهرة ودمشق، ولكن الشىء البارز كان موجة الفرح الجارفة الصادقة فى سوريا، وبخاصة بين جماهير الشعب السورى، والواقع أن سوريا لم تشهد فى تاريخها الجديد مثل هذه الأفراح، فكانت مدن سوريا وعلى رأسها دمشق فى بهجة مستمرة، تشهد يوميا ولمدة شهر مظاهرات عارمة تؤيد دولة الوحدة الجديدة.

وبعد إجراء الاستفتاء يوم ٢٢ من فبراير، وصل عبدالناصر فجاة إلى دمشق يوم ٢٤ من فبراير، وأمضى بها حوالى أسبوعين أنجز خلالهما ـ بعد التقائه بكل القوى القائمة فى سوريا ـ تشكيل الحكومة.. وقد ضمت أول حكومة شكلت بعد قيام الوحدة كلاً من أكرم الحورانى (بعث) وصبرى العسلى (الحزب الوطنى) كنائبين لرئيس الجمهورية، كذلك ضمت عدداً ملحوظا من الوزراء البعثيين، وكانت هذه أول حكومة تضم مثل هذا العدد من البعثيين، من أبرزهم رياض المالكى، وخليل الكلاس، وصلاح البيطار، واشترك فى الحكم أيضا بعض الوزراء العسكريون الذين كانوا أعضاء فى المجلس العسكرى السورى من أبرزهم أمين النفورى، مصطفى حمدون، أحمد عبدالكريم، عبدالحميد السراج.

وما أن قامت الوحدة بين مصر وسوريا، حتى وجد الملك حسين نفسه مدفوعا للارتماء فى أحضان نورى السعيد، مستسلما لما أملاه الأخير من شروط.. ذلك أن الملك حسين وجد نفسه مهدداً من سوريا التى أصبح يحكمها حينئذ ـ من وجهة نظره ـ عدوه الداهية عبدالناصر، فضلا عن أن الملك سعود كان قد أبلغ حكومة الأردن أثناء مباحثات الوحدة فى مصر بين عبدالناصر والوفد العسكرى، أنه سوف يتوقف عن دفع نصيب السعودية

فى الدعم الأردنى وقدره خمسة ملايين من الجنيهات لاتجاه حسين إلى العراق، وبالطبع كان توقف الدفع يعنى الإفلاس لخزينة الأردن.

ولذا لجأ حسين إلى ابن عمه فيصل ملك العراق، بهدف إحياء التراث الهاشمى، طالما بدأت القاهرة تضغط عليه كى ينحاز بسياسته الخارجية والعربية بجانب مصر، وفى يأس وضع حسين نفسه تحت تصرف نورى السعيد، فوافق على شروط العراق غير المتكافئة لحمايته ومساعدته، والإرتباط مع العراق فى اتحاد فيدرالى.. وفى أوائل مارس أعلنت العراق والأردن عن قيام اتحاد بينهما، أطلق عليه الاتحاد العربى الهاشمى، كان العراق فيه بمثابة الشريك الأكبر، وهكذا أصبح فيصل العراق رئيسا للدولة الجديدة ونورى السعيد رئيسا للحكومة الفيدرالية، الذى سيقوم بتوجيه السياسة العامة للشئون الخارجية والمالية والدفاع.

وإذا كان دستور الاتحاد الجديد قد نص على أن أى طرف فى الاتحاد غير مرتبط بأية التزامات تعهد بها للآخرين قبل قيام الاتحاد، فإنه من الناحية العملية لن تتمكن الأردن من أن تعدل عن أية التزامات عراقية خارجية، سواء فى ظل حلف بغداد، أو فى ظل معاهدات أخرى.. ومع أن مصر أعلنت ترحيبها بقيام هذا الاتحاد، فقد دمغته دولة الوحدة الجديدة بين مصر وسوريا بأنه اتحاد زائف بنى على أساس حلف بغداد، ومقدر له الإخفاق لأنه لم يراع رغبات الشعبين العراقى والأردنى التى تعارض أى تحالف مع الغرب.

كان عبدالناصر يرى فى الاتحاد الجديد بين العراق والأردن عائقاً لخططه إزاء سياسة الحياد التى كان يدعو لها، ومع ذلك كان وشيك الانتفاع من هذا الموقف بصورة غير مباشرة.. ذلك أنه حينما أعلن الرئيس الأمريكى أيزنهاور «مبدأ أيزنهاور» شعر الملك سعود فى قرارة نفسه بميل قوى نحو هذا المشروع، الذى ظن أنه سيحميه مما أطلق عليه «الغلالة الزاحفة للنفوذ الشيوعى فى العالم العربى» ولكن موقف سعود تغير بقيام الولايات المتحدة بمساندة الأتراك ضد سوريا، فى الوقت الذى كان متفاهما فيه مع القاهرة منذ مؤتمر القاهرة الذى عقد سنة ١٩٥٥، وحينما وجد سعود حليفه حسين يتجه نحو العراق ويقيم اتحاداً مع الذين روجوا الحلف بغداد، اتجه لرفض اقتراح الرئيس أيزنهاور.

ومن ناحية أخرى قام الإمام أحمد إمام اليمن بارسال ولى عهده الأمير البدر لمقابلة

عبدالناصر، ولإبلاغه رغبة الإمام فى الانضمام إلى دولة الوحدة الجديدة فى شكل اتحاد أطلق عليه «الدول العربية المتحدة» وكان لقيام هذا الاتحاد صداه وتأثيره وبخاصة على الملك سعود.

إعادة تنظيم الجيش الأول وتسريح الضباط الشيوعيين

وفى دمشق التقى المشير عبدالحكيم عامر بالمجلس العسكرى الذى ساهم بالدور الرئيسى فى قيام الوحدة، وطالب المجلس بتنفيذ ما اتفق عليه قبل قيام الوحدة.. وعرض المشير عامر على أعضاء المجلس ثلاثة أمور رئيسية:

أولا: أن يعتبر المجلس منحلا طالما أصبحت الوحدة قائمة.

ثانيا: من يرغب من أعضاء المجلس البقاء فى الجيش، ينبغى عليه الابتعاد عن العمل السياسى والتفرغ لإعداد الجيش عسكريا.

ثالثا: من يرغب فى العمل السياسى فالمجالات واسعة، ولكن لابد أن يترك الجيش أولا.

وأجمع أعضاء المجلس على البقاء فى الجيش والابتعاد عن السياسة، عدا عضو واحد هو بشير صادق الذى أبدى للمشير عامر رغبته فى العمل فى الحقل العام خارج الجيش.. وفى هذا الاجتماع قام المشير بتوزيع وسام نجمة الشرف العسكرية على أعضاء المجلس العسكرى، وكان عبدالناصر قد منحها لأعضاء المجلس بصفته رئيسا للجمهورية العربية المتحدة، تكريما لهم على جهودهم الوحدوية.

ومن الواضح أن تشبث أعضاء المجلس العسكرى الحزبيين ببقائهم فى الجيش، كان دافعه حرص الأحزاب على بقاء عناصرها العسكرية فى الجيش، فهو موقع قوة، يضمن لها توجيه سياستها من خلال تصورها السياسى، أما العناصر المستقلة فكانت معظمها تثق فى عبدالناصر ثقة مطلقة، ولذلك تركت الأمر منوطا بما يراه عبدالناصر، وكان البعض يظن أن عبدالناصر سوف يحفظ لهم فضلهم فى قيام الوحدة، ولن يفرط فيهم.

وبعد ذلك بدأ المشير اتصالاته الفردية ببعض أعضاء المجلس العسكرى، لاستكشاف

رغباتهم فقابل أكرم ديرى وعفيفى البرزى وأمين النفورى وأحمد عبدالكريم، وعبدالغنى قنوت وجادو عز الدين، ومصطفى حمدون، وعبدالحميد السراج وغيرهم.

وتمخضت هذه المقابلات عن اختيار أربعة للوزارة هم: أمين النفورى، ومصطفى حمدون، وعبدالحميد السراَج، وأحمد عبدالكريم.

فى خضم هذه الظروف كان عبدالناصر يعالج الموقف السياسى، بينما كان المشير عامر يتولى معالجة أمور المجلس العسكرى.. وبعد تشكيل الوزارة أصدر عبدالناصر الدستور المؤقت، وعند قيام الوحدة أطلق على الجيش السورى اسم الجيش الأول، وسمى الجيش المصرى بالجيش الثانى، وقام المشير عامر بصفته قائداً عاما للقوات المسلحة لدولة الوحدة، بإصدار نشرة عسكرية تضمنت بعض التعيينات المحدودة فى المناصب الكبرى بالجيش الأول، تناولت نقل بعض الضباط الذين كانوا أعضاء فى المجلس العسكرى قبل قيام الوحدة، فنقل إلى القاهرة عبدالغنى قنوت (بعثى)، حسين حدى «بعثى ولكنه كان محسوبا على البعث والشيوعيين»، وأحمد حنيدى (مستقل).

كان هؤلاء الثلاثة يعملون فى الوحدات المدرعة السورية، فرؤى إبعادهم بغرض إقامة توازن بين القوى القديمة داخل الجيش السورى.

كذلك عين اللواء عفيفى البرزى قائدا للجيش الأول، واللواء جمال فيصل نائبا لقائد الجيش الأول، والعميد المصرى عبدالمحسن أبو النور معاونا لقائد الجيش الأول، وعين أكرم ديرى رئيسا لشعبة عمليات الجيش الأول، وجادو عز الدين قائدا للجبهة السورية ـ الإسرائيلية.

وتضمنت نشرة التعيينات أيضا تعيين الضابط السورى جاسم علوان قائداً للواء مشاة حديث، تم تشكيله وفقا للعقيدة العسكرية السوفييتية، وطعمة العودة الله قائداً لسلاح المدرعات فى الجيش الأول، وبشير صادق قائدا للمنطقة الجنوبية، وكان الأخير قد طلب الخروج من الجيش السورى، ولكن رغبته لم تتحقق، وعين جمال صوفى قائد لسلاح البحرية السورى.

ومن ناحية أخرى عين فى رئاسة أركان الجيش السورى بعض الضباط المصريين، منهم العميد أحمد زكى عبدالحميد الذى أسندت إليه شعبة التنظيم والإدارة، والعميد أحمد

علوى وأنيط به رئاسة كاتم أسرار، والمقدم نوال سعيد الذى عين معاونا لرئيس شعبة الإمداد والتموين.

وهكذا انفرط عقد مجلس القيادة العسكرى، جزء دخل الوزارة، وجزء نقل إلى القاهرة، وجزء نقل إلى مناصب داخل الجيش السورى، ويلاحظ على حركة التنقلات ما يلى:

أولا: دخول عنصر مصرى فى قيادة الجيش الأول السورى، وقد أدى هذا إلى حساسيات استفحلت مع الزمن كما سيتضح فيما بعد.

ثانيا: إخراج بعض العسكريين السوريين من الجيش السورى مع مراعاة إقامة توازن بين القوى المتباينة داخل الجيش.

ثالثا: مراعاة إبعاد الحزبية عن الجيش من خلال التعيينات التى تمت فى قياداته وتشكيلاته، وذلك بوضع ضباط غير حزبيين فى قيادات الجيش الأساسية وتشكيلاته.

وأصبح المجلس العسكرى السورى منحلا بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وتشكيل الحكومة فى سوريا، وإجراء التعيينات الجديدة فى الجيش.. كما أصبحت القوى السياسية التى كانت تدخل فى تشكيل المجلس، فى حل من التزاماتها تجاه بعضها البعض، فبدت كل منها تطرح على عبدالناصر وعبدالحكيم عامر تصورها لما يجب أن يكون عليه الحكم فى سوريا، ولما ينبغى أن يكون عليه حال الجيش.

فالبعثيون مثلا كانوا يرون ضرورة سيادة الاتجاه البعثى فى دوائر الحكومة وفى سياسة سوريا الداخلية، فشرحوا لعبدالناصر وجهة نظرهم، وقالوا أن غالبية الشعب ملتف حول حزب البعث، كما أن البعث قبل الوحدة لم يستطع أن ينفذ برنامجه السياسى وبخاصة الاجتماعى، نتيجة تصدى القوى الرجعية التى كانت حينئذ أكثر قدرة عنها الآن، ولكن بعد تطور الموقف، أصبحت الفرصة سانحة للبعث كى يقوم بخطوات إصلاحية واسعة.. على أن الجدير بالذكر، هو أن البعثيين لم يوضحوا صراحة هدفهم الأساسى فى الوصول إلى فرض سيطرتهم على سوريا، بل كان حديثهم غير مباشر، وذلك باستخدامهم أسلوب طرح أفكار إصلاحية.. أما بالنسبة للجيش فكانت وجهة نظرهم أكثر وضوحا، إذ طرحوا على عبدالناصر منذ اليوم الأول للوحدة، فكرة إبعاد الضباط الشيوعيين من الجيش، وتمادوا فى طلباتهم فقدموا للقاهرة عن طريق الضابط مصطفى حمدون قوائم بأسماء الضباط الشيوعيين الذين يعملون فى الجيش الأول، وطالبوا بتسريحهم.

هذا من ناحية، أما من جانب الشيوعيين، فكانت وجهة نظرهم التى كان يطرحها اللواء عفيفى البرزى قائد الجيش الأول ويتبناها ـ مع أنه لم يكن شيوعيا ـ تتلخص فى مخاوفه من العسكريين البعثيين فى الجيش، ومن ثم لابد من تقليص نفوذهم وتقليم أظافرهم، حتى لا يقع الجيش فى براثن الحزبيين.

وقدم البرزى بدوره قوائم بأسماء الضباط البعثيين، مطالبا بتسريحهم.. وكان موقف البرزى سلبيا إذ أنكر أنه ينتمى إلى الشيوعيين، ثم حذر من مناورات البعثيين، ومن مخاوفه من أنهم قد يستطيعون التأثير على القيادة العامة للقوات المسلحة، لتسريح ضباط سوريين يتهمونهم بالشيوعية.

أما وجهة نظر العسكريين المستقلين فقد تركزت فى ضرورة تقليص نفوذ الحزبيين بصفة عامة فى الجيش السورى، ومحاربة النشاط الحزبى فيه، وإعداد الجيش إعداداً عسكريا يجعله على أهبة الاستعداد للقيام بواجبه الوطنى دفاعا عن الوطن بأكمله لا عن فئة معينة فيه، وأن هذا هو السبيل الوحيد لإبعاد الجيش عن التيارات السياسية، التى قد تؤدى بالوطن إلى كوارث سياسية وإلى صراعات داخلية.

وكان رأى المستقلين هذا ملتقيا ومنسجما مع تفكير عبدالناصر وكان كل من البعث والشيوعيين يعتبر من ليس معهم خصما ينبغى التخلص منه فى أقرب وقت.

كانت هذه الآراء يناقشها ممثلو القوى المختلفة فى اجتماعات منفصلة مع كل من عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، اللذين كانا متلهفين لمعرفة التيارات القائمة داخل الجيش بالتفصيل، ولذلك عقد كل منها اجتماعات منفصلة مع هذه القوى، كل منها على حدة، واستمعا إلى ممثليها.. وفى هذه المرحلة قام السراج بحكم منصبه كرئيس للمكتب الثانى قبل الوحدة، فقدم قوائم بأسماء الشيوعيين والبعثيين والمستقلين إلى كل من عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، هذا فضلا عن القوائم التى قدمها البعث والشيوعيون والتى أشرت إليها سلفا.

كما قام عبدالمحسن أبو النور كمعاون لقائد الجيش الأول بتقديم قوائم أخرى تشمل التوزيعات الحزبية وغير الحزبية فى الجيش.

وتنافس البعث والشيوعيون فى تقديم قوائمهما، بعضها أحيانا غير صحيح، متهمين بعض الضباط بأنهم شيوعيون أو بعثيون، فى حين أنهم لا ينتمون إلى هذا أو ذاك، بهدف تسريحهم من الجيش والتخلص منهم.

والجدير بالذكر أن الحزب الشيوعى السورى كان معارضا لقيام الوحدة بين مصر وسوريا، وحينما قامت الوحدة تبلور موقف الحزب فى عدم الرضاء عنها، وظهرت بوادر وإشارات لهذا الموقف منذ الشهر الأول لقيام الوحدة بين صفوف الضباط الشيوعيين، إذ ازداد نقدهم، وبدأوا يتناولون الوحدة بشيء من التجريح والتشكيك فى إمكانية نجاحها واستمرارها.. ونتيجة لهذا قامت القاهرة بتسريح عدد غير قليل نسبيا من الضباط الشيوعيين بعد عودة عبدالناصر من دمشق إلى القاهرة فى مطلع أبريل سنة ١٩٥٨.

وعلى إثر ذلك قام اللواء عفيفى البرزى قائد الجيش الأول ذو الميول الماركسية بتقديم استقالته، بعد افتعال حادثة بينه وبين المشير عامر دفاعا عن أحد الضباط المستقلين الذين كانوا قد نقلوا إلى القاهرة وهو المقدم أحمد حنيدى.. وكان هذا الدفاع بمثابة مناورة لأنه لم يرغب فى أن يكون دفاعه عن واحد من الشيوعيين، حتى لا يتهم صراحة بأنه شيوعى.. ولذا ركز دفاعه عن ضابط مستقل مطالبا بضرورة عودته إلى سوريا، ولم يستجب عبدالحكيم عامر له، وقدم البرزى استقالته شفاهة فقبلت فوراً.

وهكذا اتضح بصورة جلية تصميم القيادة العامة للقوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة على عدم قبول الحزبيين فى القوات المسلحة.

كان عفيفى البرزى قد حضر من دمشق إلى القاهرة، وقابل عبدالحكيم عامر فى القيادة المشتركة بمصر الجديدة، وبعد الخلاف سالف الذكر فى هذه المقابلة توجه مباشرة إلى مطار القاهرة، ولكن المشير أرسل عباس رضوان خلفه لإعادته.

وفى مقابلة البرزى مع عبدالحكيم عامر، ثار الأول أثناء المناقشة وخلع غطاء رأسه، مما حدا بعبدالحكيم عامر أن يذهب إلى عبدالناصر ويعرض الأمر عليه، وتلى ذلك إعلان استقالة البرزى فى صباح اليوم التالى دون أن يقدم استقالة مكتوبة.

واستدعى عبدالناصر البرزى فى اليوم التالى، واستقبله فى منزله وسأله عن أسباب ثورته، ثم عرض عليه أن يعين فى منصب وزير للتخطيط فقبل، وعاد إلى دمشق.

ولقد قابل البعثيون خطوة تسريح الضباط الشيوعيين برضاء وتأييد، فقد زالت من أمامهم قوة كان لها تأثير أساسى فى سوريا على اتجاهات البعث السياسية والفكرية.

ذلك أن الوحدة لو لم تقم، لكانت سوريا على وشك أن تواجه صراعا مسلحاً داخليا، كانت الغلبة فيه للشيوعيين وليس للبعث، لذا كانت خطوة عبدالناصر فى تسريح الضباط الشيوعيين خطوة ذات أثر كبير للبعث، لم يحلم بها قط من قبل.

عبدالناصر والبعث السورى

وقد يعن للمرء أن يتساءل: كيف ولماذا وافق عبدالناصر على الوحدة مع سوريا بمجرد حضور الوفد العسكرى السورى؟ وهل كان ما ينادى به من ضرورة اتحاد العالم العربى يشمل إقامة وحدة دستورية بين البلاد العربية مثل التى قامت بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨؟ وماذا كان يريد عبدالناصر من سوريا فى تلك المرحلة التاريخية من مراحل تطور الأمة العربية؟

الواقع أن عبدالناصر فى تلك الفترة كان يهدف من وراء اتحاد الأمة العربية توحيد سياساتها الخارجية والدفاعية، بحيث تنسجم مع سياسته، ومنع الدول العربية من الارتماء فى أحضان الأحلاف الأجنبية سواء مع الغرب أو الشرق.

وبلا شك كان عبدالناصر يدرك تماما عواقب قيام وحدة بين بلدين يفصلهما مانع بحرى وليس بينهما حدود مشتركة، فضلا عن الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت تسود الدولتين.

على أن الجدير بالذكر هنا هو أن أغلب مجلس قيادة الثورة المصرية لم يكن متحمسا للوحدة السورية، وكان عبدالناصر يعارض فكرة الوحدة بالاندماج مع سوريا على أساس أن الفكرة لم تنضج بعد، ولم تتهيأ الظروف المواتية لنجاحها.

وحتى فى سوريا حاول شكرى القوتلى تحييد سوريا لولا الضغوط التى تعرض لها من مجلس القيادة العسكرى السورى، ولقد عبر القوتلى فى عبارة موجزة عن صورة الحكم فى سوريا، وذلك حينما قال لعبد الناصر فى أول زيارة له لسوريا بعد الاستفتاء: كان الله فى عونك يا فخامة الرئيس، فقد وضعت نفسك فى ورطة فى بلد يعتبر كل شخص به أنه رئيس جمهورية!

وحتى قبل وصول الوفد العسكرى السورى إلى القاهرة، وصل تصور عبدالناصر إلى إقامة اتحاد فيدرالى يتكون من دولتين، وهذا النظام ـ من وجهة نظره ـ يمنح سوريا فرصة الحماية من أى تهديد، بينما يتهيأ لها فرصة الاستقلال الذاتى فى إدارة شئونها الداخلية، وكان دافعه الرئيسى لهذا التصور هو التخلص من عبء مسئولية الشئون الداخلية لسوريا.

وحينما أجبر عبدالناصر على إقامة الوحدة الدستورية، أصر على ضرورة إلغاء الأحزاب فى سوريا لأنه لم يكن يثق فى السياسيين التقليديين فى سوريا، وكان يرى أن الوحدة لوقامت ينبغى ألا تنفصم، حتى لاتدمر وحدة العرب الشاملة، وكان عبدالناصر يظن أن السياسيين السوريين سيحاولون شق الوحدة لمصالحهم الخاصة، ولأهداف أحزابهم، ومن ثم وجد أنه بالضرورة أن يحتفظ لنفسه بعامل الحرية إذا قامت الوحدة.

وكان حزب البعث هوالاستثناء الوحيد فى علاقات عبدالناصر مع الأحزاب السورية، إذ قام البعث بإنشاء علاقات مع القاهرة منذ عام ١٩٥٥، وتدعمت هذه العلاقات فى بادئ الأمر على أساس التوافق الفكرى والتقارب السياسى.. كذلك كانت أفكار البعث عن الإصلاح الزراعى قريبة من أفكار النظام المصرى، التى وضعت موضع التنفيذ بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو مباشرة، ومع أن أفكار البعث واقترابه إلى السياسة الاقتصادية والاجتماعية مسألة شعارية أكثر منها عملية، فإن فكرهم التقدمى قرب عبدالناصر إليهم.

وقد تلاقى كل من عبدالناصر وحزب البعث فى مسألة مذهبية، فكل منهما صديق للروس ويؤمن بعقد علاقات وثيقة مع موسكو، ولكنه يحارب الشيوعية، ويعارض بشدة فكرة الطاعة العمياء لمركز الشيوعية الدولية.. وبلاشك فإن عداء البعث وعبدالناصر للشيوعيين كان يرجع إلى خوفهما من مزايدة منافسيهم من اليسار لكسب التيار الاشتراكى، فالواقع أن هذا العامل كان له تأثير كبير على تفكير عبدالناصر، أكثر من أى خلافات ذاتية مع الأيديولوجية الماركسية.

على أنه بالرغم من هذا كله كانت هناك مشكلة قائمة بين عبدالناصر والبعث، تكمن فى أن فلسفة البعث إزاء الوحدة العربية الشاملة كانت تتضمن تكوينا حزبيا يتعارض مع اطماح عبدالناصر.. فإذا نظرنا إلى شعار الوحدة العربية الذى ينادى به البعث ، من المحيط إلى الخليج نجد أن البعث ليس نظاماً أو تشكيلا سوريا بحتا، ولكنه عبارة عن حزب له تشكيلات فى الدول العربية الأخرى، التى تقر بتبعيتها إلى زعامة موحدة، ولذا تعد هذه التشكيلات فروعا من حزب ، وليست تنظيمات سياسية ذات استقلال ذاتى.

وكما سبق أن بينت، فإن إلغاء عبدالناصر للأحزاب فى مصر ، كان يعنى بالطبع أن حزب البعث لن يستطيع إنشاء تشكيل فى مصر، ولكن هذا لم يمنع البعث من إنشاء فروع له فى الدول العربية البعيدة عن نفوذ عبدالناصر.

وهكذا فإن الانسجام الذى كان قائماً بين عبدالناصر والبعث لن يقدر له أن يدوم طويلاً، فحينما طالب عبدالناصر الوفد العسكرى السورى بحل الأحزاب السورية جميعها لم يستثن البعث من ذلك، وإن كان قد تعاون مع عناصره.

ولكن ما أن قامت الوحدة وتشكل المجلس التنفيذى السورى الذى ضمّ عدداً غير قليل من الوزراء البعثيين مثل رياض المالكى وخليل الكلاس وصلاح البيطار ومصطفى حمدون حتى حاول البعث البدء فى تنفيذ مخططه وبسط نفوذه فى الوزارات وتطبيق أسلوب البعث على مجمل الحكم فى سوريا من خلال التعيينات الواسعة التى كانت تقتصر على أو تضم دوما غالبية من العناصر البعثية .

وقد أثار هذا المسلك مخاوف العناصر غير البعثية المشتركة فى الحكم، كما أثار تذمرا عاما بين صفوف الموظفين بعامة، ونقدا فى صفوف كل الفئات غير البعثية بخاصة، ونعنى الأحزاب الأخرى مثل الحزب الوطنى وحزب الشعب والحزب الشيوعى.

ولم يجد عبدالناصر بداً من وقف موجة المد التوظيفى المقتصر على البعثيين، فأصدر قراراً ينص على ضرورة تشكيل لجنة تشرف على عملية الوظائف ، وضرورة اجتياز اختبار يشمل كل المتقدمين للوظائف، وفقاً لنتيجة اجتياز الاختبار دون أى تفرقة أو تمييز.

وكان لهذا الإجراء أثر غير مرض فى نفوس البعثيين، فبدأوا يشككون فى سلامة هذا الإجراء، ويشيعون أن القاهرة بدأت تضع قيوداً على البعثيين.

وصاحب ذلك أيضا تملل بين ضباط الجيش البعثيين نتيجة بعض الأحداث التى قامت فى الجيش السورى من جانب بعض البعثيين، والتى استغلوها لدق أسافين تهدد الوحدة.

ولنضرب مثلا على ذلك، ماحدث فى الكلية العسكرية السورية بحمص بعد الوحدة.. كان المقدم أمين الحافظ مدير الكلية، وفى ذاك الوقت لم يكن تابعاً لتنظيم البعث وإن كان محسوبا عليه.. وكان الرائد المصرى أمير الناظر كبيراً للمعلمين والنقيب السورى عبدالكريم النحلاوى ـ الذى قاد انقلاب الانفصال ـ آمرا لشئون الطلبة فى الكلية العسكرية.. وحدث خلاف بين أمين الحافظ وأمير الناظر وعبدالكريم النحلاوى حول نواح تدريبية، وحينما وصل الأمر إلى القيادة العامة ، أمرت بنقل الثلاثة إلى مناصب أخرى، فنقل أمين الحافظ إلى منطقة دير الزور، وأمير الناظر إلى شعبة التدريب فى الجيش الأول، وعبد الكريم النحلاوى إلى قيادة الجبهة السورية.. وأخذ البعث هذه الواقعة متكأ للإشاعة بتسلط المصريين، وترويج أحاديث بأنهم بدأوا يتغلغلون فى الجيش الأول بقصد السيطرة عليه.

ولم يقصر همس البعث داخل الجيش فحسب، بل استمر أيضا خارجه، وبدأ البعثيون يظهرون امتعاضهم من تصرفات القيادة السياسية فى القاهرة.

واستغل البعث فرصة إقالة عبدالناصر لرياض المالكى وزير الإعلام البعثى فى الإقليم السورى، لأنه شجع على نشر بعض المقالات فى جريدة الجماهير السورية ، تمس القيادة السياسية فى القاهرة وتهاجمها.. وما أن أصدر عبدالناصر أمر الإقالة، حتى انتشرت الشائعات المعادية لعبد الناصر انتشار النار فى الهشيم.

وقرر عبدالناصر ضرورة إعادة النظر فى موقف الضباط البعثيين فى الجيش الأول السورى.. ففى يوليو سنة ١٩٥٨، ونتيجة للأجواء التى سادت بين صفوف ضباط البعث، سافر المشير عبدالحكيم عامر بتوجيه من عبدالناصر إلى دمشق، وبعد اطلاعه على وضع الجيش السورى أصدر المشير عامر أمراً بنقل مجموعة من الضباط السوريين بلغت حوالى الأربعين ضابطاً إلى القاهرة، وكان نصف هؤلاء من الضباط البعثيين، والنصف الآخر من المستقلين.

كان الغرض من عدم قصر نشرة التنقلات على الضباط البعثيين، أن يبدو هذا التصرف أنه فى إطار التنقلات المتبادلة بين الجيش السورى والجيش المصرى، وأنها لاتستهدف إقصاء فئة دون أخرى من الجيش الأول.

على أن الذى يجدر الإشارة إليه هنا، هو أن فكرة تسريح الضباط البعثيين لم تكن واردة بل كانت مستبعدة تماماً، ذلك لأن الضباط البعثيين كانوا من وجهة نظر القيادة العامة عناصر قوية ينبغى عدم التفريط فيها، وكل ماكان مطلوبا هو إبعادها عن النواحى الحزبية، وقد استمر هذا التوجيه حتى انفصام الوحدة.

وكان لنشرة التنقلات هذه التى تضمنت نقل بعض الضباط البعثيين إلى الإقليم المصرى، أثر بالغ بالنسبة للبعث، إذ تيقن أن القاهرة لن تسير فى خط تشجيع الحزبية أو الأخذ بها، أو حتى السكوت عليها وبخاصة بين صفوف الجيش.

وهذا ما جعل البعث أكثر حذراً فى تعامله مع القاهرة، وأكثر تشجيعاً للنغمات التى تنال من تصرفاتها.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

3

أحداث خارجية أثرت على الوحدة

دار الخيّال

زيارة عبدالناصر الأولى للاتحاد السوفييتى

ولقد راقب السوفييت الأحداث منذ قيام الوحدة بدهشة، فالبرغم من اعترافهم بالوحدة بين سوريا ومصر اعترافاً بالأمر الواقع، فإنهم كانوا لا يرحبون فى قرارة أنفسهم بقيام أى نوع من أنواع الوحدة بين القاهرة ودمشق، ولا يشجعون نهضة أى قومية كما بينت سلفاً.

لقد كان الحزب الشيوعى السورى يزداد نموا ونفوذا قبل قيام الوحدة وسط الاضطراب والتفكك اللذين كانا يسودان سوريا .. وكان تأييد الشيوعيين السوريين للوحدة ينبع من فكرة أن عبدالناصر لن يوافق على الوحدة، فلما تبين للشيوعيين أن الوحدة قائمة لامحالة، بادروا وعلى رأسهم خالد بكداش بمعارضة الوحدة.

كان إصرار عبدالناصر على حل الأحزاب السياسية فى سوريا ضربة للشيوعيين جعلت خالد بكداش يفر من سوريا إلى الكتلة الشرقية فى الرابع من فبراير سنة ١٩٥٨، لكى يقوم بمهاجمة الوحدة من الخارج.

والواقع أن السوفييت كانوا لا يدركون طبيعة القومية العربية ونفوذها، وكانوا يرون أن الوحدة الحقيقية بين الدول هى وحدة البروليتاريا أما فكرة قيام اتحاد أو أى نوع من أنواع الوحدة العربية بين الدول العربية فكان أمرا لا يهمهم فى شىء، إن لم يكونوا يبغضونه.

ولكن حينما لاحظ السوفييت اندفاع تيار القومية، فضلا عن الحماس البالغ الذى استقبل به السوريون عبدالناصر حينما زار دمشق لأول مرة فى شهر فبراير، فكر

السوفييت فى إعادة النظر فى القومية العربية وفى زعامة عبدالناصر للمنطقة.. ومن ثم كان لابد من مناقشة كثير من المسائل وجها لوجه، فتقررت زيارة عبدالناصر للاتحاد السوفييتى.

وكان قد تقرر أن يقوم عبدالناصر بزيارة الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٥٦، ولكن الزيارة تأجلت نتيجة العدوان الثلاثى على مصر، وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا وسفر عبدالناصر إلى دمشق وإعلانه الدستور المؤقت للدولة الجديدة فى الخامس من مارس ١٩٥٨، عاد إلى القاهرة ليستعد لزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى قام بها فى الثامن والعشرين من أبريل سنة ١٩٥٨.

وقد اصطحب عبدالناصر وفدا رسميا تكون من أكرم الحورانى وعبداللطيف بغدادى وكمال الدين حسين ومحمود فوزى وعلى صبرى وأحمد عبد الكريم وأنا.

واستغرقت الزيارة سبعة عشر يوما، قمنا خلالها بزيارة عدة مناطق.. وقد رحب السوفييت بالوفد ترحيبا حاراً، وأنزلونا فى الكرملين، كما استقبل عبد الناصر فى كل مكان استقبالا حافلاً.. زرنا موسكو وشاهدنا آثار القياصرة العتيدة، ونهضة الاشتراكية الحديثة، كما زرنا مدينة ليننجراد الشهيرة بمتاحفها، وستالينجراد تلك المدينة الصامدة التى استبسلت فى مقاومة الغزو الألمانى فى الحرب العالمية الثانية ، وشهدنا أرض المعركة الخالدة.

كان السوفييت حريصين على أن نزور أكبر عدد من المدن والمناطق، ولذا كانت الزيارة مكثفة مجهدة. .لقد تضمن برنامج الزيارة أيضاً زيارة طشقند عاصمة أوزبكستان وهى منطقة أغلب سكانها من المسلمين وتضم مزارع جماعية نموذجية،ومراكز لتسمين الماشية.. كما قمنا بزيارة أذربيجان وأوكرانيا.. وعلى البحر الأسود أمضينا يوما فى مدينة سوتشى الساحرة التى تعد مدينة سياحية ويؤمها أعضاء الحزب الشيوعى للاستشفاء.

وفى حفلات العشاء تبارى عبد الناصر وخروشوف فى إلقاء الخطب، وأشادا بالعلاقات السوفييتية ـ المصرية ، وبأملهما فى نموها وازدهارها.

ولقد جرت مفاوضات بين وفدى البلدين منذ أول يوم للزيارة، لتدعيم العلاقة بين

البلديـن، وقام خروشوف يشرح الـوضع الدولى، وموقف السـوفييت فى التـيارات التى تسود العالم، كما قام عبدالناصر يشرح وجهة نظر مصر إزاء المشاكل الدولية القائمة.

وبالطبع لم تخـل المحادثات من طلب مصر العون العسـكرى والاقتصادى من الاتحاد السوفييتى.. وكعادة الروس كان خروشوف يتحدث بالـروسية بينما يقوم مترجم بترجمة حديثة إلى العربية ، ثم يترجم حديث عبدالناصر بالعربية إلى الروسية.

وقد أدَّى هذا الأسلوب إلى حـدوث سوء تفاهم بين خروشوف وعبـدالناصر.. ففى إحدى المحادثات فهم عبـدالناصر من ترجمة المترجم أن خروشـوف طلب فى حديثه أن يسمح للشيوعيين فى سوريا ومصر بنشاط أكبر.

وحينما جاء دور عبـدالناصر فى الحديث، قال: «إن هناك نقطة أريـد توضيحها وهى إننا لسنا شـيوعيين، لقد فهمت مـن المترجم أنك ذكرت فى حديثك أن عـلى الجمهورية العربية المتحدة، مساعدة الشيوعيين فى نشاطهم».. واستطرد عبدالناصر يقول:

«إننا نعتبر هذا بمثابة تدخل فى شئوننا الداخلية».

وساد جو الجلسة شىء من الوجوم، ولكـن سرعان ما أصلح خروشوف الموقف وقال معتذراً أنه لم يطلـب مثل هذا الطلب، وأن هناك سوء فهم نتيـجة خطأ المترجم، وأبدى خروشوف استعداده لمؤاخذة المترجم على ما سببه من سوء فهم.

ولكن عـبدالناصر بـين لخروشوف أنه مـقتنع بهـذا التفسيـر، وطلب منه الـغض عن محاسبة المترجم .

والواقع أن زيارتى لـلاتحاد السوفييتى ضمـن وفد عبد الناصر، قد تركـت فى نفسى كثيراً من الانطباعات المتناقضة، فقد بهرتنى أشياء بقدر ما أقلقنى كثير من الأمور.

ففى المقام الأول أعـجبنى هذا التطور الكبـير الذى نقل روسيا من دولة متـخلفة أيام القياصرة إلى أحد الدولتين العظميـن فى العالم فى عهد الثورة.. وبلا جدال فإن تقدم السوفييت فى مجال الـتكنولوجيا لايمكن إنكاره لاسيما فى مجال الـصناعات الثقيلة ، وفى مجال استكشاف الفضاء.. وكان من الواضـح أن السوفييت حاولوا فى كل مناسبة، أن يبينوا لنا أنهم قد لحقوا بركب الولايات المتحدة فى كل مجالات التطور.. فعلى سبيل المثال وقف خروشوف فـى اجتماع للجنة المركزيـة للحزب الشيوعى السوفـييتى ـ حضره أعضاء الوفـد المصرى ـ وأشاد بالتطـور الكبير الذى أحـرزه الاتحاد السوفييتـى فى مجال

استكشاف الفضاء، ثم راح يتندر بالأقمار الصناعية الأمريكية التى وصفها بأنها مجرد برتقالة صغيرة لوقورنت بالأقمار الصناعية السوفييتية.

وكان السوفييت حريصين أيضاً على أن يظهروا لعبدالناصر مدى تقدمهم فى بناء السدود، ومن ثم تضمن برنامج الزيارة مشاهدة أكبر سدودهم على نهر الفولجا، ووقف عبدالناصر والوفد المرافق له يشاهدون بإعجاب هدير المياه المتدفقة باندفاع لتدير توربينات الكهرباء، ومال مرافق عبدالناصر عليه وقال:

«سيكون لديكم سد أكبر من هذا على النيل!».

لقد كان الروس حريصين على بناء السد العالى كرمز لتقدم التكنولوجيا السوفييتية، بخاصة حينما علموا من عبدالناصر أن واشنطن أرسلت إليه قبل بدء زيارته لموسكو تغريه بأن الحكومة الأمريكية لاتزال لديها الرغبة فى المساهمة فى بناءالسد العالى من خلال ألمانيا الغربية.. وبالطبع كانت واشنطن تهدف من وراء ذلك منع عبدالناصر من القيام بزيارته للاتحاد السوفييتى، أوعلى أقل تقدير اخفاق زيارته إلى الحد الذى لاتورطه مع السوفييت فى أية ارتباطات سياسية أو اقتصادية.. ولكن كل هذه المحاولات باءت بالإخفاق لأن الأحداث كانت قد سبقت الزمن.

ثانى الأشياء التى أعجبتنى، اهتمام السوفييت بالحفاظ على تراثهم التاريخى، فالكرملين مقر القياصرة الروس الذين قضى عليهم البلاشفة وأصبحوا فى ذمة التاريخ، قام السوفييت بالحفاظ على فخامته وتجديده، ولم يمسوا أية لوحات تاريخية أو دينية مرسومة على جدرانه، فهناك قصة يوسف عليه السلام مرسومة على جدران إحدى القاعات الكبرى، مع أن ذلك يتنافى مع رأيهم فى الدين، وهناك فى الوقت ذاته لوحات تصور الحركة الشيوعية، وصور لينين فى مواقف متعددة.

أما متحف الكرملين فهو آية من آيات الحفاظ على التراث التاريخى، ترى فيه عربة القيصر المذهبة بجيادها المحنطة، وبه تيجان القياصرة والتحف النادرة التى تنم عن مظاهر الترف، وتصور حقبات طويلة من تاريخ روسيا القيصرية.. وبلا شك، فإن هذا المتحف قدم للسوفييت خدمات عظيمة تفوق قيمتها المادية التى لاتقدر بمال.

كذلك حرص السوفييت على أن يظهروا لعبدالناصر مدى اهتمامهم بالفنون فضمنوا برنامج الزيارة عرض باليه خاشا توريان أحدث فرق الباليه لديهم ـ على مسرح

البلشوى الفاخر ـ فضلا عن عروض فرق عديدة للفنون الشعبية، وزيارة المتاحف وبخاصة متحف هيرميتاج فى لننجراد.

ولقد حاول السوفييت أن يبينوا لعبد الناصر مدى تقدمهم فى مجال العلوم والفنون والتكنولوجيا، ومدى تقدمهم فى الزراعة والصناعة ، وكيف نجحوا فى استصلاح الأراضى مستخدمين أحدث الطرق العلمية، كذلك تفوقهم العسكرى الذى ينافس قوة الولايات المتحدة خصمهم الأيديولوجى.

ونجح السوفييت فى أن يرسخوا فى ذهن عبدالناصر صورة مشرقة للنهضة السوفييتية، مما كان لها تأثير بالغ فيما بعد على خطه السياسى، وعلى خطة التنمية التى نفذت فى مصر فى الحقبة التى تليت الزيارة على أن ما أزعجنى فى تلك الزيارة ثلاث مسائل جوهرية أوجزها فيما يلى:

أولاً : نظرة السوفييت إلى الدين.

ثانيا: الفرد لاقيمة له فى المجتمع الشيوعى.

ثالثاً: الخوف والصمت الذى يبدو على وجوه الشعب.

فالبرغم من قراءاتى الكثيرة عن نظرة الماركسية إلى مسألة الدين وبخاصة آراء مؤسسيها ومعماريها، وبالرغم من الأهوال التى لاقاها المسلمون والمسيحيون على يد الثورة البلشفية، فقد كنت تواقا أن أرى بنفسى على الطبيعة مايجرى فى الاتحاد السوفييتى إزاء من يعتنقون الأديان.. وعلى الرغم من أن ظروف الحرب العالمية الثانية وماتلتها من أحداث قد أجبرت السوفييت كى يتسامحوا مع معتنقى الأديان داخل الاتحاد السوفييتى، فقد حاولوا أن يظهروا للعالم أنهم ليسوا هادمين للدين والعبادات.

وخلال زيارة عبد الناصر كان هم السوفييت الأول أن يبرهنوا له أنهم يسمحون بحرية العبادات.. ومن ثم حرصوا على أن يزور عبدالناصر المناطق التى يقطنها المسلمون وفى طشقند عاصمة أوزبكستان استقبله المفتى الذى بادر بتقبيل يد عبدالناصر وقد أغرورقت عيناه بالدموع فرحا برؤية زعيم مسلم.

كان المفتى والدا لمحيى الدين نوف أحد مرافقى عبدالناصر فى جولاته داخل الاتحاد السوفييتى، وكان الابن يردد دائما أنه مسلم وأنه يؤدى الفرائض. وبالطبع لم يكن هذا

صحيحا، فمحيي الدين نوف كان واحدا من أربعة رفعهم خروشوف إلى القمة بعد انتصاره على مجموعة مالنكوف وطردهم من الحزب، وليس من المعقول أن يكون هناك إنسان متدين فى قمة السلم الكهنوتى للحزب الشيوعى السوفييتى.

نظر محيى الدين نوف إلى أبيه المفتى نظرة غضب وعتاب وكاد يزاجره لتصرفه المنافى للعقيدة الشيوعية، وفى ظنى أنه كان يخشى أن يؤاخذه الحزب على تصرف أبيه.

وفى طشقند كان قائد السيارة التى عينت لى من أهاليها المسلمين.. نظر الرجل إلى وقال: «أنا مسلم».

وأخذ يتلو الفاتحة..وفرحت لأول وهلة، وظننت أنه سيستمر فى الحديث معى بالعربية، ولكن ظنى خاب توا، إذ تبين لى أنه لايعرف عن الإسلام والعربية غير مارردده من تلاوة الفاتحة .

لقد تيقن السوفييت أخيراً من أهمية الدين وقيمته لدى الشعوب، ولذا بدأوا فى التسامح بقدر لا يمس المذهب.. لقد سمحوا بممارسة الشعائر الدينية، لكن من جهة أخرى كان الدين محرما على أعضاء الحزب الشيوعى الذين يتمتعون بالمزايا الرئيسية فى الاتحاد السوفييتى ، لذا قلما ترى فى المساجد والكنائس غير المسنين والمسنات الذين أصبحوا يعدون أنفسهم للحياة الأخرى.. ولا أريد أن أعلق هنا على ما قاله ماركس ولينين أو غيرهما فى مسألة الدين، فهذه أمور مسجلة فى أعمالهم ويعرفها الجميع، إنما ما أريد أن أركز عليه هو أن السوفييت يتخذون من مسألة الدين دعاية لهم لجذب الشعوب وإيهامهم بأنهم غير مناهضين للأديان.

ومن الحوادث ذات الدلالة لنظرة السوفييت للدين ما صدر من خروشوف حينما كان مجتمعاً اجتماعا خاصاً مع عبدالناصر فى بيته الريفى بإحدى ضواحى موسكو.. فبينما كانا منغمسين فى مناقشة بعض المسائل السياسية،حان موعد صلاة الجمعة،فاستأذن عبدالناصر ليستعد للصلاة،ولكن خروشوف أجاب غير مكترث بأنه أصدر أوامره لخطيب موسكو كى يؤجل صلاة الجمعة حتى يحضر عبدالناصر.

وتعجب عبدالناصر وقال:

ولكن صلاة الجمعة تؤدى فى وقت محدد.

ونهض عبدالناصر للوضوء، وحينما عاد عبدالناصر من وضوئه ، كان خروشوف واقفا أمامه مشدوهاً وقد أمسك بمنشفة في يده يقدمها لضيفه.. لا أدرى ماكان يجول فى عقل خروشوف.. هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فإن الفرد فى المجتمع الشيوعى لاقيمة له، يضحى به فى سبيل استمرار الحزب الشيوعى، بالرغم من تاريخ الفرد، وبالرغم من الخدمات التى يكون قد أداها لوطنه.

ومن اليسير على الشيوعيين تبرير مايقومون به من أعمال تطهير وتصفية سواء فى القيادات العليا ، أو بين صفوف الحزب.. ففى حديث خاص دار بين عبدالناصر وخروشوف شرح الأخير عملية التطهير التى أدت إلى تصفية مجموعة مالنكوف، وبرر ذلك بأنها جاءت نتيجة محاولة هذه المجموعة تصفية خروشوف بدعوى أنه خرج عن خط الحزب التقليدى فى سياسته مع أوروبا، ذلك الخط الذى يتخذ خطة الدفاع ولايسمح بالهجوم أو التقهقر عن خط الستار الحديدى، وفضلاً عن تسامحه مع تيتو رئيس يوغوسلافيا، مما شجع المجر ـ على حد قوله ـ على الثورة على السوفييت ، وما تلى ذلك من مذابح رهيبة قام بها السوفييت.

ولقد ذكر خروشوف أن مالنكوف اتهمه بأنه مغامر، لوضع قدمه فى الشرق الأوسط، تلك المنطقة التى عاشت تحت النفوذ الغربى لفترات طويلة، وماقد يؤدى إلى تورطات السوفييت فى نزاعات مريرة مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

كان خروشوف يتحدث بطريقة تمثيلية محاولا تبرير ماقام به من تصفية هذه المجموعة، ويبدو أن خروشوف كان يريد أن يبين لعبدالناصر تسامحه مع القوميات كى يطمئنه أن سياسة السوفييت الجديدة لا تتعارض مع القومية العربية.

قال خروشوف : لقد اتهمنى مالنكوف أننى أشجع على قيام القوميات المتطرفة لأننى سمحت بتوسيع قاعدة الحكومات المحلية فى الاتحاد السوفييتى، وفى رأيى أن الشيوعية يمكن أن تتعاون مع القوميات.

وسكت عبدالناصر لم ينبث ببنت شفة، فقد كان يرسخ فى ذهنه تناقض أقوال خروشوف مع حقيقة مايجرى فى الاتحاد السوفييتى.

والواقع أن عمليات التطهير التى كانت تقوم بين حين وآخر بين صفوف الحزب الشيوعى السوفييتى ليست إلا نوعا من الصراع على السلطة بزعم تجديد دم الحزب..

لقد كان الجنرال فورشولوف فى ذاك الوقت رئيسا لجمهوريات الاتحاد السوفييتى، وبالرغم من تاريخ فورشولوف المجيد فى الحروب ، فلم يكن سوى مجرد دمية لاحول له ولا قوة.. فقد كان خروشوف بكونه السكرتير الأول للحزب الشيوعى ورئيسا للحكومة هو الحاكم الفعلى، وفى المحادثات الرسمية كان هو المتحدث ورئيس الوفد السوفييتى، بينما كان يجلس على جانبه فورشولوف لايستطيع حتى أن يبدى رأيا.

كان خروشوف صاحب الكلمة العليا فى الحزب، بالرغم من زعمه أن القرارات تتخذ جماعياً.. وكان مسلكه مع فورشولوف لا ينم عن أبسط قواعد الذوق واللياقة.

كنا عائدين إلى موسكو بالطائرة بعد جولة فى ربوع الاتحاد السوفييتى، وكانت القيادة السوفييتية تنتظر عبد الناصر فى مطار موسكو على رأسها خروشوف.

وحاول فورشولوف أن يتبسط مع محمد عوض القونى السفير المصرى فى موسكو، فبادر خروشوف بزجره بطريقة غير مهذبة، ولم يستطع فورشولوف إلا أن يصغر وفى قلبه حسرة وألم بديا على وجهه.

حادث آخر يبين سيطرة خروشوف على فورشولوف، ففى إحدى مآدب العشاء التى أقيمت تكريما لعبد الناصر، تبارى السوفييت فى تناول الأنخاب تحية لرئيس الجمهورية العربية المتحدة والوفد المرافق له.. كان السوفييت يتناولون أقداح الفودكا بينما أصرّ عبدالناصر وأغلب الوفد المرافق على تناول عصير البرتقال.

وحاول خروشوف أن يغرى عبد الناصر وبعض نوابه كى يتناولوا أقداح الفودكا، ولكنه رفض بإصرار فبادر فورشولوف وتناول قدح عبد الناصر وشربه حتى الثمالة تحية له، ثم راح يتناول أقداح بعض نوابه تكريما لهم، وهنا نظر إليه خروشوف نظرة تهديد وحدثه بالروسية بضع كلمات، فجلس الرجل وقد تبلل وجهه بالعرق.

وكان الخوف من أهم السمات التى لاحظتها فى الاتحاد السوفييتى، الخوف الذى يبدو على وجه الناس ويجعلهم يمسكون عن الحديث بالرغم من أن الشعب السوفييتى حسن المعشر يميل إلى المرح ..وإذا سألت أحداً عن شىء أحجم عن الإجابة، أو يقول لك: لا أدرى.

إن رواسب الحكم الستالينى لاتزال واضحة فى مسلك الشعب السوفييتى.

ولقد شرح خروشوف لعبدالناصر كيف سيطرت مراكز القوى برئاسة مالنكوف على

خط الحزب، وكيف تم التخلص من «بريا» رئيس مجلس أمن الدولة الذى قال عنه خروشوف أنه ارتكب فظائع وأهوالاً.. فى عهد ستالين.

كان«بريا»من أدوات ستالين التى سيطر بها على شعبه.. وفى النظام الشيوعى لابد للدكتاتور الجديد أن يتخلص من أعوان الدكتاتور القديم ومن ثم تمت تصفية «بريا» بطريقة مسرحية درامية.

استدعى «بريا» لاجتماع المكتب السياسى،وكان من المقرر أن يواجه بأخطائه ويعتقل، ولكن «بريا» حاول أن يتصل ببعض أعوانه بعد مواجهته كى يتحركوا للعمل ضد المكتب السياسى، ولكن ظهر فجأة الجنرال«موسكالينكو» قائد حامية موسكو واعتقله.

هذه صورة لا تحدث فى الديمقراطيات الراسخة، ولكنها ظاهرة متكررة فى الأنظمة الدكتاتورية والطغوائية.

على أنه أثناء إقامتنا فى الاتحاد السوفييتى، طلب عبدالناصر من خروشوف أن ألتقى بالجنرال سيروف مدير المخابرات السوفييتية على أساس إقامة نوع من التعاون بين الجهازين السوفييتى والمصرى.. ولقد رحب خروشوف بذلك .

وقد صحبنى إلى مبنى المخابرات الروسية أحد رجالها ويدعى «كرنبشنكو».. كان الجنرال سيروف من أقرب الناس إلى خروشوف ، وكان وسيما بشوشا، وعلى درجة كبيرة من الذكاء.. وأخذنا فى مناقشة الأوضاع الدولية، وبين لى مدى المساعدة التى يمكن أن يقدمها الجهاز السوفييتى للمخابرات المصرية فى مجال المعلومات والإمداد بالمعدات الفنية.

كان جهاز المخابرات المصرى لايزال فى بدايته، ويحتاج إلى معونة وخبرة الدول الكبرى، وقد تم الاتفاق على إمدادنا ببعض المعدات الفنية، وعلى تبادل المعلومات التى تفيد الطرفين، وهذا أسلوب معروف فى تعاون أجهزة المخابرات مع بعضها البعض.. ولقد انتهى هذا التعاون القصير بعد هجوم خروشوف على عبدالناصر حينما هاجم الأخير الشيوعيين السوريين بعد قيام الوحدة.

وفى نهاية المقابلة ،قدم لى سيروف سيفا قوقازيا أثريا وقال لى : يسعدنى أن أقدم لك هذا السيف كهدية رمزية لتطعن به خصمنا المشترك «الإمبريالية».

وفهمت ما يعنيه سيروف .. ولم أشأ أن تفلت الفرصة دون الرد عليه فقلت له:

«إننى أقبل هديتك كرمز للصداقة التى تربط البلدين، وأما طعن عدو مصر، فلن أطعنه إلا بسيف مصرى»

ولم يغب ما عنيته عن عقل سيروف، فاستدرك الموقف وقال :

«لم أعن مادار فى ذهنك.. كل ما أعنيه أننا وأنتم نحارب الإمبريالية»

ولم أشأ أن أزيد الموقف توترا، فأبديت اقتناعى بتفسيره.

وانتهت زيارة الوفد العربى للاتحاد السوفييتى بإصدار بيان مشترك،كان أبرز ما فيه الإشارة إلى حقوق الفلسطينيين والجزائريين فى تقرير مصيرهم.

وأثناء عودتنا إلى القاهرة من موسكو،كنت أجلس بجوار عبد الناصر فى الطائرة، وسألنى عن انطباعى عن زيارة الاتحاد السوفييتى.. قلت له: لقد بهرتنى أشياء بقدر ما أزعجتنى أشياء أخرى.

سألنى عبدالناصر: أوضح لى ما تعنى.

قلت: أعجبنى التخطيط وخطط التنمية، وأزعجنى الخوف الذى لاحظته على وجوه الناس.

ويبدو أن عبدالناصر لم يعجبه رأيى ، فهز رأسه مرتين أو ثلاثاً وهى عادته حينما لايوافق على رأى محدثه.

أزمة لبنان ١٩٥٨

بعد عودة عبد الناصر من الاتحاد السوفيتى بمايقرب من الأسبوعين قامت اضطرابات طائفية فى لبنان فى شهر مايو.. والواقع أن الأحداث التى جرت فى لبنان عام ١٩٥٨، نبتت جذورها من ظروفها السياسية والاجتماعية والطائفية التى تعطى للبنان نكهة مميزة عن باقى الدول العربية، ولذا ينبغى على المرء حينما يقيم أحداث لبنان أن ينظر إليها من هذه الزاوية، ولا يتغافل تلك العوامل.

كان شمعون فى ذاك الوقت رئيسا للبنان، وكان يعد نفسه زعيماً لمجتمع مسيحى هدته النزاعات الطائفية سواء داخل المسيحيين أو بين المسلمين الذين تتنازعهم أيضاً الخلافات المذهبية.

وكان شمعون تزعجه سياسات عبد الناصر الخارجية المتعلقة بالشئون العربية، ويظن أن عبد الناصر يهدف إلى تدمير النفوذ المسيحى فى لبنان لمصلحة المسلمين، مما جعل شمعون يكن العداء لأى مد عربى، ولا يكترث بتهديد الشيوعية الدولية فى المدى الطويل.

ويقيناً أن شمعون كان ينحاز إلى الغرب بالرغم من محاولات التدثر بمسوح الحياد، فى الوقت الذى كان لايميل فيه إلى الملك حسين أو نورى العراق خشية التكتل الإسلامى.. ويؤكد هذا الرأى أن كميل شمعون لم يعارض قط حلف بغداد، أو يقاوم أية دولة عربية انضمت إليه ـ طالما كانت الولايات المتحدة وراء مثل هذه التكتلات.. وساعد شمعون فى سياساته «شارل مالك» وزير خارجيته الذى كان يكن كراهية شديدة للشيوعية ، ويحبذ انضمام لبنان إلى أى تحالف معاد للسوفييت وكان ينظر إلى مبدأ أيزنهاور كغيث من السماء ـ يحمى لبنان ويهيىء الفرص لحصول لبنان على معونات غير محدودة.

ولم تكن موسكو هى «الشيطان» الوحيد لمالك فحسب ، بل كان معادياً أيضاً للقاهرة منذ شبابه حينما عمل فى ميدان الصحافة بالقاهرة. وكان رأيه المعلن آنذاك أن أى تجمع عربى يهدف إلى قيام إمبراطورية إسلامية تمتد من المحيط الهندى إلى المحيط الأطلسى، حيث تصبح الأقليات المسيحية داخلها تتلقى الإحسان والغفران من حكامهم المسلمين.

وهكذا كان يرى فى قيام وحدة مصر وسوريا بداية لهذا المخطط ، وأن الوحدة سوف تعمل على تنفيذ هذا المخطط معتمدة على قرب سوريا من لبنان.

وزاد التيار اشتعالا، قيام إذاعة القاهرة منذ عام ١٩٥٥، بحملة هجوم مستمرة على لبنان ، بخاصة أثناء العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦، ذلك أن لبنان كانت الدولة العربية الوحيدة التى رفضت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع لندن وباريس خلال العدوان الثلاثى، بحجة أنها كانت لاتزال ترتبط مع فرنسا بعلاقات وثيقة ، كما أبدت عرفانها الكبير لبريطانيا التى ساعدتها فى الحصول على استقلالها.

ولذا لم يكن مفاجأة أن تصبح لبنان فى أوائل عام ١٩٥٨ الدولة الوحيدة التى قبلت المعونة فى ظل مبدأ أيزنهاور ، بحجة أن هذه المعونة تحمى لبنان من «الشيوعية الدولية» أو « العربية الدولية».

كان كميل شمعون يظن أن السبيل الوحيد لحماية لبنان من الشيوعية الدولية والمد العربى هو أن يحتمى فى ظل قوة أمريكا المطلقة، ولذا كان لهذا العامل أثر فعال فى توجيه سياسته التى أدت بلبنان فى النهاية إلى مايقرب من الحرب الأهلية.

وجاءت زيارة عبدالناصر إلى الاتحاد السوفييتى فى أواخر شهر أبريل، لتزيد هواجس شمعون ووزير خارجيته من عواقب تقارب عبدالناصر وموسكو، فقرر أن السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان من هذا التحالف هو اللجوء إلى الولايات المتحدة.

وكان شمعون على وشك أن تنتهى مدة رئاسته بعد أشهر، ويطمح بصورة ما أن يرشح نفسه لمدة ثانية ، وكان هذا الأمر يحرمه دستور لبنان.

وأعدّ مالك خطة لتنفيذ ذلك، فأسرع إلى واشنطن وعرض مشروعه على الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية، وبيّن لهما الخطر الذى يهدد لبنان، وأخذ يذكر الأميريكيين أن لبنان كانت الدولة الوحيدة التى اشتركت فى مشروع أيزنهاور، وأن المنطقة العربية بدون شمعون سوف تعرضها للغزو الشيوعى.

وكان ثمة خطر يهدد المجتمع اللبنانى نتيجة محاولة شمعون إعادة ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة، ذلك أن هذا التحرك سوف يستعدى العناصر الموالية لعبدالناصر، والتى كانت منتشرة بين غالبية المسلمين، فضلا عن أن هذا الأمر سيؤدى إلى تصدع المجتمع المسيحى فى لبنان، نتيجة النزاع الذى سينشأ بين أتباعه وبين أتباع منافسه البطريرك المعوشى.

ومع أن الولايات المتحدة أبدت تعاطفاً إزاء اقتراح مالك بمد مدة رئاسة شمعون لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، فإن الخارجية الأمريكية لم تعط وعوداً مفتوحة لهذا الاقتراح.

وتردد شمعون فى اتخاذ قرار حاسم نتيجة للظروف السابقة، ولكن شارل مالك وزير خارجيته نشر نشاطه فى الأوساط اللبنانية لاكتساب تأييد شمعون ، وسرعان ما انتشرت الشائعات على نطاق واسع تقول بأن شمعون يعمل على تجديد رئاسته، وأن البرلمان اللبنانى سوف يطلب منه قريباً أن يصدق على التعديلات الضرورية للدستور، التى تتيح لشمعون فرصة تنفيذ مخططه.

وعلى الفور تكتلت الكتل الإسلامية معارضة له، ومتعاونة مع أتباع البطريرك المعوشى، لمقاومة هذه المناورة.. وصاحب هذه الظروف اغتيال الصحفى اللبنانى «نسيب المتنى» فى بيروت، وذلك فى الثامن من مايو سنة ١٩٥٨، وكان هذا الصحفى من الموالين لعبدالناصركان هذا الحادث بمثابة الشرارة التى أشعلت الوقود الكامن فى لبنان، وبدأت أعمال المقاومة، المسلحة.

وتناسى المسلمون فى المدن ـ سنيون وشيعة ـ خلافاتهم المذهبية، واتحدوا على شمعون تحت رئاسة رشيد كرامى وصائب سلام الذى كان قد استقال من رئاسة الحكومة عقب خلافاته مع شمعون لرفضه قطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن وباريس فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦.

أما فى المناطق الجبلية الريفية،فقد تركزت المقاومة حول كمال جنبلاط الزعيم اللبنانى الاشتراكى بواسطة أتباعه من الدروز.

فى خضم هذه الظروف وجد عبدالناصر أنه لا يستطيع أن يقف مكتوف اليدين، ومن ثم لم يتردد فى معاونة المقاومة اللبنانية بالسلاح والمال والدعاية، وقام عبدالحميد السراج بمعاونة المكتب الثانى السورى بهذه المهمة، فاتصل السراج بصائب سلام ورشيد كرامى، وعرض عليهما مساعدة الجمهورية العربية المتحدة فقبلا على الفور، وكان برهان أدهم ضابط المخابرات السورى محور هذا النشاط.

ومن ناحية أخرى خرج دروز كمال جنبلاط من مخابئهم فى الجبال وسيطروا على الحدود اللبنانية السورية ،ومن ثم قاموا بتأمين تدفق السلاح من سوريا إلى رجال كرامى وسلام، كذا إلى مخابىء الدروز السرية.

وفضلا عن ذلك، قام السفير المصرى عبد الحميد غالب فى بيروت بنشاط آخر فى الاتصال بزعماء المعارضة وتوزيع الأموال ، والنشاط الدعائى.

وفى ١٣ من مايو سنة ١٩٥٨ ، استدعى شمعون سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأبلغهم أن لبنان واقع تحت هجوم أجنبى مادى ودعائى من مصر.

ولم تحل نهاية شهرمايو، حتى كانت إذاعة كل من القاهرة ودمشق تحرضان المسلمين على الثورة .. وسادت أعمال العنف كل أنحاء لبنان، وحاولت الجامعة العربية أن تتدخل

لتهدئة الموقف، ولكنها أخفقت فى إرضاء بيروت، فتوجه شارل مالك وزير خارجية شمعون إلى نيويورك حيث اتهم عبد الناصر أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بتدبير تمرد على السلطة الشرعية، وذلك بقيامه بإمداد المتمردين بالسلاح، وتدريب ما أطلق عليهم مالك اسم «الإرهابيين»

وقامت الأمم المتحدة بتعيين فريق من المراقبين ضم ممثلين من الهند والنرويج وأكوادور، وسافر المراقبون إلى لبنان لبحث شكواها، لكن نظراً لعدم إمكان المراقبين التحرك ليلا لدواعى الأمن ـ حيث كانت تتم عمليات شحن السلاح من سوريا ـ فإن المراقبين لم يستطيعوا أن يتبينوا حقيقة الأشياء فكتبوا إلى همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة تقريراً جاء فيه أنهم لم يجدوا أى دليل على شحن أسلحة على مستوى كبير.

ومن ثم قام همرشلد بعد ذلك بزيارة لبنان بنفسه وذلك فى منتصف شهر يونيو، وعاد إلى نيويورك مقتنعاً بما كتبه المراقبون من قبل، ورسخ فى ذهنه أن اتهامات مالك مبالغ فيها.

وصدم شمعون من موقف همرشلد، فأعلن أنه سوف يبحث عن المساعدة من أى جهة أجنبية أخرى بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وفعلا اتصل بالولايات المتحدة لتقديم معونة عاجلة تتضمن إرسال قوات مسلحة ، لمعاونة لبنان فى محنتها.. والواقع أن واشنطن لم ترحب كثيرا بطلب شمعون ، ويبدو أنها تذكرت عواقب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، فنصحت شمعون بالتريث والبحث عن حلول أخرى، وطلبت منه أن يكون إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان بمثابة الحل الأخير للأزمة.

واستمرت المناوشات بين حكومة شمعون التى كانت تدعمها الغالبية من المسيحيين، وبين الثوار المسلمين والدروز تدعمهم أقلية مسيحية .. كان الموقف أقرب لنوع غريب من الحرب الأهلية.

ولم يشترك الجيش اللبنانى تحت قيادة فؤاد شهاب فى هذا الصراع ، عدا بعض الاشتباكات العنيفة التى دارت بين الثوار وقوات الجندرمة، حينما قام الثوار بتدمير نقط الحدود الواقعة عند شتورة، والتى أدت إلى قتل جميع رجال الجندرمة بها.

واستمرت المناوشات ، حتى وهنت فى بداية شهر يوليو سنة ١٩٥٨، إذ وجد شمعون فى مقاومة المسلمين إصراراً عنيفاً، كما رأى المسيحيين منقسمين إلى شيع

متناحرة، فقرر فجأة أن يتخلى عن فكرة التجديد.. وفى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٨ أعلن ذلك رسيما.

والواقع أن فكرة فرض السياسات على حكومات الدول الأخرى بالإمداد بالسلاح والدعاية للمعارضة ثبتت عدم جدواها على المدى الطويل، وبخاصة إذا كانت المعارضة منقسمة على نفسها تقصمها نزاعات مذهبية وطائفية واجتماعية .. وضاعت ملايين من الجنيهات، وزاد الموقف توتراً فى المنطقة، وساءت العلاقات بين القاهرة وبيروت ، إذ أبعد عبد الحميد غالب سفيرنا فى بيروت، وطلبت السلطات اللبنانية سحبه على أنه شخص غير مرغوب فيه، لمساعدته الثوار بالسلاح والمال أمام بوابة السفارة المصرية فى بيروت.

ثورة العراق

وسط هذا الموقف المتوتر فى منطقة الشرق الأوسط.. وقع انفجار مفاجئ أحدث دويا كان له صدى فعالاً على العالم العربى أجمع ، ففى ١٤ من يوليو سنة ١٩٥٨، كان أحد الألوية العراقية بقيادة العميد عبدالكريم قاسم ومساعده العميد عبدالسلام عارف يتحرك من قاعدته فى العراق إلى الأردن لتدعيم الوحدة الجديدة.. وأثناء تحرك اللواء إلى بغداد زحف عبد السلام عارف بمقدمة اللواء إلى العاصمة العراقية ، وقام بانقلاب على الحكم القائم بها، فقتل الملك الشاب فيصل وأغلب العائلة المالكة، كما قتل نورى السعيد.. وأعلن راديو بغداد قيام جمهورية العراق، وعين قاسم أول رئيس حكومة لها، كما عين عبدالسلام عارف نائباً له.

ومع أن عبدالناصر كان يعلم أن هناك ثورة تدبر فى العراق ، وبالرغم من أننا كنا نعرف أسماء بعض القائمين بها، وعلى اتصال ببعضهم مثل عبدالسلام عارف ورفعت الحاج سرى، فإن عبدالناصر لم يكن يدرى ما يدور فى خلد عبدالكريم قاسم، ولايعرف شيئاً عن مخططاته فى المستقبل.

والواقع أن توقيت تنفيذ الثورة العراقية لم يكن هو الوقت المخطط له من قادة الثورة، ولكن الظروف هى التى أملت على الثورة تنفيذها فى هذا الوقت المفاجئ.

ومن الطبيعى أن تحركات القوات المسلحة داخل البلاد يتخذ لها إجراءات أمن معينة، وبخاصة فى البلاد غير المستقرة والمعرضة للانقلابات، ولذلك حينما وجد قاسم أن بغداد كانت خالية من هذه الإجراءات، بادر بتنفيذ الانقلاب، وبخاصة حينما تأكد أن لواءه هو التشكيل العسكرى الوحيد الذى كان قريبا من بغداد.

فى ذلك الوقت كان عبدالناصر يزور تيتو ويجتمع به فى جزيرة بريونى الحالمة الواقعة على ساحل الأدرياتيكى، كى يناقش معه نتائج زيارته لموسكو التى قام بها فى أواخر أبريل سنة ١٩٥٨.

وحينما أبلغ عبد الناصر بانقلاب قاسم، أرسل إلينا فوراً برقية للاعتراف بالنظام الجديد، وذكر أنه عائد فورا إلى القاهرة عن طريق البحر على متن يخته الحرية.

ولكن تطور الأحداث غيرت برنامجه، فبينما كان اليخت يعبر الأدرياتيكى، وصلت عبد الناصر أنباء نزول قوات الأسطول السادس الأمريكى فى لبنان، ثم أنباء باحتمال طلب الملك حسين قوات بريطانية كى تدافع عن الأردن.

وفى حديث لى مع عبد الناصر بعد عودته من رحلته هذه، ذكر لى الأسباب التى جعلته يقطع رحلته إلى الإسكندرية ، ويتجه إلى موسكو لمناقشة الموقف المشتعل.

قال عبدالناصر:

«تذكرت كيف أخمد البريطانيون ثورة رشيد عالى الكيلانى، كما كان العدوان الثلاثى ماثلاً أمامى حينما هدف إلى سحق الثورة المصرية، فقدرت أن وصول قوات الأسطول السادس إلى لبنان والقوات البريطانية إلى عمان بحجة الدفاع عن هذين البلدين ليس إلا ستاراً لزحف مشترك لقوات حلف بغداد، كى تسحق ثورة العراق وتقيم نظاماً عميلاً للغرب فى بغداد».

والواقع أن عبدالناصر كان يشعر أن إخفاق أى ثورة عربية فى دولة ما، هو إخفاق للثورة العربية الشاملة فى كل مكان..وهذا ما حدا به إلى الإسراع فى التوجه إلى موسكو ومناقشة الموقف الملتهب فى المنطقة مع الزعماء السوفييت.

وعاد عبدالناصر عن طريق البحر إلى يوغوسلافيا، حيث التقى بتيتو مرة أخرى، وتشاور معه، واتفقا على أن يرسل عبد الناصر رسالة إلى خروشوف يبدى فيها رغبته باللقاء معه.. وما أن وصلت برقية عبد الناصر إلى خروشوف، حتى كانت هناك طائرة

روسية تعد لإرسالها إلى يوغوسلافيا لنقل عبدالناصر.. وفى ١٧ من يوليو أى بعد يومين من إعلان نزول القوات الأمريكية فى لبنان، كانت الطائرة الروسية فى طريقها إلى موسكو تحمل عبدالناصر، ومرافقه الجنرال سيروف مدير المخابرات الروسية.

وكان عبدالناصر ينوى أن يعود ثانية إلى يوغوسلافيا بالطائرة ثم يرحل منها تصحبه عائلته إلى الإسكندرية عن طريق البحر.. ولكن خروشوف أثناه عن هذه الفكرة وقال له:

«سيادة الرئيس .. إننى لا أنصحك أن تعود بالباخرة عبر البحر المتوسط.. إن الانقلاب فى العراق قد أثار موقفا متصاعدا خلال المنطقة بأكملها . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والدول الأخرى تحرك وحداتها العسكرية فى المنطقة وتستعد للعمل.. إن الموقف الدولى متوتر، وأنت لا تتمتع بتعاطف الدول الغربية، وسوف يكون من اليسير عليها أن تغرق باخرتك فى عرض البحر، ولايمكن لأحد أن يثبت ماحدث.. ولذلك فإنك كرئيس للجمهورية العربية المتحدة على ظهر يخت غير مسلح ستكون مثل البطة العائمة معرضاً للاقتناص من أى طائرة أو غواصة قد تحوم فى المنطقة، وإننى أشير عليك أن تطير من باكو عاصمة أذربيجان الروسية فوق إيران ثم العراق ثم دمشق، وسوف لاتجد أى صعوبة فى العودة إلى القاهرة من دمشق..».

وفكر عبدالناصر فى الأمر ووافق على اقتراح خروشوف، ولكى يخفى عبدالناصر رحلته ، أمر اليخت بالإبحار إلى الإسكندرية ، مع استمراره العادى فى تلقى الإشارات، لتوهم المستمعين بأنه على ظهر اليخت.

وللإمعان فى التضليل، صدر من على ظهر اليخت تصريحان لعبد الناصر،أحدهما يدين إنزال القوات الأمريكية فى لبنان ، والآخر يعلن أن أى هجوم على العراق سوف يعد هجوما على الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بموجب مواد مشروع الدفاع الخاص بجامعة الدول العربية.

وقبل أن أتحدث عما جرى فى محادثات موسكو بين عبدالناصر والزعماء السوفييت، لا مندوحة من أن أبين أثر قيام ثورة العراق على الموقف الدولى.

لقد تكهرب الجو فى كل من بيروت وعمان وأنقرة وواشنطن ولندن، ففى واشنطن كان رجال المخابرات المركزية الأمريكية يرون أن ثورة العراق من تدبير عبد الناصر

بمساندة روسيا كى يدمرا كل نفوذ الغرب فى منطقة الشرق الأوسط، وأن الدور أصبح على وشك أن يلتهم لبنان بعد العراق.

وبينما كانت شوارع بيروت تعج بمظاهرات الفرح والبهجة لثورة العراق، إذ بشمعون يسرع بطلب نجدة عاجلة من الولايات المتحدة لإنقاذ لبنان.. وفى التو وبعد ساعات قليلة أخبره «ماك كلينتوك» السفير الأمريكى فى بيروت أن الأسطول السادس الأمريكى فى طريقه إلى بيروت.

حتى تركيا لم تتوان فى أن تبدى قلقها وحماسها، إذ قامت بالضغط على حلفاء حلف بغداد للتدخل فى العراق والأردن.

وفى اليوم التالى لثورة العراق، كانت مشاة الأسطول الأمريكى ترسو فى بيروت ، وأخذت تسيطر على المدينة.. ووجد الملك حسين نفسه فى خطر داهم، فأسرع متجها إلى بريطانيا كى ترسل له قوات إلى الأردن، وكان قد نصب نفسه ملكا على دولة الاتحاد بعد قتل فيصل الملك الصغير، بالرغم من أن قاسم أعلن فى انقلابه حل الاتحاد الفيدرالى بين العراق والأردن.

وكان رد فعل حسين أن أذاع على الشعب العراقى من الإذاعة الأردنية بياناً يطلب فيه من الشعب العراقى أن يسحق الثورة العراقية.

ورأت بريطانيا أن هيبتها فى المنطقة أخذت تتقلص،فقررت استعادتها، ومن ثم استجابت حكومة ماكميلان البريطانية إلى طلب حسين فوراً، فأرسلت قوات من المظليين البريطانيين من قبرص وصلت إلى عمان بعد عدة ساعات.

وفى وسط هذه الأحداث المتفجرة المتلاحقة، كان عبد الناصر فى موسكو يشرح وجهات نظره إزاء المشكلة، ويعرض حججه لحث السوفييت على اتخاذ إجراء حاسم، ولكن الزعماء السوفييت بينوا له بصراحة أنهم لن يستطيعوا المخاطرة بمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانوا يرون أن الولايات المتحدة لن تزحف لسحق الثورة فى العراق، ولذا ليس من الحكمة أن يقوموا بأى تهديدات عنيفة قد تجبرهم فى النهاية على الدخول فى حرب مع واشنطن، لو أخطأت حسابات موسكو وتقديراتها.

وكانت موسكو قد اتخذت بعض الإجراءات إزاء الأحداث الجارية فى المنطقة، إذ

أدان خروشوف علانية التدخل الأمريكى والبريطانى وقام الوفد السوفييتى فى الأمم المتحدة بمطالبة الولايات المتحدة بسحب قواتها من المنطقة فورا، كما أعلنت موسكو فى عدة تصريحات عنيفة بأن القوات المسلحة السوفييتية سوف تقوم قريباً بتدريبات على حدود تركيا وأن الحكومة السوفيتية لن تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى إزاء أعمال الإثارة والعدوان فى منطقة تجاور الحدود الروسية.

كان هم السوفييت الأول هو تهدئة الموقف بأسرع وقت ممكن على الرغم من اعترافهم الفورى بحكومة قاسم وبالرغم من تهديداتهم المتتالية .. ولذا كانت زيارة عبدالناصر لموسكو من وجهة نظره غير مثمرة، لم تأت بالنتائج التى كان يرجوها.

وانتهت زيارة عبدالناصر بأن ترك موسكو فى طائرة سوفييتية عائدا إلى بلاده .. وقام خروشوف بعد ذلك مباشرة بتقديم اقتراح بعقد مؤتمر قمة يحضره رؤساء الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والهند لمناقشة السبل والوسائل التى يمكن أن تؤدى إلى حل أزمة الشرق الأوسط.

فى ذلك الوقت كان عبدالسلام عارف فى دمشق يجرى محادثات مع عبدالحميد السراج، فطار عبدالناصر إلى دمشق يوم ١٨ من يوليو فى رحلة أحيطت بالسرية والتكتم، وأرسل خروشوف رسالة شخصية إلى شاه إيران يخبره فيها أن طائرة روسية تحمل شخصية روسية مهمة سوف تطير فوق الأراضى الإيرانية.

وحينما كانت طائرة عبد الناصر تحلق فوق مطار دمشق تطلب الإذن بالهبوط من برج المراقبة، كانت الإشارة اللاسلكية التى يستقبلها برج المراقبة تفيد بأن الطائرة تحمل مجموعة من الفنيين السوفييت، ولم يعلن عن وصول عبدالناصر إلى دمشق إلا بعد وصول مرافقى عبدالناصر إلى أماكن إقامتهم فى دمشق.

ووقع عبدالناصر مع عبد السلام عارف اتفاقية تحالف وصداقة ومساعدة متبادلة، كانت أول وآخر مظهر من مظاهرة الوحدة الحقيقية بين مصر والعراق لمدى أربع سنوات تالية.

وعاد عبدالناصر إلى مصر بالطائرة الروسية، فهبطت فى مطار أبو صوير لأن مطار القاهرة لم يكن معداً لاستقبال الطائرة الروسية، واستقل سيارة إلى القاهرة، استعداداً لما تأتى به الأيام من أحداث.

فى الأسبوع الثالث من يوليو سنة ١٩٥٨ توجهت إلى بغداد ـ بناء على دعوة من حكومة الثورة العراقية ـ كى أساهم فى إعادة تنظيم جهاز المخابرات العراقى بعد قيام الثورة.. فشكلت وفداً صغيرا لمعاونتى وغادرت القاهرة فى أواخر شهر يوليو سنة ١٩٥٨.

والواقع أننى كنت سعيدا بهذه الرحلة، إذ كانت أول فرصة لى للسفر إلى العراق.. ولذا كنت تواقا لأن أرى بغداد العريقة بتاريخها، كما أحسست كثورى أننى سأتقابل مع مجموعة من الثوار يختلفون فى تفكيرهم وأهدافهم وطبيعتهم عن أولئك الذين كانوا يحكمون العراق من قبل كأذيال للإمبريالية البريطانية.. وهكذا اعتملت فى نفسى وأنا استقل الطائرة من مطار القاهرة فى صباح يوم قائظ من أيام يوليو اللافحة، أحاسيس مفعمة بالبهجة، ومشاعر مليئة بالأمل والتفاؤل..كنت مؤمنا بالوحدة العربية إيماناً لايتزعزع، ودارت فى مخيلتى آمال وأحلام تجاوزت المصاعب والمشكلات، فرأيت أمام عينى صورة مشرقة لأمة عربية صاعدة.

وصلنا إلى بغداد بعد رحلة طيران استغرقت ثلاث ساعات، وهبطت الطائرة فى مطار بغداد .. وما أن دلفت من باب الطائرة استعداداً للنزول، حتى لسعتنى لفحة من حرارة قاسية، ذكرتنى بما كتبه أحد قادة بريطانيا العسكريين فى الحرب العالمية الأولى حينما وصف جو بغداد فى الصيف بأنه الجحيم، وأن درجة الحرارة قد تزيد فى الصيف على الخمسين درجة مئوية فى الظل.

وكان ينتظرنى عند باب الطائرة مجموعة من ضباط ثورة العراق على رأسهم عبدالسلام عارف نائب رئيس مجلس الثورة ورفعت الحاج سرى ومحمد مجيد من رجال الثورة العراقية..و بعد استقبالى تحركنا إلى القصر الأبيض، وهو بيت ضيافة، حيث أقمت به فترة زيارتى للعراق التى استغرقت عشرة أيام.

والواقع أن رجال الثورة العراقية رحبوا بى ترحيبا حاراً، فخفف عنى ذلك حرارة الجو ومتاعب السفر.

وفى المساء زارنى عبدالسلام عارف فى القصر الأبيض، وقد تأثرت به كثيرا ، إذ كان مفتوح القلب، متحمساً للوحدة مع مصر بدرجة واضحة.

كان حديثه ينحصر فى أمله أن يرى العرب موحدين، وقال إن الظروف فى العراق بعد قيام الثورة قد أصبحت مواتية لخلق مناخ لتحقيق الوحدة العربية، وأشار بأنه سيأتى اليوم القريب كى يسافر إلى القاهرة ليعرض على عبدالناصر الوحدة الفورية مع العراق.

واستطرد عبدالسلام عارف يقول:

«لقد تأثرت تأثيرا بالغا بشخصية الرئيس عبدالناصر حينما قابلته فى دمشق ،ولو كان الأمر بيدى لسلمته العراق أمانة، ولطلبت منه الوحدة الفورية، ولكن هناك من يعارض هذا الخط، وسوف تحس بذلك أثناء زيارتك، فلا تتأثر بذلك».

ولم يشأ عبدالسلام عارف أن يفصح لى عن أى أسماء أو يذكر لى من هم المعارضون، ولكن اتضح لى بعد ذلك أنه كان يعنى عبدالكريم قاسم.. وفى صباح اليوم التالى، حدد لى عبدالكريم قاسم موعداً للقائه فى مكتبه القائم فى مبنى وزارة الدفاع العراقية.. وفى طريقنا إليه، مررنا بالسيارة على ساحة فسيحة أمام المبنى، ولفت نظرى نصب خشبى يوحى من أول نظرة أنه أعد كى يكون مشنقة.

وأشار مرافقى الذى كان يجلس بجوارى إلى المشنقة وقال:

«هنا علق جثمان الأمير عبدالإله ولى العهد السابق لعدة أيام، وأخذ الشعب العراقى ينهش فيه بالمدى انتقاماً للجرائم التى ارتكبها، وقامت زوجة قتيل عراقى بشق بطن الجثة المعلقة، وأخرجت كبدها، ثم أخذت تلوكه بوحشية ومرارة، فاقت ما فعلته هند بكبد حمزة»

وانقبضت نفسى من هذا الحديث،وتعجبت كيف يصل الانتقام إلى هذا الحد!.

وصلت إلى مكتب عبدالكريم قاسم، واستقبلنى فوراً فى مكتبه..مكتب صغيرمتواضع نسبياً، يشغل إحدى حجرات الطابق الأول فى مبنى قديم..كان المكتب مجهزاً بأثاث قديم ولكنه منظم ونظيف .. وكنت أتوقع من عبدالكريم قاسم أن يحدثنى عن أهداف الثورة أو عن المشكلات التى تواجهه، وقد ظهر على المسرح كقائد للثورة.. أو عن برنامجه السياسى والاقتصادى وغير ذلك من المسائل التى تشغل ذهن القادة والزعماء السياسيين.. ولكن ظنى خاب منذ أول وهلة، فبعد أن رحب قاسم بى، بدأ فى

الحديث فوراً عن دوره فى الثورة،وقال أنه هو صاحب الثورة وهو الذى فجرها ، كما أنه هو الذى دخل بغداد باللواء الذى كان يقوده، فضلا عن أنه هو الذى قام بتشكيل تنظيم الضباط الأحرار العراقيين، وأعدخطة الثورة وأشرف على تنفيذها.

واستطرد يصف كيف قتل نورى السعيد بواسطة ياوره الرائد وصفى طاهر، وشرح كيف تخفى نورى السعيد فى زى امرأة، ولكن الضابط الذى قتله اكتشف أمره وتتبعه، ثم أطلق عليه الرصاص فى ظهره.. كانت عينا قاسم خلال حديثه قلقتين غائرتين، تتحركان بسرعة غريبة، وكان يتكلم بهدوء مصطنع، تحس وهو يحدثك أنه يشك حتى فى أقرب الناس إليه.. وبعد أن أفاض فى الحديث عن دوره فى الثورة التفت إلى وقال:

«إنك ستسمع أشياء عن الثورة غير التى سمعتها منى..ولكن الحقيقة هى ما ذكرته لك، فلا تصدق أى شىء يقال لك»

وأحسست أن الرجل يحس بعقدة الزعامة، وأنه لم يكن الرجل الأول فى الثورة.. ولذا حرصت أن أتقصى الأمر، فتأكد يقينى بعد ذلك من رجال الثورة الآخرين، إذ علمت من مصادر عدة أن رفعت الحاج سرى مدير المخابرات العراقية فى عهد الثورة، والذى أعدمه قاسم بعد ثورة الشواف هو أول من نظم الضباط الأحرار فى الجيش العراقى، وأن عبدالسلام عارف هو الذى قاد القوات التى دخلت بغداد، وهو الذى قضى على مراكز السلطة القديمة، ثم استولى على المدينة.

أعود للحديث عن مقابلة عبدالكريم قاسم، فقد أشار إلى موضوع فضح شكوكه وارتيابه فى مصر وفى عبدالناصر، وإن حاول أن يبدو عكس ذلك، ففى أثناء حديثه تناول مجلة إنجليزية من على مكتبه، ثم فتح صفحة معينة بها وناولنى المجلة ثم قال:

«انظر كيف يحاول الإنجليز الوقيعة بيننا وبينكم منذ أول وهلة... إنهم يقولون إن عبدالناصر يطمع فى السيطرة على الثروة الهائلة التى يدرها بترول العراق».. وتصفحت المجلة فقرأت تصريحا من الكاتب يشير إلى أن عبدالناصر يطمع فى بترول العراق، وأن هذا هو دافعه الأساسى وراء محاولات الوحدة مع العراق.

واستطرد قاسم يقول:

«لقد حاول بعض أعداء مصر هنا أن يروجوا لهذه الفكرة، ولكننى أفعمتهم وقلت لهم إنه حتى لو كان هذا صحيحا، فخير للعراق أن يسيطر عبدالناصر على بتروله عن أن يستنزفه المستعمر الأجنبى»

ونظر قاسم إلى محاولا أن يستشف انطباعى من هذا الحديث، فوجد أننى قابلت حديثه بفتور. فعاد وقال:

«إن أهم شىء فى علاقتنا اليوم هو أن نقضى على مكائد الاستعمار وأذنابه علينا ألا نهيئ لأعدائنا المناخ كى يوقعوا بين الأخوة»

ولم أشأ أن أترك الفرصة تفوتنى، فأشرت إلى اتفاقية التحالف والصداقة التى أبرمها عبدالناصر وعبدالسلام عارف فى دمشق وقلت له:

«إن هدف عبدالناصر من الوحدة العربية هو التضامن العربى كى يصبح العرب قوة لمواجهة عدوهم المشترك، وليس لعبد الناصر أية أطماع فى ثروات أى دولة عربية.. وليس للمصريين أية أطماع فيما يملكه أخوتهم العرب، كما أنه لم يخطر فى ذهن عبدالناصر حتى الآن أى تفكير فى إقامة وحدة دستورية مع العراق، فهو يدرك تماما مشكلات العراق الداخلية والصعوبات التى تقف حائلا أمام قيام الوحدة بين البلدين فى الوقت الحاضر على الأقل»

وأدرك قاسم ما أعنيه فقال:

«نحن أول المرحبين بالوحدة مع الشقيقة مصر، وبلاشك لدينا مشكلات كبيرة، ولكن ما أن ننتهى منها، حتى نبادر بتحقيق الوحدة مع مصر»

ولم أشأ أن أدخل معه فى جدل غير مفيد، فقد رأيت التريث حتى أقابل باقى رجال الثورة وأعرف حقيقة الصورة، ولذا تظاهرت بالموافقة على رأيه، وانتهت المقابلة بعد أن دعانى على العشاء فى قصر الضيافة مساء ذاك اليوم.

وفى حفل العشاء الذى أقيم تكريما لى فى القصر الأبيض تقابلت مع عدد من ضباط الثورة منهم عبدالسلام عارف ورفعت الحاج سرى والطبقجلى وطاهر يحيى وصبحى عبدالحميد ومحمد مجيد وغيرهم من الوزراء المدنيين، كما حضر العشاء أمين النفورى الوزير السورى الذى كان يزور العراق فى هذا الوقت.

وأحسست خلال الحفل مظاهر عدم الانسجام بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف، كذا فتور العلاقات بين قاسم وكثير من ضباط الثورة.. وخلال العشاء انتحى بى عبدالسلام عارف جانبا وقال لى:

«يا أخ صلاح.. أريد أن أقول لك شيئا.. ما قصة النفورى هذا؟ إنه يكن كراهية شديدة لمصر ولعبد الناصر، وهو يحاول أن يبث سمومه بيننا، فيصف الوحدة بين مصر وسوريا بأنها استعمار مصرى»

قلت له: «ليس غريبا أن يصدر هذا من النفورى، فهو من المجموعة المعادية لوحدة مصر وسوريا»

وشرحت له مواقفه المناوئة التى جاءت فى هذه الأوراق فى أماكن مختلفة.

واجتمعت لعدة أيام متعاقبة مع وفد عراقى تشكل من بعض الضباط الأحرار العراقيين برئاسة رفعت الحاج سرى مدير المخابرات العراقية وضم كلا من صبحى عبدالحميد (وزير خارجية فيما بعد) ومحمد مجيد وعبدالجليل جليل.. والأخير كان مديرا للأمن العراقى.. وعملنا لعدة أيام متواصلة فى وضع مشروع لتنظيم المخابرات العراقية فى ضوء ظروف العراق الجديدة، ووفقا للمسئوليات الملقاة على عاتق الثورة.. وانتهينا إلى إبرام اتفاق بتعاون بين الجهازين المصرى والعراقى فى تبادل المعلومات، وتعهدت مخابرات مصر أن تقدم للمخابرات العراقية الخبرة الفنية والمهنية اللازمة، وقد استمرت العلاقات طيبة حتى قامت ثورة الشواف فى التاسع من مارس سنة ١٩٥٩ ـ والتى سنتحدث عنها بالتفصيل فيما بعد ـ فأضاعت كل هذه الجهود.

وقد لاحظت أثناء إقامتى بالعراق خوف عبدالكريم قاسم من عبدالسلام عارف، إذ كان عارف يتمتع بشعبية كبيرة وسط الجيش العراقى وبين الجماهير العراقية.. وكان عارف نشطا فى تحركاته وزياراته لوحدات الجيش، وفى عقد مؤتمرات شعبية فى أنحاء البلاد، بينما كان عبدالكريم قاسم قابعا فى مكتبه أو يتحرك تحركات محدودة، فقد تراه فى حفل استقبال، أو يقوم بمقابلة السفراء وكبار الزوار الأجانب أو الصحفيين من أنحاء العالم.

وقبل مغادرتى بغداد أقمت حفل عشاء فى السفارة المصرية تكريما لقاسم وعارف وضباط الثورة، ولكننى فوجئت قبل الحفل بحضور عبدالسلام عارف لى فى قصر

الضيافة، واعتذر عن حضور الحفل، وذكر لى صراحة أن هناك حساسية بينه وبين عبدالكريم قاسم، وأن قاسم يريد دائما أن يكون المحتفى به الوحيد، ولذا فهو يترك لقاسم هذه الفرصة.. وألح عارف فى أن أقبل رجاءه فرضخت لطلبه وبخاصة أننى أحسست فى مقابلاتى المتكررة السابقة مع قاسم وعارف وباقى رجال الثورة أن هناك خلافا قد بدأ يظهر على السطح بين قاسم وعارف، وأن الشواهد أصبحت تشير إلى أنه لن يمر وقت طويل دون أن يحدث انفجار.

وفى حديث لى مع عبدالسلام عارف أشار إلى المشكلات التى تواجه الثورة داخليا وخارجيا، فذكر لى مشكلة الأكراد، وقال إنه بالرغم من أنهم مسلمون فإنهم ليسوا عربا.. كما أن موقعهم فى الجبال شمال وشرق العراق سبب للحكومة العراقية مشاكل متتالية، فضلا عن أن الأكراد يميلون إلى الانفصال ويصعب التعامل معهم.

وتحدث أيضا عن المشاكل الداخلية بالعراق فأشار إلى خوف الأحزاب العراقية من الثورة وصعوبة الموقف الاقتصادى فى البلاد، وقال إن أمل الثورة هو استغلال عائد بترول العراق فى التنمية، ثم أشار إلى حاجة البلاد للخبرة الفنية الاقتصادية، وأمل العراق فى أن تعاونها مصر فى هذا المجال.. وتدرج بعد ذلك فى الحديث عن مشكلات العراق الخارجية، وبخاصة مع جيرانها غير العرب، فقال إن موقع العراق الجغرافى هيأ ـ بخلاف الدول العربية الأخرى ـ علاقات معقدة مع جيرانها.. فالعراق له حدود طويلة مع إيران وتركيا، كما أن الاتحاد السوفييتى يبعد مسافة لا تزيد على مائة وخمسين ميلا من حدوده الشمالية. وألمح إلى مشاكل الحدود المستمرة بين إيران والعراق، وأوجس خوفه من احتمال فقد العراق منفذا إلى الخليج الفارسى عن طريق شط العرب، حيث تستطيع إيران أن تسده فى أى وقت، ثم أشار إلى أن إقامة عدد كبير من السكان العرب فى جنوب غرب إيران جعل شاه إيران فى حالة قلق مستمر خوفا من نفوذ العراق هناك.

على أننى أثناء إقامتى فى بغداد لاحظت نشاط السفير السوفييتى الجديد، الذى أوفدته موسكو بعد قيام ثورة العراق.. كانت موسكو قد اختارت دبلوماسيا خبيراً فى شئون المنطقة، هو جريجورى زايتزيف، الذى كان يشغل منصب مدير الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية السوفييتية، وكنت قد تقابلت معه من قبل أثناء زيارة عبدالناصر للاتحاد السوفييتى فى مايو سنة ١٩٥٨.

ولقد دهشت فى بادئ الأمر من تعيين زايتزيف بالذات سفيراً لموسكو فى بغداد، ولكن الدهشة زالت حينما لاحظت الآثار التى طرأت على ثورة العراق.

لقد تبين لى أن قاسم قد اتجه نحو موسكو لمواجهة خصومه، أو بالأحرى بادرت موسكو بالتسلل إلى ثورة العراق، وظنت أن قاسما سوف يكون بديلا أو منافسا على الأقل لعبدالناصر فى زعامة المنطقة، وفى غالب ظنى أن هذا تقدير خاطئ.

كان عبدالكريم قاسم قد أظهر تحالفه مع الشيوعيين العراقيين فى تشكيل حكومته، فضلا عن تحالفه مع الحزب الوطنى الديمقراطى والحزب الديمقراطى الكردى، وقد أسعد ذلك موسكو لسببين:

أولهما تسلل الشيوعيين العراقيين إلى الحكم، وآخرهما أن الأحزاب الثلاثة سالفة الذكر تعارض أى فكرة عن قيام أى شكل من أشكال الوحدة بين مصر والعراق.

ولذا ما هل شهر فبراير سنة ١٩٥٨ حتى كان جميع الوحدويين قد أُخرجوا من الوزارة العراقية.

وبعد انتهاء زيارتى ودعنى فى مطار بغداد عبدالسلام عارف ومعه بعض ضباط الثورة والوزراء المدنيين الذين تعرفت بهم أثناء إقامتى.. وبالرغم من أن الصورة التى انطبعت فى ذهنى لم تكن مشرقة، فقد كان الأمل يراودنى بأن الثورة سوف تسير فى طريقها الصحيح، فقد كان هناك مجموعة من ضباط الثورة الوطنيين مؤمنين بوطنهم، ولكن قاسما استطاع أن يقوم بتصفيتهم وانفرد بالسلطة فانحرف بالثورة ـ كما سيجيء فيما بعد.

الشيوعيون يسيطرون على العراق

فى الوقت الذى عاد فيه عبدالناصر إلى القاهرة بعد زيارته غير المثمرة لزعماء الاتحاد السوفييتى بعد قيام ثورة العراق، وبعد موقفهم الذى وصفه عبدالناصر بالسلبية، كان هناك موقف مماثل يجرى بين الأمريكيين وشمعون فى بيروت.. ذلك أن «روبرت مورفى» ممثل أيزنهاور كان قد وصل إلى بيروت فى ركاب أول إنزال للقوات الأمريكية

على شواطئ بيروت.. وبالطبع كان شمعون يأمل كثيرا فى أن تقوم القوات الأمريكية بعمل إيجابى ضد التمرد القائم، ولكن مورفى أوضح للحكومة اللبنانية أن قوات الأسطول الأمريكى لم تقدم إلى لبنان كى تتدخل فى الشئون السياسية الداخلية بها، أو كى تنشئ رأس شاطئ لثورة مضادة فى العراق، إنما جاءت لتحافظ على الوضع القائم، وتعمل على تهدئة الجو، ولذا قدم مورفى النصح لشمعون بأن يتخلى عما يدور فى ذهنه من محاولة إعادة تجديد رئاسته، وتهيأة الظروف لرئيس لبنانى جديد، حقنا للدماء.

وغضب مالك وزير خارجية شمعون، واعتقد أن أصدقاءه الأمريكيين قد بدأوا يحسون بالقلق من استمرار المقاومة، ولذا زال القلق لديهم حينما سمعوا أن أمريكا لن تنتهك الدستور اللبنانى.

ووصلت تقارير المخابرات لعبدالناصر، فأزالت شكوكه إزاء نوايا الأمريكيين، ووضحت أن شمعون سوف يتخلى عن اقتراحه الخاص بتجديد رئاسته فأصدر تعليماته إلى السراج كى يوقف نشاطه فى لبنان، إذ رأى أن أسرع سبيل للتخلص من الوجود العسكرى للغرب فى المنطقة هو وقف القتال فى لبنان، ومنع أى تهديد من سوريا للأردن.

وظهر فؤاد شهاب كمرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية، وقد باركت جميع الأحزاب هذا الترشيح، حيث كان يرأس الجيش الذى اتخذ موقف الحياد فى الحرب الأهلية اللبنانية، وحبذ عبدالناصر هذا الترشيح أيضا على أساس المعلومات التى وصلته بأن شهاب لن يقبل سيطرة النفوذ الطائفى بالدرجة التى تؤدى إلى أزمة أخرى.

ووافق زعماء المعارضة على ترشيح شهاب، حتى قبل موافقة عبدالناصر على وقف الإمدادات إلى لبنان.. وفى أول يوم لإعلان انتخاب شهاب، صرح شهاب بأن أول هدف له هو التخلص من القوات الأجنبية واستعادة الوحدة الوطنية داخل لبنان فى أقرب وقت ممكن.

أما فى العراق فقد اعترفت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بحكومة قاسم، وقامت بريطانيا بسحب قواتها الجوية ـ بناء على طلب قاسم ـ من قاعدة الحبانية العراقية.

ولم يجد حسين بدا من الاعتراف بالأمر الواقع، فأعلن أن الاتحاد العربى لم يعد قائما ولكن الأمور لم تهدأ مع ذلك، إذ قام حسين بالهجوم على عبدالناصر واتهمه بأنه

العميل الرئيسى للشيوعية الدولية فى الشرق الأوسط، كما اتهم عبدالحميد السراج بأنه زعيم الإرهابيين والمسئول عن أعمال العنف التى قامت فى الأردن.

ومع كل هذه الأشياء، فقد حقق عبدالناصر نتيجة أحداث لبنان والعراق والأردن عدة أغراض: إذ أنقذت ثورة العراق، وانضمت إلى المعسكر التقدمى، كما أن معسكر الملوك ضعف، وازدادت هيبة عبدالناصر فى المنطقة العربية.

ولكن هذا الهدوء الصورى كان أشبه بالعاصفة الكامنة، إذ سرعان ما اضطربت الأمور بعد ذلك، وازداد عنف الحملات بين القاهرة وبغداد بصورة دامية وكراهية حاقدة.

وكان عبدالناصر فى زيارته الأولى للاتحاد السوفييتى فى أواخر أبريل سنة ١٩٥٨، قد أكد للزعماء السوفييت بأنه حريص على اتخاذ مبدأ الحياد بين المعسكرين الشرقى والغربى، وأن روابط الصداقة التى تربط موسكو والقاهرة لا تعنى أن عبدالناصر سيتسامح مع أى نشاط شيوعى محلى يوجه للثورة.. ولقد وافقه الزعماء السوفييت على رأيه، بالرغم من تمجيد خروشوف فى أحد الاجتماعات كفاح الحزب الشيوعى السوفييتى ضد الإمبريالية، وتأكيده لنصرة الشيوعية فى النهاية.

وهكذا عندما أعلنت موسكو فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٨، أنها سوف تقدم لمصر قرضا قدره أربعمائة مليون روبل لمساعدتها فى تنفيذ أولى مراحل بناء السد العالى، أصر عبدالناصر على تأكيد مبدأ حياده.. ولكن الأحداث فى المنطقة قلبت الأوضاع، وجعلت عبدالناصر يدخل فى معركة حامية الوطيس مع الشيوعيين المحليين فى سوريا والعراق.. ذلك أن الخلاف بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف الذى بدأ منذ أول يوم فى الثورة العراقية، أخذ يستفحل وخرج على السطح بصورة واضحة فى سبتمبر سنة ١٩٥٨.. وأصبح لا مفر من أن يصفى أحدهما الآخر.

ولا شك أن قاسم كان يعانى منذ قيام ثورة العراق من عقدة الخوف من عبدالسلام عارف، ولم يكف عن الإفصاح همسا بأن عبدالسلام عارف قد يلعب دور عبدالناصر فى تصفية محمد نجيب، وقد أسرَّ لى قاسم بذلك أثناء زيارتى للعراق بعد قيام الثورة.

ومن ثم قام قاسم بالتخطيط للتخلص من عارف، الذى كان قد اكتسب شعبية فى أوائل الثورة بين صفوف الجيش وفى الأوساط السياسية العراقية، وجاءت عقدة دور كل منهما فى الثورة، وكان قاسم يشعر بأن عبدالسلام عارف أحق بالزعامة، ولذا أسرع

قاسم بالتخلص من عارف فى أول فرصة.. ففى خريف عام ١٩٥٨ قام بتعيينه سفيراً للعراق فى بون.

ولكن عبدالسلام عارف عاد إلى بغداد فجأة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨، دون إذن من عبدالكريم قاسم، ورأى الأخير أن الفرصة سنحت للقضاء على الأول، فقام باعتقاله وأودعه السجن متهما إياه بأنه عميل عبدالناصر، وأنه عاد ليتآمر عليه وعلى مصالح العراق، ودمغه بالخيانة، وبعدائه للشعب، ثم أعلن أنه سيقدمه للمحاكمة على هذه الجرائم.

واتجه عبدالكريم قاسم إلى الشيوعيين لمساندته، وجاءت تقارير المخابرات من العراق إلى كل من القاهرة ودمشق، تؤكد أن قاسم لم يكتف بتدعيم علاقاته مع موسكو وبكين فحسب، بل أفسح المجال أيضا لنشاط الشيوعيين المحليين، وبذل جهودا مكثفة لإخماد صوت كل من ينادى بتوثيق علاقات بغداد مع القاهرة.

ومن عقدة الخوف من القاهرة، قام عبدالكريم قاسم باتخاذ إجراءات استفزازية فى بغداد، فأمر بوضع رقابة مشددة على أعضاء السفارة المصرية فى بغداد، وقيد تحركاتهم، وطلب إبعاد عبدالمجيد فريد الملحق العسكرى المصرى معلنا أنه شخص غير مرغوب فيه.

وازداد الموقف توترا حينما سمح عبدالكريم قاسم بتشكيل «الحرس الوطنى» وهو تشكيل أقرب إلى قوات الميليشيا وموجه من الشيوعيين، للعمل كقوة شرطة مساعدة.. وقام هذا التشكيل بأعمال استفزازية للشعب العراقى من اعتقال وتفتيش، مما أدى إلى سخط الشعب على قاسم وحكومته.

وتأكد عبدالناصر أن قاسماً تمادى فى ترك الحبل على الغارب للشيوعيين، إذ تسللت فى الجيش والشرطة النظامية عناصر شيوعية كثيرة، ومن ثم أسرع عبدالناصر بسحب الخبراء المصريين الذين كان قد أرسلهم للعراق لتدريب الطيارين العراقيين على الطائرات الميج التى كان قد تسلمها قاسم من السوفييت.

والواقع أن شخصية قاسم قد بدت لى أثناء زيارتى للعراق، وكأنها مزيج من جنون العظمة والشك والقلق والخوف.. وكان أول سؤال لعبدالناصر لى عند مقابلتى له بعد عودتى من رحلتى مباشرة يخص قاسماً.

سألنى عبدالناصر: ما انطباعك عن قاسم؟

أجبت قائلا:

«شخصية معقدة، يبدو لى أنه مصاب بانفصام فى شخصيته، عيناه دائما قلقة غائرة، وسلوكه بين هدوء قاتل وجموح راكض، ومن أحاديثه معى بدت شكوكه إزاء من حوله حتى أقرب المحيطين به..»

وانتشر النشاط الشيوعى فى أنحاء العراق، وسادت الفوضى، وتخيل الكثيرون أن قاسما شيوعى، مع أنه على النقيض كان غربياً فى اتجاهاته، ولكنه كسياسى براجماتى استغل الشيوعيين لإبعاد الخطر الناصرى عن بغداد.

وأخذت الأنباء تصب من بغداد إلى القاهرة، تقص حوادث قتل وإرهاب من الحرس الوطنى وأعمال عنف موجهة إلى العراقيين الوطنيين والبعث وأصحاب الميول المصرية، والمنادين بالقومية العربية.. وفى ذاك الوقت ـ وكان عداء قاسم لعبدالناصر قد وصل إلى الذروة فى شهر فبراير ١٩٥٩ ـ حدث انهيار مفاجئ فى مجلس الوزراء العراقى الذى كان يرأسه قاسم، إذ استقال ستة من الوزراء العراقيين منهم وزير الخارجية ووزير الإرشاد القومى لاختلافهما مع قاسم فى سياسته الخارجية، وعلى نشاط بعض الصحف العراقية الشيوعية المعادية للقاهرة.

ثورة الشواف

وسيطر الشيوعيون على العراق، نتيجة ترك قاسم لهم حرية النشاط، مما حدا ببعض الضباط القوميين العراقيين أن يحاولوا الإطاحة بقاسم قبل أن يستفحل أمر الشيوعيين.

وكان رفعت الحاج سرى مدير المخابرات العراقية الذى كانت تربطنى به أواصر متينة منذ زيارتى لبغداد، قد أرسل لى خنجرا عراقيا وبرفقته خطاب صغير فهمت منه أن هناك شيئاً يبيته للتخلص من عبدالكريم قاسم.. وفيما يلى نص الخطاب:

بغداد ـ ٢٥/ ٢/ ١٩٥٩

أخى الفاضل صلاح نصر المحترم

بعد تحية خالصة صادقة، آمل أن تكونوا بخير وافر وصحة تامة..

يؤسفنى جدا عدم كتابتى إليكم قبل هذا شاكرا ما أبديتم لنا من عواطف صادقة ومساعدات كثيرة، إلا أن كثرة المشاكل وتطور الحوادث حالا دون رغبتى هذه..

أخى الفاضل أرسلت لكم هدية بسيطة خاصة منى لكم أرجو قبولها للذكرى مع الشكر..

ختاما نسأل الله التوفيق وأن يلهمنا طريق النجاة من الخضم الذى نحن فيه لخير أمتنا جمعاء. والسلام عليكم ورحمة الله..

وفى شهر يناير سنة ١٩٥٩، وصلتنى رسالة شفهية منه تفيد بأن هناك تدبيرا للإطاحة بقاسم ونظامه، ولم يطلب أكثر من معرفة موقف الجمهورية العربية المتحدة.

وأبلغت عبدالناصر فورا، وكان رده أنه على استعداد لتقديم أى مساعدات مطلوبة.

ومن ناحية أخرى كان السراج يلح على عبدالناصر بضرورة تدبير انقلاب على حكم قاسم، الذى مهد للشيوعيين السبيل للاستيلاء على الحكم، وأقنعه بأنه إذا لم يتم هذا التدبير، فإن العراق سوف تقع فى أيدى الشيوعيين لا محالة.

ووافق عبدالناصر على اقتراح السراج، فاتصل الأخير مع العقيد عبدالوهاب الشواف قائد لواء فى الموصل بشمال العراق، وأبدى الشواف استعداده للقيام بانقلاب مسلح على حكم قاسم.. وكان الشواف وطنيا متطرفا، يرى أن تسليم العراق للشيوعيين جريمة لا تغتفر.. وكان الشواف قد طلب من عبدالحميد السراج محطة إذاعة متنقلة وكمية من الإمدادات بالأسلحة والمعدات.

وأصدر عبدالناصر تعليماته بأن نعد له محطة إذاعة، قامت المخابرات العامة المصرية بشحنها إلى سوريا، وقام السراج بإرسال عملائه السوريين عبر الصحراء من خلال دير الزور.

كانت الخطة التى وضعها السراج مع الشواف تقوم أساسا على أن يوجه الشواف ضربته فى الموصل بواسطة قوات الجيش التى تحت قيادته ويعلن من الموصل قيام ثورة على حكم قاسم، ثم يقوم باعتقال الشيوعيين فى الموصل.. وفى بغداد يقوم فى الوقت

ذاته رفعت الحاج سرى بالاستيلاء على وزارة الدفاع وقتل عبدالكريم قاسم، والاستيلاء على إذاعة بغداد.

وكان على ناظم الطبقجلى أن يقوم بتثبيت القوات التى تحت قيادته فى كركوك بشمال العراق، على أساس أن أغلب الجنود فى هذه المنطقة من الأكراد، ويخشى أن يعصوا أوامره.

وكان السراج موقنا بنجاح خطته، بالرغم من أن الخطة لم تدبر بإحكام، كما أغفلت عوامل عدة مثل بعد الموصل عن العاصمة، وتجاهل قوة الطيران العراقى، وعدم التنسيق بين قوة بغداد والموصل، واحتمال تدخل قوى خارجية لدحر الانقلاب.

ولقد حذرت المخابرات العامة المصرية عبدالناصر من هذه الأمور، والعواقب التى قد تجىء نتيجة إخفاق هذه العملية، ولكنه كان مقتنعا بما عرضه عليه السراج.

وكان المعماريون الذين خططوا أو نفذوا هذه العملية، ضباط مخابرات السراج وعلى رأسهم برهان أدهم الضليع فى العمليات السرية.. واكتشفت أجهزة أمن قاسم نشاط عملاء السراج، كما تسربت معلومات عن الثورة إلى الأوساط الرسمية الدبلوماسية فى بغداد، وكان أول من حذر قاسم «همفرى تريفليان» سفير بريطانيا فى بغداد، وهذا يؤكد مدى علاقة قاسم ببريطانيا.

وأسرع قاسم فقام بعمل مضاد، إذ أرسل فى ٦ من مارس مجموعات ضخمة من الشيوعيين إلى الموصل للاشتراك فى مظاهرات تؤيد نظامه.

كان موعد قيام الشواف بضربته قد تحدد ليلة ٥/ ٦ من مارس بعد منتصف الليل، ولكن حينما علم الشواف بقدوم الشيوعيين إلى الموصل، قرر تأجيل العملية حتى ليلة ٧/ ٨ من مارس، إذ سيوحى بتحركه أنه متجه للمحافظة على الأمن، وكان الشواف قد أوعز إلى مجموعة من القوميين العرب بأن يتحرشوا بالشيوعيين العراقيين الذين أوفدهم قاسم إلى الموصل، فيقوم الشواف بضربته تحت ستار المحافظة على الأمن.

قام الشواف بضربته، فبادر بتنفيذ الخطة دون التأكد من استعداد شركائه فى بغداد وكركوك، واعتقل زعماء الشيوعيين المحليين يوم ٨ من مارس.

ونجح الشواف فى بادئ الأمر، وجاء صباح يوم ٩ من مارس، وقد سيطر الشواف على

الموقف، وأعلن من محطة الإذاعة التى أرسلت له قيام الجيش بثورة على نظام عبدالكريم قاسم، وأن نظامه سوف يعمل على إقامة علاقات ودية مع جميع الدول وبخاصة الشقيقة الجمهورية العربية المتحدة.. ولكن انتصار الشواف لم يدم طويلا، ذلك أنه استبق الأحداث مما أعطى الفرصة لقاسم كى يتحرك، فأمر باعتقال أغلب الوطنيين وجمد نشاط الآخرين.. ثم قام بتوجيه ضربته للشواف، فأمر قائد القوات الجوية العراقية ـ وهو شيوعى معروف ـ بضرب رئاسة الشواف فى الموصل والقوات المنضمة إليه، فقتل الشواف وعمت الفوضى، وكان قاسم قد أمر بزحف قواته البرية من بغداد، فدخلت الموصل وقامت بعمليات انتقامية رهيبة من قتل واعتقال، كما قامت بالإفراج عن الشيوعيين الذين اعتقلهم الشواف من قبل.

ودامت الفوضى فى الموصل لعدة أيام، وسادت أعمال الارهاب والقتل والسرقة والسلب.. ثم تشكلت محاكم استثنائية قامت بمحاكمة كل من كان له تاريخ مناهض لقاسم.. وتم ذلك كله فى ظل الأحكام العرفية التى أعلنت.

وكان انتقام قاسم سريعا، ففضلا عن المجزرة الدموية، قام باتهام كل من اشترك فى ثورة الشواف بالخيانة، وقدمهم للمحاكمة أمام محكمة المهداوى الشهيرة، التى كانت محاكماته أضحوكة قضائية.. وكان المهداوى يزهو أمام ضحاياه التعساء بأنه ابن جزار كان يذبح الغنم، وأنه جزار يذبح الخونة.. ولا يمكن أن ننسى أسلوب محاكماته الهزلية، فبدلا من استماعه إلى الأدلة والقرائن كان يستهل جلساته بتمجيد الزعيم الأوحد عبدالكريم قاسم مستفيضا فى تقريظه، ثم يتلو ذلك التنديد بعبد الناصر وسوريا وأمريكا وإسرائيل وبريطانيا لتآمرهم على الزعيم الأوحد.

واستطاع الشيوعيون أن يسيطروا على العراق لعدة أشهر، واستمرت مذبحة الوطنيين على يد المهداوى، بينما استمرت إذاعة بغداد تحمل عبدالناصر مسئولية مذبحة الموصل.

وقام عبدالناصر بالهجوم على قاسم بعنف، واتهمه بأنه يحاول فصم الوحدة بين مصر وسوريا عن طريق عملاء شيوعيين يتبعون دولة أجنبية، كما اتهمه بأنه يخضع شعب العراق لحكم شيوعى مرعب.

وأضاف عبدالناصر قائلا:

«إنه لا يمكن التصالح مع القيادة القائمة فى العراق، ولكن الشمس سوف تشرق حينما ترفرف القومية العربية مرة أخرى فوق بغداد»

والواقع أن إخفاق ثورة الشواف كان لها النتائج الآتية فى سوريا:

١ - حاول البعث فى سوريا الضغط على عبدالناصر الذى هزته الأحداث فى العراق بعد أن أخفقت ثورة الشواف وقتله ثم إعدام رفاقه.. واستغل البعث هذا الوضع للتأثير على عبدالناصر لإعادة عناصر كثيرة منهم إلى المراكز الحساسة فى الجيش بدعوى حماية الوحدة من التآمر المرتقب، وتطلب ذلك تضافر كل القوى التقدمية والقومية لحمايتها.

٢- أراد البعثيون أن يضربوا خصومهم فى الحكم، فطالبوا عبدالناصر بإقصاء بعض الوزراء وفى مقدمتهم أمين النفورى، الذى اتهمه البعث حينئذ بالخيانة والتواطؤ مع عبدالكريم قاسم على الوحدة، وطلب البعث محاكمته.

٣- بذل البعث جهوداً مكثفة كى يحصلوا من عبدالناصر على تخويل لهم فى تنفيذ سياستهم التى بدأوا مباشرتها مع قيام الوحدة، والتى لم يوافقهم عبدالناصر عليها.

٤ - حاول البعث الاستفادة من حوادث ثورة الشواف كى يضربوا خصومهم السياسيين من حزب الشعب والحزب الشيوعى كقوى سياسية فى سوريا.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

4

تطورات الأحداث داخل دولة الوحدة

دار الخيّال

إعادة التنظيم وقانون الإصلاح الزراعى فى سوريا

بعد ثورة الشواف.. تكشف لعبد الناصر بعض الأمور، وبدأ ميزان القوى السياسية فى سوريا يختل من وجهة نظره، فقرر إجراء تعديل وزارى تم فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٥٩، وقد تناول هذا التعديل إعفاء صبرى العسلى من منصب نائب رئيس الجمهورية، وكان اسمه قد ورد فى محاكمات المهداوى، واتهم بتورطه مع العهد الملكى فى العراق، كذا ارتباطه ببعض عمليات التآمر على سوريا، واستلامه أموالاً من العراق فى سبيل ذلك .

وكان عبد الناصر يريد محاكمة صبرى العسلى، ولكنه عدل عن ذلك حينما تبين له أن ذلك سيسبب له متاعب فى سوريا، وبخاصة أن العسلى كان ينتمى إلى حزب الكتلة الوطنية.

وجاء التعديل الوزارى فى شكل ثلاث وزارات إحداها مركزية مقرها القاهرة، والأخريان بمثابة مجلسين تنفيذيين، واحد لكل إقليم.

ولقد ضمت الوزارة المركزية عناصر من الإقليمين المصرى والسورى، وشملت من العناصر السورية كلاً من أكرم الحورانى وصلاح البيطار وأمين النفورى وأحمد عبدالكريم، وبشير العظمة وحسن جبارة.

وهكذا أبعد عن ساحة سوريا عنصران أساسيان من حزب البعث هما أكرم حورانى وصلاح البيطار، كذا بعض العناصر غير المرغوب فيها والتى لم تكن ترتاح إليها القاهرة لسلوكها مثل أمين النفورى وأحمد عبدالكريم، فالأول كان مسلكه معاديا للقاهرة، إذ

اتصل بعبدالكريم قاسم وعبد السلام عارف بعد ثورة العراق محذراً إياهما من إقامة وحدة مع مصر، أما أحمد عبدالكريم فقد تصرف ـ وهو وزير للشئون البلدية والقروية فى سوريا ـ تصرفاً اتسم بالرعونة مع مواطن يدعى صبيح قلعى ، إذ لطمه على وجهه وانهال عليه ضرباً فى مكتبه لمجرد أن جاءه المذكور ليراجعه فى موضوع يريد إنجازه، وقد أثار هذا التصرف الرأى العام فى سوريا، مما أجبر عبدالناصر على إبعاده للقاهرة.

أما فى تشكيل المجلس التنفيذى السورى الجديد، فلم يضعف فيه العنصر البعثى ، إذ أسندت وزارة الإصلاح الزراعى فيه إلى مصطفى حمدون وهو من غلاة البعث وقتئذ، ولهذا التعيين أهمية واضحة ، ذلك أن قانون الإصلاح الزراعى الخاص بسوريا كان قد صدر، وكان مطروحاً أصلاً من البعثيين، كما دخل المجلس أيضاً عنصر بعثى جديد استبعد من الجيش هو عبد الغنى قنوت الذى عين وزيراً للشئون الاجتماعية، كما عين من الضباط المستقلين طعمة العودة الله وزيراً للشئون البلدية والقروية.. وكانت هناك أيضاً نية بترشيح بعض المستقلين من ضباط الجيش للوزارة مثل أكرم ديرى وجادو عزالدين، ولكن هذا الترشيح لم يتم لاعتذارهما.

وقد أدى هذا التشكيل إلى تعزيز قوة البعثيين فى الحكم، إذ تولى ثمانية وزراء بعثيون أكثر الوزارات أهمية: مصطفى حمدون للإصلاح الزراعى وكان مسئولاً عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا ـ وعبد الغنى قنوت للشئون الاجتماعية والعمل ـ الوزارة المسئولة عن قطاعات العمال العريضة ـ وخليل الكلاس للاقتصاد، وأمجد الطرابلسى للتربية والتعليم...إلخ.

وكان لهذا الأمر أثر غير مريح على نفوس باقى الفئات وبين صفوف الشعب بصورة عامة.. أما فى الجيش فقد استمرت فى هذه المرحلة عملية التأكيد على أهمية التوازن داخله لصالح غير الحزبيين ، ولذا استمرت عملية التنقلات التبادلية بين الإقليمين السورى والمصرى، وقد شملت هذه التنقلات نقل عدد لا بأس به من الضباط البعثيين والحزبيين من سوريا إلى مصر.

وبدأت فى ذلك الحين همسات بين أفراد الشعب السورى حول شطط المباحث السورية وسوء تصرفاتها، واستغل البعث وجميع العناصر الحزبية هذه الفرصة، فأخذوا فى تغذية الحملة على المباحث.. والغريب أن هذا الموقف قد انعكس بصورة مخالفة فى

أواخر عهد السراج، إذ قامت المباحث بنفسها بترويج الشائعات المعادية للقاهرة، وتهاون البعث معها لأن المصلحة أصبحت مشتركة.

ووصل الأمر فى النهاية أن عرض أكرم الحورانى التعاون مع السراج، بمجرد أن تبلور موقف السراج المناوئ للقاهرة فى أواخر أيامه، وقبل فترة استقالته ـ كما سأوضح فيما بعد.

أعود للحديث عن قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى سوريا فى النصف الأخير من عام ١٩٥٨ بعد قيام الوحدة، والذى نسب إليه الكثيرون أنه أحد الأسباب الرئيسية للانفصال، مع أن واقع الأمر ليس كذلك، إذ استغل أعداء الوحدة صدور القانون وسوء تطبيقه من القائمين بتنفيذه لبث الشائعات المغرضة وترويج الأقاويل عن زحف الفلاحين المصريين للاستيلاء على أراضى سوريا، مع أنه لم يحدث قط أن قام فلاحون مصريون بالانتقال إلى سوريا والقيام بعمليات زراعية أو فلاحة، أو استئجار أى أراض سورية أو تملكها.

وهكذا أجد نفسى مجبراً للتحدث عن ظروف الملكية الزراعية فى سوريا والأحداث التى صاحبت صدور قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا كان مشروع قانون الإصلاح الزراعى قد قدمه أصلاً البعثيون كدعاية لاكتساب الرأى العام، بأنهم التقدميون الوحيدون الذين ينادون بالعدالة الاجتماعية ومصلحة الغالبية من الجماهير.

ويجدر بى أن أشير هنا إلى صورة الملكية الزراعية التى كانت سائدة فى سوريا عند صدور قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا.

كانت هناك ثلاث صور للملكية تنحصر فى:

أولاً: الملكية الخاصة.. وكانت تتراوح بين مايقره القانون وهى فى حدود ثلاثة آلاف دونم "بعل" أى تروى على الأمطار، أو ثمانمائة دونم سقى، وبين مساحات تتجاوز هذا القدر وتصل إلى حدود الإقطاع.

ثانياً: المشاع.. وهى مساحات من الأراضى مجاورة للقرى والتجمعات السكنية ومملوكة لجموع أهالى القرية، بغض النظر عما يملكه أفراد القرية من ملكيات خاصة، ويطلق عليها المشاع، وكانت هذه الأراضى تزرع أو تترك مراعى وفقاً لرغبات أهل القرية.

ثالثاً : أملاك الدولة وهى مساحات كبيرة فى سوريا تملكها الدولة، وهى صالحة للزراعة ، ولكن الدولة لا تستثمرها لعدم قدرتها على زراعتها، وتعد أراضى فائضة عن حاجة السكان.

ولما صدر قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا، وبدىء فى تطبيقه ، لم تقم الحكومة فى البداية بتوزيع أراضى المشاع أو أملاك الدولة على من لا يملكون، بل قامت بنزع الملكية الفائضة من أصحاب الأراضى ذات الملكيات الكبيرة.

وقد سادت سوريا شكوى عامة وتذمر بين الملاك الذين كانت تنزع ملكيتهم عن بعض أراضيهم الزائدة عن حدود القانون، وطالبوا دفاعاً عن مصالحهم بأن توزع الدولة أولاً أملاك الدولة أو أراضى المشاع.

وكانت هناك شكوى أخرى تتعلق بسوء تطبيق القانون، الذى نص على حق المالك فى اختيار نصيبه مما يقره القانون مكاناً ونوعاً، ولكن وزارة الإصلاح الزراعى فى سوريا، والتى وقعت تحت سيطرة البعثيين، كانت تستولى على ملكية المالك كلها ثم تقوم هى بتخصيص نصيبه بما يحدده القانون فى المكان الذى تراه دون أخذ أى اعتبار لمصلحة المالك أو رغبته أو اختياره.

وهكذا خَلَقَ مجالاً للأهواء وروح الانتقام، والمناورات السياسية، والمساومات.

وكثرت الشكاوى نتيجة هذا الإجراء الأخير ، الأمر الذى دعا المشير عامر حينما كان مسئولاً عن الإقليم السورى إلى تشكيل لجنة وزارية برئاسة مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعى البعثى ، للتحقيق فى شكاوى الملاك، وللإشراف على حسن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى.

وكان هذا الإجراء من جملة الأسباب التى أدّت إلى استقالة وزراء البعث بعد أن شعروا بأن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى لن يترك للأهواء الحزبية، إذ كان هدف البعث إثارة صراع طبقى داخل سوريا، يمكنهم من استغلاله لجذب الفلاحين إلى جانبهم.

ولم تنته الشكاوى من القانون حتى تم تغيير وزير الإصلاح الزراعى بآخر هو أحمد حنيدى .. ويجدر بالذكر أن الموقف فى سوريا يختلف عنه فى مصر من ناحية مساحة الأراضى وتعداد السكان، وظروف الحياة الاجتماعية بكل منهما.

ولقد عمد المعادون للوحدة إلى بث الشائعات التى تجعل السوريين يتذمرون، فروجوا أن هناك تدبيراً يعد لنقل الفلاحين المصريين وتملكهم أراضى فى سوريا، وأن الاهتمام بنقل المصريين إلى سوريا ينال اهتماماً من القاهرة أكثر من اهتمامها بتمليك السوريين الذين لا يملكون .. وعاون البعث فى هذه الحملة، ولذلك لم يكن غريباً أن يخفق قانون الإصلاح الزراعى فى سوريا فى تحقيق النتائج المرجوة منه، وبخاصة النتائج السياسية.. ذلك أنه بعد توزيع الأراضى بموجب القانون الجديد، كانت لا تزال هناك قوى سياسية تتكون من ملاك الأراضى الجدد، والمنتفعين أو الذين نزعت منهم بعض الأراضى، وقد التقى الأخيرون مع القوى المعادية للوحدة سواء بطبيعتها التى استجدت نتيجة عدم تحقيق مصالحها، أو سياستها المناهضة للوحدة أصلاً كما حدث فى حزب البعث.

عبدالحكيم عامر ممثلا لعبد الناصر فى سوريا

كان عبد الناصر قد أوكل حكم سوريا فى المرحلة الأولى لقيام الوحدة، وبعد تشكيل حكومة الوحدة الأولى إلى البعثيين، فأثار هذا الوضع حفيظة كل القوى غير البعثية وبخاصة القوى المنظمة : شيوعيون أو إخوان مسلمون، حزب وطنى، حزب الشعب.

وقد عزز سلوك البعث فى الحكم مخاوف هذه الفئات من القاهرة وشكوكها إزاء نوايا عبدالناصر، إذ قام البعثيون بمحاولة بسط سيطرتهم ودفع عناصرهم - دون غيرهم - إلى مختلف المراكز الحساسة فى الدولة، كما عملوا على تسريح الضباط الشيوعيين من الجيش وعلى رأسهم عفيفى البرزى قائد الجيش الذى اتهموه بالشيوعية، هذا فى الوقت الذى لم يمس فيه البعثيون.

واستمرت موجة مد البعث تتزايد بخاصة بعد التعديل الوزارى الذى أجرى فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨، والذى عزّز عناصر البعث فى الحكومة بسوريا، وأوكل إليهم أكثر الوزارات حساسية وتأثيراً - كما ذكرنا سلفا.

وبدلاً من أن يلجأ البعثيون إلى اتباع سياسة الاعتدال كسباً للقوى الأخرى، وبدلاً من أن يستجيبوا إلى توجيهات عبدالناصر المتكررة بضرورة الابتعاد عن روح التمييز الحزبى فى حكم سوريا وإدارة الأمور فيها ، أصروا على الاستمرار بنفس الأسلوب الحزبى.

ونتيجة لهذا.. كـان لامفر من أن يقع الخلاف بين عبدالناصـر والبعث، ومن ثم بدأت حملة الـنقد البعثى لعـبد الناصر ، ولكنـه لم يستجب لضـغوط البعثيين، مما حدا به إلى القيام بإجراء توازن فى الجيش عن طريق إصدار حركة تنقلات دورية، أدت إلى نقل عدد من ضباط الجيش المنتـمين إلى البعث إلى الإقليم المصرى وقد أثـار هذا الإجراء حفيظة البعث، ومن ثم نما الصـراع السياسى بين عبدالناصر وحزب البعـث، وأخذ يستفحل إلى أن قدم البـعثيون استـقالاتهم لعـبدالناصر فـى أواخر سنة ١٩٥٩ وهم أكـرم الحورانى ، صلاح البيطار، مصطفى حمدون ، وعبدالغنى قنوت.

وكان البـعثيون يأملـون فى أن يتضامن مـعهم من سوريا الـوزيران أحمد عبدالـكريم وأمين الـنفورى، ومن مـصر الوزراء كمـال رفعت وعبـاس رضوان وتوفيـق عبدالفـتاح، ولكن ذلك لم يتم.

كان ميشيـل عفلق رئيس البعث قـد سعى لدى الرائد داود عويس مديـر مكتب وزير الحربية حينئذ المـشير عبدالحكيم عامر، كى يتصل بكل مـن الوزراء كمال رفعت وعباس رضوان وتوفيق عبـدالفتاح لإقناعهم بالتـضامن مع وزراء البعث، وتقديم اسـتقالاتهم .. ولكن داود عويـس أبلغ ذلك لكل مـن المشير عامر، وعـباس رضوان، ثم قام المشـير من جانبه بتـبليغ الرئيس عبد الـناصر بمحاولة البعث، كـما قام عباس رضوان بتبلـيغ المشير عامر باتصال داود عويس به.

ولقد تركت هذه المحاولة أثراً مضايقاً لعـبد الناصر إزاء الوزراء المصريين، على الرغم من أنهم لم يستجيبوا لنداء البعث.. وكان عـبدالناصر قد قام ـ قبيل تقديم وزراء البعث استقـالاتهم ـ بإيـفاد المشيـر عبدالحكـيم عامر إلـى سوريا ـ متـمتعاً بـصلاحيات رئـيس الجمهورية ـ لمعالجة الأمور الناشئة بعد الوحـدة فى الإقليم الشمالى، وقد لمس المشير عامر بعد وصولـه دمشق فوراً تصرفـات البعث المناوئـة للقاهرة، فأراد مـعالجتها، فمـا كان من البعثيين إلا أن قدموا استقالاتهم رداً مباشراً على تشكيل اللجنة الوزارية التى أوكل المشير عامر إليها مهمة مراقبة تطبيق قـانون الإصلاح الزراعى.. ذلك أن القانون لم يعد خاضعاً لتصرفـات مصطفى حمدون وزيـر الإصلاح البعثى، هذا فضـلاً عن أن البعثيـين ضمنوا استقـالاتهم سببـاً آخر، هو أن القاهـرة لم تستجـب لوجهة نظـرهم فيما يـتعلق بطـريقة انتخابات الاتحاد القومى وأسلوب إجراءاتـها، التى أجريت فى أواخر سنة ١٩٥٩ .. وكان

عبدالناصر يرى أن يتم تشكيل الاتحاد القومى عن طريق الانتخابات حتى يتم التوازن بين القوى المختلفة فى سوريا، بينما رأى البعث أن يتم جزء منها بالتعيين، حتى ينضم للاتحاد العناصر التقدمية.

وكانت الأحزاب التقليدية الأخرى وأهمها حزب الشعب والحزب الوطنى قد انكمشت إثر تشكيل الحكومة الأولى بعد قيام الوحدة ، إذ شعرت أن ثقة القاهرة ستنحصر فى حزب البعث السورى الذى يكن لهذين الحزبين خصومة شديدة.. ولما كانت عناصر هذين الحزبين ترتكز إلى التجار وكبار الملاك، فقد أظهر هذان القطاعان انكماشهما بالتبعية إلى الحزبين اللذين ينتميان إليهما.. واستمر حزبا الشعب والوطنى فى الانكماش وتوجيه النقد لتصرفات البعث دون التعرض للقاهرة، وساهمت أجهزة السراج من مباحث المكتب الثانى فى تنفير عناصر هذين الحزبين من الوحدة ، ووضع حائل بينهما وبين عبدالناصر.

لكن الأسلوب الذى لجأت إليه القاهرة فى تشكيل الاتحاد القومى فى سوريا، قابله رجال الحزبين بالارتياح، إذ إن الأسلوب الذى اتبع أفسح المجال لهم مثل باقى الأحزاب والمواطنين فى سوريا.

وبعد استقالة الوزراء البعثيين من الحكم ، آمل حزبا الشعب والوطنى فى أن تتعاون القاهرة معهما، لكن المباحث السورية ووزارة الداخلية السورية كانت ترى أنه لا يمكن التعاون مع هذه العناصر، ولذا عملت على تنفيرها، مما أوحى للحزبين فى النهاية بأن القاهرة لن تتعاون معهما أو تلتقى بهما، فاتخذا موقف العداء من عبدالناصر ، وربما ارتاحا لفكرة الانفصال.

أما الشيوعيون والإخوان المسلمون فى سوريا ، فلم يتغير موقفهم المعادى للوحدة قبل قيامها وبعد قيامها وحتى بعد الانفصال.

على أن حقيقة الأمر أن عبدالناصر فى أسلوب معالجته للأمور، كان يبدو وكأنه يترك الأشياء تحل نفسها ولايبادر إلى معالجتها وحسمها فى بدايتها، بل يتركها إلى أن يتفاقم الأمر فيتدخل .. فمثلاً بالنسبة للبعث كان من المفترض حل الأحزاب السياسية من اليوم الأول لقيام الوحدة، ولكن عبدالناصر تعاون مع البعث وترك له الحبل.

ومع أن البعث وافق على حل الأحزاب فى بداية الوحدة، فقد بدأ يمارس نشاطاً حزبياً منذ أول يوم فى الوحدة، وأخذ يتمادى فيه حتى نقمت القوى الأخرى، وازداد غضبها، دون أن يتدخل عبدالناصر فى بادئ الأمر لوضع حد لهذا الأسلوب.

ويبدو أن عبدالناصر كان يريد زيادة نقمة القوى الأخرى على البعثيين حتى يحين الوقت الذى يراه مناسباً لإخراجهم من الحكم، فإذا ما أخرجهم من الحكم كان فى ذلك إرضاء كاملاً وتقديراً كبيراً من القوى الأخرى لمثل هذا الاتجاه.

الاتحاد القومى السورى أداة تابعة

وكانت فكرة الاتحاد القومى فى سوريا والآراء المختلفة الخاصة بتشكيله مثار خلاف جوهرى بين عبدالناصر وبين البعث فى سوريا.. كان البعثيون يرون أن تشكيل وحدات الاتحاد القومى الأساسية ينبغى أن يتم بالتعيين الكامل ، أو بتعيين نسبة كبيرة من الأعضاء، مبررين ذلك بأن عملية التعيين تضمن وصول العناصر التقدمية النظيفة - على حد دعواهم - إلى أماكن التأثير، وتحول دون وصول العناصر الرجعية - المتعاونة على معاداة الوحدة.

وكان رأى عبدالناصر حينئذ أن يكون تشكيل الاتحاد القومى بالانتخاب إفساحاً للمجال أمام جميع المواطنين ، وكى يكون تشكيل الوحدات الأساسية ممثلاً تمثيلاً صادقاً لرغبات الشعب، ويعطى صورة أقرب إلى ماتكون إلى الواقع.. وكان مسلك البعث فى الحكم منذ أول يوم من قيام الوحدة إلى بدء تشكيل الاتحاد القومى فى خريف عام ١٩٥٩، هو الدافع الأساسى الذى حدا بعبد الناصر إلى الإصرار على اختيار أسلوب الانتخاب وليس أسلوب التعيين.. وعندما أعلن تاريخ إجراء الانتخابات والشروط اللازم توافرها فى المرشحين ، أعلن البعثيون مقاطعتهم لهذه الانتخابات، وكان موقفهم واضحاً عنيفاً.

ولكن الأخذ بمبدأ الانتخاب ترك صدى طيباً فى نفوس غالبية الشعب السورى، إحساساً منه بأن عبدالناصر لن يستجيب لمناورات البعث، ولن يطلق يديه بعد التجربة المريرة التى دامت قرابة السنتين، والتى شارك الحكم فيها عدد كبير من الوزراء البعثيين.

وفى هذه المرحلة التى صحبت وتلت انتخابات الوحدات الأساسية للاتحاد القومى مباشرة، تفجر الخلاف بين القاهرة والبعث، وقام الوزراء البعثيون بتقديم استقالاتهم من الحكم على نحو ماذكرته سلفاً.

وأجريت انتخابات الدرجات التالية للوحدات الأساسية ، حتى انتخابات المؤتمرات وقد ضمت غالبية منتخبة مع إجراء بعض التعيينات فى نطاق معقول.. واستطاعت بعض العناصر الرجعية والانتهازية التغلغل داخل الاتحاد القومى ولكنها استكانت فى مسلكها داخله لضعفها، ولم تحاول إثارة أية مشكلات، أو أن تتخذ أية مواقف معادية للخط الذى كان ينتهجه الاتحاد القومى فى سياسته.

وشكلت اللجنة التنفيذية الإقليمية للاتحاد القومى فى الإقليم السورى من عبدالحميد السراج الذى عين أميناً للاتحاد، ومن بعض الوزراء غير الحزبيين.. ولعب السراج دوراً خاصاً فى أسلوب نشاط الاتحاد القومى فى سوريا، فكان له أثر واضح على الأحداث التى أدت إلى التذمر داخل سوريا.

كان قد تم تشكيل الاتحاد القومى بمختلف وحداته فى الفترة مابين نهاية عام ١٩٥٩ حتى يوليو عام ١٩٦٠، وقد اكتمل تشكيله بعقد المؤتمر السورى فى يونيو سنة ١٩٦٠ وعلى مستوى الجمهورية فى ٢٣ من يوليو من العام نفسه، وانبثق عن المؤتمر القومى العام مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة.

وأسندت سكرتارية الاتحاد القومى فى الإقليم السورى إلى عبد الحميد السراج، إذ عين سكرتيراً عاماً للاتحاد القومى ورئيساً للاتحاد القومى فى الإقليم السورى.. وهكذا أصبح الاتحاد القومى السورى واقعاً تماماً تحت سيطرة عبدالحميد السراج، إذ كوّن جهاز السكرتارية من عناصر موالية له تنفذ سياسته ، التى تخدم أغراضه الشخصية الطموحة.

واستعان السراج من أجل تنفيذ هذا المخطط بأجهزة المباحث والإدارة والشرطة والمخابرات والدعاية والإعلام، وكلها كانت تابعة له مرتبطة به،فقد كان وزيراً للداخلية ورئيساً للمخابرات ورئيساً لجهاز المباحث، ومديراً للدعاية والأنباء ـ صحافة ، إذاعة، تليفزيون ـ وكانت قد أوكلت إليه الإشراف عليها بعد إقالة رياض المالكى الوزير البعثى الذى كان وزيراً للثقافة والإعلام.. وقد قام عبدالناصر فيما بعد بتعيين ثابت العريس وزيراً للثقافة دون الإعلام، مبقيا مسئولية الإعلام لعبد الحميد السراج.

على أن هناك أمثلة عديدة تشير إلى سعى السراج كى يجعل الاتحاد القومى جهازاً تابعاً له، قبل أن يكون تنظيماً سياسيا سليماً يخدم سوريا ويدعم الوحدة.

نذكر منها مايلى:

كثيراً ماكان السراج يعمد إلى تشكيل وحدات أو قيادات من الاتحاد القومى غير الوحدات المنتخبة أو المعينة بصورة رسمية، أى كان يشكل تنظيماً سريا.. وهذا التنظيم كان يقوم هو شخصياً بتوجيهه توجيهاً يخالف التعليمات واللوائح التى تصدر لتنظيمات الاتحاد القومى المعلنة - أى المنتخبة أو المعينة.

والحق أن ذلك كان يتم بإيحاء من عبدالناصر بهدف تكوين كادر سرى يصلح لتولى القيادات بعد فترة، لأنه يكون أكثر ولاءً له من المنتخبين أو المعينين.. ومن ناحية أخرى استغل السراج هذا التشكيل السرى لخدمته الذاتية، وجعله تنظيماً خاصاً به يكسبه قوة وتأثيراً، وقد استخدم السراج فعلاً هذا التنظيم فى خلافه مع المشير عبدالحكيم عامر حينما تولى الأخير مسئولية الإشراف على الأمور فى الإقليم الشمالى، إذ قام التنظيم السرى ببث الشائعات المغرضة واستعراض العضلات، وتنمية الفرقة بين الإقليمين بتشجيع النعرة الإقليمية.. كما استخدم السراج هذا التنظيم السرى ضد عبدالناصر نفسه، حينما وجد أن سلطاته قد تقلصت ببقاء المشير عامر فى سوريا، فقام بتدبير المظاهرات فى شوارع دمشق تهتف بحياة السراج، وتجرح عبدالناصر بين الكواليس.

وحينما وقع الانفصال لم تكن عناصر التنظيم السرى جديرة بمسئولياتها إزاء الوحدة ، بل كانت أسرع العناصر لتأييد سلطات الانفصال الجديدة والتعاون معها.

وأصبحت الازدواجية فى التشكيل السياسى معروفة على جميع مستويات الاتحاد القومى، الأمر الذى خلق صراعاً وتصادما فى معظم المناطق.

وكانت لهذه الصراعات آثار ضارة بعيدة المدى، وكانت من العوامل التى خلقت صوراً متعددة بلبلت نفوس الكثيرين، وأفسحت المجال للعناصر البعيدة عن الاتحاد القومى كى تنشط فى تخريبها.

وفى مارس سنة ١٩٦٠، وأثناء إقامة عبدالناصر فى سوريا فى زيارته السنوية المعتادة،تم تشكيل وزارى جديد برئاسة نور الدين كحالة كرئيس مجلس تنفيذى للإقليم

الشمالى، وقد تم هذا التشكيل بعد تكوين الاتحاد القومى ـ الوحدات الأساسية، وحدات المناطق (المراكز) والمحافظات والمدن ـ وذلك قبل انعقاد المؤتمر الإقليمى الذى عقد فى يونيو سنة ١٩٦٠ والمؤتمر العام للجمهورية بإقليميها الذى عقد فى يوليو سنة١٩٦٠.

وفى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٠، ومع اختتام المؤتمر العام للاتحاد القومى فى الجمهورية العربية المتحدة ، تم تشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة، وهو المجلس الذى استمر حتى الانفصال، وقد تم تشكيله بطريقة التعيين من أعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومى، وضم بعض النواب ممن كانوا فى المجالس النيابية بمصر وسوريا قبل قيام الوحدة.

وتميز التشكيل الوزارى الجديد بعدم ضم عناصر ذات انتماء حزبى واضح، مع خلوه بخاصة من العناصر البعثية، كما دخل الوزارة عدد من الوزراء الجدد أغلبهم عسكريون من أعضاء المجلس العسكرى السورى القديم، وهم أكرم ديرى الذى عُين وزيراً للشئون الاجتماعية ، وجادو عز الدين الذى عين وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية للإقليم الشمالى، وأحمد حنيدى الذى عين وزيراً للإصلاح الزراعى ، وجمال الصوفى الذى عين وزيراً للتموين ويوسف مزاحم من المدنيين وعين وزيراً للأوقاف.

وعلى الرغم من ذلك ، فقد ضمت الوزارة بعض العناصر التى كانت لها ميول حزبية نحو حزب الشعب مثل محمد العالم الذى عين وزيراً للمواصلات، وعبد الوهاب حومد الذى عين وزيراً للخزانة، فضلاً عن بعض العناصر ذات ميول نحو الحزب الوطنى السورى.

سيطرة فردية وتسلط أجهزة الأمن السورية

ذكرت أن عبد الحميد السراج بصفته وزيراً للداخلية كان يسيطر على جميع المحافظين من ناحية ، وعلى جهاز الشرطة والأمن العام من ناحية أخرى ، كما كان يرأس أيضاً المخابرات والمباحث السورية.. ويرتبط به أيضاً جهاز الدعاية والأنباء: صحف، إذاعة ، تليفزيون ، فضلاً عن الاتحاد القومى ـ أى الجهاز السياسى ـ فإذا أضفنا إلى ذلك تعيينه رئيساً للمجلس التنفيذى فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، كذا تعيينه رئيساً

للمؤسسة الاقتصادية بعد ذلك ، لوجدنا أن السراج أمسك بقبضته بالأجهزة الإدارية والسياسية والاقتصادية والأمن فى آن واحد.. وهى سلطة لم يسبق أن تمتع بها مسئول فى حكم سوريا.

فمن المعروف أن تركيز السلطة فى يد واحدة يؤدى إلى الانحراف وسوء استخدامها، حتى لو كان من يملك هذه السلطة من أفضل الناس، ذلك أن السلطة تخلق تطلعات لاحد لها ، وتقضى على روح الديمقراطية التى لابد فى النهاية أن تؤدى إلى دكتاتورية.

لقد بدأ السراج يحلم بأن يكون الحاكم المطلق اليد فى شئون سوريا فى حمى عبدالناصر وظله ، وكان السراج يدرك تماماً أنه لن يستطيع أن يحكم سوريا فى ظل انفصال.. والجدير بالذكر من خلال ما كان يراود تفكير السراج من الانفراد بالسلطة فى سوريا، أنه كان على علم بكثير من المؤامرات الانفصالية، وكان ممسكا ببعض خيوطها، ولكنه كان يعطى عبدالناصر قدراً من المعلومات ، ويحجب قدراً آخر محتفظا به، فإذا ما استجاب عبدالناصر لرغباته، كشف هذه المؤامرات وألقى بثقله للقضاء عليها.. أما إذا امتنع عبدالناصر عن الاستجابة له، فيقوم بترك الأمور تسوء إلى الحد الذى يصبح فيه عبد الناصر غير قادر على السيطرة، فتفلت الأمور من يده، وهذا ماحدث فى الانفصال، فقد استقال السراج قبل قيام الانفصال بأيام، وترك كثيرا من مؤامرات الانفصال خفية عن عبدالناصر، بينما كان هو يعلم كثيراً عنها.

وبعد الوحدة، حاول عبدالناصر أن يدمج أجهزة المخابرات والأمن فى الإقليمين المصرى و السورى، وفعلا صدر قانون بتوحيد المخابرات فى الإقليمين، ولكنه كان مجرد قانون اسمى، لم ينفذ إلا فى مجال تطبيق القواعد التى كانت قائمة فى مصر على موظفى المخابرات السورية.

وعمل السراج على منع المخابرات المصرية من أى نشاط فى سوريا، واستجاب عبدالناصر له فأصدر تعليماته لى بترك مسئولية الأمن والمخابرات فى سوريا للسراج.. ولم تتعد العلاقة بين الجهازين أكثر من تعاون غير جدى، انتهى قبل الانفصال وبعد استقالة السراج، بشبه تمرد من ضباط المخابرات والمباحث السورية على السلطات المصرية.

على أن الشيء الجدير بالذكر والذى ينبغى الوقوف عنده لحظات كى نتمعن فى دلالته، أن السراج كان على استعداد للتعاون مع قوات الانفصال.. ذلك أنه فى اليوم

الأول للانفصال. وبعد ترحيل المشير عبدالحكيم عامر من سوريا، توجه السراج إلى مبنى الأركان العامة فى دمشق وطلب مقابلة عبدالكريم النحلاوى الذى رفض مقابلته، فقابل السراج أحد أعضاء حركة النحلاوى، وربما كان عادل الشيخ أمين أو زهير عقيل، وأعلن السراج ولاءه لحركة النحلاوى واستعداده للتعاون معها، ولكنه أبلغ أن يلتزم بيته، وعند الحاجة إليه سيجرى اتصال به، وطلب منه عدم مغادرة بيته، فشعر السراج أنه عنصر غير مرغوب فيه من قبل قيادة حركة الانفصال، فحاول الهرب من بيته، ولكن ألقى القبض عليه وأودع سجن المزة.

وكان السراج قد تسلم مسئولية وزارة الداخلية من أول يوم لقيام الوحدة، وكان موضع ثقة كاملة من عبدالناصر، وقد حرص السراج على الاستمرار فى تمتعه بهذه الثقة، كى يجعل من نفسه صاحب الكلمة الأولى المسموعة لديه، حتى يستطيع التأثير على الأحداث بالصورة التى تحقق أطماحه.

وكانت الحكومتان الأولى والثانية فى سوريا تضمان عناصر ذات اتجاهات حزبية وتتمتعان بشىء من القوة، الأمر الذى جعل السراج يتحاشى التصدى لهذه القوى الحزبية، وفى الوقت ذاته يعمل على إيغار صدر جمال عبدالناصر على هذه العناصر، حتى يكون التصدى لها من قبل عبدالناصر نفسه، ويبعد السراج نفسه عن المواقف التى تدفع عبد الناصر للتصدى لهذه القوى الحزبية.

وهكذا بدا السراج فى هذه المرحلة حريصا على حفظ علاقات طيبة مع البعث وحتى مع القوى السياسية الأخرى.. واستطاع السراج أن يمثل هذا الدور بمهارة من خلال تكوينه لجهازى المباحث والمخابرات السوريين، إذ ضمّ إليهما بعض العناصر ذات الانتماءات أو التعاطف الحزبى، سواء من البعثيين أو الشيوعيين أو الرجعيين، فمثلا قام بتعيين مروان السباعى وعبدالوهاب الخطيب من الشيوعيين ونعسان ذكار وبرهان أدهم من الرجعيين، وكانت أغلب هذه العناصر حتى الحزبيين منها ذوى نزعات ميكافيلية كما ضم هذان الجهازان عناصر كثيرة انتهازية، مثل بهجت بسوتى، وكان على استعداد للتنفيذ الروتينى للرئيس الذى تتبعه هذه العناصر.

وقد حرص السراج طوال فترة سيطرته على هذه الأجهزة أن يُجرِّم العناصر المسئولة فى هذه الأجهزة كنوع من السيطرة لتبقى دائما تحت طاعته وصنيعة له، تقوم بكل الأدوار التى يطلبها منها.. وقد يبدو فى هذا القول بعض الغرابة، ولكن إذا عرفنا الدوافع وراء

هذا المسلك، لاتضحت لنا حقيقة الأمر.. فمثلاً كان تعيين عنصر شيوعى مثل عبدالوهاب الخطيب فى بداية الأمر بالمباحث السورية يحوى معنى الطمأنينة للشيوعيين لضمه عناصر شيوعية إلى أجهزة الأمن، ولكن مع مرور الزمن، استطاع السراج أن يستقطب عبدالوهاب الخطيب كصنيعة له، نتيجة تورطه فى عمليات تصفية جسدية لعناصر شيوعية مثل فرج الله الحلو الشيوعى الذى قتل أثناء التحقيق معه بواسطة عبدالوهاب الخطيب.

مثال آخر مع عبده حكيم أحد ضباط المباحث السورية، الذى اتهم بالاعتداء على الأعراض، فحفظ ملف قضيته لدى السراج كسلاح تهديد، يسيطر به عليه .. وقد انتشرت حوادث عبده حكيم فى مدينة حمص، وكان يعرفها رجل الشارع.

وهناك قصة أخرى تخص ضابطا آخر هو فوزى شعيعى ضابط المباحث السورى.. كان مستقلاً سيارته فى الجبل فقابل فتاة أخذها معه فى سيارته، واعتدى عليها وفض بكارتها عنوة، وأجرى تحقيق بناء على شكوى قدمتها الفتاة للمحافظ، ولقائد المنطقة العسكرية.. وفى التحقيق الذى أجرى فى المحافظة نفى الضابط اعتداءه على الفتاة، وسانده المحافظ عبدالمجيد نجار بتوجيه من رئاسته.. وبجانب هذا التحقيق أجرى تحقيق آخر من قبل قيادة المنطقة العسكرية ثبت فيه أن الضابط المذكور اعتدى على الفتاة وأزال بكارتها عنوة.. وأثارت المشكلة تذمراً فى نفوس الأهالى، واعتبروا تقاعس وزارة الداخلية السورية فى اتخاذ إجراء مع الضابط بمثابة تواطؤ على كرامة المواطنين وشرفهم.

وتطور الموضوع حتى اضطر وزير الداخلية إلى الاعتراف بوقوع الحادث، فأمر بنقل الضابط من المحافظة.. واتهم وزير الداخلية الجيش السورى بأنه يسلك مسلكاً غير ودى مع عناصر أجهزة الأمن والمباحث، وأوعز هذا المسلك إلى توجيه قيادة الجيش السورى على أنّ أمثلة إساءة تصرف المباحث وامتهان أفرادها للمواطنين كثيرة، مما جعل الشعب يضج من هذه التصرفات والتسلطات، فكانت هناك حوادث قتل وسرقات وفرض إتاوات على التجار، ومضايقات للمواطنين السوريين، وتهديدات من خلال استدعائهم إلى أجهزة الأمن والمباحث السورية، والعمل على بث الفرقة بين المواطنين بالإيحاء إليهم بأنهم يتعرضون للمتاعب نتيجة اتصالهم بعناصر غير مرغوب فيها ـ من وجهة نظرهم ـ أو التردد عليها.

الخلاف بين السراج والوزراء العسكريين

بعد تكوين الاتحاد القومى، وتسلم عبد الحميد السراج أمانة سر الاتحاد القومى فى سوريا، أصبح واضحاً أن خيوط السلطة جميعها تقريباً فى قبضة شخص واحد هو السراج.. وهكذا أصبح السراج ـ كما ذكرت من قبل ـ يسيطر على الإدارة والسياسة والاقتصاد فى الوقت ذاته.

ونتيجة التصرفات السيئة التى كانت تمارسها عناصر خاصة من المباحث والمخابرات السورية مع كثير من فئات الشعب وقطاعاته، فقد ظهرت فجوة واضحة بين هذه الأجهزة وبين جماهير الشعب.

وقد بدأ اللغط وأصوات التذمر والانتقاد لمسلك هذه الأجهزة يعلو، والشكاوى تنهال على مكتب المشير عبدالحكيم عامر كمسئول عن تسيير الأمور فى سوريا، كما تدفقت الشكاوى إلى مكتب جمال عبدالناصر.. وقد حاول المشير عامر من خلال مسئوليته المفوضة إليه من رئيس الجمهورية أن يصحح مسار الأمور، ويكبح من جماح السياسة المطبقة فى سوريا، فاصطدم بالسراج، الذى اتضح أنه كان حريصاً على وضع العراقيل والعقبات فى طريق نجاح مهمة عبدالحكيم عامر، بغرض إخفاق مهمته، موحياً إلى السوريين بأن من يستطيع معالجة الأمور فى سوريا، لابد أن يكون أحد أبنائها.

وكان عبدالحكيم عامر حريصاً على معالجة الأمور فى سوريا بكثير من اللين والمرونة، فحاول، ألا يدخل فى مشكلات من تلك التى تدور فى عقل السراج، حرصاً منه على الوحدة.. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، فقد بدأت أجهزة الأمن والأجهزة السياسية التى كان يسيطر عليها السراج تبث الشائعات وأغلبها كاذب، ليسىء إلى مكاتب عبد الحكيم عامر، وإلى كل المتعاونين معه من القوى السورية. كما أخذت الأجهزة تلعب على وتر النعرة الإقليمية، فأثارت حملة تشهير بالعناصر المصرية، مدنية كانت أم عسكرية، ووصفوا المصريين بالفراعنة الذين يريدون غزو سوريا واحتلالها.

حقيقة حدثت أخطاء من بعض العناصر المصرية ومن بعض العناصر السورية، وسوف نتحدث عنها فيما بعد، ولكن هذه الأخطاء ماكانت تبرر الخط والمسلك الذى اتبعته هذه الأجهزة حرصاً على الوحدة وعلى المبادئ التى كانت تعبر عنها.

وأدى هذا التململ بين صفوف الشعب بفئاته المختلفة، إلى إثارة خلاف حاد بين عبدالحميد السراج ومجموعة من الوزراء العسكريين المشتركين فى الحكم، وكانوا رفاق سلاح للسراج وهم : أكرم ديرى، جمال صوفى، جادو عزالدين، طعمة عودة الله، وأحمد حنيدى.. وكان ملخص رأى هؤلاء الوزراء يقول بعدم حصر السلطات فى يد شخص واحد كما هو الحال بالنسبة للسراج، وبرروا ذلك بأنه حتى فى حالة توفر حسن النية لدى هذا المسئول، فلن يكون بقدرته كفرد أن يشرف بصورة سليمة وكاملة على كل هذه الأجهزة.

وطالب الوزراء العسكريون بالمطالب الآتية:

أولاً: ضرورة فصل الجهاز الإدارى عن الجهاز السياسى والجهاز الاقتصادى بحيث يكون كل منهما مستقلاً عن الآخر، ويشرف على كل منها مسئول واحد.

ثانياً: فى إطار الأمن، الفصل بين المخابرات السورية وأجهزة وزارة الداخلية السورية ـ مباحث، شرطة ـ وتوحيد مخابرات الإقليمين تحت رئاسة واحدة مرتبطة برئيس الجمهورية.

ثالثاً : فصل الدعاية والإعلام ـ صحافة، تلفزيون ـ إذاعة ـ عن السراج، وجعلها إما تابعة لوزير إعلام إقليمى، أو تنظيم الإعلام على مستوى الجمهورية، ويتولاه وزير واحد.

واقتضى هذا الخلاف عرضه على عبدالناصر وبحضور المشير عامر، فاستدعى عبدالناصر السراج والوزراء العسكريين المذكورين سلفاً إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس من عام ١٩٦٠، وبحثت هذه الأمور على مدى ثلاثة أيام متتالية وبتفصيلات واسعة فى اجتماعات كانت تبدأ فى الحادية عشرة صباحاً وتمتد إلى منتصف الليل، وكان مكان الاجتماع بيت عبدالناصر فى المعمورة الذى يطل على البحر الواسع الذى يفصل بين مصر وسوريا.

وكانت نتيجة هذه الجلسات تشير إلى اقتناع عبدالناصر بضرورة إجراء تعديل يحقق الفصل المقترح بين السلطات ـ على نحو ماذكرنا سلفاً.

ولقد بدا الضيق على عبدالناصر فى آخر جلسة له مع هؤلاء الوزراء نتيجة تصرفات السراج، ويجدر بى أن أشير إلى بعض وقائع الجلسة الأخيرة المهمة.

كان الاجتماع ينعقد صباحاً فى الشرفة المطلة على البحر، لا يرى المرء أمامه سوى الأفق وقد انطبق على مياه البحر الزرقاء .. وكان عبدالناصر يجلس على أريكة، على يساره عامر وعلى يمينه السراج، ومن حولهم جلس باقى الوزراء.

كان عبدالناصر قد استمع كثيراً لمدى ثلاثة أيام لأحاديث طويلة، وجاء دوره ليتحدث، فأخذ يلقى التوجيه للوزراء بضرورة التعاون والتضامن فى حل مشكلات الإقليم السورى، عن طريق مناقشة كل الأمور التى تطرأ بصورة جماعية، كى يصلوا إلى أفضل الحلول التى يوافق الجميع عليها.

وبعد أن فرغ عبدالناصر من توجيهاته، كان رأى الوزراء الآخرين أنه لابد أن يكون هناك توجيه قاطع وواضح وحاسم يحدد مدى المسئولية، ويبين أسلوب المشاركة الجماعية التى تعرض لها عبدالناصر.

وعلق المشير على ذلك بقوله:

«عليكم أن تجتمعوا وتتدارسوا كل هذه الأمور التى أثيرت، ثم تتفقوا على حل معين لعرضه على الرئيس».

ولكن الموقف تأزم فجأة حينما أجاب السراج بلهجة بدا فيها بعض الامتعاض، إذ قال:

«أنا قلت اللى عندى، وأنا شاعر بأننى فى موقف المتهم!»

وهنا غضب عبدالناصر ثم قال فى لهجة تحد:

«الجلسة منتهية .. ارجعوا إلى قصر انطونيادس، وعليكم أن تتفقوا على حل ما، وعودوا إلىَّ فى السابعة مساء، فإذا لم تتفقوا فسأقرر بنفسى حلاً للموضوع»

وانفرط عقد الاجتماع ظهراً، وعاد الوزراء إلى قصر انطونيادس حيث كان معداً لإقامتهم، ولكن ما أن بلغوه حتى أصيب السراج بنوبة عصبية أغمى عليه على إثرها، وتطلب الأمر استدعاء الطبيب لإسعافه.. وتصادف قبل موعد اجتماع المساء بعبد الناصر، أن أذاعت الإذاعات نبأ نسف مبنى مجلس وزراء الأردن، ومصرع هزاع المجالى رئيس الوزراء.

وفى المساء وفى الساعة المحددة اجتمع عبدالناصر وعامر بالوزراء السوريين، ولكن

الموقف كان قد تغير وبدا جو المقابلة مختلفاً عن الصباح، إذ استهل عبدالناصر الجلسة بالحديث عن مقتل هزاع المجالى واحتمال أن تقوم الأردن باستغلال هذا الحادث، محاولة إلصاق التهمة بالجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة أن أجهزة الأمن السورية ستكون أكثر العناصر المتهمة فى هذا الحادث.

واستطرد عبدالناصر فى حديثه فقال:

«لقد بحثت الأمر مع حكيم ـ وهو اسم المشير عامر الذى كان عبدالناصر يناديه به ـ ووصلت إلى القرار التالى : تعيين السراج رئيساً للمجلس التنفيذى فى سوريا، وبقاء الوزراء العسكريين الآخرين فى وزاراتهم عدا جادو عز الدين الذى يعين وزيراً للأشغال بدلاً من منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية للإقليم السورى»

وهنا ينبغى أن أتوقف لأوضح بعض الإشارات الدالة فى هذا القرار، والتى يمكن حصرها فى الآتى:

أولاً: اضطر عبدالناصر إلى تدعيم موقف السراج، وسلطته بعد أن كان متجهاً إلى تقليص هذه السلطة فى جلسة الصباح.

ثانياً : لا شك أن حادث مقتل هزاع المجالى كان دافعاً رئيسياً لتغيير قرار الصباح وبخاصة أن أجهزة السراج كانت المسئولة عن العمليات السياسية فى الأردن.

ثالثاً: كان إلغاء منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية يحمل إشارة إلى فكرة سحب المشير عامر من سوريا كمتمتع بصلاحيات رئيس الجمهورية فى سوريا.. وفعلاً تم ذلك بعد هذا التشكيل، إذ لم يبق المشير عامر فى سوريا طويلاً بعد ذلك وعاد إلى القاهرة، ومكث بها حتى مطلع الصيف.

رابعاً : إبعاد نور الدين كحالة عن سوريا، إذ عين فى هذا التشكيل نائباً لرئيس الجمهورية بدلاً من رئيس المجلس التنفيذى للإقليم السورى الذى أسندت مسئوليته للسراج.

على أنه من الجدير بالذكر أن نشير إلى مدى إدراك السراج لشئون الإدارة، فقد تصادف أن أقر المجلس التنفيذى الجديد تشكيل لجان متعددة ذات اختصاصات معينة، ورؤى أن يستعان بخبرة نور الدين كحالة فى إحدى هذه اللجان.

وبالطبع كان التصرف المنطقى فى هذه الحالة، أن يستأذن رئيس المجلس التنفيذى من

نور الـدين كحالـة ـ بصفتـه نائبـاً لرئيس الجـمهوريـة ـ كى يزود هذه الـلجنة الـوزارية بتـوجيهـاته .. ولكـن الذى حدث جـاء عكس ذلـك، إذ أصدر السـراج بصفـته رئيـساً للمجلس التنفيـذى قراراً بتشكيل اللجان الوزارية، محدداً نورالدين كحـالة رئيساً للجنة التى أريد الاستعانة بخبرته فيها، وأرسـل السراج صورة من القرار إلى كحالة نائب رئيس الجمهورية للعلم .. فما كان من الأخـير إلا أن استقل أول طائرة إلى القاهرة، وذهب إلى عبدالناصر لـيضع أمامه صورة قرار رئيس المجلـس التنفيذى، وقد غضب عبـدالناصر من هذا التصرف، واستدعى السراج من سوريا لتأنيبه على ماقام به.

والواقع أن جـلسات المجلـس التنفـيذى السورى فى غـالبيتـها وطوال رئاسـة السراج للمجـلس، كانت تتميز بـالمشادات والمناقشات الحادة، الـتى كانت تنجم غالـباً عن عدم الالتقاء بين وجهة نظره وآراء باقى الوزراء.

وقد حـدث أكثر من مـرة أن اشتكى الـوزراء من أسلوب الـسراج فى إدارة جلـسات المجلس التنفـيذى، حتى أن بعضهم ومنهـم محمد العالم وزير المواصلات قـاطع جلسات المجلس ولم يحضرها طـوال رئاسة السراج للمجلس. وقد اشتكى مـحمد العالم السراج لعبد الناصر الذى لم يلزمه بالاستمرار فـى حضور جلسات المجلس بعد أن استمع لحجة محمد العـالم.. لقد اقتنع عبدالـناصر بأن تصرف العالـم كان نتيجة مسلك غـير سليم، أساء إلى كرامته كوزير.

ومثال آخر للمنـاقشات الحادة وعدم الانسجام داخل المجلس التـنفيذى السورى، ذلك أنه حدث فى يوم ما أن ثار فجأة الدكتور شوكت القنواتى وزير الصحة للإقليم السورى، مع أن القنواتـى شخص معروف بدماثة خلقـه وتجنب الوقوف عند الصغائـر، وعدم ميله للجدل والمنـاقشات العقيمة.. ولـكن الرجل الهادئ الرزين لـم يستطع أن يتمالـك نفسه يوماً نتيجة سلوك الصحافة التى كـانت تتبع السراج إزاء وزارة الصحة السورية، إذ كانت تتغاضى أحياناً عـن مدح مشاريع الوزارة، وأحياناً تتحدث عنها بـصورة مشوهة، وأحياناً تبرزها مـبتورة، مما أدخل فى روع بـعض الوزراء المدنيين أن هـناك معاملة مميزة للوزراء العسكريين الذين تشيد الصحافة بوزاراتهم وأعمالها.

الخلاف بين عامر والسراج

وكان عبـد الناصرـ كـما ذكرت سلفًـا ـ قد قام فى نـهاية سنـة ١٩٥٨، بإجراء أول

تعديل وزارى فى ظل دولة الوحدة، وتضمن هذا التعديل تشكيل ما أطلق عليه الوزارة المركزية، بالإضافة إلى المجلس التنفيذى لكل من مصر وسوريا.

وكان غرض عبدالناصر من تشكيل الوزارة المركزية هو استقطاب بعض العناصر السورية التى لم يكن عبد الناصر راضياً عن مسلكها السياسى، مثل أكرم الحورانى وصلاح البيطار اللذين كانا يتصدران حملة حزب البعث العربي الاشتراكى فى نقد سياسة عبد الناصر فى سوريا، وبخاصة إزاء إبعاده بعض الضباط البعثيين إلى الإقليم المصرى نتيجة نشاطهم الحزبى داخل الجيش، فضلاً عن كبح عبدالناصر جماح البعث، وعدم إطلاق يده فى حكم سوريا بالشكل الذى كان يتصوره البعثيون على أساس أن البعث ـ على حد قولهم ـ هو الحزب الذى ينبغى أن تطلق يده فى حكم سوريا.

وكان هذا الهدف هو دوماً فى مركز الصدارة بالنسبة لتفكير البعثيين، وكما ذكرنا سلفاً كان هذا من جملة دوافعهم الأساسية لإقدامهم على قبول الوحدة مع مصر.

وفضلاً عن ذلك، فقد قام عبدالناصر بموجب التعديل الوزارى الأول، بإبعاد بعض العناصر السورية التى لم يكن عبدالناصر راضياً عن مسلكها إزاء الوحدة مثل أمين النفورى وأحمد عبدالكريم.

وعلى الرغم من أن عبدالناصر استقطب بعض الأقطاب البعثية فى القاهرة، وبالرغم من أنه دعم قوة البعث فى المجلس التنفيذى السورى بعناصر بعثية جديدة، إلا أنه ظل يمسك بزمام السلطة، بحيث لم يسمح للبعث بالانطلاق بالدرجة التى كان يتوق إليها.. لذلك كان من الطبيعى فى هذه المرحلة أن تبرز الخلافات بين عبد الناصر والبعث على السطح.

كان عبدالحميد السراج حتى هذه المرحلة ينفذ توجيهات عبدالناصر تنفيذاً أميناً، ولكن فى ذاك الوقت كان يتظاهر بأنه قريب من البعث، ويبدى تعاطفه معهم، ولكن من ناحية أخرى عمد السراج إلى تشويه صورة البعث فى ذهن عبدالناصر، ليدفع بالأمور إلى ضرب البعث بطريقة خفية تبعد عنه الشبهات، وتجنبه نقمتهم عليه.

ونتيجة للخلافات الخفية بين عبدالناصر والبعث التى كانت قائمة قبل أن تظهر على السطح، قام عبدالناصر بتشكيل لجنة من عبداللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وأكرم الحورانى، لتذهب إلى سوريا وتبحث مختلف المشكلات المثارة من مختلف القوى، وتضع اقتراحات الحلول لها.

وعقدت هذه اللجنة كثيراً من الاجتماعات مع كثير من الجهات الرسمية والشعبية فى سوريا، واستمعت إلى وجهات النظر المتضاربة السائدة فى سوريا من حزبية ومستقلة وتقدمية ورجعية.. ولكن مهمة هذه اللجنة لم تكلل بالنجاح، ولم يكن لها أية نتائج إيجابية نتيجة تصاعد الخلاف بين البعث وعبد الناصر، ومن غير شك أن كل القوى غير البعثية ـ حزبية ومستقلة ـ كانت ترتاح إلى عدم رضاء عبدالناصر عن البعث، نتيجة أن هذه القوى كانت لا تطمئن إلى البعث ولا ترتاح إليه.

ومن الطبيعي أن تقوم هذه القوى ـ مجتمعة وبصورة غير مباشرة ـ بتنمية جو الخلاف بين عبدالناصر والبعثيين، وكانت الرجعية الحزبية أكثر القوى ارتياحاً، لأنها كانت ترى حينئذ ـ ولم يكن عبدالناصر قد أبدى أى اقتراب لخطوات الاشتراكية ـ أن عبدالناصر سيحميها من البعث، ولذلك وقفت منه موقف المهادنة.. ونعنى هنا بالحزبية حزب الشعب والحزب الوطنى بخاصة، ذلك أن الحزب الشيوعى وجماعة الإخوان المسلمين كان لهما موقف معاد لعبد الناصر ـ كما سبق أن بينت.

واقتضى تزايد الخلاف فى خريف ١٩٥٩، أن قام عبدالناصر بإيفاد المشير عامر إلى سوريا مخولاً بصلاحيات رئيس الجمهورية فى الإقليم السورى، بغرض أن يقوم بالإشراف القريب من الأحداث، وأن يكون قادراً على حل المشاكل الناتجة بصورة عملية وفورية.

ولقى وصول عبد الحكيم عامر إلى سوريا ترحيباً كبيراً من القوى التى أشرت إليها من قبل، ذلك لما يتضمنه من إشارة واضحة من أن الأمور بين عبدالناصر والبعثيين قد بلغت إلى نقطة تشير إلى قرب حدوث تطورات فى سوريا، إما أن تذهب بالبعث، وإما أن تطلق يده فى شئون سوريا.

أما عبد الحميد السراج، فقد بدا مرتاحاً لقدوم عبد الحكيم عامر، لأنه يعلم أن الأمور ستنتهى بخروج البعث من الحكم فى سوريا، وهو يفضل أن يكون بعيداً عن هذه المعركة السياسية.. ولذلك أبدى السراج فى بداية الأمر تعاوناً مع المشير عامر، كما ظل متعاطفاً ظاهرياً مع الوزراء البعثيين.. ولكن لم تنقض فترة وجيزة على وصول عبد الحكيم عامر إلى سوريا، حتى تفجر الخلاف بين البعث وعبدالناصر، مما أدى إلى استقالة الوزراء البعثيين من الحكم، سواء فى القاهرة، أو فى المجلس التنفيذى السورى، الأمر الذى اقتضى إعادة تشكيل المجلس التنفيذى فى سوريا فى مارس سنة ١٩٦٠.

وحتى هذا التاريخ كانت تطلعات عبدالحميد السراج متواضعة ومقصورة على أن يظل قادراً على البقاء فى الحكم وتثبيت أقدامه.. أما بعد خروج البعثيين من الحكم، وبعد انكماش العناصر المحافظة ذات المرتكزات الحزبية من الحكم مثل صبرى العسلى وفاخر الكيلانى وبشير العظمة، أصبح السراج يتطلع ويحلم بأن يكون حاكم سوريا المطلق فى ظل عبدالناصر، وهى الآمال ذاتها التى راودت البعث من قبل.

ومع بداية هذه المرحلة بدأ عبدالحميد السراج يلعب دوراً يتمثل فى المزيد من التقرب من عبدالناصر، وفى الابتعاد تدريجيا عن المشير عامر والتمرد عليه، وهو يباشر سلطاته المخولة له من رئيس الجمهورية فى سوريا.. ومهد السراج للاختلاف مع عبدالحكيم عامر بتلوين صورة يبدى فيها إخلاصه لعبدالناصر وأمانته فى تطبيق توجيهاته، وفى الوقت ذاته يبين اختلافه مع عبد الحكيم عامر، الذى يعزو إليه عدم تفهمه لأمور سوريا بوقائعها.. ومن خلال هذا المنطلق بدأ عبد الحميد السراج يشجع عناصره على نقد سياسة المشير عامر، وعلى التشهير بأسلوب عمل مكاتبه، وإثارة النعرات الإقليمية.

فمثلاً حدثت مشادة بين زوجة ضابط مصرى كبير فى رئاسة الأركان بدمشق وبين مصفف شعر سورى، فاستغل هذا الحادث وشوه بالشائعات فقيل أن زوجة الضابط اعتدت على الحلاق بالضرب المبرح.

ومن ناحية أخرى أوعز السراج إلى الوزارات والمصالح بالكف عن الرد على مكتب الشكاوى التابع للمشير عامر بصفته مخولاً لسلطات رئيس الجمهورية فى سوريا.

هذا فضلاً عن استخدام أعمال الإثارة مع المصريين مثل التدقيق فى تفتيشهم بصورة استفزازية عند هبوطهم فى مطار دمشق أو عند سفرهم منه للقاهرة، أو مراقبة تليفونات المصريين بعامة، واستغلال المعلومات للتشهير بهم.

على أن أخطر ما حوته الحملة كان يكمن فى بث الشائعات حول المصريين ووصم مصر بالاستعمار المصرى، وترويج الشائعات بتزايد المصريين فى الوزارات ودوائر الدولة والجيش بهدف السيطرة على سوريا.

وكان طبيعياً إزاء هذا الجو الثقيل للمباحث وأجهزة الأمن السورية الذى كان يجثم على صدور المواطنين ـ كما بينت سلفاً ـ أن اتجه المواطنون بشكواهم إلى مكتب الشكاوى الخاصة بالمشير عامر، الأمر الذى اقتضى عامر أن ينبه السراج إلى ضرورة معالجة

مثل هذه الأمور، ومراقبة تصرفاته ورجاله ومحاسبة الذين تصدر منهم إساءات إزاء المواطنين.

وأحس السراج أن تصرف المشير عامر هذا، ليس إلا بداية لتقليص سلطاته، وبداية لوضع كل تصرفات الأجهزة المختلفة التى كانت فى قبضة السراج تحت سلطة المشير وإشرافه، وهذا سوف يضعف بالطبع موقف عبدالحميد السراج ويهدد أطماحه.

وكانت النتيجة، أنه بدلاً من أن يتعاون السراج مع عامر ويستجيب لتوجيهاته، حاول أن يشعر الأجهزة بأن عبدالحكيم عامر يريد أن يسلبها كل الصلاحيات التى مكنها لها السراج، وهذا من أجل تأليب هذه الأجهزة على عبدالحكيم عامر، واستخدامها فى مخطط السراج.

ولأحاول أن أضرب مثلاً أو أكثر على الفوضى والتخبط الذى ساد سوريا نتيجة هذا الجو غير العادى.

أرسل مواطن سورى شكوى ضد ممدوح الأحدب ـ أحد ضباط السراج ـ إلى مكتب الشكاوى التابع للمشير عامر، يشكو من اعتداء وقع عليه من قبل عناصر من المباحث، وأحيلت هذه الشكوى بطبيعة الحال إلى وزير الداخلية لإجراء اللازم، وبدلاً من أن تقوم وزارة الداخلية السورية بالتحقيق فى الشكوى واتخاذ الإجراء اللازم، وإفادة مكتب المشير بالنتيجة، حولت الشكوى إلى المشكو فيه مع الإيحاء بعدم الرد.. وقامت مكاتب المباحث السورية بعد ذلك ببث الشائعات بأن وزارة الداخلية لا ترد على مكتب المشير عامر، ولا تسمح له بأن يتدخل فى شئونها، وذلك بغرض الحط من هيبة المشير والامتهان من قدرته على الإدارة.. فإذا ما عَنَّ للمشير أن يسأل السراج عن هذه الشائعات، رد السراج بأن هذه العمليات تقوم بها عناصر مخربة هدفها الإيقاع بينهما.. وفى الوقت ذاته تبث وزارة الداخلية السورية الشائعات بأن المشير عامر يتحرش بالسراج، ويريد أن يقلص سلطاته، ويقتص من أعوانه.

مثال آخر ظهر فى الاتحاد القومى، فحينما حاول المشير عامر أن يصحح الأوضاع داخل الاتحاد القومى، وأن يحول دون أسلوب السراج الذى كان سائداً ـ كما أشرت سلفاً ـ كان السراج يعد ذلك تدخلاً غير جائز من المشير عامر .. وكان يرد على ذلك ببث الشائعات بين صفوف الاتحاد القومى التى تقول أن المشير عامر يريد تغيير تشكيلات الاتحاد القومى

ويجرى تعديلات بها ليخرج كثيرين من عناصر الاتحاد، كى يأتى عوضاً عنهم بعناصر تكن له الولاء وتعمل وفقا لمخططاته.

على أنه قد يكون من الطريف أن نذكر المثال التالى، الذى يوضح كيف كان السراج يدبر المكائد للإيقاع بين البعث والقاهرة بأساليب أقرب إلى المناورات الحزبية.

لقد جرت العادة أن يقام مهرجان خطابى بمناسبة ذكرى استشهاد الضابط عدنان المالكى الذى اغتاله «القوميون السوريون» عام ١٩٥٥. ومع أن عدنان المالكى لم يكن بعثيًا، فإن البعثيين درجوا على استغلال هذا الحفل حزبياً على أساس أن رياض المالكى وهو بعثى أخ للشهيد عدنان المالكى.

وفى أثناء الوحدة، وبعد أن دب الخلاف بين عبدالناصر والبعث، حدث فى الذكرى الثانية لاستشهاد المالكى أن استغل البعث هذا الحفل فى عملية نقد لنظام عبدالناصر.. وقرر عبدالناصر أن يكتفى فى الذكرى الثالثة لاستشهاده بوضع أكاليل الزهور على قبره من قبل القوات المسلحة بصفته ضابطاً بها، كذا من قبل المؤسسات الرسمية التى ترى أن تساهم فى إحياء ذكراه.. وكان توجيه عبدالناصر هذا نتيجة التقارير التى قدمها السراج إليه.

وجاء السراج قرب موعد الذكرى الثالثة، فأخبر البعثيين الذين طالبوه بإقامة المهرجان فى هذه المناسبة بأن عبد الحكيم عامر هو الذى أوقف هذا التقليد بعد أن أقنع عبدالناصر كى يوافق على ذلك، وأنه لاعلاقة له بالأمر، وتظاهر السراج بأنه سيسعى لدى عبدالناصر بضرورة إقامة الحفل كالمعتاد، مع أنه كان يعلم أن هذا الحفل لن يقام، وسيعزى ذلك إلى عبد الحكيم عامر.

والغريب أن يقول السراج هذا للبعثيين وهو يعلم أن المهرجان سيثير كثيراً من مشكلات تتعلق بالأمن، وبالطبع لايرغب أن تحدث مثل هذه المشكلات التى قد تجبره على التصدى للبعثيين إذا وقعت، ولذا اقترح على عبدالناصر الاكتفاء بوضع أكاليل الزهور على القبر، فى الوقت الذى أخبر البعثيين عكس ذلك حتى لا يكشف نفسه أمامهم.

أثار اجتماع المعمورة أغسطس ١٩٦٠

لم يستمر الخلاف بين عبدالحميد السراج وعبدالحكيم عامر فى الخفاء، بل برز على

السطح، وأصبح معروفاً فى كلٍ من دمشق والقاهرة.. هذا فضلاً عن أن رفاق عبدالحميد السراج العسكريين القائمين معه فى الحكم كانوا غير راضين عن سلوكه السياسى ولا عن تصرفات أجهزته.. وقد وصلوا فى النهاية إلى أن تركيز السلطة فى يد شخص واحد لابد أن يؤدى إلى خلل فى الإدارة وفى السياسة، وتنتهى إلى فردية فى الحكم فى الإقليم السورى.

لذلك كان هؤلاء الوزراء وهم أكرم ديرى، طعمة العودة الله، جادو عزالدين، جمال صوفى، وأحمد حنيدى يرون ضرورة توزيع المسئوليات المركزة فى يد السراج على مسئولين متعددين.. وكان معظم الوزراء المدنيين السوريين من مؤيدى هذا الرأى، وكانوا أكثر ضجيجاً وتذمراً من الوزراء العسكريين من تصرفات أجهزة السراج، وكانت شكواهم لاتنقطع إلى عبدالناصر وعامر.

ومن خلال المناداة بفكرة توزيع المسئوليات، ومن خلال الدعوة لإصلاح حال المباحث والمخابرات السورية التى ازداد تذمر الأوساط المختلفة منها، استدعى عبدالناصر وعامر عبدالحميد السراج ورفاقه الوزراء العسكريين إلى الإسكندرية فى أغسطس عام ١٩٦٠، لبحث هذه الأمور ومحاولة معالجتها.

وكان المشير عامر قد نزل مع الرئيس عبدالناصر من دمشق إلى القاهرة بعد تشكيل المجلس التنفيذى الذى أعلن في مارس سنة ١٩٦٠، ثم عاد المشير عامر إلى سوريا فى أول يونيو، وقضى بها شهرى يونيو ويوليو حتى استكمل تشكيل المؤتمر العام للاتحاد القومى، وتعيين أعضاء مجلس الأمة فى الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٠.

ولقد تم الاجتماع فى المعمورة فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٠، بعد ما يقرب من مرور سنة على تولى عبدالحكيم عامر لمسئولياته فى سوريا.. وكان المشير عامر قد اطلع خلال هذه الفترة بصورة دقيقة على أوضاع سوريا من النواحى الاقتصادية والسياسية والإدارية، وكون فكرة على جانب كبير من الدقة عن مجريات الأمور فى الإقليم السورى، وتدارس مع عبدالناصر فى كل هذه الأمور، ووصلا فعلاً إلى قرار بضرورة إجراء تعديلات أساسية فى جهاز الحكم فى سوريا.

وكان فى ذهن عبدالناصر تقليص صلاحيات السراج الضخمة والعديدة، وتوزيع هذه

المسئوليات على عناصر كثيرة ومتخصصة وكان الاستغناء عن عبدالحميد السراج وقبول استقالته فى حالة عدم موافقته على البقاء فى الحكم فى ظل التعديلات والظروف الجديدة، وارداً فى عقل عبدالناصر.

والجدير بالذكر أن اجتماع المعمورة انتهى - كما أشرنا من قبل - إلى اتخاذ عبدالناصر لقرار يخالف ماكان معداً لهذا الاجتماع، وذلك نتيجة مقتل هزاع المجالى رئيس وزراء الأردن.. ومن ثم كان عبدالناصر مجبراً على اتخاذ قراره بإطلاق يد السراج فى سوريا، بتعيينه رئيساً للمجلس التنفيذى فى سوريا، ورئيساً للمؤسسة الاقتصادية بها، فضلاً عن السلطات العديدة الأخرى التى كانت فى يده، والتى تحدثت عنها من قبل.

وتطلب هذا القرار من عبدالناصر سحب عبدالحكيم عامر من سوريا دون إلغاء صلاحياته انتظاراً لنتائج هذه المرحلة الجديدة.. والواقع أن قرار عبدالناصر هذا كان مستغرباً من ناحية خاصة.. وكانت آثاره غير مستحبة بين صفوف مختلف القوى فى سوريا وبين صفوف غالبية الشعب السورى.

وأخيراً صدر قرار عبدالناصر بتاريخ التاسع عشر من سبتمبر عام ١٩٦٠، ليشمل التعديل الوزارى الذى اقتضاه الموقف.

وبدأ السراج يدير أمور سوريا بشقين: شق ظاهرى يتمثل فى قيام المجلس التنفيذى السورى، ورئاسته له وتجوله فى المحافظات كى يطلع على شئونها على الطبيعة، ويعمل على معالجة مشكلاتها بالتعاون مع الوزراء، وشق خفى يستهدف تقوية مركزه وإحكام قبضته على كل المؤسسات بهدف أن يصبح عبدالناصر غير قادر على إزاحته إذا مافكر فى ذلك.

ولم يسفر النشاط الظاهرى للسراج عن نتائج إيجابية، كما كان يتوقع، ويرجع ذلك إلى أن كثيراً من الاجتماعات الشعبية التى كانت تتم فى هذه الجولة كانت تشهد جواً عاصفاً من المناقشات، ويصاحبها شيء من التعرض لتهديد الوحدة، والنقد المرير لإدارة الحكم بعامة، وكان يحمل لواء هذه الحملة غالباً، العناصر البعثية والمحافظة مثل أحمد أبو صالح وأديب النحوى من البعثيين فى حلب، وعبدالسلام العجيلى فى الرقة (رجعى)، وعبد الصمد الفتيح فى دير الزور، بالرغم من أنه كان وحدويًا متطرفًا وأمين سر الاتحاد القومى فى دير الزور.

ولم يكن عبدالحميد السراج فى هذه الاجتماعات قوياً ولا مقنعاً ولا حاسماً، الأمر الذى شجع مثل هذه العناصر لاتخاذ هذا المسلك، الأمر الذى أدى إلى اختلاف بعض الوزراء مع السراج حول إدارته لهذه الاجتماعات.

وقد حدث فى اجتماع المجلس التنفيذى فى حلب مشادة بين السراج رئيس المجلس التنفيذى وبين بعض الوزراء، وانقسم المجلس حينئذ إلى قسمين أحدهما مع السراج، والآخر ضد مسلك السراج، وذلك خلال عقد الاجتماعات الشعبية.. وقد بلغ عبدالناصر أصداء هذه الخلافات، فما كان منه إلا أن أثار هذا الموضوع فى منتصف يناير سنة ١٩٦١، أى بعد مرور أربعة أشهر على تسلم السراج المسئولية الكاملة فى سوريا، وذلك فى اجتماع عقده فى القاهرة فى بيته بمنشية البكرى، وحضر هذا الاجتماع جميع الأفراد الذين حضروا اجتماع المعمورة.

وقد أنحى عبدالناصر باللائمة على السراج لموقفه الضعيف فى إدارة المناقشات والتحكم فيها أثناء الاجتماعات الشعبية.. وضرب عبد الناصر مثلاً مستشهداً بإدارة خروشوف للجنة المركزية، قال عبدالناصر: «إن خروشوف كان يجمع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، ويستمع لكل عضو فيها يقول ما يشاء، ولكنه لايسمح لأحد أن يتجاوز الحدود التى ينبغى أن يراعيها».

والغريب أنه قال عبارة تحوى معنى لأسلوب تعامل خروشوف فى الحزب الشيوعى، إذ استطرد عبدالناصر قائلاً بالنص: «كان بيضربهم بالجزم!»

وشدّد عبدالناصر على أهمية الانضباط، وأنه لن يسمح بالفوضى مرة أخرى.

أما نشاط السراج الخفى فقد تجلى فى المظاهر الرئيسية الآتية:

أولاً: الاتحاد القومى الذى بدأ يكونه كتنظيم شخصى له، حتى إن اللجنة التنفيذية للإقليم السورى، والتى كانت تتألف من عدد من الوزراء إلى جانب السراج ـ أكرم ديرى، طعمة العودة الله، أحمد حنيدى، جادو عز الدين، جمال الصوفى، أحمد الطرابلسى، إلخ ـ لم تجتمع سوى مرة أو مرتين من تاريخ استلام السراج رئاسة المجلس التنفيذى حتى تاريخ تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية فى القاهرة فى أغسطس سنة١٩٦١.

لقد انفرد السراج بالسلطة فى الاتحاد القومى، حتى بدا الاتحاد القومى وكأنه جهاز خاضع له، ومن خلال الاتحاد القومى استطاع السراج أن يخلق الأجواء التى يريدها

ويطلق الشائعات التى يروجها.. والغريب أنه اتضح فى نهاية أيام الوحدة حينما نقل السراج إلى القاهرة أن هذا التنظيم كان يساهم بتوجيه من السراج بإثارة النعرات الإقليمية، وتنمية الضغائن بين المصريين والسوريين بدلاً من أن يعمل على التفاعل بين الإقليمين وإزالة الفوارق الإقليمية.

ثانياً: أجهزة الأمن:

أخذ السراج يعزز سيطرته على كل الأجهزة الإدارية فى الإقليم السورى سواء فى دمشق أو فى باقى المحافظات، حتى بدا وكأن الاتحاد القومى هو جهاز شعبى ينفذ مايعطى له من تعليمات يتلقاها من أجهزة الأمن.. ومن خلال هذه الأجهزة كان السراج يحاول أيضاً إثارة الفرقة بين المواطنين بغرض استقطاب فئة منهم وضرب فئة أخرى.. وفضلاً عن أجهزة الأمن، فقد سيطر السراج على المحافظين بحكم رئاسته لهم، ولذا كانوا يتسابقون لإرضائه وتنفيذ تعليماته.

ثالثاً: المؤسسة الاقتصادية:

حاول السراج استخدام سلطته على المؤسسة الاقتصادية كعامل مساعد لفرض تأثيره، حتى بلغ به الأمر أن اقترح على عبدالناصر فى برقية أرسلها إليه أن تسند إليه وزارة الاقتصاد أيضاً، ولكن عبدالناصر لم يرد عليه، وقال لأكرم ديرى فى مقابلة له إن السراج أرسل له يطلب وزارة الاقتصاد. مما أثار حفيظة أكرم ديرى.

تأميم البنوك والقرارات الاشتراكية

فى منتصف يناير عام ١٩٦١، انعقد مجلس الوزراء فى الجمهورية العربية المتحدة (المجلسان التنفيذيان للإقليمين المصرى والسورى) برئاسة جمال عبدالناصر، وحضر جميع نوابه هذه الاجتماعات، واستمر دور الانعقاد عدة أيام.

وخصصت جلسات الاجتماع لمناقشة إنجازات الوزارات لخطة التنمية السنوية، وكان كل وزير يعرض خطة وزارته وإنجازاتها التى تمت، والصعوبات التى يلاقيها، بغرض الوصول فى نهاية النقاش إلى حل يضمن تنفيذ الخطة السنوية دون أى تقصير أو تلكؤ.

وقد أثير فى هذه الدورة وفى أكثر من جلسة من جلسات المجلس موضوع تأميم البنوك فى سوريا، وكانت هناك معارضة لهذا الرأى من بعض أعضاء المجلس التنفيذى السورى، وفى مقدمتهم حسنى الصواف وزير الاقتصاد فى الإقليم السورى، الذى قدم استقالته نتيجة لذلك، وعين خلف له أكرم ديرى، أما الأول فقد عين محافظاً لبنك سوريا المركزى.

وقد تمت عملية التأميم التى بحثت فى جلسات مجلس الوزراء هذه فيما بعد، وذلك فى أواخر شهر فبراير عام ١٩٦١، أثناء زيارة عبدالناصر لسوريا فى شتاء هذا العام.

أما فيما يتعلق بسير الأمور وإدارة دفة الحكم فى سوريا برئاسة عبدالحميد السراج، فقد استدعى عبدالناصر بعد انتهاء دورة مجلس الوزراء المشار إليها سلفاً بعض الوزراء السوريين ـ وهم الذين حضروا من قبل اجتماع المعمورة ـ إلى منزله بمنشية البكرى، حيث حضر الاجتماع أيضاً المشير عبدالحكيم عامر.

وبدا عبدالناصر فى هذا الاجتماع ومنذ افتتاحه منفعلاً متأثراً من السراج، فبادر بسؤاله عما يرغب وعما يريد، وعما يرضيه وعما يمكن أن يعمل له، وذلك بلهجة حوت كل مظاهر القسوة والتأنيب والتهديد.

لقد قال عبدالناصر بالحرف الواحد: «أنت عاوز إيه ياعبدالحميد؟ عاوز أعملك إيه علشان ترضى؟عاوز أعرف إيه اللى يرضيك.. ما تقول وتخلصنا!.. أنا قاعد ومفتح ودانى وعينى لكل همسة فى مجلس الوزراء وأنت ولانت هنا.. هى الأمور ماتهمكش؟»

ولم ينبس عبدالحكيم عامر ببنت شفة، أو يتدخل لتلطيف الجو، كما سلك المسلك ذاته باقى الوزراء السوريين.

وانهال عبدالناصر على عبدالحميد السراج بمحاذرة فيها كل القسوة وكل التهديد، معلناً أنه إذا لم تسر الأمور فى سوريا بصورة يرضى عنها عبد الناصر، فإنه سوف يحاسب السراج، ولن يتسامح فى هذه الأمور.

وعرج عبدالناصر فى محاذرته مرة أخرى على ماحدث فى سوريا من فوضى وإدارة سيئة لاجتماعات المجلس التنفيذى ـ فى جولته فى سوريا التى أشرت إليها ـ وربما كان

سبب حنق عبدالناصر على عبدالحميد السراج ومخاطبته بهذه اللهجة غير الودية، يرجع إلى ما دار من مناقشات حول تأميم البنوك فى سوريا فى اجتماعات مجلس الوزراء.

ذلك أن عبدالناصراستمع أثناء مناقشة هذا الموضوع إلى رأى كل الوزراء السوريين واحداً تلو الآخر، واطلع على وجهة نظر كل وزير ورأيه بالموافقة وبالرفض.

كان رأى نور الدين كحالة بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية معارضاً لتأميم البنوك، ولكنه ترك اتخاذ القرار لعبد الناصر. وكان رأى حسنى الصواف وزير الاقتصاد السورى معارضاً لفكرة تأميم البنوك لعدة أسباب، منها أن سوريا بلد تجارى سوف يتأثر بالتأميم، كما أن بالبنوك السورية أموالاً عربية، فإذا ما أجرى التأميم، فإن رؤوس الأموال العربية ستخرج من سوريا، وستتأثر العلاقات العربية مع سوريا.

واشترك فى المعارضة أيضًا عبدالوهاب حومد وزير الخزانة السورى فى ذاك الوقت.

أما باقى الوزراء فكان رأيهم مؤيداً للتأميم، عدا عبد الحميد السراج الذى كان رأيه غير واضح، ويحتمل الموافقة أو عدم الموافقة.. ومع أنه كان يتمتع بالقسط الأكبرمن المسئولية فى سوريا فلم يكن حاسماً فى رأيه، بل استند فى رأيه إلى تقييم الوضع فى سوريا، واتخاذ القرار بعد هذا التقييم.

ولم تطل هذه الجلسة العاصفة كثيراً، ولم يرد عبد الحميد السراج على أى كلمة قالها عبدالناصر، إلا بما يشير إلى الامتثال لما يرتئيه، ولكن اتضح فيما بعد أن السراج أيقن منذ هذا اليوم بأن عبد الناصر فى سبيل الاستغناء عنه فى الوقت المناسب، لذلك بدأ ينشط جدياً فى العمل لذاته ولتكتيل كل القوى المكونة حوله، تمهيداً لمرحلة قادمة يثبت فيها أقدامه إزاء أى تهديد محتمل لمركزه.

وفى فبراير ومارس سنة ١٩٦١ قام عبدالناصر بتأميم البنوك فى سوريا، بحيث أصبح الأمر متماثلاً فى الإقليمين.

وقد لمس عبدالناصر خلال إقامته فى سوريا، سخط المواطنين من صورة الحكم فى سوريا، وقد تجلى ذلك لأول مرة من فتور استقبالات المواطنين لعبدالناصر فى زيارته هذه لسوريا، خلافاً لزياراته السابقة التى كان يحس فيها بالحماس الجارف والترحيب الشديد فى أى مكان من مدن سوريا وقراها.

وما أن لاحظ عبدالناصر هذا الجو المشحون الذى أحس به من مقابلاته لبعض وفود

المواطنين، حتى جمع مجلس الوزراء، واستوضح من كل وزير من وزرائه رأيه فى الحكم، وفى الشكاوى التى يقدمها المواطنون أو يعانون منها.

وكانت خلاصة هذا الاجتماع أن تكونت فى ذهن عبدالناصر صورة بأن ثمة فجوة بين الحكم والمواطنين نتيجة سوء معاملة أجهزة الأمن السورية للمواطنين التى بلغت حداً غير محتمل، الأمر الذى اقتضى من عبدالناصر حينما غادر سوريا إلى القاهرة إلى استبقاء المشير عامر فى سوريا، ليباشر من جديد مهامه فى الإشراف على إدارة الأمور فى سوريا، لاسيما أن القرار الذى خوله سلطات رئيس الجمهورية كان لا يزال معمولا به.

واستمر عبد الحكيم عامر فى سوريا يحاول معالجة الأمور بكل جهد مستطاع من هذا التاريخ حتى قام الانفصال. وكانت العقبة الكؤود فى سبيل نجاحه هى الفوضى التى خلقتها الأجهزة الادارية وأجهزة الأمن والمشكلات التى بدأ يثيرها السراج بعد عودته من القاهرة.

وفى هذه المرحلة الحرجة التى كانت تمر بها سوريا، أصدر عبدالناصر القرارات الاشتراكية عام ١٩٦١.. والواقع أن توقيتها كان غير مناسب وبخاصة بالنسبة لسوريا، إذ كان من المستحسن أن تؤجل هذه القرارات إلى أن تعالج الأوضاع الأخرى فى سوريا.. لقد أضاف صدور هذه القرارات مشكلة أضيفت على المشكلات الأخرى، وقد ساعدت هذه المشكلة على تفجير الأمور لغير صالح الوحدة.. فى وقت حرج، إذ شكلت هذه القرارات متكأً للانفصاليين.

تشكيل الحكومة الواحدة

قبل ٢٣ يوليو عام ١٩٦١بأيام، استدعى عبدالناصر إلى القاهرة السراج والوزراء السوريين العسكريين: أكرم ديرى، جادو عزالدين، جمال صوفى، طعمة العودة الله. أحمد حنيدى؛ وأخبرهم بما ينوى اتخاذه من قرارات اشتراكية، مشيراً إلى أهمية هذه القرارات وخطورتها وأهميتها الثورية.

وفى هذه الاجتماعات التى تمت فى منزل عبدالناصر بمنشية البكرى وبحضور المشير

عامر، عرض عبدالناصر فكرة تشكيل حكومة واحدة للجمهورية العربية المتحدة بإقليميها، بدلاً من أن يكون هناك مجلسان تنفيذيان، ولم يشأ عبدالناصر أن يعطى الوزراء السوريين رأياً قاطعاً فى هذه الخطوة أثناء تلك الاجتماعات، بل طلب إليهم العودة إلى سوريا ليكونوا فى دمشق قبل ٢٣ يوليو، وهوتاريخ إعلان القرارات الاشتراكية، على أن يعودوا إلى الإسكندرية فى أول أغسطس سنة١٩٦١، لمناقشة عملية تشكيل الحكومة الواحدة، وأخذ رأيهم عنها.

وعاد الوزراء المذكورون سلفاً إلى سوريا، وصدرت القرارات الاشتراكية فى ٢٣يوليو سنة ١٩٦١، وعمل الوزراء ما فى وسعهم لتوضيح أهدافها للمواطنين، وتفسير أغراض هذه الخطوة الثورية وقيمتها فى بناء الاشتراكية.. وفى هذه الفترة مابين ٢٣من يوليو وأول أغسطس عام ١٩٦١، كان الوزراء السوريون العسكريون يعقدون اجتماعاتهم المتتالية فى دمشق لبحث فكرة إقامة حكومة واحدة على مستوى الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها.. ولم يحضر هذه الاجتماعات عبدالحميد السراج، إذ كان مختلفاً معهم جميعاً، وإن كان يعرف مايدور فى هذه الاجتماعات ويبلغه لعبدالناصر بغرض الاستفادة من ذلك فى التشكيل الجديد.. وفى اجتماعات الوزراء السوريين دارت المناقشات بينهم، ويمكن تلخيصها فى الآتى:

كان رأى الوزير أكرم ديرى معارضاً لفكرة إلغاء المجلس التنفيذى السورى، كما كان معارضاً لاقتراح تشكيل حكومة واحدة للجمهورية مقرها القاهرة لعدة أسباب: منها أنه كان يرى أن إلغاء المجلس التنفيذى يحوى مغنى إلغاء دمشق كعاصمة، وهو لايوافق على هذا، كما كان هناك سبب كامن أيضاً هو أنه «شامى» يعتز بدمشق وبتاريخها.

كان رأى أكرم ديرى أن يظل تشكيل الحكومة بمجلسين تنفيذيين، ولامانع لديه من تعزيز وضع الحكومة المركزية، وقد تعاطف مع أكرم ديرى كصديق الوزير جمال صوفى.

وقد ذهب أكرم ديرى فى تمسكه برأيه إلى التصريح بأنه على استعداد أن يسير وراء عبد الحميد السراج، بالرغم من تسلطه وكثرة شكاوى المواطنين منه، عن أن يقبل إلغاء المجلس التنفيذى، وبالتالى قبول الإقلال من قيمة دمشق ودورها.

أما طعمة العودة الله وأحمد حنيدى فكانا بجانب رأى أكرم ديرى، وكانت دوافعهما وراء ذلك تكمن فى خوفهما من الخروج من الحكم.

أما الوزير جادو عزالديـن، فكان رأيه مؤيداً لتشكيل الحكـومة الواحدة، وقد برر رأيه بأن الوضع القائم فى الحكم بإنشاء مجلسين تنفيذيين، يجعل السلطة فى سوريا متمركزة فى يد واحـدة هى يد السـراج، وكانت هذه المـركزية موضـع شكوى من قـبل كثيـر من المواطنين.. كما برر جادو عز الدين موقفه أيضـاً بأن الوزراء العسكريين بحكم اشتراكهم فى المجلس التنفيـذى يتحملون وزر أخطاء رئيس المجلس كشركاء معـه فى الحكم، بينما هم لا يملكون شيئاً من الممارسة الفعلية، ولا القدرة على إصلاح الأمور.

لذا كان جـادو عز الدين يـرى أن تشكيـل الحكومة الـواحدة سوف يؤدى إمـا إلى أن تسلم الأمـور فى سوريا إلى السـراج، وفى هذه الحالة يصـبح السراج وحده مسئولاً أمام الشـعب وأمام عبـدالناصـر، لأن باقى الوزراء سـتكون القـاهرة محـل إقامتهـم، وإما أن يسحب السـراج إلى القاهرة حيث مقر الحـكومة الواحدة، وبذلك تسنـح الفرصة لإصلاح الأجهزة التى كانت بقبضة السراج، وحينئذ يستطيع عبدالناصر أن يسلم المسئولية لمن يراه أو يمارسها عبدالناصر بذاته.

والواقع أن تعيين القاهرة كى تكـون مقر الحكومة الواحدة، لا يحول دون تحرك الوزراء إلى دمشق وقيـامهم بمسئولياتهم نـحو الإقليم السورى، كما أن هذه الخـطوة ستؤدى إلى تفاعل يعزز الوحدة ويدعمها.

ووصل الوزراء الـسوريون بمن فـيهم السـراج إلى القاهـرة فى أول أغسطـس من عام ١٩٦١، وكان عبـدالحكيم عـامر مقيمـاً فى القاهـرة، بينمـا كان عبدالنـاصر مقيـماً فى الإسكندرية.

واستقبـل عبد الحكيم عـامر فى القاهرة الـوزيرين السوريـين أحمد حنيدى وطـعمـة العودة الله، وبدا بعد مقابلته لهما أنهما أصبـحا أكثر ميلاً للموافقة على تشكيل الحكومة الواحدة.. كما استقبل المشير عبدالحكـيم عامر أيضاً أكرم ديرى الذى ظل عند رأيه بعدم موافقته على تشكيل الحكومة الواحدة.

وفى اليوم التالى توجه الوزراء إلى الإسكندرية، ونزلوا فى قصر انطونيادس.

وفى مـساء ذلك الـيوم، اسـتقبـل عبدالـناصـر عبدالحـميد الـسراج، وحـضر المشير عبـدالحكـيم عامـر هذا الاجتـماع الـذى تم فى السـاعة الخـامسة مـساءً يوم الـثانـى من

أغسطس.. وفى اليوم التالى استقبل عبدالناصر- وبحضور المشير عامر- باقى الوزراء السوريين فرادى، واستمع إلى كل منهم.. ونتيجة هذه المقابلات، الفردية وافق جميعهم عدا أكرم ديرى على تشكيل الحكومة الواحدة.

وفى الرابع من أغسطس التقى عبدالناصر وعبد الحكيم عامر بالوزراء السوريين مجتمعين، وطلب عبدالناصر منهم أن يدلوا بآرائهم بعد أن استمع لكل منهم فى اليوم السابق.

فكان رأى الجميع بمن فى ذلك السراج، الموافقة على الحكومة الواحدة، أما أكرم ديرى فقد أبدى رأيه بقوله:

إننى أعتبر نفسى ضابط أركان لدى قائد، وقد يبدى ضابط الأركان لقائده رأياً مخالفاً لرأيه، ولكن حينما يتخذ القائد القرار يصبح ضابط الأركان ملتزماً بتنفيذه بكل إخلاص.

وقد تناول عبدالناصر هذا الموضوع، ووضح مزايا تشكيل الحكومة الواحدة، وضرورة قيامها بعد مضى ثلاث سنوات على الوحدة، وبخاصة أن القرارات الاشتراكية التى صدرت في شهر يوليو عام ١٩٦١، تقضى بأن يكون هناك تماثل اجتماعى واقتصادى وسياسى فى الإقليمين، وأنه لايمكن أن يتحقق ذلك، طالما كانت الإدارة الحكومية غير موحدة فى الإقليمين.

وعاد الوزراء السوريون بعد هذه الاجتماعات إلى دمشق، وصدر القرار الجمهورى بتشكيل الحكومة الواحدة فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦١، وتم الاجتماع الأول لها فى قصر القبة يوم ٢٦ من أغسطس برئاسة عبدالناصر.. والجدير بالذكر أن موافقة السراج على تشكيل حكومة واحدة للإقليمين نبعت من تصوراته التالية:

أولاً: كان السراج يتصور أن هناك احتمالاً أن يوكل إليه عبدالناصر أمر إدارة الإقليم السورى وبخاصة أنه كان يمسك بيده كل خيوط السلطة.

ثانياً: إذا لم يتحقق ذلك ونقل السراج إلى القاهرة بموجب هذا التشكيل، فقد تصور أنه سيكون بمقدوره ـ وهو فى ذروة قوته ـ خلق كثير من المتاعب لعبدالناصرفى سوريا، كما قد يجد السراج سبيلاً لتحقيق تطلعاته من خلال معالجة هذه المشكلات.

وهكذا يكون السراج فى الحالتين قد تمكن من بلوغ ما يريد، ولكن الذى حدث هو أن السراج عين فى التشكيل الحكومى الجديد للجمهورية العربية المتحدة نائباً لرئيس الجمهورية للشئون الداخلية، على أن يكون مقره القاهرة، وعين عباس رضوان وزيراً للداخلية للإقليمين.

وقد استتبع ذلك بالضرورة صدور قرار بتوحيد المخابرات فى الإقليمين، ولكن الواقع أن هذا التوحيد كان مجرد حبر على ورق، ولم يتم التوحيد الفعلى نتيجة العقبات التى وضعها السراج، وظل جهاز المخابرات السورى فى واد يعمل منفصلاً ومستقلاً، حتى تم الانفصال على نحو ما سيجىء فيما بعد.

وتم اجتماع الحكومة الجديدة فى قصر القبة يوم ٢٦ من أغسطس عام ١٩٦١ ـ كما ذكرت سلفًا ـ ولم يكن هناك جدول أعمال لهذا الاجتماع، إنما اقتصر على تناول عبدالناصر الأسباب التى حدت به كى يقوم بتوحيد الحكم فى الإقليمين، كذلك أصدر عبدالناصر توجيهات عامة إلى الوزراء حول مسلكهم السياسى، وإدارتهم لوزاراتهم فى هذه المرحلة الجديدة.

ولم تثر فى هذا الاجتماع أية مواضيع محددة تتناول السياسة العامة للحكم، عدا مسألة الاتحاد القومى التى أثارها الدكتور فريد زين الدين نائب وزير الخارجية، الذى طالب أن يكون لتنظيم الاتحاد القومى نظرية يقوم على أساسها، وتتم الرقابة والمحاسبة بالاستناد إليها.

وقد بدا أن عبدالناصر ـ ربما فى هذه الجلسة ـ كان غير راغب فى مناقشة هذا الموضوع، إذ علق فى جلسة أخرى مغلقة ـ اقتصرت على بعض الوزراء لم يحضرها فريد زين الدين ـ على ماكان قد أثير فى الجلسة السابقة حول قيام نظرية فقال:

«إننا نمر فى مرحلة بما فيها احتمال الصواب والخطأ، وأن النظرية سوف تلزمنا بالتمسك بنصوصها، وقد تكون هى فى حد ذاتها خاطئة.. ولذلك ينبغى أن نتابع المسيرة عن طريق التجربة، كى تكون نتائجها أسبابًا لنظرية سليمة».

وكان اجتماع مجلس الوزراء هذا هو الاجتماع الأخير للحكومة الواحدة بين تاريخ تشكيلها وبين تاريخ قيام الانفصال.

والواقع أن الأمور صاحبت منذ تاريخ هذا الاجتماع كثيراً من الأحداث المتلاحقة والاضطراب السياسى فى سوريا، استنفد معظم وقت عبدالناصرحتى تاريخ الانفصال.

وذلك ما أن التحق وزراء الإقليم السورى بالقاهرة، حتى بدت بوادر التململ تظهر من بعضهم وعلى رأسهم عبدالحميد السراج.. لقد كان شكل الوزارة يشير كما لو أن العملية هى مجرد نقل المجلس التنفيذى السورى وإبعاده من دمشق إلى القاهرة، كما أن معظم الوزارات كانت تضم وزيرين أحدهما مصرى والآخر سورى، عدا بعض الوزارات مثل الحربية والخارجية والإعلام والعدل والإصلاح الزراعى والإسكان، الأمر الذى كان يستدل منه على أن هذا التشكيل ليس إلا تشكيلاً مؤقتاً، ولا مفر من أن يعدل بحيث يبقى وزير واحد بدلاً من اثنين فى كل وزارة فى المستقبل، وهذا الشعور كان يترك نوعاً من عدم الارتياح فى نفوس الوزراء السوريين.

على أن أغلب الوزراء السوريين كانوا يحسون بأن تشكيل هذه الوزارة كان مجرد عملية ترضية وقتية، وأن عبدالناصر فى سبيل التخلص من معظمهم فى أول تعديل وزارى يجريه.

استقالة السراج

شعر السراج منذ الأيام الأولى لإقامته فى القاهرة أنه أصبح معطلاً بالقياس إلى ماكان يتمتع به من سلطات فى سوريا، إذ أصبح عمله اليومى مقصوراً على تلقى التقارير اليومية التى تصدر عن وزارة الداخلية المسئولة عن الإقليمين.. وهكذا لم يعد السراج يمارس أية سلطة حقيقية على الأجهزة التى كانت خاضعة له فى سوريا، وبخاصة أجهزة الأمن والمباحث والمخابرات والمحافظين.. ويبدو أن السراج قرر منذ هذا الوقت أن يتحرك على الفور، وألا يترك الأيام تمضى، فيضعف مركزه باطّراد.. ومن ثم قرر السراج الذهاب إلى سوريا، وبدأ يتصل بكل أجهزته وبالاتحاد القومى، فعقد العديد من الاجتماعات، وبدأ يثير التذمر ويشيعه ويطرحه فى الشارع، وذلك بعد أن أصبح معطلاً مبعداً فى القاهرة.. وأشاع السراج أن الغرض من التنظيم الجديد سواء بالنسبة له أو لغيره هو مجرد عملية إبعاد وتعطيل، لإفساح المجال للسيطرة المصرية على سوريا.

وكان أول تصيد من جانب السراج لما اتخذه عبدالناصر من إجراءات التشكيل الجديد، تحريض ضباط المباحث والمخابرات فى سوريا على التمرد على الأوامر القاضية بنقل بعضهم، والتى أصدرها كل من وزير الداخلية ورئيس المخابرات فى القاهرة، بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بتوحيد الجهازين.. ومن ثم رفض هؤلاء الضباط السوريون تنفيذ أوامر التحاقهم بمقار أعمالهم الجديدة فى القاهرة.. ولقد أوحى عبدالحميد السراج إلى ضباط المباحث والمخابرات السورية أن نقلهم إلى القاهرة ليس إلا توطئة لتسريحهم ومحاكمتهم على ماينسب إليهم من أخطاء ارتكبوها من قبل.

وقد حدا هذا بعبدالناصر أن يرسل المشير عامر إلى سوريا ليستقصى ما يقوم به السراج، ولكى يعالج الموقف.. ووصل عبدالحكيم عامر إلى دمشق، ولكنه قوبل بموجة استنكار نظمها السراج كى تندد بنقل السراج إلى ا لقاهرة.

ونشطت تنظيمات الاتحاد القومى الخاصة بالسراج ـ التنظيم السرى ـ فى عقد الاجتماعات والتنديد بتصرفات عبدالناصر وسياسته، وبلغ الأمر أن نظمت بعض المظاهرات تطالب ببقاء السراج فى سوريا.

واستفحل الأمر، وأصبحت مقرات الاتحاد القومى فى معظم أنحاء دمشق وسوريا، مراكز لسباب عبدالناصر والمناداة بإسقاطه.. وقد نشط التنظيم السرى للاتحاد القومى وأجهزة المباحث والمخابرات السورية فى تنظيم إضراب لبعض المرافق فى دمشق مثل المخابز والنقل الداخلى، غير أن ذلك لم يتحقق نتيجة عدم تعاطف الشعب مع السراج وأجهزته التى عانى منها الكثير، وهلل الشعب السورى فى قرارة نفسه، كما أسعد مختلف القوى ماقام به عبدالناصر من إجراء لإبعاد السراج عن سوريا والحد من سلطة أجهزته.

وقد حاول المشير عامر أثناء إقامته فى دمشق أن يثنى السراج عن هذه التصرفات التى لا تخدم الوحدة ولا تخدم المصلحة العامة، وبخاصة بالنسبة لسوريا.. غير أن السراج لم يبد أية استجابة لمناشدة المشير عامر، وبدأ يساوم عامر من أجل تحقيق بعض مطالبه، فأخذ السراج يتنصل أمام عامر مما كان يحدث فى سوريا من بلبلة وإثارة مظاهرات وإضرابات، ثم أخذ يدافع عن تمرد ضباط المباحث والمخابرات فى سوريا، بحجة أنهم

يشعرون أن نقلهم إلى القاهرة ليس إلا بداية لحملة تخلص منهم عن طريق التسريح والمحاكمة.

وتعقدت الأمور، وسادت الفوضى، مما أجبر المشير عامر تحت وطأة هذه الظروف والأجواء - بموجب مسئولياته المخولة له من رئيس الجمهورية - إلى إرسال وحدة عسكرية سورية أغلقت مقر الاتحاد القومى فى دمشق بعد أن أصبح بؤرة تخريب للوحدة، ومركزاً للنشاط التخريبى من بعض ضباط السراج من المباحث السورية.

كما أصدر المشير عامر أمراً بالقبض على ضباط المخابرات المتمردين والممتنعين عن تنفيذ أوامر النقل، توطئةً لمحاكمتهم، إذا لم ينفذوا أوامر النقل فى فترة محددة.. وقد التحق بعض الضباط بمقار عملهم وانصاعوا للأوامر بينما هرب بعضهم إلى لبنان أو داخل سوريا، مثل عبدالوهاب الخطيب ومروان السباعى.

وكان السراج يتوقع فى هذه الفترة أن يحدث شىء داخل الجيش، إذ إنه - كما ذكرت من قبل - كان على علم ببعض المؤامرات التى كانت تحاك ضد الوحدة داخل الجيش، وكان على اتصال برأسها حيدر الكزبرى، كما كان يعلم أيضاً أن هناك غير الكزبرى يتحرك ضد الوحدة.. ولكن حينما تأخر تحرك الجيش السورى، وأحس أن تحركات عناصره غير مؤثرة، انصاع لتوجيهات المشير عامر الذى اقتاده إلى القاهرة فى ١٧ من سبتمبر، حيث التقى السراج مع عبدالناصر فى بعض جلسات.

على أن أهم ما يجدر ملاحظته أنه فى الفترة ما بين مجىء السراج إلى دمشق فى مطلع سبتمبر سنة ١٩٦١، وبين تاريخ الانفصال، كانت سوريا محرومة من عنصر الأمن، إذ كانت مخابراتها ومباحثها معطلة وتعمل ضد سوريا التى أصبحت مكشوفة للتآمر عليها، وبخاصة أن المخابرات العسكرية السورية التى كانت تتبع الجيش، كانت مشغولة فى ذاك الوقت فى متابعة النشاط التخريبى للمباحث والمخابرات العامة السورية، الأمر الذى جعل كل أجهزة الأمن السورية معطلة تماماً، وهيأ جواً مناسباً لتآمر الانفصاليين بكثير من الحرية، وفى مأمن من اكتشاف تآمرهم.

وفى القاهرة التقى عبدالناصر بالسراج، وحضر الاجتماع المشير عامر فى جلسات

طويلة، وأخذ عبدالناصر يستوضح من السراج أسباب التصرفات غير السليمة التى سادت سوريا.. وكان رد السراج أنه غير مسئول عن جو التذمر الذى ساد سوريا نتيجة نقله من سوريا.. أما عن نقل عناصر المباحث والمخابرات السورية من سوريا إلى القاهرة، فقد أبدى السراج لعبد الناصر أن هذا الإجراء كان يستهدف ذاته، لأن فيه إشارة إلى سوء تصرف هذه الأجهزة، وبالتالى إلى سوء تصرف رئيسها، أى يحمل دلالة على إدانته.

ومن ثم طلب السراج من عبدالناصر إلغاء هذا الأمر، وبقاء الضباط السوريين فى سوريا يباشرون عملهم كما كانوا من قبل.. ولكن عبدالناصر رفض هذا الاقتراح، وأصرّ على ضرورة التحاق الضباط بأماكن عملهم المحددة لهم، وتنفيذهم لأوامر النقل، وإن كان عبدالناصر وعد السراج بألا يحاكمهم نتيجة تمردهم الذى قاموا به.

لكن السراج رأى أن حماية ضباط المخابرات السورية أمر واجب عليه، فتقدم باستقالته، وقبلها عبدالناصر فوراً، وأعلنت بتاريخ ٢٢ من سبتمبر عام ١٩٦١.

والجدير بالذكر أن عبدالناصر قبل قبول استقالة السراج، قام باستدعاء الوزراء السوريين العسكريين لاجتماع فى بيته بمنشية البكرى، وحضر الاجتماع المشير عامر والسراج.. وعرض عبدالناصر على الوزراء ماقام به من اجتماعات عدة مع السراج ليثنيه عن الاستقالة لتنافيها فى هذا الوقت الحرج بالذات مع المصلحة العامة، وذكر لهم أنه قضى معه مايقرب من ثلاثين ساعة فى مناقشة هذا الأمر، ولكن السراج لم يقبل، ولايزال متمسكاً بالدفاع عن ضباط مخابراته، وضرورة بقائهم فى سوريا.

وأعاد عبدالناصر الكلام ثانية على عبدالحميد السراج، كى يثنيه عن الاستقالة، فلم يستجب وانتهى الاجتماع.

وفى المساء استقبل عبدالناصر السراج مرة أخرى ، وعقب هذا الاجتماع أعلن عبدالناصر قبول استقالة السراج الذى استأذن من عبدالناصر كى يعود إلى سوريا فأذن له.

وفى اليوم التالى نشر خبر الاستقالة فى الصحف المصرية، وغادر السراج القاهرة إلى دمشق.. وقام المشير عامر بإصدار توجيهات خاصة لمعاملة السراج بعد الاستقالة معاملة كريمة.

ولقد لعب الجيش السورى دوراً رئيسياً فى وحدة مصر وسوريا، ومن ثم كان لامندوحة من أن نلم بموقف هذا الجيش أثناء الوحدة.

فى أواخر عام ١٩٥٧، قامت تركيا بعملية حشد على الحدود السورية التركية - كماذكرت من قبل - لتهديد أمن سوريا نتيجة للتفاهم بين تركيا والعراق فى إطار حلف بغداد، وتدعيماً من الولايات المتحدة لتغيير الأوضاع فى سوريا.. وفى هذه الفترة التى كانت تشهد تقارباً بين سوريا ومصر - وكانت مصر ترفض حلف بغداد وتهاجمه بعنف - أعلنت مصر مساندتها لموقف سوريا ورفضها الدخول فى حلف بغداد، وأعلنت استعدادها لمؤازرة سوريا، وتعبيراً عن موقفها قامت بإرسال بعض الوحدات المصرية الرمزية إلى سوريا.

وقد تمثلت هذه الوحدات فى كتيبة مظلات وبعض وحدات الدفاع الجوى، كما استدعى الجيش السورى الأول فى إحدى المرات بعض الضباط المصريين، للمعاونة فى تشكيل بعض وحدات الجيش السورى التى كانت فى طريقها إلى التشكيل وفقاً للعقيدة العسكرية الشرقية، إذ أصبح تسليحها الجديد يعتمد على الأسلحة الشرقية، وذلك بعد أن بدأت الأسلحة الروسية تتدفق على مصر وسوريا.

ومع بداية عام ١٩٥٨، ومع بدء السير نحو الوحدة، استقبلت رئاسة أركان الجيش السورى بعض الضباط المصريين للاطلاع على سير العمل فيها بغرض إمكانية توحيد أسلوب العمل فى قيادة كل من الجيشين السورى والمصرى بمجرد قيام الوحدة.

وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا، كان الجيش السورى يعانى فى قياداته وقطاعاته المحاربة نقصاً فى عدد الضباط وعلى سبيل المثال، كانت وحدات الجبهة السورية تجاه إسرائيل بحاجة ماسة لتغطية جزء من هذا النقص، لاسيما أنها كانت قائمة فى منطقة القتال، فالكتيبة المشاة مثلاً التى كان مرتب ضباطها ثمانية وعشرين ضابطاً، لم تكن تضم أكثر من ثمانية إلى عشرة ضباط جلهم من الضباط الاحتياط.. لذلك قررت القيادة العامة للقوات المسلحة برئاسة المشير عامر - بعد قيام الوحدة وبناءً على طلب قيادة الجيش الأول السورى - تدعيم الجبهة السورية بعدد من الضباط المصريين لتعزيز وحداتها المقاتلة.

وتضمنت الدفعة الأولى مايقرب من مائة وعشرين ضابطا عينوا جميعهم فى الجبهة السورية.. وكان معظم هذه الدفعة من ذوى الرتب الصغيرة ـ ملازمين ونقباء ـ وقلة من الرواد وبضعة ضباط فى رتبة المقدم.

أما على مستوى قيادة الجيش السورى، فقد أعيد تشكيلها ودعمت بعناصر من الجيش المصرى ـ كما سأوضح فيما بعد.

وكما سبق أن ذكرت، فقد شهدت الأشهر الأولى من الوحدة عملية تسريح لعدد مناسب من الضباط الشيوعيين، كذلك عملية نقل لبعض الضباط البعثيين، الذى بدأوا يبدون ضرباً من السلوك الحزبى.. واستمرت طوال السنة الأولى من قيام الوحدة عملية زيادة تعداد الضباط المصريين فى الجيش السورى الأول بحكم النقص الذى كان يعانيه من الضباط.

هذه العملية كانت منطلقاً لاستغلال العناصر الحزبية سواء من البعث أو من الشيوعيين الذين بدأوا يتعرضون للوحدة بالهمس.. غير أن الجيش السورى فى هذه السنة ساده جو من النشاط التدريبى وروح بعيدة عن الحزبية، الأمر الذى هيأ مناخاً طيباً عاماً بين صفوف الغالبية العظمى فى الجيش السورى.. كذلك بدأ المواطنون السوريون يشعرون أن الجيش فى ظل الوحدة قد انسحب إلى ثكناته، ولم يعد يزج بنفسه فى السياسة، وأصبح الجيش يعد إعداداً عسكرياً يتناسب مع واجبه كجيش وطنى، مهمته الدفاع عن الوطن والمواطنين كافة.

واستمرت كذلك السنة الثانية للوحدة متبعة هذا النهج، الذى عزّز ضرورة إبعاد الجيش عن الحزبية، وتركيزه على التدريب والإعداد العسكرى مع تأييد عملية تبادل الضباط بين الجيشين السورى والمصرى، إذ نقل كثير من الضباط السوريين إلى الوحدات المصرية فى مصر.. ولم تكن عملية نقل الضباط السوريين إلى القاهرة بمثابة إبعاد لهم عن سوريا كما يدعى أعداء الوحدة، وإن تطلب الموقف نقل بعض العناصر لنشاطها الحزبى فى سوريا، بهدف إبعادها عن الأجواء الحزبية وتقوية الروح العسكرية داخل الجيش السورى ، لقد كان الغرض الأساسى من هذه التنقلات، التمهيد لعملية دمج للجيشين السورى والمصرى، الذى لايمكن أن يتم دون تفاعل ينتج عن اختلاط الضباط السوريين والمصريين، وخدمتهم معاً فى وحدات واحدة.

ومن الطبيعى ألا يروق هذا الأسلوب فى بناء القوات المسلحة، العناصر ذات النعرات الإقليمية والحزبية، التى استغلت هذه العمليات لإطلاق كثير من الشائعات المغرضة حول الجيشين المصرى والسورى.

والواقع أن هاتين السنتين شاهدتا جهداً كبيراً مشتركاً فى بناء الجيش السورى، قام به على قدم المساواة، وبروح من الإخلاص والتفانى، كل من الضباط المصريين والسوريين، الذين عملوا فى وحداته جنبا لجنب على أرض سورية.. كذلك كانت الحالة بالنسبة للضباط السوريين الذين عملوا فى وحدات الجيش المصرى فى مصر.

وقد شهدت الجبهة السورية معارك مع إسرائيل، سقط فيها الضابط المصرى إلى جانب الضابط السورى، واختلطت دماء الشهداء دفاعا عن الأرض العربية.. كذلك اشتركت بعض الوحدات المصرية فى بعض معارك الجبهة السورية مع إسرائيل، وتركت شهداء لها على أرض سوريا العزيزة إلى جانب شهداء سوريين على الأرض ذاتها وذلك في معركة «الجليبيتة» فى منطقة جسر بنات يعقوب فى القطاع الأوسط من الجبهة السورية، وذلك فى شهرى أبريل ومايو من عام ١٩٥٨.

ذلك أن إسرائيل بعد قيام الوحدة، وفى الأشهر الأولى لها، حاولت أن تقوم مراراً ببعض العمليات الاستفزازية فى الجبهة السورية، كى تدلل على أن الوحدة لم تغير شيئا من موازين القوى العسكرية فى المنطقة، ولكن إسرائيل كانت تتلقى كل مرة ضربات قاسية.

وقد دأبت إسرائيل طوال سنوات الوحدة على التحرش فى الجبهة السورية بغرض محاولتها القيام بعمل يهز معنويات الجيش السورى التى ارتفعت بصورة واضحة بعد قيام الوحدة، نتيجة الضربات المتعددة التى وجهها الجيش السورى لكل محاولات التحرش والاستفزاز فى الجبهة السورية.

وكانت آخر هذه المحاولات فى فترة الوحدة، هى معركة «التوافيق» التى تكبدت فيها إسرائيل خسائر جسيمة فى الأرواح، والتى دللت على عجز إسرائيل عن مواجهة وحدة سوريا ومصر، وبخاصة أن مصر استطاعت أن تدفع من الجبهة المصرية فى زمن قياسى بفرقتين.. إحداهما مدرعة والأخرى محمولة إلى الخطوط الأمامية تجاه إسرائيل.

وقد أدى هذا إلى قيام إسرائيل بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد التحرشات السورية والمصرية التى توجهها لها، بينما واقع الأمر أن معركة التوافيق، وتحرك القوات المصرية، كان للرد على انتهاكات إسرائيل للجبهة السورية، وشن هجماتها على بلدة التوافيق.

وكانت إسرائيل تستهدف من عملية التوافيق تحقيق نصر عسكرى محدود، يهيىء لها نصراً سياسيا، ويعمل على رفع معنويات الشعب الإسرائيلى الذى كان يشعر بخطورة وحدة مصر وسوريا على كيانه.

ولكن النتائج التى كانت ترجوها إسرائيل، لم تتحقق بل جاءت عكس ما توقعت، نتيجة إخفاقها فى تحقيق هدفها على الجبهة السورية، ونتيجة سرعة تحرك الجيش المصرى على الجبهة المصرية.

خلل فى قيادة الجيش السورى وأخطاء من الضباط

سبق أن ذكرت أن قيادة الجيش السورى أعيد تشكيلها مع قيام الوحدة.. ولقد تم تشكيلها على النحو التالى:

أولا: عين اللواء جمال فيصل قائداً للجيش الأول السورى، بعد إقالة الفريق عفيفى البرزى ذى الميول الماركسية، كما عين العميد المصرى عبدالمحسن أبو النور معاونا لقائد الجيش، وأسندت رئاسة شعبة العمليات إلى العقيد السورى أكرم ديرى، وشعبة الإمداد والتموين إلى العميد السورى ألبيرعرنوق، كما عين العقيد السورى محمد استنبولى رئيسا لشعبة المخابرات العسكرية السورية.

ثانيا: أسندت شعبة التنظيم والإدارة إلى العقيد المصرى أحمد زكى عبدالحميد، ورئاسة كاتم أسرار إلى المقدم المصرى أحمد علوى عبداللطيف.

ثالثا: أسندت قيادات المناطق والوحدات المقاتلة إلى الضباط السوريين حتى مستوى قائد الكتيبة، كذلك المناطق العسكرية وكانت عمليات التنقلات بين ضباط الجيش

السورى من رتبة قائد كتيبة فما فوق تخضع لدراسة لجنة شئون الضباط وموافقتها، على أن يعتمد قرارها المشير عبدالحكيم عامر بصفته قائدا عاما للقوات المسلحة.

وكانت لجنة شئون الضباط تتكون من قائد الجيش الأول ومعاونه ورؤساء شعب العمليات والإدارة والتنظيم والمخابرات العسكرية، وقائد الجبهة السورية.. وكان كاتم أسرار الجيش يقوم بعمل مقرر لهذه اللجنة.

وكانت لجنة الضباط تقوم باستدعاء قادة الأسلحة عند الضرورة، فى حالة دراسة أوضاع الضباط التابعين لأسلحتهم.. على أن ما يستلفت النظر، هو أن الأمور فى الجيش السورى سارت خلال السنتين الأوليين من الوحدة بصورة بناءة، ويرجع ذلك لما يلى:

أولا: لقى الخط الذى طرحته الوحدة بإبعاد الجيش عن الحزبية وتفرغه لإعداد ذاته عسكريا كى يصبح جيشا وطنيا قادرا على أداء دوره فى الدفاع الوطنى، ترحيبا حاراً وارتياحا لدى غالبية الضباط السوريين بعد سنوات طويلة سبقت الوحدة، وكثر فيها الصراع بين صفوف الجيش، كما كثر فيها النشاط الحزبى الذى كانت حصيلته تفتت الجيش إلى شيع وفئات متعددة.

ثانيا: كانت التطبيقات التى اتبعت لتحقيق هذه السياسة منسجمة معها فى هذه الفترة، مثل تسريح عدد كبير من الضباط الشيوعيين، ونقل بعض ضباط البعث الذين أبدوا تحركا حزبيا داخل الجيش السورى.

ثالثا: كان عمل قيادة الجيش الأول السورى فى هذه المرحلة يتميز بالنشاط والتفاهم ومتابعة الأمور بدقة.

ولكن بمرور الزمن، ونتيجة العوامل المختلفة التى نتجت عن الأجواء التى سادت احتكاكات العمل، والخلافات الداخلية فى إطار الوحدة ككل، ظهرت آثار معاكسة للوحدة بين صفوف الجيش، ولم تعالج فى الوقت المناسب أو بالشكل السليم.. وتمثل ذلك فى المظاهر التالية:

أولا: الخلافات التى طرأت فى إطار الوحدة بين القاهرة وبعض القوى السياسية فى سوريا مثل البعث والشيوعيين، وقد بدأت أصداؤها تصل إلى صفوف العسكريين، وتطن فى آذانهم.

ثانيا: بدأت النعرة الإقليمية التى كانت تغذيها بعض القوى الإقليمية حزبية أو غير حزبية، فى التسلل بين صفوت الجيش وتلقى صدى متجاوبًا فى نفوسهم.. وقد استغلت فى هذا المجال عملية تزايد الضباط المصريين فى صفوف الجيش السورى، وإن كانت تفرضها حاجة الجيش السورى للضباط.

ثالثا: عدم الانسجام الذى دب فى قيادة الجيش الأول بين الضباط المصريين من ناحية، ورؤساء الشعب من ناحية أخرى وبين قائد الجيش الذى بدأ ينظر إلى ذاته كشخصية سياسية عامة، أكثر من كونه قائدا للجيش، وبخاصة بعد أن استوزر بعض ضباط الجيش الذين كانوا فى أمرته أو عينوا محافظين.. أضف إلى ذلك أنه سمح لعمليات الدس والوقيعة أن تسود، حتى وقع هو تحت تأثيرها، مما أدّى إلى فقد الانسجام فى قيادة الجيش، وهذا من الأمور الجوهرية لسلامة القيادة.

وفى الفترة الأخيرة من الوحدة، أصبح عمل لجنة الضباط السورية صوريا، إذ استحوذ جمال فيصل قائد الجيش على كل سلطات اللجنة، التى أصبحت محاضرها تنظم بالتمرير دون اجتماع أعضاء اللجنة، وهذا مما سهل لكاتم أسرار عبدالكريم النحلاوى ـ الذى تزعم انقلاب الانفصال ـ أن ينفذ مخططه فى التعيينات والتسريحات والتنقلات بما يخدم أهدافه.. وفى ذاك الوقت كان النحلاوى هو كاتم الأسرار الفعلى، لأنه جاء إلى هذا المكتب ليحل محل العقيد المصرى أحمد فؤاد علوى، وكانت التوجيهات أن يبدأ النحلاوى بممارسة عمله ككاتم أسرار، وليس كضابط فى هذه الإدارة.

وكانت مهمة أحمد علوى تنحصر فى إعطائه الخبرة وتوجيهه فى عمله، مع إطلاق يده فى حرية العمل كرئيس لهذه الإدارة.. وبعد أن جاء النحلاوى إلى هذه الإدارة بفترة وجيزة، أصبح هو الذى يحضر اجتماعات لجنة الضباط أو ينظم محاضرها وفقا لأوامر قائد الجيش.

رابعا: الأخطاء التى كانت تقع من بعض العناصر المصرية عسكرية أم مدنية، وتجسيمها من قبل بعض خصوم الوحدة، ومساهمة المخابرات والمباحث السورية فى عملية التجسيم هذه..

من خلال ما تقدم نجد أن النحلاوى استغل موقعه ككاتم أسرار حربية، كما استغل جو عدم الانسجام السائد فى قيادة الجيش، فساعد على تنمية الخلافات، وعمد إلى تنفيذ

مخططه للانفصال، وبدأ فى تضمين النشرات العسكرية تعيينات الكثير من ضباطه فى المواقع المؤثرة فى قطاعات الجيش.

وحرص النحلاوى على أن يبقى الحزبيون ضعفاء فى الجيش، وأن يعمل على استمرار الأجواء مشحونة بالعداء للحزبية، وهذا ما عزز الثقة به، لأن خطوط السياسة العريضة فى الجيش كانت تكمن فى إبعاد الجيش عن الحزبية ومعارضة التكتلات.

وقد تميز النحلاوى فى الجيش بالروح الإقليمية الضيقة، فكان تكتله معتمدا بالدرجة الأولى على عنصر الضباط الدمشقيين، والضباط غير الحزبيين، فضلا عن الضباط المحافظين.

وإذا كانت هناك أخطاء وقع فيها بعض الضباط المصريين الذين كانوا يعملون فى سوريا، وبعض الضباط السوريين الذين عملوا فى مصر، فإن هذه الأخطاء تظل فردية، وواردة للوقوع فى كل زمان وفى كل مكان تسوده مثل هذه الظروف، كما أن أساليب وطرق معالجتها متيسرة بالشكل الذى يحقق فرض العقوبة الرادعة، وفقا لمقتضيات المصلحة العامة.. ولكن هذه الأخطاء استغلت بواسطة عناصر أعداء الوحدة، وعملت على تنميتها، لخلق فجوة عميقة بين المصريين والسوريين، تمهيدا لتهيئة جو من التنافر قد يساعد الانفصاليين على تحقيق أهدافهم.

ولنضرب عدة أمثلة من هذه الأخطاء التى اشترك فيها كل من الضباط السوريين والمصريين، والتى لم تكن سببا للانفصال كما يروجها أعداء الوحدة.

كان هناك ضابط مصرى يعمل فى حلب، استطاع أن يغدر بفتاة حلبية بعد أن وعدها بالزواج، وحملت منه، ثم تنصل من وعوده فشكته إلى قيادته، وتم التصرف فى الأمر بالزواج منها، وانتهت المشكلة.

قصة أخرى كانت الجبهة السورية مسرحا لها.. ذلك أن مشادة حدثت بين ضابط مصرى برتبة رائد وآخر سورى برتبة نقيب، وجرى بينهما حوار عنيف نتيجة إثارة بعض النعرات الإقليمية.. وأجرى تحقيق رسمى سرح بموجبه الضابط المصرى، وفرضت عقوبة مشددة على الضابط السورى، وقد قابل ضباط الجبهة هذا الإجراء بارتياح تام، وكان له أثر فعال على باقى وحدات الجبهة.

وثمة قصة أخرى على الجبهة السورية أيضا، إذ سلك ثلاثة من ضباط الصف التابعين لكتيبة المظلات المصرية، مسلكا بعيدا عن الانضباط واللياقة مع أحد الضباط السوريين فى حفل ترفيه، وتشكل مجلس عسكرى فورا، قضى بتنزيل رتب ضباط الصف، ونفذ الحكم بمراسم عسكرية، حضرها مندوبون عن جميع قطاعات الجبهة.

وقصة شبيهة بالقصة السابقة حدثت حينما خرج بعض الجنود السوريين عن الانضباط العسكرى تجاه بعض ضباطهم المصريين، نتيجة بعض الألفاظ النابية التى كان يستخدمها بعض الضباط المصريين وقد أدّت هذه الحادثة إلى تهور أحد الجنود السوريين بعد أن خرج عن شعوره، فأمسك بقنبلة يدوية وألقى بها داخل الخيمة التى كان يقيم بها ضابط مصرى، ولكنه نجا من هذا الحادث بأعجوبة.. وقد تمت معاقبة الضابط المصرى والجندى السورى.

وأظن أن سكان القاهرة لا ينسون حادث تمرد سرية المظلات السورية التى كانت تقيم فى القاهرة، إذ نزل أفرادها إلى منطقة روكسى فى مصر الجديدة، وقاموا بتدمير بعض واجهات المحال التجارية.

ولكن مهما كان الأمر، فإن مثل هذه الحوادث لا يمكن الحيلولة دون وقوع مثلها، والأمثلة على ذلك عديدة حدثت فى جيوش العالم أجمع، بل قامت بأعمال أبشع من ذلك بكثير.. فالحرب العالمية الثانية مليئة بحوادث الاعتداءات بين أفراد الجيوش المتحالفة، أو جيوش الغزو التى كانت تحارب على أراضٍ أجنبية، ولكن المهم أن العناصر المعادية للوحدة عملت على استغلالها لتخريب الوحدة، بدلا من العمل على معالجتها.

مذكرات صلاح نصر
الجزء الثانى

5

انفصال الوحدة

دار الخيّال

جذور مؤامرة الانفصال

لم تكن جريمة الانفصال حديثة العهد أو وليدة ظروف قيامها، إنما تمتد جذورها إلى عام ١٩٥٩.. لقد بدأ التآمر على يد رقيب مسرح من الجيش السورى يدعى شريف سلام، الذى كان يتردد على عمان لزيارة ابنته المتزوجة فى الأردن وبعض أقاربه وعشيرته، وفى بعض الأحيان كان يستضيفه الوزير الأردنى «وصفى ميرزا»، الذى كان يرتبط معه بصلة قديمة، منذ أن كان والد شريف يعمل مع وصفى ميرزا الحارس له.

وفى عام ١٩٥٩، كان ميرزا يتولى منصبى وزير الدفاع ووزير الداخلية فى حكومة الأردن، وفى إحدى زيارات سلام للأردن استضاف الوزير ميرزا «شريف سلام».. وأثناء إقامة الأخير لدى الأول، سأل الأول الأخير عما إذا كان ميسوراً تحرير سوريا من نير المصريين ـ على حد قوله ـ بالقيام بانقلاب عسكرى يطيح بحكم الوحدة.

وأجاب الرقيب شريف بأنه لم يعد فى سوريا من يستطيع القيام بأى انقلاب، نتيجة تسريح عدد كبير من الضباط الذين كانت لهم تطلعات حزبية عند قيام الوحدة.. ولكن الوزير الأردنى حثه على أن يبحث هذا الأمر عند عودته إلى سوريا، وقال له: لن تعدم أن تجد رجالا فى سوريا.. كما قال الوزير ميرزا بأن الأردن على استعداد لتقديم كل معونة للذين سيقومون بالانقلاب، فإذا ما أخفقوا فى تحقيق الغرض، فإن الأردن على استعداد لتأمين كل الضباط القائمين بالانقلاب كذا عائلاتهم.

وتخمرت الفكرة فى ذهن شريف سلام، فما أن عاد إلى دمشق حتى أخذ ينقب ويبحث عن ضالته المنشودة.. وساعده القدر فى مقابلة رجل شهير بالانقلابات يدعى المقدم المسرح خالد حمادة، الذى شارك تقريبا فى جميع الانقلابات التى قامت فى سوريا.

كان خالد حمادة قد سرح من الجيش السورى لنشاطه السياسى، وعين قبل قيام الوحدة بين مصر وسوريا مديراً للدفاع المدنى فى مدينة حلب، ثم فصل من وظيفته فعاد إلى دمشق يبحث عن مغامرة مثيرة ويسعى إلى مغامرة سياسية.

وتشاء الصدف أن يلتقى خالد حمادة وشريف سلام بعد فترة طويلة من الغياب.. وتحدث شريف سلام مع خالد حمادة عن المهمة التى كلفه بها «ميرزا» الوزير الأردنى، فرحب خالد بالفكرة ووافق عليها فوراً.

وانضم إلى التآمر تاجر سورى يدعى زهير الحسينى ـ وهو صديق خالد ـ وكان زهير يشكو دائماً سوء الحالة الاقتصادية فى سوريا نتيجة الوحدة.. وكان لزهير شقيق ضابط فى الجيش السورى يدعى العميد فيصل سرى الحسينى.. وكان يشارك التاجر زهير فى رأس مال متجره الدكتور خلوصى الكزبرى، شقيق المقدم حيدر الكزبرى المتآمر فى انقلاب الانفصال.

وما أن اجتمع المتآمرون، حتى أصبح التآمر على وحدة مصر وسوريا محل اهتمامهم الأول، وأخذت هذه المجموعة تجتمع لدراسة إمكانية هذا العمل، كان لا بد لهم أن يتسللوا داخل الجيش، فطلب زهير من شريكه الدكتور خلوصى الكزبرى أن يفاتح شقيقه حيدر الكزبرى فى الأمر.. وتحدث الدكتور خلوصى الكزبرى مع شقيقه حيدر، فوافق على الانضمام فوراً إلى التنظيم السرى، وكان العميد فيصل سرى الحسينى المرجع الأول لهذه المجموعة، والمرشد الخبير للتنظيم.

ومن ناحية أخرى قام خالد حمادة بمفاتحة كل من الرائدين المتقاعدين خالد عيسى ونشأت كلونيا، اللذين وافقا تواً على الانضمام للتنظيم.. كانت مهمة خالد عيسى أن يقوم بإعداد خمسة وثلاثين فرداً من العسكريين المسرحين، كى يشكل منهم جماعة من الفدائيين تكون على أهبة الاستعداد عند قيام الحركة.. أما نشأت كلونيا فكان عليه أن يجند عدداً من أفراد حرس المشير عامر وبعض الجنود فى قطاعات قطنة.

وبدت الأمور فى عينى خالـد حمادة وكأنها تسير فى الطريق المنشـود، فانتهز الفرصة كى يقـبض الثمـن، وطلب من شـريف سلام السفـر إلى عمان، وتـبليغ الـوزير الأردنى استعداده لعمل الانقلاب بالتعاون مع الأردن.

ومن ناحية أخـرى، توجه خالد حمادة إلى زهيـر الحسينى وخلوصى الكـزبرى يطلب منهما المال اللازم.. وقد حاول خلوصى أن يدفـع شيئا من ماله الخاص، ولكن خالد كان قد طلب مبـلغا من المال ليس فى قدرة خلـوصى أو زهير، وهنا قام خالد بحـثّ شريكيه على أن يـطلبا المال اللازم مـن الوزير الأردنى ميـرزا، وبخاصة أنه عرض هـذا الأمر من قبل.

وسافر شريـف سلام إلى الأردن، وقابل الوزيـر ميرزا وشرح له الموقـف.. كان ميرزا يشك فـى المجموعة القائـمة بالانقلاب، ولكـى يتيقن مـن جدية الحديث، أبدى لـشريف سلام رغبته فـى مقابلة أحد الضباط المشـتركين فى الانقلاب، وهنا أبدى شـريف للوزير الأردنى صعـوبة تنفيذ هـذا الأمر، فارتاب الوزيـر فى العملـية، وماطل فى إعطـاء العون الذى تعهد به، وتشاء الصدف أن يأتى العون من طريق آخر، ذلك أن شريف تقابل صدفة مع ابن خال له يدعى أنور ويعمل فى حاشيـة الملك حسين.. وشرح شريف لقريبه الأمر، فبادر أنور بتبليغ الملك حسين ملك الأردن بالموضوع.

وأمر الملك حـسين باستدعـاء وصفى ميرزا الوزيـر الأردنى، والرقيب المسـرح شريف سلام، وما أن استمع الملك حسين للأمر، حتـى طلب من وزيره أن يجتمع بكل من هزاع المجالى رئيس الحكومة، وحابس المجالى رئيس الأركـان الأردنى، وانتهت المقابلة بتفويض الملك حسين للوزير الأردنى بإجراء الاتـصالات مع زعماء الانقلاب المزعوم.. وبعد عدة لقاءات بيـن الوزير الأردنى وشريف سلام، طلـب الأول من الثانى أن يبلغ خـالد حمادة برغبته فى الاجتماع به فى أى مكان، وتـم الاتفاق على أن تتم المقابلة فى لبنان كى يسلمه المبلغ المطلوب.

واقترح زهير الحسيـنى ـ بعقلية التاجر الحريص ـ أن يصل المـبلغ المطلوب من الأردن عن طـريق شركة أدويـة فى روما، ولـكن باقـى المشتركـين فى الـتنظـيم السرى رفـضوا الاقتراح نتيجة المخاطـر التى قد يتعرضون لها لو تسلموا المبـلغ بهذا الأسلوب، وبدلا من ذلك، تم الاتفاق على أن يسافر خالد حمادة إلى بيروت ليتسلم المبلغ.

وفى بيروت قابل خالد حمادة المدعو جوزيف شدياق الذى كان حلقة الاتصال بينه وبين الوزير الأردنى، وبعد ثلاثة أيام لاحقة، حضر إلى بيروت الوزير الأردنى بصحبة العقيد الأردنى فتحى يسن ياور الملك حسين.. واجتمع الثلاثة فى فندق كارلتون بلبنان، وقاموا بمناقشة تفصيلات الحركة المزمع القيام بها.. وذكر خالد حمادة للوزير الأردنى، أنه تم الاتصال بعدد من ضباط الجيش منهم العميد فيصل الحسينى والمقدم حيدر الكزبرى، وبعدد من المدنيين منهم زهير الحسينى، وخلوصى الكزبرى، وخالد عيسى، وتم الاتفاق فى نهاية الجلسة على أن تقوم الأردن بدعم الحركة بمبلغ ثلاثمائة ألف ليرة سورية مساهمة من الأردن للانقلاب.. ومن الواضح أن الوزير الأردنى ارتاب فى تسليم المبلغ إلى خالد حمادة، إذ اعتذر أنه لم يحضر المبلغ، وطلب الوزير ميرزا من خالد حمادة أن ينتظر حتى يحضر له المبلغ من عمان.

وأحس خالد بما يدور فى رأس وصفى ميرزا، فتم الاتفاق على أن يحضر الدكتور خلوصى الكزبرى إلى بيروت، وعليه أن يتصل بالوسيط جوزيف شدياق.. وكانت كلمة «فريد» هى كلمة السر المتفق عليها.. وقد اتفق على المبلغ الذى سيخصص للمؤامرة وقدره ثلاثمائة ألف ليرة سورية تدفع على دفعتين.

ولتغطية العملية سافركل من زهير الحسينى وخلوصى الكزبرى إلى لبنان برفقة عائلتيهما، ووزع مال المؤامرة على المذكورين بعد، وفقا لدور كل منهم:

٥٠ ألف ليرة سورية	زهير الحسينى
٤٠ ألف ليرة سورية	شريف سلام
٤٠ ألف ليرة سورية	خالد عيسى
٢٥ ألف ليرة سورية	عبدالوهاب يوسف
١٥ ألف ليرة سورية	نشأت كلونيا
١٥ ألف ليرة سورية	العميد فيصل سرى الحسينى
٥ آلاف ليرة سورية	خلوصى الكزبرى.

وتبقى مع زهير الحسينى مبلغ مائة ألف ليرة، كى يوزعها على الضباط المشتركين فى المؤامرة، بمعدل خمسة آلاف ليرة سورية لكل فرد.

وخلال تلك الفترة التى كانت تجمع فيها الأموال، كانت الاجتماعات السرية تدار فى نشاط بالغ، واستطاعت الرؤوس المدبرة الاتصال بعدد من الأفراد العسكريين المتقاعدين والمسرحين، وطلب منهم أن ينتظروا «ساعة الصفر» ووزعت الأموال عليهم.

أما اجتماعات رؤوس المؤامرة فكانت تتم فى مكتب زهير الحسينى، وكان يحضر هذه الاجتماعات الدكتور خلوصى الكزبرى وخالد حمادة وزهير الحسينى.. كانت المناقشات تدور حول مراحل تطور المؤامرة، ومن ناحية أخرى كان زهير الحسينى يقوم بنقل هذه المعلومات إلى شقيقه العميد فيصل سرى الحسينى، ويطلعه على تطور الوضع بصفة دائمة، وكان العميد فيصل الحسينى يتردد فى بعض الأحيان على متجر شقيقه زهير، فيجتمع هناك بخلوصى الكزبرى وخالد حمادة، ويستعرض معهما الوضع العام للمؤامرة.. كما تم أيضا عقد عدة اجتماعات فى مزرعة الدكتور خلوصى الكزبرى، كان يحضرها المقدم حيدر الكزبرى وشقيقه خلوصى، وزهير الحسينى وخالد حمادة لدراسة خطة التآمر.

وفى أحد الاجتماعات التى عقدت فى منزل زهير الحسينى، والتى حضرها العميد فيصل الحسينى والمقدم حيدر الكزبرى وزهير الحسينى وخالد حمادة وخلوصى الكزبرى، تمت مناقشة جميع مراحل الحركة وإمكانات كل منها.. وفى هذا الاجتماع تساءل حيدر الكزبرى عما إذا كان قد تمت مفاتحة ضباط الطيران السورى فى الأمر.. فلما علم أنه لم يتم هذا الاتصال، كلف حيدر الكزبرى أخاه خلوصى بالاتصال بضباط الطيران.. وتم فعلا اتصال خلوصى بالعقيد لؤى شطى.

كان مخطط المؤامرة يقوم على أساس أن تكون حمص نقطة الانطلاق، فتوجه خالد حمادة إلى حمص، وتقابل مع صديقه القديم المقدم متقاعد سليم الأخطل، وفاتح خالد صديقه عن المؤامرة، وقال له إن هناك حركة فى الجيش لإعادة سوريا إلى وضعها المستقل قبل الوحدة، وطلب الأول من الثانى أن يقنع العقيد فيصل نورى الحسينى بالاشتراك فى هذه المؤامرة، باعتباره قائدا لموقع حمص، وعليه أن يدرس إمكانية بدء الحركة من حمص.. ولقد وعد خالد حمادة صديقه المقدم متقاعد سليم الأخطل بإعادته إلى الجيش وترقيته إلى رتبة عميد، ليتسلم قيادة المنطقة الشمالية، على أن يتسلم العقيد فيصل نورى قيادة المنطقة الوسطى.

واتصل سليم الأخطل بالعقيد فيصل نورى الحسينى، فوافق الأخير بعد أن أوحى إليه سليم الأخطل بنظافة الحركة.. واعترض فيصل أن تكون حمص نقطة الانطلاق، إذ لا تتوافر بها القوات اللازمة، فضلا عن عدم وجود محطة إذاعة بها.

كذلك اتصل خالد حمادة بالعقيد المتقاعد هشام العظم عن طريق المدعو «ظاظه» وعرض عليه الأمر، وزعم له أن الحركة عملية وطنية بحتة، ودلل على ذلك بأن أخبره بأسماء بعض الضباط المشتركين مثل العقيد عبدالغنى الدهشان والرائد عبدالكريم النحلاوى.

ومن ناحية أخرى اتصل كل من الرقيبين عبدالوهاب يوسف وشريف سلام بكل من رمضان محرم وجمال طاهر، ودفعا لهما مبالغ متفاوتة نظير اشتراكهما بالانقلاب.

كان ملخص الخطة أن يقوم المقدم حيدر الكزبرى بتحريك مصفحاته وقواته من حرس الحدود من قرية الضمير إلى مدينة دمشق، وعليه أن يعلن خالد حماده قبل ساعة الصفر بثمانى وأربعين ساعة بموعد تحركه، وسيقوم خالد بدوره بالاتفاق مع بقية المشتركين لتجميع الفدائيين فى القنيطرة، ثم يتم ترحيلهم إلى الضمير للإنضمام إلى قوات حيدر الكزبرى.

وبعد أن تصل القوات إلى دمشق، يتم احتلال النقط والمراكز الحيوية فى المدينة، بينما تقوم قوات الفدائيين بحركة اعتقالات لبعض الشخصيات بمن فيهم عبدالحميد السراج، ثم تتم مهاجمة مكاتب المخابرات والمباحث المنتشرة فى المدينة.

وكان على هشام الحسينى ـ بصفته مهندسا وموظفا كبيرا فى إدارة الهاتف السورية ـ أن يقوم بقطع الاتصالات التليفونية، وإعداد وسائل الاتصال اللازمة للحركة، بينما يكون العميد فيصل نورى الحسينى قد وصل إلى قطنة وسيطر على الموقف فيها.

وتم الاتفاق فى حالة نجاح الخطة أن تؤلف وزارة برئاسة أسعد الكورانى، تضم عددا من الوزراء منهم خلوصى الكزبرى كوزير للزراعة.. كما يتسلم خالد حمادة الأمن العام، وخالد عيسى قوات الحدود، وهشام الحسينى إدارة الهاتف، أما فى حالة إخفاق المؤامرة، فعلى كل فرد أن يفر بمفرده إلى الأردن التى ستتولى تأمين مصيرهم ومصير عائلاتهم.

ولكن سرعان ما تخلص حيدر الكزبرى من هذه المؤامرة، إذ فاتحه عبدالكريم النحلاوى زعيم انقلاب الانفصال بأن هناك ثورة وطنية نظيفة منبثقة من الجيش، وطلب منه الابتعاد عن حركة خالد المشبوهة، والعمل مع الثورة الوطنية.

وهكذا استطاع حيدر الكزبرى أن يتخلص من المؤامرة سالفة الذكر، وانضم إلى حركة النحلاوى، ثم اتصل بالعميد فيصل الحسينى وقال له: «يجب إنهاء الموضوع على أساس أنه لم يتم الاتصال بقوات الطيران والعميد موفق عصاصة.. كما أوحى حيدر إلى فيصل الحسينى بأن النحلاوى غير مضمون لأنه على حد قوله «زلمة المشير» أى رجله، وبذلك يكون حيدر قد انضم إلى حركة النحلاوى وابتعد عن حركة خالد حمادة التى لم يقدر لها أن تقوم.

التنظيمات السرية داخل الجيش السورى

ومع إخفاق مؤامرة الوزير الأردنى ميرزا، كانت هناك تنظيمات سورية أخرى فى الجيش السورى، نجح منها أحد التنظيمات فى القيام بعملية الانفصال ومن ثم لابد أن أتحدث عن هذه التنظيمات.

كان هناك أكثر من تنظيم، وكان النحلاوى زعيم مؤامرة الانفصال على علم وعلى صلة بكل التنظيمات الأخرى. وكان تعاونه معها بقدر يظل هو بتنظيمه قادراً على الاستفادة من باقى التكتلات وعلى إبقائها خاضعة لتنظيمه وتابعة له، وغير قادرة على التمرد عليه.

كانت أهم التنظيمات السرية القائمة فى الجيش السورى قبل الانفصال كما يلى:

أولا: تنظيم حيدر الكزبرى، وكان قوامه وحدات البادية المحمولة، وبعض الأفراد العسكريين والمدنيين وقد تحدثت عن هذا التنظيم بالتفصيل سلفا، وعن اتصاله بالأردن.

وكان عبدالكريم النحلاوى على اتصال بالكزبرى يشجعه ويطلع على كل نشاطه وتحركاته، ويعلم حجم قدرته العسكرية التى لم يكن يخشاها النحلاوى، بل على

العكس كان متأكداً دائماً بأنها ستكون تحت سيطرته عند العمل، وستعمل وفقا لمخططه، كما كان السراج يعلم بنشاط حيدر الكزبرى، وعلى صلة بأفراد تنظيمه، ويعرف كل تحركاته، وصلته بعبد الكريم النحلاوى، وبمباركة النحلاوى للكزبرى.

وكان السراج يشجع الكزبرى ظنا منه أنه سيكون قادراً على إبقاء الكزبرى فى نطاق سيطرته، كما كان يظن أن فى قدرته استخدامه فى الوقت المناسب لتحقيق مصلحته وتحقيق أطماحه وتطلعاته.. وكانت المعلومات التى يقدمها السراج لعبدالناصر عن خيوط شبكة الكزبرى بالقدر الذى لا يؤول على أنه حجب معلومات تمس أمن الوحدة عن رئيس الجمهورية.

كانت المعلومات التى يقدمها السراج لعبدالناصر تشير إلى أن الوقت لم يحن بعد لإلقاء القبض على عناصر هذا التنظيم، لأنه لا يزال فى وضع لا يشكل أى تهديد أو خطر.

ثانيا: تنظيم أكرم ديرى.

حرص أكرم ديرى بعد خروجه من الجيش إلى الوزارة، أن تبقى صلته قائمة بمجموعة من الضباط الدمشقيين أو ما يطلق عليهم «الضباط الشوام» وعلى رأسهم محمد منصور وعدنان الشيخ فضلى ومأمون القضمانى، بهدف أن يبقى على علم بما يجرى فى الجيش، وبخاصة وقد أحس بأن الوضع فى الجيش لا يكن أى روح عدائية نحو تكتلات غير حزبية، مثل تكتل الضباط الشوام.

وكان أكرم ديرى يرى فى بقاء النحلاوى فى رئاسته إدارة كاتم أسرار ضمانا بعدم مس هذه الفئات. كما كان أكرم ديرى يدرك أن جمال فيصل قائد الجيش لن يقدم على الإضرار بهذه المجموعة حتى لو شعر بتكتلها، لأنه كان من طبيعته عدم إقحام نفسه فى المشاكل.. وبعد تشكيل الحكومة الواحدة فى أغسطس سنة ١٩٦١، كان أكرم ديرى من العناصر التى لم توافق على تشكيلها، أو ترضى عن مناصبهم فيها.. ومن ثم نشط أكرم ديرى فى اتصالاته العسكرية، وبدأ يحاول أن يجعل من هذه المجموعة فئة يرتكز إليها فى هذه المرحلة القلقة من حياة الوحدة.

وكان أكرم ديرى يـعلم من خلال هذه المجموعـة بتحركات حيدر الكـزبرى، وكانت علاقة أكرم بالكزبرى ودية بالذات، بغرض استمرار الاتصال معه لاستخدامه إذا ما دعت الضرورة.. وكـان أكرم يعرف أيضا مـن خلال هذه المجموعـة أن عبدالكريم الـنحلاوى متعاطف مع الضباط الدمشقيين، ويسهل لهم أمورهم.

ومن خلال أكرم ديرى اطلع عبدالحميد السراج على هذا التكتل.

ولما كان كل من السراج وديرى غير راضٍ عن نظام الحكم الواحد. فقد بدأ كل منهما يتصل بالآخر للتعاون معا، ولقد اتصل الاثـنان فى سبتمبر من عام ١٩٦١ بالفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول فى بلودان، وعرضا عليه القيام بحركة بهدف إصلاح الأمور فى سوريا بعد أن وصلت ـ علـى حد تعبيرهما ـ إلى ما وصلت إليه من سـيطرة مصرية تامة علـى سوريا، وأوحيـا إليه أنـه رجل الساعـة فى سوريا، الـذى يستـطيع أن يلـعب دوراً إصلاحيا مهماً.

وقد تجاوب جمال فيصل معهما ووافقهما علـى تحليلهما للأمور، لكنه عارضهما فى فكرة القيام بعمل مسلح، وأبدى تآزره معهما فى تقديم استقالته إذا ما طلبا منه ذلك.

وقد أخفى عبـدالحميد السراج هذا اللقاء عـن عبدالناصر، لأنه كان ضالـعا بذاته فى التآمر هذه المرة.

ثالثا: تنظيم المقدم عبدالله الشيخ عطية.

كانت هذه المجـموعة تضم مجـموعة من الضباط حـريصة على الوحـدة، وتحس بهذه الأجواء التى كانت تسود الجيش السورى من تكتلات، ومن ضعف فى قيادة الجيش، ومن بلبلة نتيجة الشائعات الكثيرة التى روجتها الجهات العديدة، سواء مدنية أم عسكرية، وفى مقدمتها الحزبيون والمخابرات والمباحث السورية معا.

هذه المجموعـة كانت تبحث عن أسـلوب تستطيـع به طرح هذه المشكلات والمـطالبة بحســم الأمور وإصلاحها فـى الجيش، وكان قائد هـذه المجموعة تربـطه بأحمد حـنيدى أواصر رباط إقليمـية، فكلاهما من منطقـة دير الزور، وقد علم حنيدى بهـذا التكتل من خلال هذه الصلة.. وفى الوقت ذاته كانت تربط أكرم ديرى وأحمد حنيدى صلات كثيرة

من صداقة وزمالة ورفقة دورة تدريبية وعضويـة فى المجلس العسكرى الذى هيأ الظروف للوحدة.. ومن ثم علم كل مـن حنيدى وأكرم ديرى بالتنظيمين، وبالتـفاهم بين الاثنين، وطلب أحمـد حنيدى من المقـدم عبدالله الشـيخ عطية أن يفـاتح عبدالكريم الـنحلاوى بالأمر، بوصفه كاتم أسرار الجيش، ويتعاون معه.. وقد تعاطف النحلاوى فى بادىء الأمر مع عبدالله الـشيخ عطية وبث فى نفسه الـطمأنينة، ولكن النحلاوى كـان فى قرارة نفسه غير مطمـئن لهذه المجموعة ويخـشاها، فعمد ـ بحكم مـوقعه ـ إلى نقل عبدالـله الشيخ عطـية من سوريـا وعينـه ملحقـا عسكريـا فى الكـويت، كما قـام النحـلاوى بتشتـيت مجموعته، ومن ثم اطمأن النحلاوى أنه لم يعد هناك فى الجيش تنظيم يخرج عن سيطرة تنظيمه.

ومن البديهى أن يعرف عبدالحميد السراج بهذا التنظيم بعد أن أخذ أكرم ديرى علما به، ولكن السراج لم يخطر أيضا عبدالناصر ولا عبدالحكيم عامر بشىء من هذا.

رابعاً: تنظيم عبدالكريم النحلاوى.

وهو التنظيم الأقوى بين كل هذه التنظيمـات، وكان يضم أكثر التشكيلات العسكرية قوة وتأثـيرا، وكان يشـمل الوحدات المـتمركزة فـى المنطقـة المركزية ـ قـطنة، القـابـون، الكسـوة ـ بالإضافة إلـى بعض المناطق الأخرى، وقد أتاح له منصبه والفـترة الطويلة التى قضاهـا فيه، فضـلا عن الجو الذى سـاد رئاسة أركان حـرب الجيش، وتأثـيره على قـائد الجيش.. كـل هذه الأشياء أتاحـت له أن يجرى كل الـتنقلات والتـعيينات داخـل الجيش السورى وفقا لما يضمن له النجاح والسيطرة.

على أن نـقطة الضعـف فى التنظـيم التى كانت سـببا فى عدم اسـتمرار النظـام بعد الانفصال، كانت تكمن فى أن تنظيمه ارتكز فى قوته على عنصر إقليمى ـ ضباط دمشق ـ مما جعل الجيش السورى ينفر منه، وينقلب عليه بعد أن قام بالانفصال.

وكان فى مقدمة مجموعة النحلاوى الضباط الآتية أسماؤهم:

فايز الرفاعى، مهيب هندى، سعيد العاقل، فخرى عمر، هشام عبد ربه، شرف الدين زعبلاوى، برهان الدين بولس، تيسير الطباع، موفق عصاصة، عبدالغنى دهمان.

والواقع ان السراج وأكرم ديرى كانا يعرفان كل التنظيمات التى تكونت بالجيش باستثناء تنظيم النحلاوى، الذى لم يعرفا عنه شيئا من عناصره ولا قوته، ولا مدى تأثيره على باقى التنظيمات... وأغلب الظن أنهما كانا يعتقدان أن النحلاوى ليس بالضابط الذى يفكر فى القيام بانقلابات، وأنه «ككاتم أسرار» ضابط انضباطى لا يتورط فى التيارات السياسية، وقد عزز هذا الاتجاه لديهما، أنه قام بنقل ضباط عبدالله الشيخ عطية، وتفتيت تنظيمه، مما جعلهما يحذران ضباط التنظيمات الأخرى من عبدالكريم النحلاوى.

أما النحلاوى فكان مطلعا على تحركهما، حريصا على أن يخفى نشاطه وتحركه عنهما، إذ كان لا يحب السراج ولا يثق به.. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فكان أكرم ديرى يرى أن النحلاوى شخص لا يرعى إلا مصلحته الذاتية، ولا يمكن أن يؤتمن ولا يدافع عن صديق، ولا يلتزم بعهد، على الرغم من أن الاثنين دمشقيان..

ولذلك حينما قام الانفصال، وأدرك السراج وأكرم ديرى أن النحلاوى وراء الانفصال، فحاولا من اليوم الأول، ومن الساعات الأولى التقرب إليه ، ولكنه لم يلتفت إليهما، وطلب النحلاوى ترحيل أكرم ديرى مع رفاقه إلى القاهرة.

وحينما عرض السراج على النحلاوى التعاون معه، رفض الأخير وطلب من الأول عن طريق أحد ضباط الانقلاب الذى قابله السراج فى مبنى الأركان أن يلتزم بيته، ولا يغادره، وعند الحاجة إليه سيجرى الاتصال به.

حينئذ أدرك السراج أنه غير مرغوب فيه، فحاول الهرب، ولكن النحلاوى أمر بإلقاء القبض عليه، وأودعه سجن المزة، وبدأ ضباط الانفصال يشهرون بالمآسى التى ارتكبتها المباحث والمخابرات السورية مع شعب سوريا.

على أن التنظيمات السرية كانت وليدة الجو العام الذى سممته الدعايات المضللة المخربة للوحدة، والتى كانت تتمثل فى أجهزة الأمن والمباحث والمخابرات السورية، فضلا عن الجهاز السياسى الذى كان يتمثل فى الاتحاد القومى السورى.

أضف إلى ذلك ما كان يقوم به البعثيون والشيوعيون من شحن هذا الجو المسموم، متعاونين فى ذلك مع الأجهزة سالفة الذكر.

وقد ساعدت قيادة الجيش السورى الضعيفة والمتمثلة فى شخص قائد الجيش بالذات على إفساح الطريق لوصول هذه الدعايات إلى صفوف الجيش ورواجها داخله.

وقد تساءل البعض، أين كانت أجهزة مصر سواء المخابرات أو المباحث أو التنظيمات السياسية؟ ولماذا لم تكتشف هذه الأجهزة التآمر الانفصالى؟

والإجابة على ذلك واضحة وبسيطة، ذلك أن عبدالحميد السراج أصرَّ على الانفراد بالحكم فى سوريا، واشترط على عبدالناصر ألا يكون لأية أجهزة مصرية أى نشاط داخل سوريا، لأن المصريين ـ على حد قوله ـ ليسوا على دراية بشئون سوريا، كما عارض السراج بشدة إدماج المباحث والمخابرات فى الإقليمين، وقد وافقه عبدالناصر على ذلك، وأعطى له يداً مطلقة، حتى بعد أن أصدر قراراً بعملية الإدماج، ويرجع ذلك إلى سببين:

أولا: رغبة عبدالناصر فى تكثيف أخطاء أجهزة السراج فى سوريا حتى ينتهز الفرصة المناسبة لتكون مبرراً مستساغاً لإزاحته.

ثانياً: كانت تواجه عبدالناصر فى كل مرة كان يحاول فيها إبعاد السراج ظروف تجعله يرجئ الأمر إلى وقت أنسب ـ وقد بينا ذلك سلفا فى عدة مواضع.

وهكذا نجد أن الأحداث التى سادت الجيش السورى بعد حدوث الانفصال دللت على أن الجيش كان فى أواخر أيام الوحدة واقعاً تحت تأثير الدعايات والشائعات المضللة.

وليس هناك برهان على ذلك أكثر من أن المجموعة التى قامت بالانفصال، لم تستطع الاستمرار لأكثر من ستة شهور فى حكم سوريا، إذ ثار الجيش عليها ودمغها بالخيانة، وتخلص منها وطرد قادتها من البلاد ـ كما سأبين تفصيليًا فيما بعد.

واستمر الصراع فى صفوف الجيش من أجل إعادة الوحدة لسنوات طويلة، سرح خلالها معظم ضباط الجيش السورى، واستبدلوا بدفعات أخرى تم تنشئتها على أساس انفصالى.

وكانت المخابرات العسكرية السورية ـ وهى تابعة لرئاسة الأركان السورية فى أواخر أيام الوحدة ـ فى شلل نتيجة اهتمامها بمراقبة أنشطة المخابرات العامة السورية والمباحث السورية، اللتين كانتا تقومان بدور تآمرى على الوحدة نتيجة موقف السراج من

عبدالناصر، كما كانت هذه الأجهزة تقوم بعمليات مراقبة وإزعاج للمخابرات السورية الحربية، وتدأب فى شل نشاطها.

ومن الملاحظ أن المشير عبدالحكيم عامر قائد عام القوات المسلحة، والذى كان مخولا بصلاحيات رئيس الجمهورية فى سوريا، كان موضوعا تحت الرقابة المشددة من أجهزة الأمن السورية، ولذا أنشأ المشير عامر سنترالا خاصا لمواصلاته التليفونية.. ولكن سرعان ما اكتشفته أجهزة الأمن السورية ووضعته تحت الرقابة.

وقوع الانفصال

فى شهر أغسطس من عام ١٩٦١ تم تشكيل الحكومة الواحدة، بهدف معالجة الأوضاع المضطربة التى سادت سوريا فى السنة الأخيرة من سنوات الوحدة، والتى بلغت ذروتها عقب إعلان القرارات الاشتراكية، التى استغلت فى سوريا لتدعيم الجو المعادى للوحدة، ولصبغ هذه القرارات بصبغة السيطرة المصرية على سوريا، والتى لا تعامل على أساس التكافؤ مع الإقليم المصرى.

والواقع أن تشكيل الحكومة هذا لم يساعد على ما كان يهدف إليه، ذلك لأن غالبية الأعضاء السوريين فى هذه الحكومة، لم يكونوا مرتاحين لأوضاعهم فى التشكيل الجديد، فمعظمهم كان يتصور أن العملية تحوى عناصراً سوف تقلص سلطتهم، وتهيئ لإخراجهم من الحكم.

وكان عبدالحميد السراج أكثر الأفراد شعوراً بهذا التصور، لذلك كان الوزراء السوريون وبخاصة العسكريين، يعلنون فى سوريا سخطهم عن أوضاعهم وعن هذا التشكيل الذى أجرته القاهرة.

كانت أجواء سوريا مهيأة لمثل هذا المناخ، كما كانت القوى العديدة المتحركة ضد الوحدة ترحب بما يعبر عنه أعضاء الحكومة من عدم الرضا، وكان السراج قد عاد من القاهرة فى ٢٣ من أغسطس إلى دمشق بعد قبول عبدالناصر استقالته، فقام بتحريض ضباطه على الامتناع عن تنفيذ أوامر نقلهم إلى القاهرة، وقامت تشكيلات الاتحاد القومى

فى سوريا بإيعاز من السراج بإطلاق موجات من التذمر من القاهرة ومن مسلكها مع سوريا، حتى إن هذه الأجهزة تناولت عبد الناصر بالذات بالتجريح، واتهمته بالتنكر للمخلصين إليه من أمثال السراج.

وكان لامفر فى هذه الفترة من أن يقوم المشير عامر بالرد على تحركات السراج، ويحاول توضيح الأمور لكثير من الأوساط التى تأثرت بالشائعات.

كما انهمكت مخابرات الجيش فى الالتفاف إلى إحباط محاولات التشويش التى كانت تغذيها أجهزة السراج والاتحاد القومى السورى، وإلى معالجة الفوضى السائدة فى دمشق نتيجة محاولة إضراب المخابز، وإضراب وسائل النقل الداخلى، ومحاولة إثارة بعض فئات العمال، ودفع بعض العناصر للقيام بالمظاهرات .. وقد اشترك فى هذا النشاط الشيوعيون السوريون يدعمهم الاتحاد القومى.

والواقع أن هذه الفترة المضطربة كانت فرصة لا تعوض سنحت للتنظيمات السرية القائمة فى الجيش، كى تنشط بعيدة عن الرقابة وتقوم بإعداد نفسها لتنفيذ الانفصال.

وحقيقة كانت أجهز الدولة فى سوريا فى شلل تام، حينما تحركت القوات المسلحة السورية للاستيلاء على السلطة وتنفيذ الانفصال.

ولكن ماموقف البعث فى هذه الظروف ؟ أظن أنه لابد أن أعود إلى الوراء، إلى أوائل عام ١٩٦٠ بعد استقالة وزراء البعث من حكم الوحدة.. لقد تعذرت اللقاءات العلنية فى سوريا بين البعثيين القدامى الذين كانوا مبعثرين منذ سنوات، فعمدوا إلى النشاط السرى، حيث بدأ أكرم الحورانى نشاطه السرى ضد حكم الوحدة .. استناداً إلى المجموعات القديمة والجديدة التى كانت تؤمن بالولاء له، وتشاطره آراءه ، بينما قام البيطار وعفلق بنقد نظام حكم الوحدة، والمطالبة بتجديد الوحدة من الداخل وليس من الخارج.

وفى محاولة لرأب الصدع، تقرر عقد اجتماعات أسبوعية بعد ظهر كل يوم جمعة فى بيت الضابط المسرح عبد الغنى قنوت، للوصول إلى رأى موحد حول الموقف الجديد من الوحدة ومن نظام عبدالناصر.

ودارت مناقشات مطولة حول دور الحزب ومسئولياته تجاه الوحدة، وتجاه عبدالناصر وتجاه الجماهير، ووفق الطرفان ظاهريا إلى صيغة مشتركة تقضى بضرورة إعادة بناء الحزب بشكل سرى خشية من رقابة المباحث السورية.. لكن الاختلاف حول تجديد الوحدة وحول عبدالناصر استمر قائما بين الزعماء الثلاثة.. فبينما كان أكرم الحورانى مقتنعا بضرورة الحفاظ على الشخصية السورية وتوحيد السياسة الخارجية والدفاع فقط، كان رأى عفلق والبيطار عدم فصم الوحدة مع مصر،والنضال من أجل اقناع عبدالناصر بضرورة تغيير أساليبه وشكل النظام العام فى سوريا ومصر بالوسائل السلمية.

على أن اجتماعات يوم الجمعة فى بيت عبدالغنى قنوت لم تحسم الموقف بين مختلف تيارات البعث.. وكان ميشيل عفلق قد غادر سوريا إلى بيروت كاحتجاج على ماوصلت إليه الحال فى سوريا.

كانت الوحدة قد دخلت عامها الثالث فى شهر سبتمبر وكمحاولة لرأب الصدع والبدء بنشاط الحزب الجديد السرى، تقرر عقد اجتماع للقيادة القومية البعثية فى فيللا «الصنوبر» فى مصيف «برمانا» فى جبل لبنان، وذلك فى منتصف شهر سبتمبر.

وحضر الاجتماع صلاح البيطار وعبدالغنى قنوت ممثلا الحورانى عن سوريا، وفيصل الخيزران عن العراق، وغسان شراره وخالد بشرطى عن بعث لبنان.

وقام المؤتمرون بدراسة ما وصلت إليه الحال فى سوريا وتداولوا فيما بينهم حول أفضل الحلول لإصلاح الموقف.. وفى أثناء اجتماعاتهم وصل إلى برمانا السيد محمد اليوسفى الجزائرى مندوبا عن بن بيللا الذى عرض عليهم التوسط بينهم وبين عبد الناصرلإعادة توحيد الصفوف والحفاظ على الخط الاشتراكى.

وقد رحب المؤتمرون بمندوب بن بيللا، وظنوا أن هناك تحولا فى خط القاهرة، واستبشروا بالوساطة، وعاد اليوسفى إلى القاهرة لإتمام مهمته.

لكن تردى الأوضاع داخل سوريا، كان قد وصل إلى نقطة الانفجار، فبينما كان قادة البعث ينتظرون رد عبدالناصر على وساطة بن بيللا، إذ يفاجأون بإذاعة دمشق صبيحة الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦١ بإذاعة البيان رقم واحد معلنا قيام الانتفاضة المباركة وإنهاء حكم الوحدة والتسلط المصرى، وكانت محطة الإذاعة تعزف النشيد الوطنى السورى الذى لم يكن قد سمع منذ ثلاث سنوات أو أكثر.

ولكن كيف استولى الجيش السورى على السلطة؟

فى ليلة ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١، قامت بعض الوحدات العسكرية السورية بالتحرك نحو دمشق لتنفيذ الانفصال، وجرت الأحداث على النحو التالى:

أولاً: تحركت قوات البادية تحت قيادة حيدر الكزبرى من منطقة الضمير على طريق الضمير ـ دوما ـ حرستا ـ دمشق، وهدفها استراحة المشير عامر فى نهاية شارع المرج، الموصل إلى منطقة المهاجرين، لقتل المشير عامر، والقضاء على المقاومة التى تواجه القوة.

ثانيا: تحرك اللواء الأول - المتمركز فى قطنة- وهو أقوى لواء فى الجيش السورى حينئذ، ويضم فى تشكيله دبابات ومدفعية ميدان ومدفعية مضادة للطائرات.. وكان على رأس اللواء المقدم مهيب الهندى رئيس أركان اللواء، وصهر عبد الكريم النحلاوى.

كان هذا اللواء هو القوة الأساسية لتنفيذ الانفصال، ولذا قام عبد الكريم النحلاوى كاتم الأسرار بتركيز عدد كبير من ضباط الانقلاب به.. وكانت مهمة هذه القوة الإحاطة بمبنى الأركان ومبنى الإذاعة ومبنى الهاتف الآلى، كذا تأمين بعض مداخل دمشق التى يخشى أن تتحرك منها وحدات معادية لقوة الانقلاب.

ثالثا: بالنسبة لباقى قطاعات الجيش، كان النحلاوى قد قام بتعيين ضباط موالين له فيها قبل بداية الانقلاب، بحيث أن أى تحركات للقطاعات، كانت ستؤدى إلى انقسام فيها يعيق حركتها أو تصديها، و هكذا ضمن إلى حد ما تجميد الوحدات المعارضة للانقلاب.

رابعاً: أصدر النحلاوى تعليمات بالقبض على الضباط المصريين الذين كانوا يعملون فى وحدات الجيش السورى، للحيلولة دون قيامهم بأية مقاومة.. ناهيك أن التعليمات الأساسية التى كانت معطاة للضباط المصريين تؤكد على ضرورة طاعتهم لقادة وحداتهم، وكانوا جميعاً ـ من مستوى كتيبة فما فوق ـ من السوريين، كما كانت التعليمات تقضى بعدم التصدى لمثل هذه المواقف التى تبلغ حد التقاتل، وبخاصة أن الأمرلم يكن محلياً فى بداية التحرك للانقلاب.

خامساً: الطيران السورى تحت قيادة العقيد موفق عصاصة، وهو أحد أعوان النحلاوى الأساسيين، والذى كان قد أعدّ الوضع فى الطيران بحيث يضمن عدم قدرته على التحرك.

مجرى الأحداث

قبل أن تبلغ الوحدات المشتركة فى التآمر دمشق، كانت شعبة المخابرات العسكرية السورية بقيادة العقيد السورى محمد الاستنبولى قد علمت بتحرك وحدات الانقلاب، فأخطرت المشير عامر فى استراحته.. وأمر المشير عامر فوراً بالاتصال باللواء جمال فيصل قائد الجيش، وبرؤساء شعب الأركان كى يتوجهوا فوراً إلى مبنى الأركان.

كذلك أعطى أوامره كى يجرى اتصال مع الوزراء العسكريين لينضموا فى مبنى الأركان.

وفعلا وصل الوزراء السوريون العسكريون إلى مبنى الأركان بالترتيب التالى:

طعمة العودة الله، أحمد حنيدى الساعة الثالثة والنصف صباحاً، جادو عز الدين الساعة الثالثة وأربعين دقيقة، أما أكرم ديرى فلم يكن فى منزله فى تلك الساعة المتأخرة، وفى رأيى أن هذه التعليمات جانبها التوفيق، لأنها أدت إلى جمع كل المسئولين فى سلة واحدة، تسهل لقوات الانفصال الاستيلاء عليها.

وكان المشير عامر وقائد الجيش ورؤساء الشعب قد اجتمعوا فى مبنى رئاسة الأركان، حينما وصل الوزراء العسكريون السوريون، أما أكرم ديرى فلم يكن موجوداً فى منزله حينما تم الاتصال به الساعة الثالثة صباحاً، وتكرر الاتصال بمنزله، فكانت زوجته تجيب بأنه خارج المنزل.

وقرابة الساعة الثالثة وخمس وأربعون دقيقة، سمع تبادل إطلاق النار فى استراحة المشير.. وفى الساعة الرابعة صباحاً وصلت دبابات اللواء الأول السورى المتحرك من قطنة إلى مبنى الأركان والإذاعة وأحاطت بهما، واتضح حينئذ أن عبدالكريم النحلاوى الذى

لم يكن قد حضر إلى مبنى الأركان، كان مصاحباً للدبابات التى أحاطت بمبنى الأركان، كما كان برفقته مهيب الهندى بوصفه قائداً للقوات المتحركة من اللواء.

وقرابة الساعة الرابعة والنصف اتصل أكرم ديرى هاتفيا بمبنى الأركان، واستفسر عن الموضوع، وذكر بأنه فى طريقه إلى مبنى الأركان، ووصل أكرم ديرى إلى مبنى الأركان، وعند وصوله إليه، تصدى له حيدر الكزبرى، وجرى نقاش بينهما، واستغرب الكزبرى عن سبب مجىء أكرم ديرى للمبنى، فالمعروف لديه أن أكرم ديرى كان مع الانقلابيين، ولكن أكرم نفى علمه بالانقلاب.

وتراشق أكرم والكزبرى بالسباب، فماكان من الكزبرى ـ الذى كان ثملاً ـ إلا أن أطلق النار على أكرم وأصابت طلقة ساق أكرم ديرى بجرح طفيف، ودخل أكرم بعدها مبنى الأركان.

وقد فسرت هذه العملية بأنها تمثيلية الغرض منها إبعاد الشبهة عن أكرم ديرى، لاسيما بعد تأخره عن الحضور لمبنى الأركان للانضمام مع رفاقه من الوزراء العسكريين، الأمر الذى آثار الشك لدى زملائه، وقد ثبت لديهم أنه كان خارج بيته فى هذه الساعة المتأخرة، فاعتقدوا أنه كان مجتمعا مع بعض ضباط الانقلاب.

ومع الفجر بدأت الاتصالات بين الانقلابيين وبين المشير عبدالحكيم عامر، فكلف المشير كلا من جاسم علوان ـ قائد اللواء المحاصر لمبنى الأركان ـ وكان جاسم قد استدعى للأركان من قطنة الساعة الواحدة صباحا من الليلة ذاتها ـ وجادو عز الدين وأكرم ديرى، بالاستفسار من النحلاوى والهندى عن أهدافهما، فأجاب النحلاوى بأن الحركة لا تستهدف سوى إجراء بعض الإصلاحات فى الجيش بعد أن ساءت الأمور إلى الحد الذى اقتضى هذا التحرك.. وأعلن النحلاوى أنه يقوم بهذه الحركة وهو حريص على وحدة الإقليميين فى الجمهورية العربية المتحدة، وعلى الاعتراف برئاسة عبدالناصر للجمهورية، وبقيادة عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة فى الاقليمين المصرى والسورى.. ونفى النحلاوى بأن تكون هذه الحركة هدفها أى غرض آخر أو القيام بعمل انفصالى.

ومن خلال هذه المبادئ أعلن النحلاوى عن رغبته فى أن يقابل المشير عامر، ويعرض عليه تصوره للإصلاحات التى يرى الجيش ضرورة القيام بها، لتنتهى الحركة وتعود القوات إلى ثكناتها.

وقد طلب المشير عامر من النحلاوى أن يسحب دباباته بعيداً عن مبنى الأركان لإثبات حسن نيته، والواقع أن النحلاوى انصاع لهذا الطلب، وتراجعت الدبابات إلى أطراف ساحة الامويين القائمة أمام مبنى الأركان والتى تبعد عنه مسافة صغيرة نسبيا.

وليطمئن النحلاوى على نفسه، طلب أن يوضع خارج مبنى الأركان وبين الوحدات المحاصرة له بعض الرهائن، واختار أن تكون الرهائن مكونة من اللواء أنور القاضى، والعقيد أحمد زكى وهما مصريان، وقد وافق المشير عامر على تأمين النحلاوى، فأمر اللواء القاضى والعميد أحمد زكى بالخروج والوقوف مع القوات المتمردة.

وحينما قابل النحلاوى المشير عامر، أكد الأول أن حركته لا تهدف إلى أى أغراض انفصالية، وأن غرضها إجراء بعض الإصلاحات، منها تخفيف عدد الضباط المصريين فى الجيش السورى وبخاصة فى رئاسته، كذا إجراء بعض التنقلات التى عرضها النحلاوى على المشير، وتيسيراً لإنهاء الحركة وسحب القوات إلى قواعدها، اقترح النحلاوى على المشير الموافقة على ترحيل بعض الضباط إلى القاهرة وهم اللواء أنور القاضى والعقيد أحمد علوى، والعقيد أحمد زكى، والعقيد محمد استنبولى رئيس شعبة المخابرات الحربية السورية، والأخير من أبناء الإقليم السورى. كذلك اقترح النحلاوى ترحيل الوزراء العسكريين الذين كانوا مجتمعين فى الأركان، وقد تم ترحيل الوزراء فعلاً حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وكان النحلاوى قد اتفق مع المشير على صيغة بيان يعلن بعد إتمام عملية الترحيل هذه، ينهى بموجبه حالة العصيان وتعود الأمور إلى طبيعتها.. وفعلا صدر البيان الذى سمى بالبيان رقم (٩)، وأذيع من إذاعة دمشق، وهذا نصه:

«إن القيادة العربية الثورية للقوات المسلحة تعلن أنها ليست عناصر مخربة انتهازية تريد الإساءة لقوميتنا، فقامت بحركتها المباركة تلبية لرغبة الشعب العربى وآماله وأهدافه، وعرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام

للقوات المسلحة، الذى تفهم أمور الجيش على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لصالح وحدة القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة.. وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعى اعتماداً على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة..»

وقامت فى سوريا نتيجة إعلان البيان مظاهرات ابتهاج وفرح لانتهاء الأزمة، واعتقد الشعب السورى أن الأمور ستعود إلى ما كانت عليه.

ولكن النحلاوى وزمرته ما لبثوا أن نكثوا بالعهد، فقد صدر البيان رقم (١٠) يلغى مضمون البيان السابق، ويعلن أن المشير عامر لم يوافق على ما جاء بالبيان السالف.

والواقع أن البيان رقم (٩) لم يكن سوى محاولة للمساومة أو المناورة لكسب الوقت، وقد طلب الانفصاليون من المشير عامر قائد عام القوات المسلحة والفريق جمال فيصل قائد الجيش السورى ـ وهما تحت التحفظ ـ أن يعلنا بيانا بأن الأمور قد انتهت، ولكن المشير عامر رفض طلب الانفصاليين، كما رفض جمال فيصل أن يعلن أى شىء وأصبحت حياتهما وحياة من معهما معرضة للتضحية والخطر.

وقامت قوة الانقلاب بتفريق المظاهرات بعد إعلان هذا البيان، وعمّ الوجوم الكثيرين.

وبعد ترحيل الوزراء بما يقرب من الساعتين، قام الانفصاليون بترحيل المشير عبدالحكيم عامر إلى القاهرة فى الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساءً، وأذاعوا بيانا بذلك بعد أن استقل الطائرة مباشرة، عسى أن تقوم إسرائيل باقتناص طائرته كما حدث عام ١٩٥٦ مع طائرة مرافقى المشير.

على أن ما ينبغى أن أذكره هنا، هو أن النحلاوى بصفته عنصراً عاملاً داخل مبنى الأركان، عمل على تجنيد سرية الحراسة فى مبنى الأركان إلى جانبه، فحينما أطبقت دبابات الانفصال على مبنى الأركان، قام قائد سرية الحراسة بجمع أفراد السرية التى كانت منتشرة فى مواقع قتالية على سطح الأركان وفى ساحتها، وأدخل أسلحتها إلى مخزن الأسلحة، الأمر الذى جعل المشير عامر وقيادة الجيش الأول بكاملها مجردة من أى عنصر للدفاع عنها.

وقد مكن ذلك النحلاوى وضباطه من أن يدخلوا أحد أجنحة المبنى ويشغلوه، وأن يقيموا حراسة على هذا الجناح من العناصر المتمردة.

وبعد رحيل عبدالحكيم عامر عن دمشق، أحس الانفصاليون بأن الأمور استقرت لهم، وبدأوا اتصالاتهم الفورية مع القوى السياسية الانفصالية لتشكيل حكومة تطلب الاعتراف بها، تدعيما لموقف سوريا.

وبالفعل تم تشكيل هذه الحكومة فى الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٢٨ من سبتمبر ١٩٦١ برئاسة مأمون الكزبرى الانفصالى العريق فى التآمر.

وتشكلت الوزارة الانفصالية على النحو التالى:

- مأمون الكزبرى - للرئاسة والخارجية والدفاع - محام من دمشق.
- أمين أحمد نظيف - للزراعة والإصلاح الزراعى - مزارع من دمشق.
- أحمد محمد سلطان - للأوقاف والعدل - محام من حماة.
- فؤاد العادل - للشئون الاجتماعية - مديرإدارة فى وزارة الشئون الاجتماعية.
- فرحان الجندلى - للصحة - طبيب من حمص وعمل وزيراً فى عهد الشيشكلى.
- ليون زمرية - للمالية والتموين - محام من حلب.
- عدنان القوتلى - للداخلية - محام من دمشق.
- عوض بركات - للاقتصاد والصناعة - نائب حاكم المصرف المركزى.
- عزت النص - للتربية والإرشاد القومى - مدرس جامعى وصديق للشيشكلى.
- نعمان أزهرى - للتخطيط والشئون البلدية.
- عبد الرحمن حورية - للأشغال والمواصلات.

وما أن تشكلت هذه الحكومة بادرت الأردن والسعودية والعراق وتركيا بالاعتراف بها، وهذا ماخلق وضعًا معقداً بالنسبة لمعالجة الوضع فى سوريا من جانب عبدالناصر.

وطوال يوم ٢٨ من سبتمبرسنة ١٩٦١ كانت جميع مراكز المحافظات السورية تجتاحها المظاهرات المؤيدة للقاهرة، ولم تبق عاصمة من عواصم المحافظات إلا وسقط فيها -فى ذلك اليوم- العديد من الشهداء على يد القوات العسكرية الموالية للانفصاليين.

وظل الموقف فى كل من حلب واللاذقية متصديا للانفصاليين، وظلت إذاعة حلب تذيع البيانات التى تشجب الانفصال حتى الساعة الحادية عشرة مساء من يوم الانفصال، حتى تم إسكاتها، إذ إنّ قطاعات حلب كانت معادية للحركة الانفصالية.

غير أن بعض الضباط الانفصاليين مثل جورج محصل أعلن ولاءه لقائد المنطقة الشمالية المعارض للانفصال ويدعى العميد حكمت داية، واستأذنه أن يتحرك بوحدات عسكرية من مركز تدريب حلب إلى المدينة لترابط فى نقاطها الحساسة وتمنع أى عمل قد يقوم به الانفصاليون.

وكان العميد حكمت داية قد أذاع بيانا يستنكر التمرد، هذا نصه:

«أيها الأخوة المواطنون فى الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة، مما لاشك فيه أن الحركة التى قام بها بعض ضباط الجيش لم تكن ولن تكون بأى حال من الأحوال إلا دافعا لكم على التمسك والاتحاد وحافزا قويا يحدوكم للتكاتف والوقوف صفا واحدا متراصاً للحفاظ على مكاسب القومية العربية والزود عن كيان هذه الجمهورية.. فالجيش لاشك، لن يشك يوما باندفاع أبناء هذا الشعب نحو تحقيق الأهداف السامية والغايات النبيلة، وكله ثقة بوحدتكم الوطنية التى لايمكن أن تصدع الأعاصير بناءها المتين، كما يؤمن إيمانا خالصا بتعلقكم بوحدتكم المباركة وجمهوريتكم العربية المتحدة والتفاتكم حول رائدكم جمال عبدالناصر.. ومادام الحق معكم فلا غالب لكم، والله ينصركم».

غير أن جورج محصل استخدم بدلا من ذلك الوحدات التى وضعت تحت قيادته والتى تحركت إلى المدينة، فى تفريق المظاهرات التى كانت تندد بالانفصال وتهتف بالوحدة، واحتل قيادة المنطقة، وأعلن تأييده لحركة النحلاوى، وقام باحتلال الإذاعة واعتقل قائد المنطقة.

أما فى اللاذقية فقد ظلت حاميتها السورية حتى آخر ضوء ذلك اليوم على ولائها للجمهورية العربية المتحدة، غير أن قيادة الانفصال - خشية منها أن يقوم عبدالناصر بعمليات إنزال فى منطقة الساحل - قامت بتحريك وحدات مدرعة ومحمولة من منطقة حمص وتلكخ إلى اللاذقية، أحاطت بقيادة المنطقة وأعلنت ولاءها للانفصاليين، كما أعلن كامل زيتونة قائد المنطقة ولاءه للانفصاليين، وهكذا كان زيتونة يلعب على

الجبلين،وكان زيتونة قد أعلن ولاءه للانفصاليين قبل هبوط المظلات المصرية فى منطقة الساحل.

وفى دير الزور أعلن محافظ دير الزور أن الشعب العربى فى دير الزور يؤكد تمسكه بالوحدة العربية وجمهوريته الغالية، ويعلن استعداده للبذل والفداء.

قرارات عبدالناصر فى القاهرة

قبيل الانفصال بما يقرب من عشرة أيام كلفنى عبدالناصر أن أتوجه إلى سوريا لأعاون المشير عامر فى الموقف المتدهور فى سوريا، والعمل على تنفيذ قرار إدماج المخابرات بعد استقالة السراج.

كانت أيام عصيبة، تشوبها الفوضى والاضطراب، وكان يسود دمشق جو من الاكتئاب والهموم، وتعيش أجهزة الدولة ومؤسساتها فى سوريا دون ضابط أو رابط، ووصل الأمر إلى تمرد أفراد بعض الأجهزة مثل المخابرات والمباحث السورية. وكان الاتحاد القومى السورى يحرص على المظاهرات المعادية لعبد الناصر، ويروج الشائعات ضد مصر.

وطلب منى المشير عامرأن أعود إلى القاهرة، وأشرح لعبد الناصر الصورة القاتمة التى تسود سوريا، ثم أرجع إليه بعد ذلك بتوجيهات، عبد الناصر.

وفى يوم ٢٧ من سبتمبر أى قبل الانفصال بيوم، توجهت إلى مطار دمشق، وطرت إلى القاهرة بطائرة الصباح، وبعد وصولى قابلت عبد الناصر توا وشرحت له الموقف.

كان من رأى عبدالحكيم عامر أن حالة الفوضى التى تسود سوريا قد تهيىء لأى جماعة فى الجيش أن تقوم بعمل انقلاب معاد للوحدة، وبخاصة أن أعداء الوحدة قد تكاثروا بعد استقالة السراج، ونمو عداء البعث، وصدور القرارات الاشتراكية.

كما كانت هناك معلومات تفيد بأن الرأسمالية السورية نشطة، وأن الشركة الخماسية - وهى مؤسسة صناعية يمتلكها عدد صغيرمن الأسر - تمول مؤامرة لعمل انفصال، ولكن الفوضى التى عمت أجهزة سوريا هيأت المناخ كى يتحرك أى تنظيم لضرب الوحدة.

وطلب عامر أن يصدر عبدالناصر أوامره بسحب السراج من دمشق، ويفوض عبدالحكيم عامر باتخاذ الإجراءات الحاسمة فى دمشق كى يعيد الاستقرار إلى سوريا.. ووافق عبد الناصر على سحب السراج، وفوض عبد الحكيم عامرسلطة كاملة لاتخاذ مايراه من إجراءات سواء فى القوات المسلحة أو أجهزة الأمن أو التنظيم السياسى، وطلب عبدالناصر منى أن أعود فى صباح اليوم التالى إلى دمشق.

وأعددت نفسى للسفر صباح يوم الجمعة ٢٨ من سبتمبر إلى دمشق، ولكن رنين الهاتف أيقظنى فى الصباح الباكر، وإذا بالمتحدث زغلول كامل مدير مكتبى الذى أبلغنى أن هناك تمردا فى دمشق، وأن المشير عامر محاصر فى مبنى الأركان السورى.

كانت أجهزة المخابرات المصرية التى كانت تعمل فى نوبتها ليلة الانفصال قد علمت قبل الساعة الخامسة صباحا بقليل بقيام حركة تمرد قامت بها بعض وحدات الجيش الأول السورى.

وقد تحقق هذا النبأ من ثلاثة مصادر، إذ وصلت إشارة من رئاسة الجيش السورى الأول فى دمشق تفيد بأن بعض الوحدات التابعة لمعسكر قطنة تحركت إلى دمشق ليلة الانفصال، واحتلت مبنى الإذاعة، كما حاصرت رئاسة أركان الجيش السورى.. كما تلقت طائرة مصرية قرب مطار دمشق ـ وكانت قد غادرت القاهرة إلى دمشق فى الساعة الثالثة صباح يوم الانفصال ـ إشارة تطلب منها عدم النزول فى المطار، فعادت إلى القاهرة، أما المصدر الأخير، فكان عبارة عن إشارة وصلت إلى مطار القاهرة من دمشق تعلن إغلاق مطار دمشق، فى اللحظة التى كانت طائرات الركاب الصباحية المتجهة لدمشق، توشك أن تحلق فوق القاهرة فى طريقها إلى دمشق.

واتصلت بعبد الناصر فى منزله، وعرفت أن سامى شرف أبلغه بالأمر منذ دقائق، فطلب عبدالناصر منى أن أجمع له تفاصيل الأنباء، فاستدعيت رجال المعلومات فوراً.

وفى الساعة السابعة صباحاً وبعد إذاعة أناشيد عسكرية مثل تلك التى تعود الناس سماعها قبل حدوث أى انقلاب، أعلنت محطة إذاعة دمشق بعد أن استولى الانفصاليون عليها بيانا من مجلس قيادة الثورة الجديد بأن الجيش استولى على الأمور فى سوريا، وأن المشير عامر لن يسمح له بترك سوريا فى الوقت الحاضر.

وأذاعت محطة دمشق ما أسمته بالبيان رقم واحد الذى ادعت فيه أن الجيش السورى قام بانتفاضة وطنية لا صلة لها بشخص أو بفئة معينة، وإنما هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية، وكان البيان موقعا باسم «القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة».

وتلى ذلك بيان آخر هو البيان رقم اثنين وضح فيه نية المتآمرين إزاء الوحدة، إذ أعطى البيان إشارة إلى الانفصال حيث تكلم عن مصر وعن سوريا باعتبار كل منهما جزءاً منفصلاً عن الآخر، كما هاجم القرارات الاشتراكية، ووصفها بأنها قرارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب، وأنها تهدف إلى خديعة الكادحين من أبناء هذه الأمة وبخاصة العمال والفلاحين.

وصدر بيان ثالث يذكر أن المتمردين يسيطرون على الموقف، وتبعه بيان رابع ينص على إغلاق كافة المطارات والموانئ السورية اعتباراً من صدور البلاغ وحتى إشعار آخر.

وفى بادىء الأمر كان عبدالناصر يظن أن الأمر ليس خطيرا، وأنها مجرد قوة عسكرية قريبة من دمشق استولت على السلطة، وبالرغم من الصورة القاتمة التى كانت لديه فى مساء اليوم السابق، فإنه كان يظن أن أغلب الجيش وجماهير الشعب لاتزال موالية له.

وأصدر الرئيس جمال عبدالناصر بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة أمراً بعزل قادة التمرد وتجريدهم من رتبهم العسكرية وإعفاء ضباطهم وجنودهم من أى ولاء لهم، وهم: العميد عبدالغنى دهشان ـ العميد موفق عصاصة ـ المقدم عبد الكريم النحلاوى ـ المقدم حيدر الكزبرى ـ المقدم مهيب الهندى ـ المقدم هشام عبد ربه.

ولكن عبدالناصر بعد أن أجرى اتصالات بالتليفون اللاسلكى مع المشير عامر، بدأ يتبين خطورة الموقف، وكان آخر هذه الاتصالات تلك التى جرت قبل استيلاء الانفصاليين على مركز الاتصال اللاسلكى الساعة العاشرة صباحاً.

وبعد أن صدر البيان رقم (٩) قبل قطع الاتصال بين دمشق والقاهرة، اتصل عبدالناصر بعبد الحكيم عامر ودار الحديث التالى:

قال عبدالناصر: هل وافقت حقا على إنهاء حالة التمرد وعودة الأمور إلى ما كانت عليه؟

أجاب عبد الحكيم: هناك مفاوضات جارية مع ضباط الانقلاب، وقد أمرتهم قبل عمل أى شىء سحب قواتهم بعيداً عن مبنى الأركان.

قال عبدالناصر: أخشى أن تكون خدعة، اطلب منهم أن يعودوا إلى ثكناتهم.

وأجاب عامر: إن هذا الاحتمال وارد، ولذا عليكم بالتصرف فى حالة انقطاع الاتصال بيننا دون وضع أى اعتبار شخصى، فالمصلحة الوطنية التى تقدرها فوق أى اعتبار.

كانت هذه آخر الاتصالات بين عبدالناصر وعامر، وحينما صدر البيان رقم (١٠) الذى نكث فيه الانفصاليون بوعدهم وجد عبد الناصر أنه لا بد من التصرف.

وكان أول عمل قام به عبدالناصر صباح يوم الانفصال، أن توجه إلى مبنى الإذاعة بالقاهرة، وأذاع فى التاسعة صباحاً بياناً على الأمة العربية، أعلن فيه أن ما قام به المتمردون فى دمشق يؤثر على وحدة العرب القومية، كما يؤثر على كفاحهم الطويل فى سبيل عروبتهم.

وقال عبدالناصر أنه لن يعلن حل الجمهورية العربية مهما جابه من متاعب، وأنه ليس من سلطته بأى حال من الأحوال أن يعلن ذلك، وأشار إلى أن إسرائيل تريد هذا الحل، كما ينادى الاستعمار وأعوانه بحل الجمهورية العربية المتحدة، وأنه لن ينضم إلى أعداء الوطن العربى.

وأصرّ عبدالناصر فى بيانه على استمرار الوحدة بقوله: «ستبقى الجمهورية العربية.. ستبقى طليعة الكفاح العربى، وستبقى قاعدة للكفاح العربى»

وتوجه عبدالناصر بعد ذلك إلى مقر القيادة العامة فى كوبرى القبة، حيث أمضى طوال النهار فى اتصالات مع المسئولين، واتخاذ مايراه من قرارات.

كنت بجواره فى تلك اللحظات، وهو يصدر القرارات.. وحينما اتخذ عبدالناصر قراره بإرسال قوات إلى سوريا للتصدى لقوة الانفصال كان هو صاحب القرار.. وشجعه على اتخاذ هذا القرار أن منطقتى حلب واللاذقية كانتا لاتزالان على ولائهما للقاهرة. ولذا أصدر عبدالناصر قرارا بإرسال لواء مظلات إلى منطقة اللاذقية بغرض تعزيز حامية اللاذقية، ريثما تصلهما القوات المحمولة بحراً والتى تلقت بالفعل أمراً بالتحرك فى آخر ضوء يوم ٢٨ من سبتمبر، وكان قوام هذه القوة فرقة مدرعة وفرقة مشاة.

غير أن عبدالناصر عاد وألغى أوامره لوحدات المظلات كى تعود من الجو، ولكن الدفعة الأولى منها بقيادة المقدم جلال هريدى كانت قد هبطت بالفعل.

كانت الأوامر المعطاة لقائد المظلات تقضى بأن يتوجه إلى قيادة منطقة اللاذقية ويضع

نفسه وقواته تحت تصرفها، وألا يطلق النار إلا دفاعا عن النفس، على أساس أن قوات اللاذقية موالية لمصر، وسوف تتعاون مع القوات الهابطة بمجرد نزولها.

وكان عبد المحسن أبو النور الذى كان عبدالناصر قد استدعاه إلى مبنى القيادة، قد أكدَّ لعبد الناصر أن كامل زيتونة المسئول عن البحرية السورية فى اللاذقية موال مائة فى المائة لمصر، وقد نفذت قوات المظلات التى هبطت عند اللاذقية الأوامر التى تلقتها، فوضعت نفسها تحت تصرف القوة السورية التى اقتربت منها بمجرد هبوطها، وتحركت القوات المصرية إلى اللاذقية، ولكنها ما أن بلغت الثكنات حتى طلبت منها قيادة المنطقة تسليم أسلحتها واعتبار أفرادها أسرى.

وقام الانفصاليون بأعمال التشهير فأذاعوا أنهم وجدوا مع القوات المصرية الهابطة مبالغ كبيرة من العملة السورية، بينما واقع الأمر أن ذلك لم يكن يعدو مبلغاً محدوداً تسلمه جلال الهريدى من المخابرات العامة بأوامر من عبد الناصر لإعاشة قواته.

وبعد أن قرر عبدالناصر الرجوع عن استخدام القوة، وإعادة قوة المظلات من الجو، أصدر أوامر بوقف عملية تحريك القوات المنقولة بحراً.

على أن هناك تساؤلاً قد يبدو للمرء: لماذا أمر عبد الناصر بتحريك قوات مصر لسوريا وما أسباب عدوله بعد ذلك؟

فى رأيى أن القرار بإرسال قوات مصرية وتحرك طلائع لها جاء تحت مؤثرات عاطفية انفعالية نتجت عن شدة الحرص على إبقاء سوريا بأى ثمن فى إطار الوحدة.

أما العدول عن هذا القرار فقد جاء نتيجة تقدير للموقف وحساب لمختلف احتمالاته، متناولا موقف الدول الكبرى من هذا الصراع، وموقف بعض الدول العربية من تثبيت الانفصال، وموقف إسرائيل فى هذا الظرف الخطير، الأمر الذى أكَّد لعبدالناصر أنه لن يكون قادراً على إبقاء سوريا فى الوحدة، ولن يكون قادراً على التصدى للقوى التى ستتعرض له أجنبية أم عربية.. ناهيك عن الخسائر الفادحة التى ستتكبدها القوات المصرية والسورية، والضحايا التى ستسقط من الشعب السورى مؤيدة أم معارضة، والمآسى التى ستتخلف من هذا الصراع، وروح الكراهية التى ستحل مكان روح الأخوة التى كانت تربط مصر وسوريا.

كل هذه التقديرات وربما سواها هى التى يرجح أنها العامل الذى ثنى عبدالناصر عن غزو سوريا.

وفى المسألة الشرقية واحتلال محمد على لسوريا وتصدى فرنسا وانجلترا لوقف أطماعه، مثال على ماكان يمكن أن يحدث من أمريكا والاتحاد السوفييتى والدول الغربية إزاء عبدالناصر، من أجل إحباط سيطرته على سوريا.

وليس صحيحاً أن تكون فى مصر فى ذاك الحين قوة تؤثر على قرار عبدالناصر من خارج تقديراته الذاتية.

ومع نهاية يوم ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٦١، كانت الحركة الانفصالية قد استطاعت بسط سيطرتها على سوريا، وقامت بتشكيل حكومة سورية اعترفت بها بعض الدول، وبدأت الإذاعة السورية فى التعرض لعهد عبدالناصر والتشهير به.

غير أن الاضطرابات استمرت تسود كل المدن السورية لفترة امتدت أكثر من أسبوع وكان من نتائجها صدامات دموية فى كل أنحاء سوريا، وسقط بها مئات من القتلى والجرحى.. وقام الانفصاليون خلال هذه الفترة بحركة اعتقالات واسعة شملت أعداداً كبيرة جداً من القائمين بالإضرابات والمظاهرات، وإن كان يجدر بالذكر أن المظاهرات والتصدى لقوات الانفصال، والصدامات الدامية التى جرت على أرض سورية كانت كلها هبات شعبية لايضبطها تنظيم أو توجيه، ذلك لأن تنظيم الاتحاد القومى السورى الذى قام أيام الوحدة، كان تنظيماً ضعيفاً مهلهلاً بحكم ما اكتنف تشكيله من سوء الاختيار والإدارة، وقصور القيادة فى توجيه الأمر الذى جعل منه تنظيماً شخصياً أكثر منه تنظيماً وطنيا قوميا يدافع عن الوحدة عن عقيدة ومبدأ.

ولم يكن غريباً أن تشهد دمشق صبيحة الانفصال مظاهرات قام بها الاتحاد القومى السورى، رفعت فيها صور عبد الحميد السراج ظنا من القائمين بالمظاهرات بأن الحركة الانفصالية كانت من صنعه وتدبيره، أو أنه كان يستغل هذه الحركة لصالحه.

غير أن السراج ـ كما ذكرت سلفا ـ لم يجد لنفسه منفذاً إلى حركة الانقلاب، إذ إن النحلاوى رفض التعاون معه، وفرض عليه الإقامة الجبرية فى منزله.

وفى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساءً من يوم الانفصال، أذاع

عبدالناصر بيانه الثانى حيث ندد بالانفصاليين، وحض على ضرب الانفصال، ونادى الشعب السورى بإسقاط الخونة من بين صفوفه.

ولكن التآمر كان قوياً واسعاً، وكانت ظروف تنفيذه مواتية، وتبين لعبد الناصر أنه لايمكن إحباط الانفصال إلا من خلال ترك الأمور إلى شعب سوريا يقود على أرضها معركة إعادة سوريا إلى وحدتها مع مصر فى إطار الجمهورية العربية المتحدة التى قامت عام ١٩٥٨.. ونتيجة لتطورات الأمور خلال الأيام القليلة التى أعقبت الانفصال، ونتيجة لاعترافات الدول التى توالت على سوريا، وجد عبد الناصر نفسه فى موقف يدعوه إلى الإقرار بالأمر الواقع، طالما عجز عن قمع التمرد، فاستدعى فى الخامس من أكتوبر سنة ١٩٦١ الأعضاء السوريين فى مجلس الوزراء الموحد إلى منزله فى منشية البكرى، وحضر هذا الاجتماع جميع نواب رئيس الجمهورية وقتئذ وهم المشير عامر وعبداللطيف البغدادى، وزكريا محيى الدين، كمال الدين حسين، ونور الدين كحالة، وحسين الشافعى، وأعلن عبدالناصر فى هذا الاجتماع، أنه لابد من الاعتراف بالأمر الواقع المرير، وأنه وضع من أجل ذلك بيانا تلاه على المجلس وناقشه معه، وأذاعه مساء ذلك اليوم على الأمة العربية كلها.

وكما هو واضح فى البيان، اعترف عبدالناصر بواقع الانفصال. وقال أنه لن ينوى إقامة حصار دبلوماسى حول سوريا، وأنه لن يمانع فى عودتها لاحتلال مقعدها فى هيئة الأمم المتحدة، وكان ذلك بالطبع نتيجة لاعتراف الدول بالجمهورية السورية الجديدة.

ولكنه أبقى فى هذا الخطاب معركة إعادة سوريا إلى وحدتها مع مصر مفتوحة، وذلك من خلال قوله: «وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة راياتها، مرددة نشيدها، باذلة فى سبيل العروبة...» إلخ..

وهكذا انتهت مرحلة مجيدة من مراحل نضال الأمة العربية من أجل وحدتها، وبدأت مرحلة مليئة بالمعارك من أجل إعادة سوريا إلى الوحدة لتعود دولة الوحدة قاعدة ومنطلقا لوحدة عربية أوسع وأشمل تضم الأمة العربية كلها من خليجها إلى محيطها.

ولكن السنوات التى تلت الانفصال أظهرت أن وحدة مصر وسوريا كانت ذروة المد فى الحركة القومية العربية المتحدة، وأن انفصال سوريا عن مصر كان بداية تقهقر وانحسار مازالت تعانى الأمة العربية منه حتى اليوم، والله أعلم.

أصاب الانفصال عبدالناصر بطعنة نجلاء.. لقد ظل فترة من الزمان بعد الانفصال يبدو كنمر جريح.. كان عبد الناصر يعشق سوريا ويحب أهلها حبا كبيراً فاق حبه لأى شعب آخر..لقد رحب السوريون به فى زياراته لسوريا ترحيبا لا حد له.. كانوا يحتشدون كتلا متراصة للترحيب به فى كل خطوة يخطوها فى أنحاء سوريا.

وأصبح عبد الناصر كسيف البال حزين الفؤاد، يئن من طعنة الرجعية والإمبريالية، ويرى دوحة الوحدة تتساقط أوراقها أمام عينيه، فتبددت أحلامه فى الوحدة العربية الشاملة.

فى خضم ظروف الانفصال القاسية، ووسط دموع الحزن والأسى، وزع فى مصر فى الأيام الأولى من انقلاب الانفصال منشور سرى من عشر نسخ كتبَ على الآلة الكاتبة، واستخدم ورق الكربون لنسخ الصور.

ووزعت العشر نسخ على بعض أعضاء مجلس الثورة وعلى بعض الضباط الأحرار، وانزعج عبد الناصر من هذا المنشور، إذ تخيل أن هناك تنظيماً سريا فى مصر مثل تنظيم النحلاوى.. وكان المنشور يهاجم عبد الناصر شخصياً ووصفه بالدكتاتورية، كذلك هاجم المنشور عبدالحكيم عامرفوصفه بأنه أداة طيعة فى يد عبد الناصر يسخره لتحقيق أطماعه وأغراضه..كما هاجم المنشور عدداً من الوزراء والصحفى محمد حسنين هيكل.

وذهبت أفكار عبد الناصر بعيداً، وظن أن هناك تنظيماً سريا كبيراً فى القوات المسلحة المصرية، مماجعله يعيش فى دوامة من القلق المستمر حتى تم اكتشاف مصدر هذا المنشور.

لقد لاحظت على عبد الناصر فى تلك الأيام علامات القلق والاضطرابات، ففى أحد الأيام الأولى من الانفصال كنت لدى عبد الناصر فى منزله حيث استقبلنى فى غرفة مكتبه، وبينما كنت أتحدث معه فى بعض أمور العمل، إذ بنا نسمع أصوات هتافات صاخبة خارج المنزل.. لم تكن أصوات الهتاف واضحة، فقطع عبدالناصر حديثه معى، واستدعى محمد أحمد سكرتيره، وسأله عن مصدر الهتافات وكنهها..وأجاب محمد أحمد بأنها مظاهرة ودية تهتف بحياته، وتندد بالانفصاليين السوريين.

سألنى عبدالناصر: «ما رأيك فى هذا المنشور؟ ومن وراءه؟».

كان قد وصلتنى نسخة من هذا المنشور فى البريد، ومن دراساتى الأولية له خرجت ببعض النتائج.

قلت لعبد الناصر: إن أصحاب هذا المنشور لايتعدون أصابع اليد، وهم غالبا من الضباط الأحرار.. وحاولت أن أهدىء من روعه، وقلت له إنهم لايملكون آلة طباعة، بدليل أن المنشور ضرب على الآلة الكاتبة، واقتصر على هذا العدد الصغير من النسخ.

قال لى عبدالناصر: لابد أن تعرف مصدر هذا المنشور بأسرع وقت ممكن، فوعدته بأن أبذل جهدى للوصول إلى أصحاب المنشور. وبالطبع كانت عملية البحث شاقة صعبة، تشبه بمن يبحث عن لؤلؤة فى قاع المحيط.. لقد هدانى التفكير أن نبحث التيارات التى كانت سائدة داخل القوات المسلحة، وكنت أحس بأن الذى كتب المنشور ليس مبتدئاً فى العملية، بل لديه خبرة بعملية المنشورات السرية.

جمعنا العشر نسخ التى وزعت، وفكرنا فى احتمال أن نجد بصمات أحد الذين كتبوا المنشور على نسخة أو أكثر.

استدعيت خبيرا فى البصمات، وأعطيناه نسخ المنشورات، وكنت قد طلبت ملفات بعض الضباط المشتبه فيهم، إذ يضم كل ملف«فيش وتشبيه»يخرجه صاحبه قبل التحاقه بالكلية الحربية، وبه بصمات أصابع «الفيش والتشبيه».

وجاءت الحقيقة الدامغة من خبير البصمات، لقد أكّد أن النسخ التى فحصها أثبتت أن عليها بصمات أصابع اليدين للرائد داود عويس مدير مكتب عبدالحكيم عامر وزير الحربية حينئذ.

وهدأ عبدالناصر حينما عرف مصدر المنشور، وكانت الخطوة التالية أن نبحث عن المشتركين معه فى كتابة المنشور.

فى ذاك الوقت أحس داود عويس بتأنيب الضمير، فقرر أن يذهب إلى عبدالحكيم عامر فى منزله بحلمية الزيتون، ويقص عليه تورطه فى عملية كتابة المنشور.

وفعلا توجه داود عويس إلى منزل المشير عامر، ولكنه بعد وصوله إلى المنزل تراجع عن قراره خشية من مواجهة عبدالحكيم عامر.. واتجه داود عويس إلى منزل صديقه

أحمد فؤاد علوى وهو من الضباط الأحرار، ليأخذ مشورته، فنصحه الأخير أن يبلغ المشير فوراً، ولكن داود عويس خشى من المواجهة، وطلب من علوى القيام بهذه المهمة.

اتصل علوى بعبد الحكيم عامر، وأبلغه أن داود عويس أقرّ له بأنه مشترك فى موضوع المنشور ،وأنه يخشى مواجهة المشير، ولذا فهو منتظر فى منزل علوى حتى تحضر الشرطة العسكرية ويسلم نفسه لها.

اتصل بى عبدالحكيم وطلب منى أن أرسل أحد ضباط المخابرات إلى منزل علوى لإحضار داود عويس والتحقيق معه.

ولاحظت أن عبدالحكيم أحس بطعنة قاسية، إذ كيف يقوم مدير مكتبه بالاشتراك فى مثل هذا العمل.. وكان داود عويس قد أبلغ عن زملائه لعلوى وبالتالى إلى المشير.

كان المشتركون معه هم: وحيد جودة رمضان من الضباط الأحرار وسفير مصر فى برن حينئذ، لطفى واكد من الضباط الأحرار، وعلم بالمنشور محمد السقا من الضباط الأحرار أيضا والملحق العسكرى المصرى فى استكهلم.

وتبين أن الذى قام بنسخ صور المنشور هو عبدالحفيظ الشناوى ضابط المخابرات العامة الذى استخدم إحدى آلات الكتابة الخاصة بنادى هوليوليدو فى مصر الجديدة.

أمر عبدالناصر بالقبض عليهم جميعا، وأن تقوم النيابة العامة بالتحقيق معهم فوراً.. وتم القبض على الجميع عدا عبدالحفيظ الشناوى الذى لم يبلغ عنه داود عويس إلا بعد وصوله إلى مبنى المخابرات.. كان عبدالحفيظ الشناوى يعمل فى مكتبى، وكان من رجال المخابرات الأكفاء، ويتمتع بأخلاق حميدة.. دخل الشناوى إلى مكتبى كعادته.. لاحظت عليه الإعياء.. كان لونه شاحبا كالأموات، فظننت أنه مريض أو مجهد من العمل، فطلبت منه أن يعود لبيته ليستريح، وكلفت سكرتيرى أن يستدعى له أحد أطباء المخابرات لفحصه.

ولكن ما أن خرج الشناوى من مكتبى حتى رن جرس التليفون.. كان المشير هو الذى يتحدث.. قال لى إن عبدالحفيظ الشناوى مشترك فى كتابة المشور.

أحسست بخيبة أمل، فقد كنت أثق فى الشناوى ثقة كبيرة.. استدعيت طلعت خيرى نائب رئيس المخابرات، وكلفته بأن يسأل الشناوى عن التهمة الموجهة إليه.

فى ذاك الوقت كان يجلس معى فى مكتبى كمال أبو الفتوح، وعمر محمود على وشعراوى جمعة، وكل منهم كان يرأس إدارة فى المخابرات، كما تواجد أيضاً بعض المساعدين لى، وما أن خرج عبدالحفيظ الشناوى حتى استدعاه طلعت خيرى.. لم ينكر عبدالحفيظ الشناوى التهمة، واستأذن من طلعت خيرى أن يذهب إلى دورة المياه بدعوى أنه يشعر بنوبة قىء.. ودوى طلق نارى، سمعه جميع الحاضرين فى مكتبى وجميع من كان يعمل فى المكاتب الملاصقة لمكتبى، ولم تمر لحظات حتى رأيت زغلول كامل مدير مكتبى حينئذ يدخل كالمجنون ويصيح بصوت مرتفع: «عمر ضرب نفسه بالنار!».. كان عمر هو الاسم الحركى لعبدالحفيظ الشناوى.

أصيب زغلول كامل بحالة من الهستيريا، فقد كان عبدالحفيظ الشناوى يعمل مساعداً له.

أمرت زغلول كامل أن يبلغ النيابة والطب الشرعى فوراً.. كان انتحار عبدالحفيظ الشناوى صدمة عنيفة لى، وكان زغلول كامل قد استدعى الدكتور أحمد ثروت كبير أطباء المخابرات، لعله يستطيع أن يفعل شيئا ينقذ به حياة الشناوى.. ومع أن الدكتور ثروت حضر فى مدى دقائق قليلة، فقد وجد الشناوى قد فارق الحياة.

حضر إلى مبنى المخابرات حافظ سابق النائب العام، كذا الدكتور البشرى كبير الأطباء الشرعيين، وأمر النائب العام بتشريح الجثة، وتم تشريحها ثم أمر النائب العام بدفنها، فاستدعينا أهل الشناوى وسلمت جثته إليهم.

وكان هناك بعض زملاء عبدالحفيظ غلبتهم مشاعرهم، ورجونى ألا تشرح الجثة إكراما لجسد الشناوى.. ولكننى أصررت على تشريح الجثة تطبيقًا للقانون.

وكأن الله قد هدانى لاتخاذ هذا القرار.. ففى موجة التشهير التى حمل لواءها الصحفى مصطفى أمين ضدى عام ١٩٧٤، أوعز الصحفى المذكور إلى أحد أقارب عبدالحفيظ الشناوى أن يقدم بلاغا بأن عبدالحفيظ الشناوى قتل، مؤملاً الحصول على تعويض.

واستغل العملاء هذا الحادث للتشهير.. ولولا أن النيابة العامة حققت فورا فى هذا الموضوع، ولولا تقرير كبير الأطباء الشرعيين، ولولا الشهود العديدة التى شاهدت الحادث رأى العين لاستمر العملاء فى غيهم.

على أنه ظهر خلال تحقيق النيابة فى قضية المنشور، قصة كان لها رد فعل شديد على عبدالناصر، ذلك أن داود عويس ذكر فى التحقيق أن عاطف دانيال صهر ميشيل عفلق رئيس حزب البعث، كلف داود عويس بأن يقنع كلاً من كمال رفعت وعباس رضوان وتوفيق عبدالفتاح الوزراء المصريين فى عهد الوحدة أن يقدموا استقالاتهم تعاونا مع وزراء البعث السورى الذين استقالوا بعد خلاف البعث مع عبدالناصر.

وخاطب داود عويس الوزراء المصريين الثلاثة، ولكنهم لم يستجيبوا لطلب البعث.

كانت نتيجة قضية المنشور سالف الذكر أن حدثت جفوة جديدة بين عبدالناصر وعامر على أساس أن أحد المتهمين كان يعمل مديرا لمكتب الأخير، وامتدت الجفوة إلى بعض الضباط الأحرار الذين تعرضوا لدس بعض المحيطين بعبد الناصر.

ومع أن المنشور سالف الذكر لم يكن يحوى أكثر من إنذار وتهديد لعبدالناصر ويطالبه بتصحيح بعض الأوضاع، فقد قدم المتهمون للمحاكمة وحكم عليهم بالسجن مدداً متفاوتة، عدا محمد السقا الذى لم يتعد دوره علمه بما دبره الآخرون.

وابتعد عبدالناصر عن أغلب الضباط الأحرار، وأحس هؤلاء بالجفوة، وأصبحت الثقة شبه معدومة بين عبدالناصر والضباط الأحرار الذين شاركوه فى إعداد الثورة والقيام بها.

محادثات سرية بين عبدالناصر وممثلى الانفصال

ما أن نجحت مؤامرة الانفصال؛ حتى هرع المتآمرون الأصليون إلى القائمين بالثورة، لعلهم يفوزون بغنيمة ثمنا لخيانتهم.. إذ اتجه خالد عيسى إلى مبنى الأركان حيث كانت قوات حيدر الكزبرى تحاصر المبنى من الخارج.

طلب خالد عيسى من حيدر الكزبرى السعى لعودة الضباط المسرحين كوعده السابق، ولكن حيدر الكزبرى قطع له بأنه ليست هناك أية نية إزاء هذا الأمر. ولما سأل خالد عيسى حيدر الكزبرى عن إمكانية تسليم الأمن العام إلى خالد حمادة، أجابه حيدر بأنه نصف مجنون! أما باقى المتآمرين فقد اندسوا فى الثورة متجاهلين موضوع اتصالاتهم بالأردن، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قام الملك حسين بإيفاد صحفى لبنانى يدعى بشارة إلى دمشق.. واجتمع الصحفى المذكور بحيدر الكزبرى بمبنى الأركان السورى..

وقال الأول إن الملك حسين وضع جميع إمكاناته الإذاعية وتأييده المطلق لخدمة الثورة، كما ذكر أن الملك يطلب إمداده بأسماء المأجورين الذين يعملون فى الأردن.. كما أخبره الصحفى المذكور أن لديه معلومات عن جميع النهازين والمأجورين ـ على حد قوله ـ الذين كانوا يخدمون عبدالناصر فى لبنان، وأنه على استعداد لتقديم هذه المعلومات لرجال الانقلاب.

على أنه تم اجتماع آخر فى دمشق بمنزل تاج الدين الخيطان، حضره حيدر الكزبرى، والصحفى اللبنانى سالف الذكر، وميرزا الفيصل شيخ قبائل شمر اللاجىء فى الأردن.. وفى هذا الاجتماع تحدث الصحفى اللبنانى المدعو «بشارة» وقال: إن الملحق العسكرى الإيرانى المدعو «باشاى» قد أبلغه أنه تم نزول ثلاثة زوارق من المطاط على شاطئ لبنان قرب صيدا، وكانت تحمل أسلحة للفدائيين.

وهنا تكلم ميرزا الفيصل وقال للكزبرى:

«إن الملك حسين يريد إمداده بأسماء العملاء الذين كانون يعملون فى خدمة عبدالناصر فى الأردن».

ولكن حيدر الكزبزى تجاهل الأمر، واكتفى بنقل رغبة الملك حسين إلى مجلس الثورة الجديد.

وكانت حكومة الانفصال قد جاءت بمأمون الكزبرى رئيسا للحكومة، مما أثار سخط الشعب السورى، فمأمون الكزبرى معروف تاريخه فى التآمر، فضلا عن اشتراكه فى مؤامرة لم يكتب لها النجاح عرفت باسم مؤامرة عبدالكريم الدندشى.

وبالطبع قامت موجة عارمة من سخط الشعب السورى، فقد تحدت حركة الانفصال إرادة الشعب، حينما قامت بتعيين مأمون الكزبرى رئيسا للحكومة.

وأطيح بالكزبرى تحت ضغط شعبى، وتشكلت وزارة النص التى اضلعت بمهمة تزوير الانتخابات لصالح الإقطاع والرجعية والرأسمالية على أن الصراع اشتد عنفه فى سوريا بين القوى الرجعية والقوى التقدمية، إذ ظهرت نوايا السياسيين السوريين إزاء مكاسب العمال والفلاحين، فتحت قبة البرلمان السورى الجديد، ألغيت القوانين الاشتراكية، التى صدرت من قبل لصالح العمال والفلاحين، وبدأت مرحلة من مراحل الردة نحو الرأسمالية والإقطاع.

وأحس ضباط حركة الانفصال بالوضع المتردى فى سوريا، وبتكتل الرجعية والرأسمالية لتثبيت دعائم الانفصال.. وكان للجيش السورى رأى مخالف لذلك، فقام ضباط الجيش بالضغط على القيادة العسكرية لتصحيح الأوضاع.

وتحت ضغط الجيش والشعب، قرر مجلس القيادة السورى أن يرسل وفدا صغير الحجم إلى القاهرة للتفاوض مع عبدالناصر.. وحضر الوفد مرتين.. المرة الأولى حينما جاء إلى القاهرة تحت ستار جامعة الدول العربية، وكان يتكون من العميد طيار زهير عقيل، وزهير الجندلى.. أما المرة الثانية فقد تكون الوفد من العميد طيار زهير عقيل، والعقيد محمد منصور رئيس المخابرات السورية، والمقدم فايز الرفاعى عضو مجلس القيادة السورى.

ولقد استقبلت الوفد السورى فى المرتين بمكتبى فى كوبرى القبة، ثم حضرت مقابلة الوفدين لعبدالناصر.. وكان عبدالناصر حريصا على تسجيل مادار فى هاتين الجلستين تسجيلا صوتيا، لارتيابه فى ضباط حركة الانفصال. ويبدو أن الوفد السورى الأول حينما جاء إلى القاهرة، تستر أمام حكومته بالدوافع التى جاء من أجلها، إذ زعمت القيادة العسكرية أن الوفد متجه إلى القاهرة للسعى لدى المسئولين هناك لحل عدة مسائل، أهمها: وقف الهجمات الإذاعية التى تشنها إذاعة القاهرة وصوت العرب، وبحث إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ودمشق، كذا إمكانية تحقيق اتفاق عسكرى بين مصر وسوريا ضد إسرائيل والأخطار الخارجية، وأخيراً بحث مسألة استعادة الأسلحة السورية الموجودة فى مصر.

لكن ما جرى فى منزل عبدالناصر تجاوز هذه الأمور، إذ خاض أعضاء الوفد السورى فى الحديث عن أمور أكثر دقة وأبعد مرمى من هذه الأحداث.

جاء الوفد فى المرة الأولى فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٦١، واستقبلته فى مكتبى، وفى اليوم التالى تحددت مقابلة مع الرئيس عبدالناصر فى منزله بمنشية البكرى الساعة الثانية عشرة ظهراً.

رحب عبدالناصر بالوفد السورى الذى كان همه الأول أن يثبت لعبدالناصر أن حركة ٢٨ سبتمبر (أيلول) لم تكن حركة انفصالية، ولكن عناصر انتهازية تسللت إليها.

وتحدث زهير عقيل فقال: إن المنطقة العربية تمر بمرحلة دقيقة من تاريخها، وهى تتعرض لأخطار الصهيونية العالمية والاستعمار.. ثم وضح زهير مهمته فقال:

إنه موفد من مجلس القيادة السورى للوصول إلى نوع من التعاون بين البلدين لصد هذه المخاطر.

وكخطوة تمهيدية التمس زهير من عبدالناصر وقف الحملات الإذاعية الموجهة ضد سوريا، والاعتراف بالوضع القائم فيها تمهيدا لإعادة العلاقات الودية بين البلدين.

وحاول الوفد السورى فى هذه الجلسة أن يلقى تبعة الانفصال على الجيش المصرى نتيجة سوء تصرف بعض الضباط المصريين، كما ألقوا التهمة الرئيسية على عبدالحميد السراج الذى ترك له ـ على حد قولهم ـ كل شىء فى سوريا كى يتحكم فى حرية المواطنين.. وأبدى الوفد استعداد سوريا لتطوير العلاقات نحو إقامة وحدة بشكل ما.

وتحدث زهير عقيل فقال:

إن الجيش السورى لم يكن يرغب فى الانفصال، ولكن العناصر المأجورة والعملاء تسللوا إلى الثورة، فسارت فى طريق مخالف تماما لما كان يدور فى أذهان أعضاء مجلس القيادة السورى.

وراح زهير عقيل يؤكد وطنية القيادة وسلامة نواياها، ودلل على ذلك بإقالتها لحكومة مأمون الكزبرى، بعد أن وضحت اتجاهاتها المشبوهة، كما قضت على الجانب الإمبريالى فى الحركة العسكرية بعد أن تبين للجيش السورى بشكل قاطع ارتباط هذا الجانب بالاستعمار والرجعية.

على أن عبدالناصر لم يفته أن ينتهز تلك الفرصة، إذ كان تواقا لإعادة الوحدة، ولكن مع تجنب الأخطاء السابقة.. ولذا تطور الحديث فأبدى الوفد السورى لعبد الناصر رغبة القيادة السورية فى عودة الوحدة.

وبعد أن تم تبادل الحديث حول مكاسب الوحدة، وحول الأخطاء التى أدت إلى الانفصال ـ والتى ذكرتها سلفا فى الجزء الخاص بالوحدة ـ أكد الوفد السورى أن الجيش السورى وقع بلا قصد فى شراك مخطط رجعى، والقيادة السورية تحس بوطأة هذا الجرم، وتريد التكفير عن هذا الخطأ.

هنا أكد عبدالناصر للوفد السورى أنه يضع نفسه دائما فوق المشاعر الشخصية، وبين

لأعضاء الوفد أنه يستقبلهم ويناقشهم فى المصلحة العليا للعرب، وذكر لهم أن الحرب التى تخوضها الجمهورية العربية المتحدة فى سبيل وحدة العرب، فوق نوازع الانتقام، كما أن سلامة سوريا ووحدتها الوطنية تعد أكبر ضمانات النصر فى تلك الحرب.

وحينما بدأت مناقشة حملة الإذاعة والصحف المصرية على النظام السورى، قال عبدالناصر إنه لا يستطيع أن يصم أذنيه عن مهاجمة الخط الاشتراكى، وطلب من الوفد السورى أن يثبت السوريون حسن نواياهم، ثم يقوم هو بدوره بوقف الحملات الإعلامية المصرية.. وأبدى الوفد السورى تخوفه من موقف إسرائيل المعادى، وكان رد عبدالناصر صريحا إذ قال:

«عاوز أقول لكم حاجة.. فى مواجهة إسرائيل لن تكونوا بمفردكم، ففى لحظة الخطر ستكون كل قواتنا المسلحة مشتركة معكم فى المعركة.. احنا على استعداد لهذا الأمر منذ اليوم الأول للانفصال ومخططين على كده».

وتكلم زهير عقيل، وعرض على عبدالناصر فكرة عودة الوحدة بالقيام بانقلاب جديد.

أجاب عبدالناصر بقوله:

«بالطبع تأثرت الوحدة كثيرا بكل ما وقع.. ربما قد تكون إعادة الوحدة بانقلاب مرضية لمشاعرنا كلنا.. ولكن ينبغى أن نفكر فيما هو أعمق من مجرد مشاعرنا.. أنا متصور ما سوف يحدث فى المنطقة لو قام انقلاب وحدوى فى سوريا.. ولكن ما رد الفعل لدى الاستعمار؟ ولدى إسرائيل؟ أعتقد أنهم سيتلقون صفعة العمر».

وسافر الوفد السورى إلى دمشق ليعرض على مجلس القيادة السورى رأى عبدالناصر.. وفى الاسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٩٦٢ حضر الوفد السورى السرى إلى القاهرة مرة أخرى.. وكان الوفد يتكون فى هذه المرة من زهير عقيل ومحمد منصور وفايز الرفاعى.. وصل الوفد بعد منتصف الليل، وكان عبدالناصر قد كلفنى بأن أنتظر الوفد وأحضره له فى منزله بمنشية البكرى توا حتى لو قدم الوفد فى الفجر.

وصل الوفد السورى بعد منتصف الليل بساعة، فأيقظت عبدالناصر من نومه، واصطحبت الوفد إليه وحضرت المقابلة.

كان الوفد قد جاء هذه المرة تحت ستار ثلاثة أهداف:

أولها الاتفاق على توحيد القيادة العسكرية وإقامة اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا، وثانيها تحديد موقف مصر إزاء تحويل نهر الأردن لو دخلت سوريا فى حرب ساخنة مع إسرائيل، وآخرها البحث فى مسألة استعادة الأسلحة السورية الموجودة فى مصر.

والواقع أن هذا الوفد جاء فى تلك المرة للاتفاق على الوحدة، ولكن بشكل جديد تتلافى فيه الأخطاء التى وقعت أيام الوحدة.

قال عبدالناصر:

«أنا موافق إن الوحدة تكون فى شكل جديد.. هناك كثيرون ظنوا أن إيمانى بالوحدة اهتز أو تزعزع بعد ما حدث، وهذا غير صحيح، فإيمانى لم يهتز قط، بل ازداد إيمانى بالوحدة، بالرغم من أن المسئولين فى مصر وجزء ضخم من الشعب المصرى تزعزع إيمانهم بالوحدة بعد عملية الانفصال»

واستطرد عبدالناصر يقول:

«إن نظرتى للأمور تختلف عن مجرد مشاعر.. فلو حكمت عواطفى لوافقت على قيام انقلاب عسكرى وحدوى، لأننى أحسست أن الشعب السورى بالذات أعطانى من الحب الكثير، ما يشفى أى جرح، وما يزيل أى عقدة من عقد الكبرياء، ولكننى أنظر إلى هذا الأمر نظرة المصلحة العليا».

وقد أكد عبدالناصر هذا الرأى فى الميثاق الوطنى الذى صدر فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢ بقوله:

«إن الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضا، فإن الأهداف العظيمة للأمم ينبغى أن تتكافأ أساليبها مع غاياتها»

وحينما عرض فايز الرفاعى مسألة الأسلحة السورية فى مصر، وافق عبدالناصر على تشكيل لجنة لحصر الأسلحة وإعادتها لسوريا.. وانصرف الوفد السورى فى الصباح الباكر عائدين إلى دمشق، دون أن يحس أحد بهذه المهمة، لعرض الأمر على مجلس القيادة.. ولكن شاءت الظروف ألا يتم شىء من ذلك، فقد أطيح بكبار ضباط الانفصال، على نحو ما سأبينه فيما بعد.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الثانى

6

قلق واضطراب

دار الخيّـــال

انقلاب مارس (آذار) ١٩٦٢

أخذت الأمور تتأزم فى سوريا، وتردى الوضع السياسى بها إلى هوة سحيقة نتيجة الردة إلى القديم، وأحست قيادة الجيش السورى بموقف الحرج وبالمخاطر التى يتعرض الجيش لها، نتيجة مساندة القيادة للرجعية والإقطاع، ومن ثم عمدت قيادة الجيش فى اليوم الثامن والعشرين من مارس إلى محاولة تنصلها مما حدث، وأظهرت أنها سوف تنقذ الشعب السورى من أولئك محترفى السياسة، وسوف تخلص البلاد من قبضة العملاء والرأسمالية المستغلة المتآمرة. ففى صبيحة الثامن والعشرين من مارس سنة ١٩٦٢ استهلت إذاعة دمشق صباحها بالمارشات العسكرية مثيرة الانتباه إلى حدث جديد.

وفى الساعة السادسة والنصف صباحا أذاع الراديو البيان رقم ٢٦ يعلن أن الجيش استلم زمام السلطة فى البلاد، ويطلب من المواطنين الخلود إلى الهدوء والسكينة، ويهدد بقمع كل شغب أو إخلال بالأمن.

والجدير بالذكر أن نلاحظ أن رقم البلاغ هو الرقم التالى لآخر بلاغ صدر فى حركة سبتمبر سنة ١٩٦١ الانفصالية، ومعنى ذلك أن الانقلاب امتداد إلى حركة سبتمبر ١٩٦١، وتوالت البلاغات بحل المجلس التأسيسى النيابى وقبول استقالة رئيس الجمهورية واستقالة رئيس مجلس الوزراء والوزراء.. وتولى الجيش السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وفى الساعة الثامنة إلا ربع من صباح اليوم ذاته، أعلنت القيادة العامة للجيش والقوات

المسلحة السورية ـ وهى مجموعة العسكريين الانفصاليين المكونة من عبدالكريم النحلاوى وزملائه ـ بيانا إلى الشعب السورى جاء فيه أن المجلس التأسيسى لم يتمكن من تحقيق الأهداف التى انتخبه الشعب من أجلها، وأن عناصر عميلة للاستعمار تسللت إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستطاعت التحكم بها، فعطلت سائر القوانين التى حققت مكاسب للفلاحين والعمال وبقية فئات الشعب، وخنقت الحريات، وعملت على تفتيت الوحدة الوطنية.

وفيما يلى فقرات من البيان:

«... وخلال هذه الفترة الدقيقة التى مرت بها سوريا العربية، كان الاستعمار وأعوانه أعداء العروبة والوحدة، وعشاق الفتنة والتفرقة يحيكون المؤامرات، ويدسون الدسائس، يعاونهم فى ذلك بعض العناصر المستغلة المتآمرة.. هذه العناصر التى ظن الجيش والشعب أنها قد اعتبرت من التجارب المريرة التى مرت بها البلاد، والتى ظن الجيش والشعب أنها اتعظت ورجعت عن غيها.. هذه العناصر استطاعت أن تتسلل إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن تتحكم فيها إلى حد بعيد..».

ويقول البيان بعد ذلك:

«لقد تمكنت هذه العناصر عن طريق هذا التحكم أن تبتعد بالسلطتين التشريعية والتنفيذية عن مهمتها الأساسية، فقامت بتعطيل سائر التشريعات والقوانين والأنظمة التى حققت وضمنت مكاسب الفلاحين والعمال وبقية فئات الشعب، فراحت هذه العناصر تصدر التعليمات والأوامر التى تناقض التشريعات والقوانين، وتعمل على طرد الفلاحين من قراهم وانتزاع أراضيهم منهم، وحملهم على تركها والهجرة منها.. وعملت هذه الفئة على إعادة سيطرة أنصارهم ومحاسيبهم وأعوانهم.. فهدمت بيوت الفلاحين على رؤوسهم، وأحالت أراضيهم المنزرعة بعرقهم ودموعهم وجهودهم إلى خراب. كما راحت هذه العناصر تعمل جاهدة للإبقاء على التشريعات التى تجعل مكاسب العمال صورية ونظرية وغير حقيقية، فنسفت بذلك الأسس القومية ومجموعة المكاسب، واستهترت بالقوانين والتشريعات وخنقت الحريات، ولم تعمل على تحقيق الاستقرار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام..لقد استطاعت هذه العناصر المتآمرة أن تنفذ إلى الوزارات والدوائر والمؤسسات،فملأتها بالمحاسيب والأنصار،وأغدقت عليهم بالرتب

والدرجات، جزافا وبدون حساب، كأن الدولة مزرعة لهم، وكأن الشعب قد سخر لمصلحتهم..» وفى ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٢، أدلى اللواء عبدالكريم زهر الدين قائد الجيش السورى بياناً صحفياً أكد فيه حقيقة ما صدر عن القيادة العامة، ومن تردى الناحية الاقتصادية فى البلاد، كما ندد بالمتآمرين من الرجعيين والانتهازيين والرأسماليين المستغلين.

قال زهر الدين:

«ويسعدنى أن أعلن أمامكم وللمواطنين جميعا أنه تقرر إحالة جميع المتآمرين العملاء، والذين ارتكبوا جرائم تمس أمن الدولة الداخلى والخارجى إلى محكمة الشعب التى سيصدر مرسوم بتشكيلها وتسمية أعضائها من المدنيين والعسكريين خلال اليومين القادمين والتى ستباشر مهمتها فور تشكيلها، وتنعقد جلساتها بصورة علنية ليطلع الجميع على مجريات المحاكمة، ويتم إنزال العقوبات بحق من تثبت إدانته..».

وربما كانت الأسباب الجوهرية لهذا الانقلاب هو شعور الجيش السورى بأن المد الوحدوى يزداد، وأن الحكم المدنى غير قادر على تطويقه أو احتوائه.. كذلك بدأ التذمر قويا فى صفوف الجيش، وأخذ صوت الضباط الوحدويين يزداد ارتفاعا حتى باتت الزمرة العسكرية الانفصالية تنتظر الانقضاض عليها والإطاحة بها.

ومن ثم عمد العسكريون الانفصاليون ـ قبل أن تفلت منهم السيطرة ـ إلى القيام بحركة الثامن والعشرين من مارس بغرض تطهير الجيش من التيار الوحدوى وضرب القوى الشعبية الوحدوية، وبالتالى تركيز الانفصال وتثبيته.

وأعلن راديو دمشق فى البلاغ رقم ٣٣ صراحة أن هذه الحركة إنما هى امتداد لحركة الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦١ التى قامت بانفصال سوريا عن مصر.

حركة ٣١ مارس الوحدوية

شعر الوحدويون فى سوريا ـ القوى الشعبية والجيش ـ أن حركة النحلاوى الجديدة

واستلام الجيش السلطة كلها مرة أخرى، إنما يستهدف فى المقام الأول التصدى فى أسرع وقت إلى القوى الوحدوية الموجودة فى سوريا وتصفيتها.

وكانت حسابات الانفصاليين تحتم عليهم دون تأخير تسريح أكبر عدد ممكن من الضباط غير الموالين والضباط الوحدويين ليعيدوا سيطرتهم على الجيش، التى شعروا أنها بدأت تفلت من أيديهم، ثم يعالجون بقية المشكلات، ويركزون أنفسهم تدريجيا فى مواقع أكثر قوة.

كانت التيارات فى الجيش السورى مكونة على النحو التالى:

١ - الانفصاليون:

ويمثلون العناصر التى نفذت جريمة الانفصال فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١، وبيد هذه العناصر السلطة، وتتكون غالبيتها من دمشقيين.

٢- الوحدويون:

وهم غالبية فى الجيش تجمعهم وحدة الهدف، وهى عودة سوريا إلى وحدتها مع مصر، وكانوا يفتقرون إلى وحدة التنظيم وما تحققه من وحدة فى العمل.. كانوا تكتلات متلاقية متفاهمة تنسق فيما بينها.

٣- البعثيون:

ويقف على رأس هذه المجموعة الثلاثى ـ محمد عمران، صلاح جديد، حافظ الأسد ـ وهم فئة غير وحدوية سبق أن شاركوا مع النحلاوى فى تنفيذ جريمة الانفصال، غير أن النحلاوى ما لبث أن سرحهم من الجيش بعد أن استتب له الأمر، وكانت هذه الفئة تتظاهر بالوحدوية، وتجاهر بتطرف بهذا الشعار فتكسب بذلك عطف الوحدويين وتبث عناصرها بين صفوف الوحدويين، فتكشف مخططاتهم، وفى الوقت نفسه كانت هذه المجموعة قادرة على أن تتكلم بلغة مفهومة مع الفئات غير الوحدوية.. وكان غطاء هؤلاء الضباط البعثيين ميشيل عفلق وصلاح البيطار، ومن معهم من المدنيين.

٤- الحورانيون:

وهم العناصر العسكرية ذوو الصلة بأكرم الحورانى، وهم فئة معادية للوحدة، همها

الوصول إلى السلطة لو استطاعت، وإلا فالعمل على إجهاض كل محاولة لعودة الوحدة، كما كان هدفها التعاون مع أية فئة تناصب عبدالناصر العداء.. وكان يمثل هذا الاتجاه زياد الحريرى.

وكان الوحدويون فى سوريا على اختلاف تجمعاتهم يلتفون حول العقيد جاسم علوان الذى تصدى للانفصال من يومه الأول، فسرح وسجن وظل يدعو لسقوط الانفصال ويناضل من أجل عودة سوريا لوحدتها مع مصر وكان على العناصر الوحدوية فى الجيش أن تتحرك دون أدنى تأخير قبل أن تتمكن قيادة الجيش الانفصالية من تصفيتها وقد حاول الوحدويون الانفراد فى العمل لضمان سلامة حركتهم ونجاحها، غير أن العناصر التى كانت تدعى الوحدوية، والتى كان أفرادها منبثين بين صفوف الوحدويين، فرضت إشراك بعض القوى الأخرى معهم، وبخاصة أعضاء التنظيم البعثى برئاسة محمد عمران وقتئذ، مما أدى إلى اطلاع هذه العناصر على ما كان يجرى بين الوحدويين.

ولقد أطلق جاسم علوان إشارة البدء فى تنفيذ العملية ليلة ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ من حمص، حيث أعلنت قوات هذه المنطقة انضمامها إليها.. ومن حمص تحرك إلى حلب حيث انضمت إليه قواتها، وأعلنت منطقة دير الزور انضمامها إليه، كذلك منطقة السويداء، وقوات الجبهة السورية مع إسرائيل.

كان المطلب الأول للحركة تخليص الجيش من العناصر الانفصالية وإتاحة الفرصة للشعب ليقول كلمته فى عودة وحدة مصر مع سوريا.. ولقد وقع صدام مسلح فى حلب سقط فيه أربعة ضباط انفصاليين، وتمت السيطرة على قيادة المنطقة.

وسارت الحركة بنجاح، وكادت أن تحقق هدفها بزوال الانفصال وفتح الطريق أمام عودة وحدة مصر وسوريا، لولا عمليات الإجهاض التى مارسها البعثيون (جماعة محمد عمران وجماعة أكرم الحورانى)، إذ نشطت الجماعة الثانية باستماتة فى تفتيت التفاف القطاعات العسكرية من حول جاسم علوان.. أما الفئة الأولى فكانوا يدعمون حركة جاسم علوان بالقدر الذى يشعرون معه أنهم قادرون على توجيهها أو السيطرة عليها، فلما شعروا باندفاعها فى طريق إعلان عودة سوريا إلى الوحدة انفضوا عن الحركة، وعملوا على إخفاقها.. وقد نجحوا نتيجة ما لهم من عناصر مندسة فى المجموعات الوحدوية.

ونتيجة لذلك عاد اللواء المدرع المعسكر فى منطقة حمص إلى ولائه لقيادة الجيش الانفصالية فى دمشق التى سيرت هذا اللواء بالذات لضرب وحدات حلب.

كما حال محمد عمران من تأييد منطقة اللاذقية لجاسم علوان، عندما شعر أن اتجاه الحركة وحدوى، إذ تهرب من تنفيذ التعليمات التى كانت لديه عند بداية الحركة.

وهكذا ساد سوريا والجيش السورى خلال اليومين الأول والثانى من أبريل سنة ١٩٦٢ جو من الاضطراب والتوتر، وقام الطيران الانفصالى بضرب إذاعة حلب وكادت وحدات الجيش السورى أن تشتبك فى معارك دامية، لولا أن تمكن الاتفاق على أن يعقد مؤتمر فى حمص تمثل فيه جميع الكتل القائمة فى الجيش.

وتم انعقاد هذا المؤتمر، وكان الوحدويون على كثرتهم الغالبة فى الجيش ممثلين على قدم المساواة مع بقية الفئات الأخرى.. وانتهى المؤتمر إلى إخراج عبدالكريم النحلاوى ورفاقه الانفصاليين خارج سوريا، وإلى قرار برفض قبول استقالة رئيس الجمهورية ناظم القدسى ليعود إلى ممارسة مهامه، فيقوم بتشكيل حكومة حيادية انتقالية تشيع - حسب قرار المؤتمر - روح الحرية فى البلاد، وتتخذ الإجراءات المؤدية إلى طرح موضوع الوحدة على الاستفتاء الشعبى.

وهكذا زال الانفصاليون الذين نفذوا جريمة الانفصال.. ولم تنجح الحركة فى إعادة سوريا إلى وحدتها مع مصر.. وكسب البعثيون وبخاصة مجموعة محمد عمران، إذ تخلصوا من خصومهم الانفصاليين، فضلا عن إضعاف حلفائهم الوحدويين، ومنع عودة سوريا إلى دولة الوحدة.

لقد جاء مؤتمر حمص نتيجة استغلال بعض القيادات السياسية للموقف المتدهور فى سوريا، فأوحت بعقد مؤتمر لكسب الوقت وإعادة سيطرتهم السياسية، فكان مؤتمر حمص الذى تظاهرت فيه القيادة الانفصالية بالموافقة على قراراته، والتى كان أبرزها العمل على إعادة الوحدة مع مصر، وإجراء استفتاء شعبى لذلك.

وفى بلاغ رسمى صدر فى أعقاب المؤتمر، أعلن العفو عن أى ضابط اشترك فى هذه الثورة، وما صاحبها من أحداث.

وفى الرابع من أبريل عام ١٩٦٢، عقد اللواء زهر الدين مؤتمرا صحفيا، ثم أذاع بيانا

باسم الجيش فى الرابع عشر من أبريل، أكَّد فيه تمسك الجيش بمقررات حمص.. وعلى المنوال ذاته، قام ناظم القدسى رئيس الجمهورية بالتصريح فى اليوم ذاته بتمسك سوريا بالوحدة وإصرارها عليها.

ولكن ما موقف مصر من هذه الأحداث؟

لقد كان موقفها هو الموقف ذاته الذى انبثق من موقفها فى ٢٨ من سبتمبر، حينما أعلن عبدالناصر فى بيان له صدر فى الخامس من أكتوبر عام ١٩٦١ ما اقتبس منه ما يلى:

«وإننى لأقول لكم جميعا بضمير وقلب مستريح إننى لا أقبل مهما كانت الظروف أن أرى الشعب هنا والشعب فى سوريا أطراف معركة وأصحاب خلاف وشقاق.. لا أستطيع أن أتصور القاهرة ودمشق إلا إخوة، وإلا زملاء معركة وإلا شركاء قدر ومصير، مع كل عاصمة عربية أخرى، ومع كل مدينة عربية ومع كل قرية عربية.. ولقد شعرت خلال الأيام الأخيرة أن ما حدث كله قد منح فرصة واسعة أمام أعداء الأمة العربية من قوى الاستعمار ومن أعوانه ومن القوى الرجعية فى المنطقة».. واستطرد عبدالناصر يقول:

«وإنكم لتعرفون أننى اتخذت منذ أيام قراراً بألا تتحول الوحدة العربية بين مصر وسوريا إلى عملية عسكرية.. ووفقا لذلك أوقفت جميع العمليات العسكرية التى كانت بدأت لمناصرة الجموع الشعبية الثائرة ضد الحركة الانفصالية فى سوريا».

«وإننى اليوم لا أرضى أن تبقى وحدات من الجيش السورى متربصة بالشعب، ولا أن تبقى جموع الشعب متربصة بعناصر من الجيش السورى».

ولنعد الآن لنتابع أحداث مارس سنة ١٩٦٢.. لقد أذاعت الجمهورية العربية المتحدة بيانا بتاريخ الثالث من أبريل سنة ١٩٦٢ جاء فيه:

«إن الرئيس جمال عبدالناصر يرى فى هذه اللحظات بأنه مهما يكن من أمر، فإن كل الجهود الوطنية يجب أن تتجه حالا إلى تجنيب سوريا خطر الاحتمالات المؤلمة التى تهدد الشعب السورى داخل وطنه.. والرئيس جمال عبدالناصر بقلبه وأعصابه يعلن فى هذه اللحظات أنه على استعداد لبذل كل جهد فى طاقته للمشاركة الإيجابية فى تجنيب سوريا كل سوء يتهددها.. إنه من الأمور البالغة الأهمية الآن، ألا يتصدى سلاح سورى

لسلاح سورى.. إن كل جندى فى سوريا ملك لأمته ودرع لمستقبلها.. وكل سلاح فى سوريا ملك لشعبها وملك لأمتها.. ولا ينبغى مهما كانت الظروف أن يتربص جندى سورى بجندى سورى أو سلاح سورى بسلاح سورى».

«إن الرئيس جمال عبدالناصر يعلن أنه على استعداد مطلق، إذا قبلت الأطراف التى يعنيها الأمر فى دمشق وفى حلب وفى غيرهما من قيادات سوريا الشعبية والعسكرية، أن يضع نفسه وفكره وأعصابه فى خدمة كل عهد يحفظ سوريا ويصون كل قطرة دم فيها، ويستخدم كل طاقة مقاتلة لها لمواجهة العدو المتربص بها».

«إن الرئيس جمال عبدالناصر لا يبغى من هذه المحاولات، إلا أن يؤدى واجبه كمواطن عربى مؤمن بعزة سوريا وبضرورة سلامتها لمستقبل النضال العربى».

تشكيل حكومة الدكتور بشير العظمة

انفض مؤتمر حمص فخرج من سوريا الضباط الذين قادوا حركة الانفصال، وعاد رئيسا للجمهورية السورية ناظم القدسى المعروف باتجاهه الانفصالى وميوله إلى خط العراق أيام نورى السعيد، إذ كان ناظم القدسى واحدا من أقطاب حزب الشعب السورى الذى كان ينادى بهذا الاتجاه.

وبقى على رأس الجيش السورى عبدالكريم زهر الدين، وهو الدمية التى أتى بها الانفصاليون يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١، وهو يساعد الاتجاه الغالب فى الحكومة أو فى الجيش، وقد يكون أكثر انفصالية مع ناظم القدسى منه مع عبدالكريم النحلاوى منفذ الانفصال.

وظلت وحدات الجيش السورى مليئة بالعناصر الانفصالية وقام ناظم القدسى رئيس الجمهورية السورية بتكليف الدكتور بشير العظمة ـ وكان وزيرا للصحة أثناء وحدة مصر وسوريا ـ بتأليف الحكومة السورية.. على أن مجىء حكومة بشير العظمة بعد أحداث مارس سنة ١٩٦٢، لم يغير من الأمر شيئا.. لقد كان العظمة واضحا منذ اللحظة الأولى لتشكيل تلك الحكومة فى سوريا، أنها لن تحقق رغبة الشعب السورى نحو الوحدة، إنما على العكس كان واضحا أنها سوف تجهز على كل محاولة لذلك.

لقد استطاعت هذه الحكومة أن تخدر الشعب الجامع المتعطش إلى الوحدة، فقامت فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٢ بإصدار بيان تعرضت فيه صراحة إلى محاولات الرجعية ومؤامرات الاستعمار، التى ترمى إلى جعل الانفصال واقعا، للحيلولة بين سوريا وبين رسالتها العربية ومبادئها الاشتراكية.

واستطرد البيان يقول:

«ولقد جاءت هذه الحكومة إلى الحكم لتستجيب للإرادة الشعبية الحرة الأصيلة».

لقد أكدت الحكومة سالفة الذكر أنها ستباشر الاتصال مع الحكومات العربية المتحررة، مبتدئة بمصر الشقيقة، لتطرح بعد ذلك على الاستفتاء الشعبى مشروعا للوحدة متفقا عليه، ليقول الشعب كلمته.

وتلى هذا البيان بيانات وتصريحات أخرى أكدت كلها عزم حكومة بشير العظمة على إعادة الوحدة، كمطلب شعبى أساسى وواجب قومى تفرضه إرادة الأمة العربية جمعاء.

وانتظر الشعب السورى وعود الحكومة فى تحقيق آماله، ولكنها لم تفِ بوعدها.. وأحس الشعب أن الحكومة تخدعه، إذ قامت باعتقال الضباط الأحرار فى حلب، وطاردت الوحدويين فى مختلف المحافظات، وزجت بهم فى السجون، وأحس الشعب السورى أن ما يجرى يخالف ما وعدت به الحكومة من قبل.

وأحست الحكومة السورية ببواطن خطر الشعب، فلجأت مرة أخرى إلى المراوغة والكذب والخداع، فأصدرت فى السابع من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٢ بيانا تحدثت فيه عن الأوضاع السائدة فى سوريا، وعن الدسائس التى تحاك فى الداخل، محذرة تجار السياسة من تآمرهم على سوريا، محملة إياهم مسئولية ما قد يحدث للبلاد من فتن وانقسامات.

وأعلنت الحكومة صراحة عزمها على إعادة البحث فى الوحدة مع مصر باعتبارها ضرورة قومية، ومطلباً وطنياً تمليه ظروف البلاد.. وأكدت فى بيانها أن المجال سيفتح أمام الجميع ليعبروا عن رأيهم، كما أعلنت عزمها على الاتصال مع مصر للتعرف على وجهة نظرها فى إقامة وحدة اتحادية.

ولكن أمل حكومة سوريا خاب، حينما أعلنت القاهرة فى ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢، رأيها فى الوحدة على شكل مشروع نشر وأذيع.. كان هذا الإجراء بمثابة صدمة كبرى للحكومة السورية التى فاجأها تصرف القاهرة.

كانت خطة الحكومة السورية تقوم أساسا على افتراض أن القاهرة لن تستجيب مع دعوة الوحدة، وبذلك يمكن للحكومة السورية أن تحصل على سلاح تشهره فى وجه عبدالناصر، ومادة تستغلها للتهجم على حكومة القاهرة.

وكان لابد لحكومة بشير العظمة أن تغطى نفسها أمام الشعب السورى، الذى تعهدت أمامه بإعادة الوحدة، فتذرعت بعذر أقبح من الذنب، إذ بررت أن توقفها عن طريق الوحدة، يرجع إلى أن رئيس الحكومة السورية ووزراءه لا يمثلون الشعب السورى، ومن ثم ليس من حقهم اتخاذ أى خطوة لتقرير مصيره.

والواقع أن حكومة بشير العظمة، ما كانت يوما ما تريد الوحدة، إنما كانت تتستر وراء الأقوال والتصريحات المنمقة لتتعرف على مراكز القوى الوحدوية استعداداً لضربها وتأهبا للقضاء عليها، وهكذا وجدت هذه الحكومة نفسها فى النهاية، مجبرة على كشف مخططها، والوقوف صراحة مع صفوف الرجعية التى تساندها.

واجتاحت سوريا موجة من الإرهاب، فاعتقل من اعتقل، وعذب من عذب، سواء كان من بين المواطنين أم كان من الجيش العربى السورى.

وعاش الشعب والجيش هذه المحنة، وصدرت منشورات، منها ما يحمل توقيع الضباط الأحرار، ومنها ما صدر عن الهيئات النسائية والمنظمات العمالية واتحاد الطلاب، لقد نددت كل هذه الهيئات بالجرائم التى ترتكب مع العناصر الوطنية مدنية كانت أم عسكرية.. والجدير بالذكر أنه بالرغم من أن قرار مؤتمر حمص ينص على عدم المساءلة القضائية فى كل ما نجم عن حركة ٣١ مارس، فقد قامت قيادة الجيش السورى بتوجيه من حكومة بشير العظمة بإحالة جاسم علوان ومجموعة من الضباط الذين تعاونوا معه إلى القضاء العسكرى حيث صدر حكم الإعدام على جاسم علوان، كما صدرت أحكام تتراوح بين الإعدام والسجن لمدة عشر سنوات على الضباط الآخرين.

وليس أدل من هذه الحادثة على تصميم ناظم القدسى وحكومة بشير العظمة وقيادة

الجيش السورى على متابعة السير فى طريق الإبقاء على الانفصال وتثبيته وملاحقة العناصر الوحدوية فى الجيش السورى والخلاص منها.

وكما بينت من قبل لم تخدع القاهرة من أسلوب حكومة العظمة، ولم تهادن الوضع فى دمشق، واستمرت تعمل على إسقاطه.

وفى الوقت ذاته بدأت القاهرة فى استمالة الضباط الدمشقيين من أنصار النحلاوى، فدعتهم إلى الانضمام مع العناصر الوحدوية والعمل سويا من أجل عودة سوريا إلى الوحدة مع مصر.

مجزرة العمال السوريين

وجاءت مجزرة العمال السوريين وما صاحبها من قتل عشرات من الرجال وإصابة عشرات بجروح مختلفة.. لقد زعمت حكومة سوريا أن القاهرة قامت بتحريض العمال السوريين على القيام بأعمال التخريب والإضراب... ومع أنه أجرى تحقيق مع أعضاء الوفد العمالى السورى بعد عودته من مصر، ولم يدان أحد منهم، فالمسألة تحتاج إلى دراسة العوامل التى وراء هذا الموضوع.

لقد أجرى هذا التحقيق فى الشعبة السياسية السورية، وتولى الملازم أول عدنان عليا التحقيق فى هذه المسألة.

ولكن ما حقيقة قصة العمال؟ وهل قامت مصر فعلا بتحريض الوفد العمالى السورى أثناء وجوده فى مصر كى يثور على حكامه؟

كان قد تشكل فى سوريا وفد عمالى ليحضر مؤتمر التأمينات الاجتماعية الذى كان سيعقد بمدينة الإسكندرية فى صيف عام ١٩٦٢.. وكان الوفد يتكون من أحمد الطرزى، وضياء الدين النكدلى، وعبدالله قوى، وبدر الدين العبدالله وفائق النورى، ومصطفى صفوت، ورأس الوفد طلعت النتلى.

وفى الإسكندرية حيث عقد المؤتمر، أبدى الوفد السورى احتجاجه فى الجلسة الأولى

لعدم رفع العلم السورى بين أعلام الدول المشتركة فى المؤتمر.. واعتذر الأمين العام للمؤتمر.. وفى الجلسة التالية وجد الوفد العلم السورى وقد تم رفعه.

وحدثت مشادة بين ضياء الدين النكدلى وأحمد الطرزى، على مائدة الطعام التى أقامها محافظ الإسكندرية تكريما للوفود، وكان لهذه المشادة وقع سيىء فى نفوس الحاضرين فى المؤتمر.

وبعد عودة الوفد السورى من المؤتمر، قامت الشعبة السياسية التابعة لإدارة المباحث السورية بالتحقيق فى التصرفات التى صدرت من الوفد السورى، وعن أسباب اتصال عبدالوهاب الخطيب ضابط المخابرات السورى السابق بأعضاء الوفد، كذا عن البيان الذى أصدرته اللجنة التنفيذية للاتحاد العام، بضرورة إعادة الوحدة مع مصر، وأخيرا أسباب إضراب العمال فى حلب ودمشق، ومن هم المحرضون عليه. والمسئولون عنه؟

لقد قام عبدالوهاب الخطيب بزيارة الوفد السورى أثناء إقامته فى مصر، وحاول أن يدعو الوفد على مائدة الغذاء، ولكن رئيس الوفد اعتذر نيابة عن نفسه وعن زملائه.. وفى اليوم التالى ذهب إلى الوفد ضابط مخابرات سورى آخر من رجال عبدالحميد السراج يدعى عبدالجواد عبارة.

على أن هناك خلفيات سياسية وراء ذهاب الخطيب وعبارة لمقابلة الوفد السورى ترجع إلى ارتباط السراج بضباط المخابرات الذين عمل معهم.. فلما فرَّ السراج من السجن بعد الانفصال إلى القاهرة، التف حوله ضباطه السابقون الذين أصبحوا لا يستطيعون الرجوع لسوريا تجنبا للسجن أو المحاكمة.

هكذا أصبح فى مصر جهاز مخابرات سورى يشرف عليه السراج، جهاز ليس بمعنى الكلمة، ولكنه عبارة عن مجموعة ضباط المخابرات السوريين الذين قرروا الإقامة فى مصر بعد الانفصال، وكان هذا الجهاز يتصل بعبدالناصرمباشرة عن طريق السراج.

حاول السراج أن يتصل برئيس الوفد السورى، فأرسل إليه عبد الوهاب الخطيب أولا ثم عبدالجواد عبارة أخيرا.. وقد أخفق الأخير فى مقابلة رئيس الوفد السورى، ولكنه استطاع أن ينفرد بضياء الدين النكدلى عضو الوفد، ومع أن النكدلى نفى فى التحقيق

الذى أجرى معه فى دمشق بعد عودة الوفد من القاهرة كل الاتهامات، فقد كان هناك بلا جدال دافع سياسى وراء هذه الأنشطة.

كانت هذه المقابلات وغيرها سببا إلى إثارة الشبهة حول أعضاء الوفد السورى. والواقع أن هذه الاتصالات كانت ترمى إلى ربط العمال السوريين بمصر، وحث قادتهم على اتخاذ بعض الإجراءات مثل التظاهر والإضراب.. أما ما قيل عن انقلابات تقوم على أساس عمالى محض، فهذا أمر ساذج بعيد الاحتمال، وكان هناك شىء آخر زاد من ريبة حكومة دمشق فى نشاط الوفد، لقد قامت اللجنة التنفيذية لاتحاد العمال السورى بإصدار بيان تعرضت فيه لموضوع الوحدة، وهاجمت فيه الحزبية والانتهازية، ثم دعا البيان إلى الوقوف صفا واحداً أمام الدسائس.. وطالب البيان بعقد مؤتمر عام، وكان قد حدد يوم ٢٩ من يونيو موعدا لانعقاده.

ولقد وافقت السلطات السورية على البيان سالف الذكر، وأعلن البيان غرض اتحاد العمال من عقد هذا المؤتمر، فقد جاء به أن الغرض من عقد المؤتمر المزعوم هو توضيح ما قام به الاتحاد من أعمال خلال مدة ولايته، كذا إظهار قوة الاتحاد بالرد على الافتراءات التى توجه إصبع الاتهام نحو قيادة اتحاد العمال.

وتشاء الظروف أن تصاحب هذه الأحداث عملية إضراب قام بها عمال النسيج فى حلب.. وفى التحقيق برر الوفد السورى أن الإضراب جاء نتيجة مماطلة المسئولين فى تحقيق مطالب العمال، ونتيجة شك القيادة العمالية فى موقف الحكومة السورية، ومن ثم قرر الاتحاد العام الإضراب لوضع الحكومة أمام الأمر الواقع، باللجوء إلى الأساليب السلمية لتحقيق مصالحهم.

ومع أن التحقيق الذى أجرته السلطات السورية أسفر عن تبرئة الوفد السورى، فإن الأحداث التى أحاطت بهذه الأمور، أمدت حكومة سوريا بحجج تستخدمها فى اتهام القاهرة بأن هذه الأحداث من صنع القاهرة.

مــــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الثانى

7

معارك نفسية وحملات سباب

دار الخيّـــال

معركة السباب والقذف

كانت إذاعات القاهرة قد قامت بحملة عنيفة ضد حكومة سوريا التى أحست بمدى تأثير هذه الإذاعات وبإخفاق إذاعاتها فى كسب هذه الجولة.. جولة حرب الكلمة.. فتقدمت دمشق بدعوى طارئة لمجلس جامعة الدول العربية للنظر فى شكوى الحكومة السورية من حكومة مصر لتدخلها فى شئونها الخاصة.

وقد انعقد المؤتمر فعلا فى «بارك أوتيل» بقرية شتورة اللبنانية فى المدة من ٢٢ أغسطس إلى ٣٠ منه، وسط جو مشحون بالانفعالات والتشنج والقذف، وأخفق المؤتمر فى الوصول إلى نتائج مثمرة، وأصبح مسرحا لتمثيلية قذف متبادل بين القاهرة ودمشق.

وانتهى الأمر بانسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة احتجاجا على أسلوب القذف والسباب الذى مارسته سوريا، وعلى تلفيق التهم ضد الجمهورية العربية المتحدة.

ففى الجلسة الثالثة من مؤتمر شتورة التى عقدت ظهر الخميس ٢٣ من أغسطس، استمع أعضاء وفود الدول العربية إلى كلمة الدكتور أسعد محاسن رئيس وفد سوريا.

كان مجمل الشكوى يقوم أساساً على اتهام إذاعات القاهرة وصحفها بالهجوم على النظام فى سوريا، وعلى اتهام مصر بتحريض الشعب السورى والعمال على الثورة على النظام السورى القائم.

وقد أشار أسعد محاسن إلى إذاعات القاهرة وصوت العرب فى المدة من ١١ من شهر يوليو عام ١٩٦٢ إلى ٢٠ من أغسطس، ذاكراً بأن هذه الإذاعات بمثابة حض سافر للشعب السورى كى يثور على حكامه.. وقال أسعد محاسن إن هذه الأعمال تعد تدخلا فى شئون الدول الأخرى، مما يتناقض كلية مع ميثاق جامعة الدول العربية.

وفى هذه الجلسة ندد الدكتور أسعد محاسن بإذاعة صوت العرب، وقال إنها تحرض العمال والشعب فى سوريا على الثورة، كما أن هذه الإذاعة ـ على حد قوله ـ تشوه حقيقة الأشياء وتحاول أن تثير الجيش السورى على حكومته.. كذلك اتهم أسعد محاسن صوت العرب بأنها تهاجم أحمد عبدالكريم الوزير السورى وتدعو دعوة سافرة لاغتياله والتخلص منه.

وأشار أسعد محاسن إلى إذاعة القاهرة فى الثالث من أغسطس ذاكراً أنها تختلق الأخبار وتحرض على قيام مقاومة شعبية تتأهب وتستعد للمعركة القادمة لضرب النظام التآمرى فى سوريا .. كذلك أشار أسعد محاسن إلى إذاعة صوت العرب يوم ١٩٦٢/٨/٤ التى كانت تحض الجيش والشعب على الثورة على النظام السورى.

وبعد أن أشار أسعد محاسن إلى أمثلة عديدة لهذه الاتهامات ناشد الوفود المجتمعة كى تطلع على هذه الاتهامات، وقام أسعد محاسن بعرض بعض فقرات اقتبسها من إذاعة صوت العرب فى الثامن عشر من شهر يوليو سنة ١٩٦٢ محاولا أن يوضح للمجلس مدى تهجم الإذاعة المصرية على رجال الحكم فى سوريا.

وفيما يلى فقرة حرص رئيس الوفد السورى أن يتلوها: «.. المجرمون الحقيقيون يتمتعون اليوم بكامل حريتهم فى سوريا، والأحرار الشرفاء يحاكمون ويعذبون ويجلدون بالسياط، المجرمون الحقيقيون ياصحافة دمشق.. الذين باعوا الجيش ويتآمرون على ضباطه وجنوده.. الذين يدفعون لك ياصحافة دمشق.. الذين يوجهون سياستك ياصحافة دمشق.. هؤلاء أحيلوهم إلى محكمة الشعب..دافعوا عن كرامة بلادكم يا أبناء سوريا.. دافعوا عن كرامتكم ياضباط وجنود الجيش العربى السورى.. دافعوا عن كرامتكم أيها الضباط الشرفاء الذين صدر باسمكم بيان القيادة العامة للقوات المسلحة».

وانتقل أسعد محاسن بعد ذلك إلى صحافة مصر فندد بها وقال إنها صحف مؤممة

تعبر عن رأى الحكومة.. ثم أشار إلى ما تنشره هذه الصحف من هجوم متكرر على حكام سوريا، وإلى تحريض الشعب والجيش السورى على الثورة على النظام القائم فى سوريا.

واسترسل أسعد محاسن يسرد عناوين مما نشرته هذه الصحف، فقال إن صحيفة الأهرام نشرت فى اليوم الثانى من شهر أبريل سنة ١٩٦٢ مقالاً بعنوان «كيف تحكم سوريا» فيه تحريض سافر ـ على حد قوله ـ على الثورة فى سوريا وبث الشائعات التى تبلبل عقول السوريين.. كما اتهم صحيفة الأخبار بأنها نشرت فى اليوم الثانى من شهر يوليو ما يعد تهويشا وتشويشا وبلبلة مقصودة.

ولم تنج المجلات المصرية من هجوم أسعد محاسن فقال إن المجلات المصرية أيضا شاركت فى هذا المخطط.. وضرب مثلا بمجلة المصور التى نشرت بعددها الصادر فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٦٢ دعوة سافرة للجيش السورى كى يقوم بانقلاب على الأوضاع القائمة، كما قامت هذه المجلة بتزييف الأنباء؛ إذ نشرت بأن هناك مائتين وثلاثين ضابطا سوريا سوف يستغنى عنهم، وأن الجيش ثائر على الأوضاع.

كذلك لم تفلت صحيفة الجمهورية المصرية من هجوم رئيس الوفد السورى، إذ قال إن صحيفة الجمهورية نشرت فى الثالث من شهر يوليو سنة ٦٢ تحت عنوان «دمشق تعترف بخطورة الحالة فى سوريا» وتحت عنوان «بلغ عدد العمال المعتقلين أكثر من خمسمائة» ما يحرض العمال على إثارة الفوضى وتخريب المصانع.

وأخذ أسعد محاسن يقتبس من الصحف المصرية جملا وفقرات، فذكر أن جريدة المساء القاهرية الصادرة فى ١٤ من يوليو نشرت ما ملخصه:

«تفجرت النقمة الشعبية على الحكومة السورية.. الوزراء فى ذعر».. على أن الغريب فى الأمر، قيام الدكتور أسعد محاسن بحمل لواء الهجوم، فقد كان عبد الناصر ينظر إليه أيام الوحدة على أنه من رواد الوحدة منذ أن كان سفيرا لمصر فى المغرب، وكان حكم عبد الناصر عليه نابعا من مسلكه طوال فترة الوحدة، ولكن يبدو أن الأشياء لا تظهر على حقيقتها دون محك واختبار لها فى ظروف صعبة.

«الحورانى يضاعف الحراسة.. الدبابات والمصفحات تقمع مظاهرة بعد صلاة الجمعة كانت تهتف للوحدة وللرئيس عبد الناصر».

وقد اتهم أسعد محاسن صحيفة الجمهورية لأنها نشرت فى الخامس عشر من يوليو مقالا تحت عنوان «قتلى وجرحى فى مظاهرات حلب وحمص».. وتحت عنوان «هرب محافظ حمص فراراً من سخط الشعب» ما يعد تحريضا سافرا للشعب كى يثور.. ناهيك عن الأكاذيب والأضاليل عن حقيقة ما يجرى فى الجمهورية العربية السورية.

وأخذ أسعد محاسن يسرد عناوين الموضوعات التى جاءت فى صحف الأهرام والأخبار والجمهورية إلى أن جاء إلى ما نشرته الأهرام فى السادس من أغسطس سنة ١٩٦٢ وقال إن هذه الجريدة دافعت عن الإجرام الذى تقوم به بعض الفئات المأجورة فى دمشق فى أنحاء الوطن العربى.

كما ذكر رئيس الوفد السورى أن صحيفة المساء المصرية نشرت تحت عنوان «الموقف يزداد توترا فى شمال سوريا»... مما يدعو إلى الفتنة والثورة.

وبعد أن انتهى أسعد محاسن من سرد عناوين الموضوعات وجه الاتهام إلى القاهرة بشكل سافر لأنها تحرض على إثارة البلبلة والفوضى.. وختم كلمته بقوله:

«إذا كنا قد انتهينا الآن من سرد المستمسكات والأدلة والوقائع على مختلف أنواعها فلابد لنا قبل الانتهاء من عرض شكوانا أن نلفت نظر مجلسكم الموقر إلى أن هذه الأدلة هى جانب مما ندعم فيه شكوانا منذ الخطاب الذى ألقاه السيد الرئيس جمال عبدالناصر فى الإسكندرية، وكان فيه تعريض سافر وتجريح وإنكار لشخصية الجمهورية العربية السورية. ما وفيه إغفال لشخصيتها الدولية ولاستقلالها.. وذلك أنه عندما يقول الخطاب «الشعب السورى من الإقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة»، ففى ذلك مس وتدخل سافر فى الشئون الداخلية للجمهورية العربية السورية.. وبعد انتهاء أسعد محاسن من خطابه قام أكرم ديرى رئيس وفد مصر ورد على الوفد السورى فقال:

«لقد استمعتم كما استمع وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى الحملات والافتراءات التى وجهت إلى الجمهورية العربية المتحدة.. وقد استمعتم أيضا إلى سلسلة من المؤامرات التى أعدت ونظمت لتقوم كاتهامات ضد الجمهورية العربية المتحدة..وسنفند تلك الأكاذيب والافتراءات التى أعدت إعداداً من قبل حكومة دمشق».

انتهز أكرم الحورانى فرصة الهجوم على مصر لتدخلها ـ على حد قوله ـ فى شئون سوريا الداخلية، فحذر القاهرة من اتباع الهجوم على سوريا وأنذر الحورانى عبد الناصر بأنه سوف يكشف عن أسرار وحقائق معينة عن عبدالناصر علمها كعضو فى الحكومة لو لم تتوقف أنشطة مصر المعادية لسوريا.

على أن الهدوء ساد دمشق بعد أحداث مارس، وكل ما استطاع أن يفعله الناصريون هو تعيين رئيس حكومة جديد، الذى قدم اقتراحا بعد مرور شهرين من أحداث مارس بالتقارب مع مصروالتفاوض معها لإعادة الوحدة، بالرغم من تصريحه بأن نظام الوحدة المقترح يجب أن يحافظ على استقلال سوريا وعلى سيادتها الكاملة.

وبلا جدال فقد كان الغرض من هذا المسعى يهدف إلى تحقيق مصالح ذاتية أكثر من الرغبة فى رأب الصدع الذى نتج عن الانفصال، ومن ثم كان رد عبدالناصر واضحا ومثيرا، إذ قال:

«إننى على استعداد أن أتفاوض لإعادة الوحدة مع أى حكومة سورية تمثل الشعب السورى لا أن نقدم مجرد اقتراح للوحدة كى تخدم مصالح فردية أو حزبية».

ولكن حالة الهدوء لم تدم طويلا، إذ نشأ توتر جديد بين القاهرة ودمشق حينما أعلن فجأة أن زغلول عبد الرحمن الملحق العسكرى المصرى فى بيروت قد لجأ إلى دمشق وأنه سوف يعقد مؤتمرا صحفيا ليبين أسباب لجوئه.

وفى المؤتمر الصحفى المذكور أحس السوريون أنهم لن يستفيدوا من زغلول عبدالرحمن كثيرا، فكل ما أدلى به أمام الصحفيين لايتعدى التنديد بحكم عبدالناصر وعبدالحميد السراج.. ومن ثم سمحوا له بالسفر إلى جنيف ليتقابل مع قريبه الصحفى أحمد أبو الفتح الذى كان قد غادر مصر وعاش فى سويسرا بعد أن استفحل النزاع بينه وبين الثورة، مما جعله يصدر كتاباً فى المنفى يندد فيه بأعضاء مجلس الثورة ووصلت بعض العبارات فيه إلى درجة القذف والتجريح.

على أن قصة لجوء زغلول عبد الرحمن لها أعماق سياسية وشخصية، فزغلول

عبدالرحمن من ضباط ثورة ٢٣ يوليو ومن الضباط الذين خرجوا ليلة الثورة ليستولوا على مبنى قيادة الجيش.. وكان زغلول عبد الرحمن قد عين ملحقا عسكريا فى بيروت بعد الوحدة.. وتعرض زغلول للدس نتيجة ظروف العمل المتضاربة التى كانت تسود العمل السرى فى لبنان.. ذلك أنه كان هناك ثلاث جهات أو أربع تعمل فى هذا الميدان، فرئاسة الجمهوريةكان مندوبها فى لبنان محمد المصرى الذى كان يتعامل مباشرة مع سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات، وكان للمخابرات العامة مكاتب فى بيروت يشرف عليها محمد نسيم ضابط المخابرات والذى عمل تحت ستار سكرتير أول، أما المخابرات الحربية فكانت تشرف على أعمال الملحقين العسكريين وتكلفهم بمهام فى مجال العمل السرى وأخيرا كان للمباحث العامة مندوبين فى لبنان يقومون أيضا بالعمل السرى، هذا فضلا عن عبدالحميد غالب السفير المصرى فى بيروت، الذى تورط فى هذه الأعمال، وكان على اتصال بسامى شرف.

كان نتيجة تعدد هذه الأجهزة أن نشأ بينهم ما أطلقت عليه «التنافس المدمر» لسبب واحد هو أن مصدر المعلومات الذى كانت تحصل منه هذه الأجهزة على المعلومات كان مصدرا واحدا.. وفى علم المخابرات تقيّم المعلومات بالمصادر وقيمتها.. وفضلا عن ذلك لم يكن هناك تعاون بين رجال هذه الأجهزة، بل على العكس كانوا يتنازعون وربما دسوا لبعضهم البعض فى القاهرة.. وكانت رئاسة الجمهورية تشجع هذا الاتجاه.

على أن زغلول عبد الرحمن كان يتمتع بأفق سياسى مناسب وبدماثة خلق وطيب معشر، ومع ذلك فقد وقع فى خطأ جسيم أجبره فى النهاية على أن يسلك طريق اللجوء.

كان زغلول يتردد على «كازينو بيروت» وهو ملهى ليلى، وهناك اتجه إلى القمار فخسر أمواله كلها، ولكنها لم تكف بتسديد ما خسره، فامتدت يده إلى المصروفات السرية التى كانت فى عهدته بأمل أن يعيدها بعد أن يوفق فى إحدى جولاته.. لقد بلغت خسارة زغلول ما يقرب من نصف مليون ليرة لبنانية.

وعلم عبد الناصر وعامر بهذا الأمر، فأمر الأول بأن يعود زغلول عبد الرحمن من بيروت فوراً ويقدم للمحاكمة.

وأحس زغلول بنهايته، ولكن الأقدار دست عليه فى تلك الظروف الحرجة عميلا من

سفارة السعودية فى لبنان، كان قد سمع بالخسارة الجسيمة التى أحاطت بزغلول فعرض العميل السعودى على زغلول مساومة بأن يسلمه الأخير الملفات السرية الخاصة بعمله مقابل اثنين مليون ليرة لبنانية تدفع له فى أحد بنوك سويسرا حيث يذهب إليها كلاجئ سياسى.

كانت الملفات المعنية تحتوى على قوائم بالعملاء الذين يعملون لحساب مصر، كما تضمنت تفاصيل أنشطتهم .. وبالطبع حصلت السعودية على جزء من الملفات السرية نظير المبلغ الذى ستدفعه لزغلول عبدالرحمن ليسدد ديونه.. لقد كانت السعودية تواقة فى ذاك الوقت إلى تلويث سمعة عبدالناصر فى سوريا، فلم تتردد فى تسليم نسخ من هذه المعلومات إلى السلطات السورية.

ودفع لزغلول عشرة فى المائة من المبلغ المتفق عليه، وتحرك إلى سوريا حيث عقد مؤتمرا صحفيا بها وغادر دمشق ليعيش فى سويسرا كلاجئ سياسى.

وقبل أن يغادر لبنان قام بتسديد الأموال التى أخذها من قبل من الخزانة وظن أنه سيعيش بعد ذلك هادئ البال فى سويسرا ولكن الرياح تأتى بما لا تشتهى السفن.

هنا أريد أن أقول إن علاقة الرئيس عبد الناصر بزغلول عبدالرحمن كانت علاقة سيئة، فقد كان ولاء زغلول لعامر ولاءً مطلقا، مما أغضب عبد الناصر، ولم يكن زغلول يتوقف عن التعبير عن حبه المطلق لعبد الحكيم عامر أمام كل الناس بينما كان يلمز عبدالناصر ببضع كلمات جارحة.

وانتهت تمثيلية السوريين ففكروا فى استغلال الوثائق التى حصلوا عليها من السعودية، فدعوا لعقد مؤتمر طارئ لأعضاء مجلس الجامعة العربية فى لبنان، وعرف فيما بعد باسم «مؤتمر شتورة».

وكان زغلول قد توجه إلى جنيف وقابل قريبه الصحفى أحمد أبو الفتح، وبعد مضى فترة من الزمان نفدت نقود زغلول وأحس بأنه سوف يسير فى طريق التردى.

وتشاء الظروف أن أتقابل مع زغلول فى السجن الحربى وليمان «أبو زعبل».. سألته:

ما دعاك لتعود إلى القاهرة طواعية وأنت تعلم ما ينتظرك فى مصر؟

أجاب زغلول :

لقد أحسست أننى لو بقيت فى جنيف فسيكون قدرى مصيراً لا أرضاه لنفسى.. لقد حامت حولى أجهزة المخابرات الأجنبية كما يحوم النحل حول خليته، كل منها تسعى لتجنيدى.. فوجدت أن العودة إلى بلادى مهما كان مصيرى بها أفضل بكثير من احتمال الوقوع فى شراك مخابرات إسرائيل.. ولذلك قام زغلول عبد الرحمن بالاتصال بشمس بدران عن طريق الهاتف من سويسرا وأخبر الأول الثانى أنه يريد العودة لمصر.. ووافق عبدالناصر، ثم حضر زغلول إلى القاهرة بعد أن حدد لشمس بدران رقم رحلة الطائرة التى سيعود عليها وموعد وصولها إلى مطار القاهرة.

وبعد حضور زغلول إلى القاهرة كان لابد أن يحاكم على الأقل كضابط هارب من القوات المسلحة.. وكنت أود أن يحصل زغلول على عفو من رئيس الجمهورية، وبخاصة أنه هو الذى قدم نفسه طواعية.

وناقشت الأمر مع عبد الناصر وعامر فقال لى الثانى:

لا مفر من محاكمة زغلول.. على الأقل كضابط هرب من الخدمة.

قلت له:

هذه جريمة عقوبتها الإعدام!

قال المشير:

لابد من محاكمة زغلول لردع أى ضابط يحاول أن يقوم بمثل هذا العمل.. وتمت محاكمة زغلول أمام محكمة عسكرية برئاسة اللواء عبد المنعم حسنى.. كانت النيابة العسكرية قد وجهت لزغلول سبعة اتهامات كل منها كفيل بأن يطبق على عنقه حبل المشنقة.

ولم تستغرق محاكمة زغلول وقتا كبيرا، فقد اعترف زغلول أمام المحكمة بكل التهم.. وحكم عليه بالإعدام، ثم خفف عبد الناصر الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

ولما جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ وحدث ما حدث أفرج عن زغلول عبدالرحمن، ولكن سرعان ما عاد مرة أخرى للسجن الحربى بعد وفاة المشير عامر.

كان زغلول عبد الرحمن سيىء الحظ، ذلك أن عبد الناصر وقد أمر بالإفراج عنه، لم

يوقع على قرار العفو عنه، ومن ثم حينما حاول أن يثبت أنه خرج بعفو من رئيس الجمهورية قال له، المحقق: لم يصدر عنك عفو مكتوب .. واسقط فى يد زغلول وبقى سجينا حتى أفرج عنه عام ١٩٧٦.

لن أستفيض فى الحديث عن أحداث هذه القصة أو ما صاحبها من شائعات عن زغلول فقيل إنه أعيد من الخارج فى صندوق.. وبالطبع كان هذا الإفك يرضى الكثير من أعداء الثورة.

إن ما يعنينى فى الأمر أن أربط بين لجوء زغلول إلى دمشق ثم إلى جنيف، وبين الأحداث الخارجية التى نتجت عن هذا الأمر.. كانت عملية زغلول عبد الرحمن بالنسبة لأعداء عبد الناصر هبة من السماء، منحتهم الفرصة لفضح عبد الناصر والتشهير بالسراج وبعملائه.. كما أن هروب السراج من سجن المزة بعد شهرين من اعتقاله إلى القاهرة أضاف حججا لأعداء عبد الناصر متهمين إياه بأنه يحاول تدمير استقلال سوريا.

انتهز الحورانى الفرصة وهاجم عبد الناصر بضراوة واتهمه بأنه أداة فى يد الإمبريالية.. واستشهد بذلك بنشره محاضر جلسات اجتماع مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٠.. كان من بينها أن عبد الناصر قال فى أحد الاجتماعات إن أى عمل عسكرى موجه لإسرائيل يعد عملا انتحاريا .. وقد عرض عبد الناصر على الوزراء إنذار خروشوف خلال حرب السويس مؤكدا أن روسيا لن تستطيع أن تفعل شيئا.

وزعم الحورانى أيضا بأن لديه معلومات تقارير من سفير الولايات المتحدة فى القاهرة تفيد بأن الأمريكيين سعداء بسياسات عبد الناصر التى سوف تساعد على تحقيق سياستهم فى الشرق الأوسط وبخاصة فى سوريا.

ولم تتلكأ حكومة سوريا فى التنديد بحكومة القاهرة، وطالب السوريون بضرورة عرض هذه الاتهامات فى اجتماع عام يحضره ممثلون عن الدول العربية كلها.

ففى ٢٨ يوليو وقد تسلحت سوريا بالوثائق التى سلمها زغلول عبد الرحمن، قامت دمشق بتوجيه دعوة رسمية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تطلب فيها عقد جلسة طارئة للنظر فى شكوى سوريا ضد تدخل عبد الناصر فى شئون سوريا الداخلية.

سوريا تتسلح بالوثائق

والواقع أن مؤتمر شتورة كان معداً منذ أول وهلة ليكون منتدى للسباب ونشر الغسيل القذر ـ على حد قول خليل الكلاس عضو الوفد السورى ـ وكان الوفد السورى قد تسلح بالوثائق التى حصل عليها الوفد السورى بعد لجوء زغلول عبد الرحمن وبنى عليها هجومه على مصر وعلى عبد الناصر، متهما إياه بأنه يخرب كيان سوريا ويحض شعبها على التمرد، هذا بخلاف تهم أخرى تدخل تحت بند التجسس والتخريب.

ولقد بدأ السباب منذ أول وهلة، ففى الجلسة الأول التى عقدت صباح ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٢، لم يتورع وفدا سوريا ومصر عن كيل السباب أثناء نظر المؤتمر اقتراحاً بعلانية الجلسات.. وقد أصر وفدا مصر وسوريا على أن تكون الجلسات علنية، مع أن باقى الأعضاء عدا الأردن أجمعوا فى اقتراحاتهم على السرية، وأخذ القرار بالأغلبية فى الجلسة الثانية على سرية الجلسات.

وبادر رئيس وفد مصر أكرم ديرى يرد على اتهامات سوريا بأن مصر تتدخل فى شئون سوريا، ولم ينس أن يندد بالحكم السورى إذ قال:

«... وأقول إن الجمهورية العربية المتحدة لا تتدخل فى شئون سوريا، وإن هناك فئة تتحكم فى مصائر الشعب السورى الآن، وهناك حملة عنيفة ضد العناصر الوطنية فى سوريا.. إن الشعب السورى قد تحطمت على إرادته كل المؤامرات وكل الدسائس ونحن نريد لسوريا...».

ولم يسكت الوفد السورى، فقام خليل الكلاس بالرد على أكرم ديرى وندد بالحكم المصرى بقوله:

«.. وإذا كان الموضوع سيبدأ على هذا الشكل فاسمحوا لى أن أقول إننا نود العلانية أيضا لأسباب غير التى ذكرناها، فنحن نريد أن نساهم فى إنقاذ الشعب المصرى فى مصر من حكم الطغيان، والتسلط، ومن سيف الإرهاب والمباحث ، إن الشعب العربى فى مصر ـ ويكاد يكون نصف العرب ـ يحكم بطريقة لم تعرفها القرون الوسطى.

«.. وإذا كان الموضوع هو أن ننتقل إلى كيف يحكم كل شعب عربى، فنحن نقول إن الشعب العربى فى مصر يذوق مرارة الحكم وقسوته، ومن الإرهاب والتسلط ومن اغتيال الحريات مالم يعرفه شعب فى العالم».

وأنذر رئيس الجلسة وفدى مصر وسوريا بعدم العودة للحديث بهذه اللهجة العنيفة.

وفى الجلسة الثانية التى عقدت فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً طلب رئيس المؤتمر من الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يتلو فحوى الشكوى التى قدمتها حكومة سوريا.

وقام الأمين العام وقال إن الأمانة العامة قد تلقت يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦٢ برقية من وزير خارجية سوريا نصها ما يلى:

أتشرف بأن أرجو سيادتكم باسم حكومتى دعوة مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد فوراً للنظر فى الموقف الناجم عن الأقوال والأفعال التى يقوم بها ويدفع إليها الرئيس جمال عبد الناصر تجاه سوريا، والتى تشكل اعتداء صريحاً على سيادة الجمهورية العربية السورية وكرامة شعبها على أن يكون مكان الانعقاد فى أى بلد عربى غير مصر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

جمال الفرا

وزير الخارجية

للجمهورية العربية السورية

ثم قام الدكتور أسعد محاسن عضو الوفد السورى وندد بالرئيس عبد الناصر لافتئاته ـ على حد قوله ـ على الكيان السورى والسيادة السورية.

قال أسعد محاسن:

«إن غرض الرئيس جمال عبد الناصر من قوله: «ننظر إلى الشعب السورى فى الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة».. هو تجاهل الكيان السورى والسيادة السورية واعتبار الوحدة بين مصر وسوريا قائمة، وهذا عدوان صريح على كيان سوريا المستقلة.. وما من شك فى أن حكام مصر يعيشون فى أبراج وهمية وقد فاتهم أن الأساليب التى استعملوها مع الشعب السورى العربى لايزالون يستعملونها مع الشعب

العربى فى مصر، بأساليب التحكم والإرهاب والافتئات على الحريات والكرامات وكل ما يتصل بها، مما يعتبر أعز وأغلى شىء على الإنسان .. هذه الأساليب وما فيها من تأليه الفرد وعبادته هى التى نسفت الوحدة التى قامت بين مصر وسوريا من أساسها ... ».

واستطرد أسعد محاسن يقول:

«ويستمر الرئيس جمال عبد الناصر فى عدوانه على الكيان السورى إذ يقول: «.. إن شعب سوريا أعلن سنة ١٩٥٨ أنه جزء من الجمهورية العربية المتحدة، وأننا نشعر نحوه أيها الإخوة بمسئوليات كبرى.. أنا مع الشعب السورى فى كفاحه ضد الرجعية وضد الانتهازية وضد الاستعمار بكل قوانا وبكل مانملك.. إننا مع الشعب السورى المكافح بكل قطرة من دمنا..».

هل تحتاج هذه الأقوال إلى إيضاح؟ وهل يكتنفها لبس أو غموض من حيث معانيها ومقاصدها؟ ففى هذه الأقوال تحريض سافر على العصيان والثورة، ووعد واضح بأن الرئيس جمال عبد الناصر يضع جميع إمكاناته فى سبيل إثارة الفوضى واستعداده لتغذيتها بالمال والرجال والدماء.. هل يقبل الرئيس عبدالناصر أن يوجه مسئول عربى نداءً مماثلاً للشعب المصرى؟ وما هو موقف الرئيس جمال عبدالناصر لو وقع له مثل ذلك؟ هل كان يسكت أم يقيم الدنيا ويقعدها؟»".

ويعود أسعد محاسن فيقول:

«ألم يكن من الخير لحكومة القاهرة أن تبذل إمكانات الشعب المصرى ودمه فى استرجاع فلسطين المحتلة؟ أستغفر الله ثم أستغفر الله ألف مرة! إذ كيف يكون ذلك مع التمكين لإسرائيل والصهيونية من أرضنا الطيبة بوضع قوة الطوارىء منذ نهاية عام ١٩٥٦ حاجزا بين مصر وبين الدولة الغاصبة لتطمئن حكومة القاهرة على مصيرها ولتواصل تنفيذ مشاريعها الأثيمة».

وقام أكرم ديرى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة بمقاطعة أسعد محاسن وقال: «إذا وصلنا لهذا المستوى بأن نتهم دولة عربية أنها مكنت لإسرائيل فهذه أكبر خيانة قومية نرتكبها فى حق العروبة.. فهذه الدولة قد خاض رئيسها معارك لشعبه ضد الاستعمار وضد الاحتلال وأمم قناة السويس ولا يمكن أن توصف حكومة الجمهورية العربية المتحدة تتآمر مع إسرائيل».

«إن الجمهورية العربية المتحدة تشكل أكبر طاقة اقتصادية فى العالم العربى، وبالتالى فهى قادرة على خلق أكبر طاقة عسكرية، فالنزول إلى هذا المستوى لايجوز إطلاقا».

وتدخل رئيس الجلسة وطلب من أكرم ديرى عدم المقاطعة واستمر أسعد محاسن فى هجومه وقال «إن حكومة عبد الناصر التى تتهم سوريا بالرجعية تختبىء وراء القوات الدولية، وأن كلمة الحرية سقطت من قاموس من يحكمون الجمهورية العربية المتحدة ولم يعد لها وجود» .. كما قام بمهاجمة تصرفات الحكومة المصرية فقال:

«إن تصرفات حكومة القاهرة وحاشيتها وطبولها ومزاميرها إنما تنم عن وجود مخطط رهيب هدفه القضاء على الكيان العربى فى كل مكان وتقويض الإمكانات العربية حتى تتمكن الصيهونية وحليفها الاستعمار من تحقيق أغراضه.. إن وجود المخطط الرهيب هو الذى يفسر بقاء قوات الطوارىء الدولية على الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين المحتلة وفى خليج العقبة على الرغم من وجود أقوى قوات جوية وبحرية وبرية ضاربة لمصر، لا فى الشرق العربى ولا فى البحر المتوسط فحسب، بل فى أفريقيا أيضا ـ هذه القوات الضاربة التى تستخدم فى الاستعراضات وفى استعباد الشعب المصرى وفيما يعد من مؤامرات وفتن فى البلاد العربية.. إن الخطة المرسومة ترمى إلى إثارة القلاقل وبث الفتن فى كل أرض عربية حتى يلهو العرب بمشكلاتهم وينصرفوا عن معالجة قضاياهم المتصلة بوجودهم وهذا أيها السادة ما يفسر الأحداث الرهيبة التى وقعت فى الموصل وفى لبنان والأردن وتونس والمغرب وغيرها بحيث يمكن التأكيد بأنه لم ينج أى بلد عربى من هذا المخطط الجهنمى الإجرامى الرهيب».

وبعد أن انتهى أسعد محاسن من هجومه العنيف على عبد الناصر وحكومته قام محمود شوقى عضو الوفد السورى وطلب الكلمة فأذن له.. وكانت مهمته عرض قضايا التخريب والتجسس التى ألصقتها سوريا بمصر وقد قدمها عضو الوفد تحت عدة عناوين:

القضية الأولى: السفارة المصرية فى بيروت تحرض على اغتيال ضباط القيادة السورية.. وملخص الدعوى أن (الأستاذ منصور) أمين محفوظات فى السفارة المصرية ببيروت قد اتصل فى الأسبوع الأخير من شهر يونيو سنة ١٩٦٢ بالمدعو «عدنان الأعرج» وهو موظف مدنى سورى كان يعمل مع السراج، ورتب مقابلة مع محمد نسيم ضابط المخابرات المصرى فى السفارة المصرية ببيروت حيث طلب نسيم من عدنان الأعرج اغتيال

بعض الشخصيات فى سوريا.. وحدد له بالاسم ـ كما جاء بالاتهام ـ أسماء اللواء نامق كمال والعميد هاشم هاشم أغا والعميد موصللى، على أن يدفع عن كل عملية مبلغ خمسين ألف ليرة سورية بعد إنجازها ولكن العملية لم تتم لأن أجهزة الأمن السورية أحبطت المؤامرة.

٢- القضية الثانية: السفارة المصرية فى بيروت تتجسس على الجمهورية السورية.. وملخص الدعوى أن المستشار المصرى فؤاد هلال بالسفارة المصرية فى بيروت قام بتجنيد «عدنان الإمام» الموظف المدنى فى وزارة الدفاع وطلب منه تقريرا مفصلا عن الأوضاع فى الجمهورية السورية وقد قام عدنان الإمام بتنفيذ المطلوب.

كذلك قام زغلول عبد الرحمن الملحق العسكرى المصرى فى بيروت بتجنيد الموظف سالف الذكر الذى قدم له تقارير عن الأوضاع السياسية والعسكرية فى سوريا وعن ضباط القطاعات العسكرية السورية نظير أجر شهرى، ولكن الأجهزة السورية اكتشفت القضية على حد قول الوفد السورى.

٣- القضية الثالثة: السفارة المصرية فى بيروت ترسل المتفجرات إلى دمشق.. وتتلخص الدعوى فى أن المدعو نجيب جويفل عضو جماعة الإخوان المصرى السابق المقيم فى لبنان قد قام بتجنيد بعض المواطنين السوريين عن طريق إقناعهم بأن طريق عودة الوحدة لن يكون إلا بإظهار الشعب السورى بمظهر الساخط على الحكومة وعلى الأوضاع فيها وذلك بإلقاء المتفجرات فى دمشق.

كما قام نجيب جويفل بتسليم أربعة أقلام متفجرة إلى المدعو بديع حجازى السورى فى شهر يوليو سنة ١٩٦٢ وقام بتدريبه على استخدامها وطلب منه إلقاء الأقلام فى أربع ساحات من ساحات دمشق وأفهمه أن لا خطر عليه لأن الأقلام موقوتة لمدة ست ساعات.

وقال الوفد السورى إن هذه المحاولة أحبطت أيضا نتيجة كشف أجهزة الأمن السورية للموضوع.

٤- القضية الرابعة: السفارة المصرية فى بيروت ترسل الأموال إلى الضباط السوريين..

وتتلخص الدعوى فى أن محمد نسيم ضابط المخابرات بالسفارة المصرية فى بيروت

كان يرسل مبالغ ضخمة إلى ضباط سوريين عن طريق أربعة من اللبنانيين هم على بن أحمد شحادة ، محمد بن أحمد الحلوانى ، عبد الله بن وفيق الرز ، عبد الوهاب بن محمود عبش وكان حلقة الاتصال الضابط السورى عمر مصرى الذى قابل المندوبين أكثر من مرة فى حمص وتدمر.. وتستمر الدعوى فتقول إن هذه العملية انتهت حينما قبض على المواطنين اللبنانيين الأربعة فى تدمر وهم يحملون مبالغ طائلة.

٥- القضيةالخامسة: السفارة المصرية فى بيروت تحرض اللاجئين العراقيين فى سوريا على التآمر.. وتتلخص الدعوى فى أن نجيب جويفل والرائد يحيى طويلة من السفارة المصرية فى بيروت قاما بتكليف اللاجىء العراقى صالح الخضر الخزرجى بجمع معلومات سرية عن سوريا وعن العراق وسلماه كمية من الحبر السرى وكمية أخرى من مادة مظهرة للكتابة السرية وكان ذلك فى أوائل عام ١٩٦٢.

وفى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٢ أرسلت السفارة المصرية رسالة إلى المواطن العراقى المذكور عن طريق المواطن السورى المحامى أنور حمادة تطلب فيها تسليم حامل الرسالة عدد اثنين نسخة من تفسير البخارى، كذا الكتاب الخاص بكمال رفعت.. وقالت الدعوى إن تفسير البخارى لم يكن يعنى سوى مسدس رشاش وأن الكتاب الخاص بكمال رفعت يعنى المسدس الخاص بكمال رفعت.

وقالت الدعوى أيضا أن أجهزة الأمن وضعت يدها على الأسلحة والرسائل وأدوات التجسس من حبر وخلافه.

٦- القضية السادسة: السفارة المصرية فى بيروت تحرض اللاجئين اللبنانيين على التآمر وتستغلهم فى اختلاق قضية نسف السفارة المصرية فى بيروت.. وتتلخص الدعوى فى أن عبد الحميد غالب السفير المصرى فى بيروت اتفق مع الحاج رشيد شهاب الدين رئيس المقاومة الشعبية اللبنانية على استغلال اللاجئين اللبنانيين فى سوريا لاختلاق جريمة تلصق بسوريا العربية فعمدت إلى إرسال اللبنانى جمال المغربى إلى دمشق ومعه بعض المتفجرات لتسليمها إلى اللاجىء اللبنانى «عيد بدر» ليقوم الأخير بالهرب إلى لبنان والادعاء أمام السلطات اللبنانية بأن سوريا كلفته بنسف السفارة المصرية فى بيروت وأنه لم يستطع أن يقوم بهذه الجريمة ولذلك فهو يطلع السلطات على ذلك.

وسوف أعود للحديث عن حقيقة هذه القضية بالتفصيل فيما بعد.

٧- القضية السابعة: السفارة المصرية فى بيروت تتآمر على سوريا العربية .. وتتلخص الدعوى فى أنه عقب حوادث حلب مباشرة اتصل كل من نجيب جويفل ومحمد نسيم من السفارة المصرية فى بيروت ببعض المدنيين فى سوريا من أجل العمل على إعادة الوحدة بين سوريا ومصر على الشكل الذى كانت عليه قبل وقوع الانفصال.

وكانت السفارة المصرية تنتقى هؤلاء المدنيين لا على أساس أنهم مؤمنون بفكرة الوحدة كهدف فيه كل الخير لكل العرب، بل على أساس الانتهازية التى كان يتحلى بها هؤلاء الناس.

وتستمر الدعوى فتقول إن السفارة المصرية كانت تدرك تماما أن انتهازية هؤلاء لا يمكن أن تحقق هدف المصريين فى إعادة سوريا إلى الوضع الذى كانت عليه قبل حدوث الانفصال ولذا أخذت تحرض هؤلاء على الاتصال مع بعض الضباط فى سبيل دفعهم إلى أى عمل يخلق الفوضى فى سوريا ويظهرها أمام الرأى العام العربى والعالمى بأنها غير قادرة على حكم نفسها بنفسها وأنه لابد لها من وصاية.

وقد تم اتصال هؤلاء المدنيين بثلاثة من أعضاء السفارة المصرية هم محمد نسيم وأنور الجمل ونجيب جويفل.

والواقع أن موقف الوفد المصرى كان ضعيفا، فقد كانت أغلب الاتهامات التى يقدمها الوفد السورى ضد مصر صحيحة .. كما غلفت بعض الأحداث بعناية لتبدو الاتهامات الأخرى وكأنها حقائق.

كذلك كان يشوب العمل السرى المصرى فى بيروت كثير من الأخطاء، فقد كانت هناك عدة أجهزة تعمل فى هذا المضمار: مخابرات رئاسة الجمهورية عن طريق سامى شرف، المخابرات العامة، المباحث العامة، الملحق العسكرى المصرى فى بيروت ممثلاً للمخابرات الحربية.. وأخيرا السفير المصرى الذى كان يعمل مباشرة بأوامر من سامى شرف.

ولقد أدى ذلك إلى إخفاق كثير من العمليات السياسية ولسوف أفند فى المسلسلات التالية أهم الدعاوى وأوضح الدلالات الهامة التى ظهرت فى مؤتمر شتورة سيىء الطالع الذى كان بمثابة وصمة فى جبين العرب، وأداة فرقة بين الأخوة وليست منتدى لحل المشكلات والأزمات.

دلالات فى مؤتمر شتورة

وجد الوفد المصرى نفسه يواجه فى مؤتمر شتورة هجوما مشتركا من سوريا والأردن والسعوية إذ قامت وفود هذه الدول بهجوم لاذع على مصر فى شكل جوقة موسيقية بينما بدا اليمنيون والتونسيون سعداء بما يحدث لمصر.

ومع أن العراقيين قد ابتعدوا عن هذا الاجتماع كإشارة لاستمرار احتجاجهم على انضمام الكويت للجامعة العربية فإن عبد الناصر لم يلق تعاطفا وديا إلا من وفد الجزائر الذى كان قد انضم حديثا بعد حصوله على استقلاله.

وبلغ هجوم السوريين الذروة، وذلك حينما أعادوا نشر اتهامات الحورانى لعبد الناصر، من ضمنها أنه يعمل سراً مع واشنطن لتصفية النزاع العربى الإسرائيلى وقضية فلسطين.

كذلك اتهم السوريون مصر بأنها تمارس ضغطاً على عبد الخالق حسونة الأمين العام لمجلس الجامعة العربية بصفته مواطنا مصريا ومن ثم فإن احتمال التحيز لمصر كان يسيطر على أذهان السوريين.

واحتج حسونة على هذا الاتهام وقال:

«إن عبد الناصر تجنب عن عمد مقابلته حتى لا يفسر لقاؤه معه تفسيرا خاطئاً».

ومع أن حسونة نفى نفيا قاطعا تحيزه لأحد، فلم يقتنع السوريون بدفاع حسونة ورفضوا بإصرار سحب اتهاماتهم.

وبعد مرور ستة أيام من هذا النزاع المرير لم يستطع عبد الناصر أن يقف مكتوف اليدين فأمر بسحب الوفد المصرى مهددا بأنه قد ينسحب كلية من جامعة الدول العربية.

وهرع عبد الخالق حسونة خلف الوفد المصرى فى بيروت لإعادتهم ولكن بدون جدوى.. ذلك أن عبد الناصر وقد وعى بأن الملفات السرية التى حصل السوريون عليها من السعودية قد تجعل من المؤتمر مسرحا لتبادل السباب فضلا عن أن موقف مصر كان ضعيفا نتيجة الوثائق التى كانت تعرضها سوريا.

لقد تأكد عبدالناصر أنه لم يعد هناك أية فائدة للوقوف للدفاع عن الاتهامات التى توجهها سوريا.

على أن شيئا أهم بكثير من محاولات النيل منه برز لعبد الناصر فى مؤتمر شتورة، ذلك أن عبد الناصر تبين له أن الانفصاليين فى سوريا يحرضهم ملكا السعودية والأردن وأن مسألة زغلول عبد الرحمن ليست إلا القشة التى قصمت ظهر البعير.. فالمخطط العدائى كان مبنيا على أساس استخدام قضية زغلول عبد الرحمن كبداية لهجوم مخطط على عبد الناصر لتدمير هيبته، وإضعاف زعامته فى العالم العربى.

لقد كانت مجموعة الملوك قد خسرت واحدا منها هو الملك فيصل ملك العراق الذى قتل فى انقلاب عبد الكريم قاسم .. ومع ذلك فقد بين مؤتمر شتورة أن الملكين الأردنى الهاشمى والسعودى لم يتعاونا من قبل بمثل ما تعاونا فى هذا المؤتمر لضرب هيبة عبد الناصر، ولم يكتف الملكان بضم سوريا كحليف جديد، بل وصل نشاطهما أيضا إلى قاسم العراق.. ومن ثم وجد عبد الناصر أن الفرصة غير سانحة لدخول المعركة ومن ثم أعطى تعليماته بعودة الوفد المصرى إلى القاهرة فوراً.

وبعد ثلاثة أيام لاحقة انفض المؤتمر فى حالة من الفوضى والبلبلة.. وبعد انقضاء أسابيع قليلة من مؤتمر شتورة قام خالد العظم بتشكيل حكومة جديدة وفى الخمسة شهور التالية استخدمت الحكومة السورية العنف مع الوحدويين السوريين.. ولم يسكت رئيس الحكومة السورى إذ قام خالد العظم بتوجيه اتهام صريح لعبد الناصر متهما إياه بأنه يخرب وحدة العرب ويضرب السوريين بعضهم البعض ووجه اللوم إلى الناصريين لأنهم على حد قوله أشاعوا الفوضى فى سوريا.

وما مر أسبوع حتى قامت الحكومة السورية بحركة اعتقالات للسوريين بحجة أن السفارة المصرية فى بيروت تقوم بالتآمر داخل سوريا ـ وسأتحدث فيما بعد عن حكومة خالد العظم.

ولم يقصر الهجوم على عبد الناصر من داخل سوريا والأردن فحسب، بل جاء أيضا من السعودية.. كان من المتوقع أن يتبع فيصل خط التعاون مع مصر، ولكن الظروف

جاءت لتنضم السعودية إلى سوريا والأردن.. وزاد من غضب القاهرة أن السعودية رفضت الكسوة الشريفة للكعبة التى كانت مصر ترسلها منذ زمن بعيد فى احتفال رسمى.. كان هذا الإجراء بمثابة إهانة كبرى لمصر ولعبد الناصر.. وقامت الرياض بالهجوم على عبد الناصر بأسلوب أكرم الحورانى، إذ اتهمت عبد الناصر بأنه يشارك فى مؤتمرات الصهيونية العنصرية ويثير النزاع بين العرب.

والواقع أنه بينما كان مؤتمر شتورة منعقدا كان فيصل يستقبل الملك حسين فى الطائف، حيث تم الاتفاق بين الملكين على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة، كما تم الاتفاق على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين.

ولم يسكت عبد الناصر إذ رد على هجوم السعودية باستقباله مرتين الأمير السعودى طلال بن عبد العزيز الذى كان قد دخل فى نزاع مستمر مع أسرة آل سعود وذلك حينما طالب طلال بإدخال حكم ديمقراطى فى السعودية.

هجوم الكلاس على عبد الناصر

وفى الجلسة السادسة لمؤتمر شتورة والتى عقدت صباح الاثنين ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وقف خليل الكلاس نائب رئيس الوفد السورى فى هذا المؤتمر وأخذ يكيل التهم إلى عبد الناصر ويندب حظ سوريا فى عهد الوحدة.

كان الوفد المصرى قد تحدث فى جلسة سابقة عن إنجازات الوحدة، مما حدا بالوفد السورى أن يقرر الهجوم السافر على القاهرة ورئيسها.

وقف الكلاس ليتحدث إلى أعضاء المؤتمر فانتقد حكم عبد الناصر فى سوريا وقال:

«لقد حقق الحاكم فى سوريا تحت شعار الوحدة للدول العربية وتحت شعار الحرية والاشتراكية سواء أرادوا ذلك أم رفضوا، ما عجز الاستعمار والصهيونية عن تحقيقه بالتآمر والجريمة».

ويبدو أن ما حدث فى سوريا بعد الانفصال يشبه إلى حد كبير تلك الحملة الشرسة

التى قامت فى مصر فى السنوات القليلة الماضية، موجهة من المخابرات المركزية الأمريكية وتنفذها الرجعية المصرية وعملاء الإمبريالية العالمية لتقويض ثورة ٢٣ يوليو والنَيل من عبدالناصر فى ذمته.

والغريب أن تلك الحملة السورية لم تختلف كثيرا عن حملة العملاء والأدعياء التى حمل لواءها عملاء المخابرات المركزية الأمريكية فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٧٤، والتى لاتزال قائمة كسيف مسلط على رقاب الناس.

على أن من يقارن بين الدعاية الصاخبة التى تبارت فيها كل من دمشق والقاهرة بعد الانفصال، وبين الدعاية التى استخدمت فى غفلة من الزمن للقضاء على ثورة ٢٣ يوليو، ليجد فى التحليل الأخير أنه ليس هناك فارق كبير.

لقد وقف الكلاس فى مؤتمر شتورة يصب اللعنات على حكام مصر، ويحاول أن ينخر عظام الدعائم التى استندت عليها ثورة٢٣ يوليو.

يقول الكلاس:

«لقد نفذ الحاكم سواء أردتم أم رفضتم التخطيط الاستعمارى الصهيونى بكل دقة وإخلاص وكأنه مكلف بذلك».

كان هجوم الكلاس على عبد الناصر فى هذا المؤتمر عنيفا شرسا .. ولقد جاء ذلك رداً على وفد الجمهورية العربية المتحدة.. الذى وضح للمجلس مكاسب الوحدة فضلا عن هجومه على الرجعية السورية وعلى أجهزة الأمن السورية.

حقيقة كان عبد الحميد السراج وقد تسلم جميع أجهزة الأمن من مخابرات ومباحث عامة وشرطة قد أصبح الحاكم الفعلى لسوريا.. وزاد من سلطان السراج سيطرته على بعض المؤسسات الاقتصادية والسياسية ـ كما شرحت من قبل ـ لقد أصبح يطلق على عبد الحميد السراج اسم «السلطان عبد الحميد».

كان السراج انعزاليا بطبيعته وكان متشوقا لضم أكبر عدد من الأجهزة إليه، وللتدليل على ذلك سوف أسرد حادثا ذا مغزى فحينما تقرر توحيد أجهزة الأمن المصرية والسورية ثار عبد الحميد السراج ورفض تنفيذ قرار رئيس الجمهورية واستطاع أن يقنع عبد الناصر بأن إدماج أجهزة الأمن مع بعضها البعض لن يثمر بأى نتائج لأن السوريين ـ على حد

قوله ـ لا يفهمهم إلا سوريون.. واستجاب عبد الناصر لطلبات عبدالحميد وأصبح اندماج الأجهزة السورية مع مثيلاتها فى مصر مجرد حبر على ورق.. ووافق عبد الناصر تحت إلحاح وضغط السراج أن يترك له حرية التحرك داخل سوريا.

كانت المخابرات العامة المصرية ـ رغم صدور قرار توحيد الأجهزة ـ بعيدة كل البعد عن نشاط عبد الحميد السراج، وكان ذلك بتوجيه عبد الناصر الذى كان حريصا دائما على عدم إغضاب السراج وعلى تلبيةكل طلباته.. ومن ثم كان السراج يعمل فى سوريا مدعماً بالرئيس عبد الناصر ولم يستطع أحد أن يخترق الستار السراجى.

وقف الكلاس فى مؤتمر شتورة يهاجم عهد الوحدة .. عهد الحاكم فى سوريا ـ على حد قوله ـ وفيما يلى مقتطفات من خطابه الذى أعلنه أمام مجلس الجامعة العربية.. يقول الكلاس:

«.. فعلى النطاق الشعبى سحق حكم القاهرة الشعب كله دفعة واحدة مستغلا فى بادىء الأمر قيام الأحزاب السياسية بحل نفسها فى البلاد تذليلا لمهمة الوحدة، فسلط حملاته على القيادات ودمغها بأبشع صنوف الاتهامات، ودس الدسائس بين صفوفها وعمل على عزلها عزلا كاملا عن قواعدها الشعبية، بينما راح يزرع عيونه وجواسيسه بين صفوف هذه القواعد تعمل فيها تخريبا وتمزيقا وإفسادا فى وقت خنقت فيه الحريات العامة خنقا كاملا.. فلا صحافة ولا تجمع ولا تظاهر ولا فكر ولا رأى.. وتحت ستار حالة الحرب مع إسرائيل.. وضعت حكومة القاهرة قانون الطوارىء ونشرته وأعلنت حالة الطوارىء فى البلاد طيلة أيام حكمها وأعطت لنفسها صلاحية التوقيف والمصادرة بأمر شفهى».

واستطرد الكلاس يقول:

«.. ووضعت أجهزة الدولة كلها من أعلاها إلى أدناها فى قبضة البوليس والمباحث والمخابرات السورية وبذلك أصبح البوليس هو الحاكم المطلق الحقوق الذى لا يُسأل عما يفعل.. فكان أن تسلط هذا الجهاز الإرهابى المجرم على حرية الناس وكرامتهم وأموالهم.. وسيق المواطنون بالجملة إلى السجون والمعتقلات لأتفه الأسباب وأوهى الذرائع والحجج».

لقد أراد حكم الانفصال أن يستخدم كل ما يملك من طاقات لتشويه الصورة فى أبشع أشكالها.. لقد حدثت فى سوريا جرائم قتل وتعذيب، ولكن من المسئول عن هذه الأعمال؟ أهم صغار الضباط السوريين الذين يعملون فى هذه الأجهزة؟ أم رؤساؤهم؟ أم وزيرهم السراج؟ أم عبد الناصر؟ أم النظام كله؟

الحقيقة للتاريخ أن عبد الناصر أعطى السراج كل الصلاحيات كى يحكم سوريا باسم عبد الناصر.. والحق أن بعض صغار الضباط فى هذه الأجهزة ارتكبوا جرائم بشعة فى حالتين أو ثلاث.. وكان لابد من تقديمهم للمحاكمة، ولكن السراج كان يقوم بحل المشكلة وينقذ الجانى، وتصبح عملية الإنقاذ بمثابة عملية سيطرة كاملة للسراج على الجانى.

لقد تحدثت عن هذه الأمور من قبل فى كتاب «عبد الناصر وتجربة الوحدة»، إنما ما أريد أن أبينه هذا التوافق فى حملة هجوم الرجعية السورية سنة ١٩٦٢ وحملة العملاء والموتورين فى مصر بعد وفاة عبد الناصر بخمس سنوات.

وغالب ظنى أن كثيرين من الذين قرأوا الكتب الصفراء فى السنين القليلة الماضية التى تنشرها دور نشر مشبوهة تمولها دول أجنبية للتشكيك فى ثورة ٢٣ يوليو، سيلاحظون منذ أول وهلة أن الموتورين والعملاء استخدموا الأسلوب ذاته الذى استخدم من قبل بواسطة حكام الانفصال.

يقول خليل الكلاس فى خطاب له فى مؤتمر شتورة:

« ... وافتتحت فى كل مدينة ومنطقة فى سوريا أقبية خاصة للتعذيب، كان يجلد فيها المواطنون حتى الموت وتجرى معهم أبشع صنوف الإجرام والتعذيب الجسدى.. فهناك يكهرب الآدميون ويشوون شيا وليس حرقا على مدة شهر، ويسلخون وتقلع أظافرهم وتطفأ السجائر فى عيونهم وآذانهم وصدورهم، كما تمثل فيهم أمورا تأباها الكرامة الإنسانية فكانوا ينفخون... ولقد ذهب ضحية هذه السياسة الإجرامية البربرية الوحشية عشرات العشرات من المواطنين فطمست الدولة عليهم وأخفت معالم جريمتها، لقد مات أحد المواطنين فى حمص تحت سياط الجلاد فحملوه إلى بيت الخلاء وعلقوا عنقه فى حبل وأذاعوا أنه انتحر شنقًا».

والواقع أن بعض الأخطاء اقترفت كما ارتكبت بعض الجرائم ولم يحاسب مرتكبوها على جرائمهم.. وكان السراج يتستر عليهم ويبذل جهوده حتى لا يصاب أحد منهم بسوء.

فعلى سبيل المثال مات مواطن سورى أثناء التحقيق معه وكان قد تعرض للضرب والتعذيب على يد بعض ضباط المباحث السورية.. وبعد وفاة هذا المواطن اتصل مقترفو الجرم بوزيرهم عبد الحميد السراج الذى خشى أن يفتضح الأمر فأمر بإرسال جثة المواطن لتكون تحت تصرف النيابة.. وأصدر السراج تعليمات تنص بأن يتقدم فرد من الرتب الدنيا، كى يتحمل مسئولية الحادث.

ومن ثم تقدم شرطى من المباحث العامة السورية يدعى وجيه انطاكى وتحمل مسئولية الحادث وأقر بأنه الوحيد المسئول وأن المواطن توفى قضاء وقدراً ومنع السراج أهل الفقيد من رفع دعوى مدنية تطالب بتعويض عن دم القتيل، وعرض عليهم مبلغا من المال مقابل مصرعه فوافق أهل القتيل ودفع لهم السراج مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية.

على أن أبشع حادث حدث فى سوريا فى فترة الوحدة، هو مقتل فرج الله الحلو.. كان قد تم القبض عليه بواسطة رجال السراج ودفعوا به إلى سجن المزة حيث تعرض لألوان من التعذيب.. ومات الرجل متأثراً بجراحه ودفن فى مزرعة نائية عن دمشق.. ولكن السراج ورجاله خشوا من افتضاح أمر الجريمة فنقلت الجثة من مثواها.. وقطعوها بمنشار عدة أقسام وألقوا بها فى «بانيو» ملىء بحامض الكبريتيك وانتظروا حتى ذابت الجثة عن آخرها وألقى بها فى بالوعة البانيو.

الانفصاليون موتورون

ولقد كثر الحديث عن أسباب الانفصال فمنها أسباب موضوعية ومنها أسباب دعائية الغرض منها التشهير بمصر وبرئيسها.. وغالب ظنى أن هذه الأسباب ليست حتى بتراكماتها المسئولة عن الانفصال، ذلك أن الانفصال جريمة كبرى غذتها المؤامرات الإمبريالية.

لقد تحدثت من قبل فى القسم الخاص بالوحدة عن الأخطاء على المستوى الجماهيرى.. وسأتحدث الآن عن الاتهامات التى أثارها أعداء الوحدة للنيل من النظام كله.. لقد ضاعت هذه الأحداث مع الزمن وضاع الحق بين الناس.

كان من ضمن الاتهامات التى وجهت إلى مصر بعد الانفصال، قصة الأسلحة التى زودت بها سوريا.. تقول التهمة إن القيادة العسكرية المصرية فرضت المعدات التالفة والهالكة على الجيش السورى لشرائها.

أما التهمة الثانية، فتقول إن المصريين قصروا المناقصات والتعهدات الخاصة فى إدارة الأشغال العسكرية على المتعهدين المصريين كما جلب العمال المصريون إلى ورش الجيش السورى وطرد العمال السوريون.

كما قال الانفصاليون إن القيادة المصرية فرضت المصطلحات العسكرية المستخدمة فى الجيش المصرى على الجيش السورى.. وهى مصطلحات تركية إنجليزية.

وفى مؤتمر شتورة سيىء الطالع عدَّد الوفد السورى كثيرا من التهم التى تسىء لعبد الناصر ورجال عهده، بل وإلى المصريين كلهم.. ولم تتعد هذه الاتهامات ما كان يتردد كشائعات.

فعلى سبيل المثال قال الوفد السورى الذى حضر إلى القاهرة برئاسة زهير عقيل إن عبد المحسن أبو النور معاون قائد الجيش الأول السورى كان يتصل بالسياسيين والصحفيين ويؤلب العسكريين بعضهم ببعض وكان يمنى كل من يتعاون معه بأرفع المناصب.

ثمة مسألة أخرى تدخل فى اتهامات السوريين لمصر.. فقد قيل إن القيادة المصرية تسترت على الجرائم التى كان يرتكبها الضباط وضباط الصف المصريون وكان الجزاء الوحيد لهم هو ترحيلهم من سوريا إلى القاهرة.

ويضرب السوريون مثلا على ذلك يقولون:

«.. حتى الجرائم الأخلاقية التى ارتكبها بعض صغار الضباط المصريين مع طالبات قاصرات من مدرسة تطبيقات دمشق..».

ولكن ما قصه هؤلاء الضباط؟.. كان بعض صغار الضباط المصريين العزاب يقطنون

معا فى منزل يطل على مدرسة تطبيقات دمشق للبنات.. وفى يوم ما دق جرس الباب، وإذا بطالبتين من هذه المدرسة ترغبان فى دخول الشقة.. وحدث ما حدث بين الطالبتين والضباط.. ويبدو أن الفتيات فى سن المراهقة لايقدرن المسئولية، ولذلك أخذت طالبات المدرسة يفدن على شقة الضباط العزاب.

وعلمت ناظرة المدرسة بما يحدث، فقدمت شكوى إلى عبدالحميد السراج الذى سرعان ما أبلغ عبدالناصر..وتقرر إعادة الضباط فوراً إلى القاهرة وأجرى تحقيق معهم، وأحيل بعضهم إلى الاستيداع.

على أن الشىء المضحك المبكى، هذا الاتهام الذى قال إن سلطات القاهرة العليا شجعت عمليات تهريب المخدرات بواسطة الضباط المقيمين فى سوريا.. وقد وجه السوريون إصبع الاتهام إلى عبدالمحسن أبوالنور معاون قائد الجيش الأول.

كان قد قبض على سكرتير لعبد المحسن أبوالنور متلبسا بنقل المخدرات، ولكن السوريين اتهموا عبدالمحسن أبو النور شخصيا، فقالوا إنه كان يستخدم الطائرة العسكرية المخصصة للبريد فى نقل الحشيش والمخدرات إلى مصر.. وبالطبع لا يمكن لأى عقل راجح أن يتصور هذا، فعبدالمحسن أبو النور لا يمكن أن يكون مسئولا عن أى جرم يرتكبه أحد معاونيه إلا إن تستر عليه، إنما أراد السوريون الانفصاليون الربط بين حادث السكرتير وبين كراهيتهم الشديدة لعبد المحسن أبو النور.

ويجىء اتهام آخر، فيقولون إن الضباط المصريين عملوا فى التجارة، فكانوا يجمعون كل ما يصادفونه فى الصيدليات، ويشترون من المخازن الساعات وأجهزة الراديو، وأدوات التجميل النسائية، والأقمشة الحريرية والنايلون.. ويجزم السوريون بأن هذه المشتريات لم تكن للانتفاع الشخصى، ولكنها كانت تجمع للإتجار فيها.

كذلك وجه الانفصاليون التهم إلى الضباط والمدنيين الذين عملوا فى دمشق، فزعموا أن هؤلاء يتاجرون بالعملة، وذلك عن طريق تجميع الجنيهات المصرية من الأسواق الحرة بأسعار رخيصة، ثم ينقلونها إلى مصر، ويحصلون على قيمتها بسعر أكثر كثيرا من القيمة التى دفعوها فى الأسواق الحرة.

ويقوم الانفصاليون أيضا بتوجيه الاتهام إلى حكام مصر، فيقولون إن هؤلاء الحكام قد

ألغوا شروط الانتساب إلى مدرسة الضباط الاحتياط، ونـقلوا كلية الطيران والكلية الحربية إلى القاهرة بحجة توحيد التدريب، هذا فضلا عن اتـهامهم القيادة المصرية بتسريح جميع الضباط الفلسطينيين من الجيش.

وقام أمين النفورى فى مؤتمر شتورة، وعدّد الأخـطاء والجرائم التى ارتكبها المصريون ـ على حد قوله ـ إن قصة أمـين النفورى مع مصر معروفة تماما، فهو انفـصالى النزعة، يكره المصريين بصورة بشعة، ولأسرد الآن الاتهامات التى ذكرها فى خطابه الذى ألقاه فى مؤتمر شتورة:

أولا: قال النفورى إن حـكام مصر أقصوا كبار ضبـاط الجيش والقيادة العامـة، فمنهم من عين وزيرا، ومنهم من سرح بمعروف، وآخرون شردوا بلا مكافأة أو معاش.

ثانيا: عمد حكام مصر إلى نقل الضباط السوريين إلى مصر لإبعادهم، ولم يناط بهم أى أعمال.. ومن ثم أصبح الجيش السورى فى أيدى صغار الضباط.

ثالثا: ندّد النـفورى أيضا بـالقيادة العـامة للقـوات المسلحة لأنـها ـ على حـد قوله ـ حاولت إضعاف الجيش السورى، بنقل الضباط الأكفاء إلى الوزارات الأخرى.

رابعا: هيأت القيادة العامة للقوات المسلحـة الجو لتقويض الانضباط والنظام والطاعة فى الجيش، كما فقدت مظاهر الاحترام، وأصبح التبذل فى المعاملة بين الرئيس والمرؤوس ظاهرة واضحة.

خامسا: عملت القيادة فى مـصر على إثارة الطائفية والإقليمية والـعنصرية والنعرات فى صفوف الجيش لتمزيق وحدته الوطنية.

سادسا: قامت القيـادة فى مصر بإنشاء لجنة سمـيت «لجنة الضباط» ومهمتـها تسريح الضـباط وإحالتـهم إلى الـتقاعد وتـشريدهـم بإبعادهـم إلى دوائر أخـرى أو نفيهـم إلى القاهرة.

سابعا: استولت مصر علـى معدات وتجهيزات الجيش السورى، ونقلـتها إلى مخازن القاهرة بدلاً من تركـها فى سوريا، ودعمها بمعدات من مصـر، على أساس أن سوريا فى خط النار الأول.

ولأفند الآن مـزاعم أمين النفورى.. فـإقصاء بعض كـبار ضباط الجيش الـسورى كان

ضرورة لتأمين الوحدة، فهؤلاء كانوا ضباطا متسيسين، وكان لابد كى تقوم الوحدة أن تصفى التيارات السياسية المختلفة داخل الجيش السورى.. لقد كان شرط عبدالناصر الأول قبل أن يقبل الوحدة، ابتعاد الجيش عن السياسة.. ولقد قال عبدالناصر فى هذا الأمر «من أراد من الضباط العمل فى الحقل السياسى، فليترك الجيش».

أما دعوى النفورى بأن القاهرة عمدت إلى نقل الضباط السوريين إلى القاهرة، فقد كان ذلك مرحلة لإدماج الجيش المصرى والسورى معا، وإن كان الدافع الأساسى لنقلهم يكمن فى انتمائهم الحزبى.. ومن المعروف أن الشرط الثانى لقيام الوحدة كان حل الأحزاب السياسية السورية.

أما قول النفورى بأن القيادة المصرية عملت على إثارة الطائفية والعنصرية والنعرات الإقليمية فى صفوف الجيش، فهذا بعيد كل البعد عن مسلك مصر.. ذلك أن مصر لم تعرف صراعا طائفيا أو عنصريا، وربما كانت هذه السمات قائمة فى الجيش السورى قبل اتحادها مع مصر، فسوريا لم تر استقراراً سياسيا منذ حصولها على استقلالها حتى بداية الوحدة.. ولم تقف الانقلابات العسكرية السورية المتعددة إلا فى أيام الوحدة، فسوريا كانت مسرحا لانقلابات متكررة منذ انقلاب حسنى الزعيم حتى الانقلاب الانفصالى.

أما ما تحدث به النفورى عن إنشاء «لجنة الضباط» التى قفز بها مرة واحدة وحدد مهمتها بتسريح الضباط وتشريدهم، فهذا أمر يجافى الحقيقة، فلجنة الضباط قائمة فى مصر منذ عهد بعيد.. وجميع الضباط يعلمون أن مهمتها النظر فى أمور الضباط وشئونهم، مثل الترقيات والتنقلات وحل مشاكلهم.. هذه اللجنة جزء من التنظيم العسكرى، وليست بدعة فريدة فى مصر، فأغلب الدول المتقدمة لديها هذه اللجنة وإن اختلف اسمها فى بعض الأحيان.

وأخيرا فإن ما قيل عن نقل مصر الأسلحة إلى القاهرة، فهذا أمر مبالغ فيه، هدفه التشهير وبلبلة الأفكار.

والعجيب أن يقول النفورى إن سوريا دفعت ثمنا لهذه الأسلحة مبلغاً قدره مائتا مليون من الجنيهات، ولم يسأل النفورى نفسه: وكم دفعت مصر لسوريا.. لا أدرى هل هى وحدة مصالح وأهداف؟ أم هى صفقة تجارية؟

ويقينى أنه إذا كان هذا هـو تفكير ساسة سورية حينئذ، فمـا كان هناك داع لدعوة إلى وحدة كاملة شاملة.

محاولة نسف سفارتنا فى بيروت

لم تتوان حكومة سوريا أو مصر عن استخدام العمل السرى لتحقيق أهداف سياسية.. ومع أن الوفد السـورى فى مؤتمر شتورة وجه الاتهـام صراحة لمصر بقوله إن قـضية نسف السفـارة المصرية فـى بيروت ليسـت سوى عمليـة تلفيـق غير صحيـحة، فلم يـكن هذا صحيحا، فليس من المعقول أن تقوم القاهرة بتجنيد بعض اللبنانيين اللاجئيين فى دمشق، فاللاجىء السياسى تكون أنشطته معروفة لأجهزة الأمن، وغالبا ما تحاول أجهزة المخابرات استخدام اللاجئـين الذين يكون لديهم الاستـعداد للقيام بالعمل الـسرى، هذا فضلا عن إحساس هؤلاء الـلاجئين بأنهم فـى موقف الضعف، إذ غالـبا ما تشل الدول المـضيفة أى تحرك لهم، إلا إذا كانت هذه الدولة تريد الانتفاع بهم.

هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، فالدولة المـضيفة غالبا ما تحاول الانتفاع من وضع اللاجئين، فإذا ما رفضوا التعاون، فقد تلجأ الدولة إلى التهديد بتسليمهم لبلادهم، إذا لم يتعاونوا مع أجهزة الدولة.

ومع أن جهاز الأمن اللبنانى قد قام بالتحقيق فى هذه القضية، واتضح من التحقيق أنه كان هناك خطة عدوانية، ونوايا سيئة إزاء مصر، فإن عملية محاولة نسف سفارة مصر فى بيروت قد أعدت وخطط لها فى دمشق.

ولكن مـا صحة الأمر؟ ومن الذيـن قاموا بالمخطط؟ ولمـاذا تم اختيار سفارة مـصر فى بيروت بالذات؟

فى يونيو عام ١٩٦٢ كانت العلاقات بين القاهرة ودمشق قد وصلت إلى الحضيض، وليس الأمر بـحاجة إلى تفسير طـويل.. فلبنان ملاصق لـسوريا ويمكن التحـرك إليه فى يسر وسهولة. كذلـك كان السوريون يعلمون منذ أيام الوحدة أن سـفارة مصر فى بيروت لها نشاط سياسى كبير، ومن ثم فإن نسف هذه الدار سوف تشل حركة السفارة إلى حين،

وتبث القلق والخوف لدى حكام مصر، فضلا عن أن أمن العملية قد يتيسر عما لو كانت الخطة معدة لنسف سفارة مصرية فى أى بلد عربى آخر.

لقد انهارت العلاقات بين دمشق والقاهرة، ويمكن لأى باحث أن يرجع إلى جلسات مجلس الجامعة العربية الذى عقد فى شتورة، ليكتشف أحدث صور للسباب والقذف البذيء.. لقد وصل الأمر إلى أن كل طرف جنّد كل طاقاته وإمكاناته وكل ما فى جعبته لضرب خصمه. فى جو التوتر هذا تفتق ذهن المكتب الثانى أى المخابرات السورية، إلى فكرة وضع بعض العبوات الناسفة وبعض القنابل المتفجرة فى سفارة مصر ببيروت.

وكان لابد من البحث عن الأفراد الذين سيقومون بهذا العمل الإرهابى.. وسنحت الفرصة للمكتب الثانى كى يجند بعض اللبنانيين اللاجئين فى دمشق للقيام بهذا العمل، وهداه تفكيره بأن هؤلاء اللاجئين أفضل العملاء الذين يمكن استخدامهم فى العمل السرى، فالسيف مسلط على رقابهم، والتهديد بتسليمهم إلى دولتهم محتمل.

وبعد دراسة وفحص، وقع الاختيار على اللاجيء اللبنانى جميل دعبول ليرأس هذه العملية الإرهابية.. وكان دعبول يقطن فى بلودان حيث كان يمارس نشاطه فى هدوء.

على أنه من المعروف أن جميل دعبول كان عميلا مدربا تدريبا عاليا فى عمليات تجنيد العملاء وفى أعمال التخريب المادى، ومن ثم بادر بالعمل فور تكليف المكتب الثانى له للقيام بهذه المهمة.

اتصل دعبول ببعض زملائه اللبنانيين وهم أحمد المغربى، وعبدالغنى بدر، ورامز نصار وحسن ميقاتى.. وقد اجتمع بهم فى بيته ببلودان، حيث شرح لهم المخطط الذى كلف بتنفيذه، وأخطرهم بأنه وقع الاختيار عليهم للقيام بهذه المهمة.

كذلك أبلغ دعبول زملاءه بأن المكتب الثانى السورى قد حدد ستة أيام لتنفيذ هذا العمل، وذكر لهم أنه فى حالة إفشاء أى فرد سر هذا العمل أو أحجم عنه، فإن السلطات السورية سوف تقوم بتسليمه إلى حكومته، وربما تعرض الواشى للقتل.

ومن ناحية أخرى، قام المكتب الثانى بإغراء هؤلاء الأفراد، فوعدهم بمنح كل منهم - لو نجحت العملية - مكافأة قدرها عشرة آلاف ليرة سورية، وراتبا شهريا كبيرا.

وقام دعبول بتوزيع أدوار كل فرد، فأسند إلى عبدالغنى بدر مهمة نقل بعض أدوات

التخريب من سوريا إلى لبنان، كما أسند إلى جمال المغربى مهمة التوجه إلى بيروت للحصول على بقية أدوات التخريب من شخص يقيم فى لبنان ويدعى محمود بدوى، ويعمل رئيسا للحرس فى المدينة الرياضية.

ولتغطية العملية، قام دعبول بتسليم المغربى جواز سفر بعد أن أشّر على إحدى صفحاته ببضع كلمات للتعارف والاتصال بين المغربى ومحمود بدوى.

ولكن الظروف شاءت أن تتم العملية بصورة أخرى، وأن يتم اكتشاف العملية قبل تنفيذها، ذلك أن بعض الشركاء فى العملية استيقظت ضمائرهم، فبادروا بإبلاغ السفارة المصرية فى بيروت.

لقد دفعت الأقدار سيدة تدعى «أسماء بليق» والدة عبدالغنى بدر الذى كان عليه أن ينقل القنابل المتفجرة، كى تشترك فى هذه العملية، وتبادر بالتبليغ عنها فوراً بمجرد عودتها من دمشق إلى بيروت.. كانت قد ذهبت إلى دمشق لزيارة ابنها اللاجىء عبدالغنى بدر. وفى التحقيق الذى أجراه المكتب الثانى اللبنانى، جاء على لسان السيدة المذكورة ما يلى:

«فى ليلة ٢٦ من يونيو عام ١٩٦٢، كنت أزور ولدى عبدالغنى بدر فى دمشق، وبعد منتصف الليل حضر ابنى من الخارج، فلاحظت أنه فى حالة نفسية غير طبيعية، ولما سألته عن السبب، أفادنى بأنه مكلف بمهمة إرهابية تحت وطأة تهديد المكتب الثانى، كما أن ضميره لا يسمح بالقيام بهذا العمل الإجرامى.. واقترحت على ابنى أن يبلغ عن هذا الأمر بمجرد وصوله إلى بيروت، وأبديت استعدادى لنقل هذه المتفجرات حتى لا يتعرض ابنى للتفتيش.. واستطعت أن أقنعه بذلك».

وفى صباح ٢٦ من يوليو سنة ١٩٦٢، وصلت هذه السيدة إلى بيروت، وكانت تحمل حول خصرها وتحت ملابسها الداخلية ثلاث قنابل طراز ميلز مع كبسولاتها.. وبمجرد وصولها إلى بيروت، اتجهت فورا إلىَ منزل المقاومة الشعبية، وأطلعت المسئولين فيه على قصة محاولة نسف السفارة المصرية فى بيروت، على يد لاجئين لبنانيين هربوا من بيروت إلى دمشق فرارا من وجه العدالة اللبنانية.

والواقع أن جميل دعبول استطاع أن يستغل ظروف اللاجئين اللبنانيين، فنجح فى

تجنيدهم.. وجد أمامه اللاجىء جمال المغربى هـاربا من لبنان بعد أن صدم بسيارته سيدة لبنـانية، أصيبـت فى ساقهـا ويدها بجراح، وخـشى المغربى مـن المحاكمة فـضلا عن أن التعويض الذى طالبت به السيدة ليس فى قدرة المغربى، وعليه قرر الهروب إلى دمشق.

ما أن سمع جمـيل دعبول بظروف جمال المغربـى، حتى استضافه فى منـزله ببلودان، وأخذ دعبول يتودد إليه، ويـصطحبه مرتين أو ثلاث كل أسبوع إلى الملاهى الـليلية حيث يشربان الخمر ويجالسان بعض «فتيات الهوى» اللاتى يعملن فى هذه الملاهى.

وفى يوم ما أخذه دعبول إلى مكاتب الشعبة السياسية، والمكتب الثانى فى دمشق حيث تم التعارف مع بعض الضباط، وبعد أن اطمأن دعـبول إلى جمال المغربى، فاتحه فى القيام بهذه العملية، وأغراه بأنه سيستلم عشرة آلاف ليرة دفعة واحدة، ويخصص له راتباً شهرياً قدره ثلاثمائة ليرة سورية شهريا.

وتحت ظروف الـترغيب والتهـديد قبل المغربـى المهمة التـى أوكلت إليه، ولكـنه كان مصمـما أن يبلـغ المسئولـين فى بيروت بمجـرد وصوله، ومن نـاحية أخرى ذهـب جمال المغربى وجميل دعبول إلى المكتب الثانى السورى حيث استلم الشحنة التى ستستخدم فى عملية التخريب.

وما أن وصل جمال المغربى إلـى بيروت حتى أسرع بتبليغ المسئولـين، وكانت السيدة أسماء والدة عبدالغنى بدر قد سبقته وأبلغت عن المؤامرة.

وبالطبع لم تتم العملية، ولما انكشـف المخطط بادر المكتب الثانى السورى والسلطات السورية باتهام مصر بتلفيق العملية للإساءة إلى الحكم فى دمشق.

اتصالات سرية مع سفارتنا فى بيروت

وكان قـد حضر إلى بـيروت فى الرابـع من شهـر يونيو سـنة ١٩٦٢ كل من الـرائد السورى صدقى العطار المعروف عنه أنه ينتمى إلى تنظيم سرى للإخوان المسلمين، وأنور حمادة المحامـى السورى، وتوجه الاثنـان إلى القنصلـية المصرية حيـث قابلا محمد نـسيم

ضابط المخابرات العامة المصرى، والذى كان يعمل تحت ستار سكرتير أول بالسفارة.. وأخذ صدقى العطار وأنور حمادة يتباكيان أمامه على أيام الوحدة، وعلى ما وصلت إليه الأوضاع داخل الجيش السورى.

وذكر العطار متطوعا لمحمد نسيم أنه أحد العمد الرئيسية فى تنظيم سرى عسكرى يدين بالولاء لعبدالكريم النحلاوى، وأن من بين هذا التنظيم الملازم أول صفوان جبرى سكرتير خاص اللواء زهر الدين، كذا الضباط نسيبه عروس، وتوفيق دمشقية وبهاء اليمنى وآخرين، كما أبلغ العطار محمد نسيم بأن العقيد النحلاوى زعيم انقلاب الانفصال حضر من ألمانيا إلى بيروت فى طريقه إلى كراتشى، واجتمع مع أحد ضباط المكتب الثانى السورى الموالين للنحلاوى.. وقام النحلاوى بتزويد الضابط المذكور بتعليمات للقيام بانقلاب عسكرى ضد القيادة السورية.

وفى السادس من يونيو حضر إلى بيروت الملازم أول صفوان جبرى، واجتمع مع محمد نسيم فى منزله، وتطوع بإدلاء بعض المعلومات لمحمد نسيم، وقد تفنن هذا الضابط الصغير فى الثناء على العقيد النحلاوى، إذ كان يعتبره مثله الأعلى، كما أخبر محمد نسيم بأن حركة الجيش التى قامت فى ٢٨ من سبتمبر لم يكن هدفها قط فصل سوريا عن مصر، إنما قامت على أساس عدة عوامل نفسية.

وحاول سكرتير قائد الجيش السورى بأن يقنع محمد نسيم بأن استقرار الوضع فى سوريا لن يتحقق إلا بعودة الوحدة، وأخبره بأنه وجماعته متصلون اتصالا دائما فى الخارج، ويوافونه بتقارير دورية منتظمة عن الحالة فى سوريا والوضع داخل الجيش.

وبعد حوالى أسبوعين حضر إلى بيروت الرائد صبحى العطار وبرفقته الملازم أول صفوان جبرى بأمل مقابلة سفير مصر فى بيروت، وقال صفوان جبرى لمحمد نسيم إنه موفد من قبل اللواء زهر الدين برسالة سرية خاصة إلى سفير القاهرة فى بيروت.

واعتذر عبدالحميد غالب سفيرنا فى بيروت عن اللقاء بهما، فقام صفوان جبرى بتبليغها إلى محمد نسيم.. كانت الرسالة تتلخص فى أن الأوضاع فى سوريا حرجة وفى ذروة الخطر، وأن المخرج الوحيد من هذا الموقف هو عودة الوحدة التى لا يمكن أن تتم إلا بالقيام بانقلاب عسكرى ينوى اللواء زهر الدين القيام به.. كما أبلغه أن كل الترتيبات

الخاصة بالانقلاب قد أعدت، ولكنهم فى حاجة إلى مليون ليرة سورية تنفق - على حد قولهم - لتأمين الضباط وعائلاتهم.. وأبدى صفوان جبرى رغبة اللواء زهر الدين فى أن يبقى هذا الموضوع قيد السرية.

وبالطبع كان الملازم أول صفوان يحاول أن يستدرج سفارة مصر فى بيروت فى فخ، متعاونا مع الرائد صدقى العطار الذى كان يرأس كتلة الضباط المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين، التى كانت تعتزم القيام بانقلاب فى ٢٩ من يوليو، وذلك بعد أن قدم صدقى العطار إنذاراً للحكومة فى دمشق حول قانون الأحزاب السياسية، وأعطى للحكومة مهلة حتى يوم ٢٩ من يوليو. وكان العطار قد صرَّح فى دمشق قبل ذلك بقوله: «إنه سيكون لنا موقف إذا لم تغير الحكومة مواد قانون الأحزاب السياسية بما يسمح بتأسيس الأحزاب الدينية».

كانت مجموعة الإخوان المسلمين التى يتزعمها العطار قد تعاونت مع كتلة الضباط اليمينيين وعلى رأسهم اللواء نامق كمال والعميد موفق عصاصة، واتفقوا على إقصاء اللواء زهر الدين لاشتراكه فى انقلاب ٢٨ من مارس، ولضربه الرجعية الانتهازية فى سوريا، وإبعاد الضباط اليساريين الذين يتزعمهم خليل موصللى، كذا الإطاحة بحكومة بشير العظمة، وتشكيل حكومة يمينية لإعادة المجلس النيابى المنحل بقصد إعطاء الشرعية للوضع القائم ولرئيس الجمهورية.

ومن ناحية أخرى، أوفدت القيادة السورية مساء الخامس من أبريل العميد طه نور الله والعقيد أكرم الخطيب من ضباط القيادة لمقابلة عبدالحميد غالب سفير القاهرة فى بيروت.. وفى المقابلة قال الضابطان المذكوران إنهما مكلفان رسميا من اللواء زهر الدين والقيادة السورية لمقابلة سفير القاهرة فى بيروت بهدف إطلاع الرئيس عبدالناصر على حقيقة الأوضاع الداخلية فى سوريا، وطلبا من السفير نقل المعلومات التالية إلى الرئيس عبدالناصر:

أولا: إن القيادة السورية الجديدة فى الجيش قد تم تشكيلها من عناصر نظيفة، وإنها مصممة على تنفيذ قرارات مؤتمر حمص، وإنه قد تم إلقاء القبض على العناصر العميلة المرتشية ومن بينها فيصل سرى الحسينى، وأن العميد موفق عصاصة أصبح لاحول له ولا قوة، وأن التعاون قد توقف بين القيادة السورية الجديدة، والملك حسين الذى أيّد القيادة الانفصالية علانية.

ثانيا: فيما يختص بالحكومة الجديدة، فإنها سوف تتبنى الأهداف الوطنية وفى مقدمتها الوحدة العربية على أسس مدروسة.

ثالثا: بالنسبة للتهديدات الخارجية لسوريا قال المندوبان: إن هناك حشوداً أردنية على الحدود السورية، كما تجمعت حشود تركية على الحدود الشمالية لسوريا، وتجاوزت بعض الدوريات التركية حدودها وتغلغلت فى الحدود السورية.. وفى النهاية طلب المندوبان من السفير وقف إذاعة صوت العرب التى تهاجم الحكومة السورية، كبداية للتعبير عن حسن النوايا، وقال المندوبان أيضا إن القيادة السورية أصدرت فى اليوم ذاته أمراً للإذاعة السورية بوقف الحملات ضد الجمهورية العربية المتحدة.

وبادر السفير عبدالحميد غالب سفيرنا فى بيروت بإرسال هذه المقترحات إلى القاهرة ووصل الرد من القاهرة، فقام السفير باستدعاء العميد طه نور الله والعقيد إكرام الخطيب.. وتمت المقابلة يوم الثامن من أبريل سنة ١٩٦٢، وأبلغهم نص رسالة الرد.. تقول الرسالة:

«اطلعت القاهرة على مهمتكما التى كلفتما بها من القيادة السورية.. والقاهرة إذ تستجيب لما طلبتماه فإنها ترى من الضرورى أن توضح سياستها حتى تكون على بينة.

وترى القاهرة أنه يهمها استقرار الأحوال فى سوريا، واستمرار الوحدة الوطنية بين الجيش والشعب، لأن هذه الوحدة هى الأساس لسلامة سوريا.. ولكن من ناحية أخرى فإن سياسة القاهرة العامة هى عدم مهادنة الرجعية، لأنها امتداد للنفوذ الاستعمارى الأجنبى، كما أن الجمهورية العربية المتحدة لاتتدخل فى شئون سوريا، ولا يمكن أن ترسل أى قوات لسوريا، إلا فى حالة وقوع عدوان خارجى عليها، وبعد طلب ذلك من القيادة السورية.

وعلى هذا الأساس، وعلى ضوء مقابلتكم للسفير المصرى، فإن إذاعات القاهرة وصحفها سوف تسير فى الدعوة إلى الوحدة الوطنية».

وارتاح المندوبان من رسالة القاهرة، ثم قام العميد طه نور الله بتبليغ السفير المصرى رسالة شخصية من اللواء زهر الدين إلى الرئيس عبدالناصر.

تقول الرسالة:

«اجتمع الملك حسين مع ضباط سلاح الطيران الأردنى فى الأردن وطلب إليهم اتخاذ التدابير للقيام بمهمة محتملة فى سوريا، مؤكدا لهم أن من ورائهم دولة كبرى على استعداد تام لمدهم بأسراب الطائرات اللازمة.. كما أن الأموال السعودية والأردنية تتدفق إلى سوريا لشراء ذمم رجال القبائل.. وقد استدعت القيادة السورية السفير السعودى فى دمشق ولفتت نظره.. وتخشى القيادة السورية أن ينفذ فى سوريا مخطط استعمارى لفرض نظام شبيه بالوصاية على سوريا، ويشارك فى تنفيذه تركيا والسعودية والأردن.. وأخيرا فإن القيادة السورية جادة فى إقامة حكم اشتراكى نظيف وقوى يسير نحو الوحدة العربية وفى طليعتها مصر، متجاوبا مع رغبات الشعب».

وفى الثالث عشر من أبريل عاد الضابطان المذكوران سلفا إلى سفيرنا فى بيروت وبصحبتهما فى هذه المرة العميد هاشم أغا رئيس الشعبة الثانية فى قيادة الجيش السورى وأبلغوا السفير بأنهم موفدون باسم القيادة العسكرية السورية واللواء زهر الدين، وبعلم وموافقة ناظم القدسى رئيس الجمهورية، الذى كان قد أُعيد إلى رئاسة الجمهورية فى اليوم السابق.. كما قالوا للسفير المصرى إن هدفهم من هذه المقابلة هو الهدف ذاته للمقابلتين السالفتين، وهو أن يعرف الرئيس عبدالناصر ما يجرى فى سوريا، كى يكون هذا منطلقا للوشائج المتينة الموحدة بين البلدين.

واستطرد الوفد العسكرى السورى يشرح للسفير المصرى الأوضاع فى سورية فقالوا إن عودة ناظم القدسى إلى رئاسة الجمهورية جاءت كضرورة ملحة، وأكدوا أن المجلس التأسيسى لن يعود أبداً، وأن نظام الحكم سيكون اشتراكيا بعد إعادة الوحدة.. وتشكيل حكومة نظيفة تعمل على تنفيذ قرارات حمص.

كذلك أكّد الوفد السورى أن العميد موفق عصاصة أصبح لاحول له ولا قوة، وأن إذاعة صوت العرب جعلت منه شخصا ذا شأن. وأبدى الوفد السورى تخوفه من المؤامرات التى تحاك ضد سوريا تمهيداً لتنفيذ مشروع الهلال الخصيب.

وبالطبع لم تأت هذه المحاولات بنتائج مثمرة، فقد كانت الرجعية أشد قوة ـ ولو إلى حين ـ من التيارات التقدمية الوحدوية.

فى خضم هذه الموجة من السباب والشتائم التى تبادلتها كل من القاهرة ودمشق، حاول البعض تدمير فكرة القومية العربية والوحدة العربية من خلال المسألة الفلسطينية.

وعلى سبيل المثال، فقد قام صلاح البيطار أحد أقطاب حزب البعث السورى والوزير السابق فى عهد الوحدة، بنشر مقال فى صحيفة البعث بتاريخ ١٨ من أغسطس، أقتبس منه ما يلى:

«هذه الكلمة التى أسجلها اليوم على صفحات جريدتنا هى إعادة للمرة الخمسين على الأقل لما كنت أتحدث به مع الشباب والإخوان الذين كانوا يسألوننى مستفسرين خلال فترة السنتين الماضيتين عما دار من نقاش حول تحويل مجرى نهر الأردن فى الاجتماعات الرسمية التى انعقدت فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٥٩».

«ولقد ظللت طوال الأشهر الأخيرة عازفا عن التعرض لهذا الموضوع على صفحات الصحف لاعتقادى أن نشر هذا النقاش الذى جرى فى اجتماع رسمى وعلى مستوى أعلى جهاز فى الدولة من شأنه أن يوجه إصابة للقضية القومية، وإن كان الغرض منه إصابة بعض الأشخاص كما أن نشره فى الظروف الشاذة التى نعيشها لابد أن يكون متأثرا بالعواطف فتدخل التأويلات الخاصة والاستنتاجات الشخصية، وتبعده عن الحقيقة الموضوعية، وتجعله عرضة للاستغلال».

«وبلا شك فإن تحويل مجرى نهر الأردن موضوع بالغ الخطورة، وينبغى أن يكون بعيدا عن أية محاولة استغلالية سواء كانت للحصول على كسب شعبى أو دعم حكم غير شعبى».

«ولنناقش الآن مدى خطورة هذا الموضوع وتطوره.. ذلك أن مستقبل إسرائيل يكمن فى تعمير النقب، وتعمير النقب مرتبط بتوفير المياه عن طريق تحويل مجرى النهر، كما أن هذا التعمير يعنى خلق إسرائيل أخرى.. فهذا التعمير سوف يمد إسرائيل بمساحة جديدة من الأرض تبلغ مساحتها ثلاثة عشر ألف كيلو متر مربع، يمكنها أن تستوعب مليونين من المهاجرين الجدد، فضلا عن توافر موارد مياه جديدة تقدر بتسعمائة مليون متر مكعب

أخرى سنويا، وإمكانية توليد طاقة كهربية جديدة تصل إلى خمسين مليون كيلو وات ساعة».

«هذا التطور فى إسرائيل قد ينقلها من واقع دولة نامية بمليونين من السكان، إلى دولة حديثة عصرية تضم ما يقرب من الخمسة ملايين نسمة، وتنمو هذه الدولة بالطبيعة، فيدفعها مزاجها العدوانى إلى التوسع على حساب العرب».

«ولقد أدت هذه المخاطر إلى قيام عبدالناصر فى النصف الثانى من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدعوة مجلس الوزراء إلى سلسلة من الاجتماعات».

«وحاول أكرم الحورانى أن يتغيب عن هذه الجلسات، فأوحى للصحف كى تنشر أنه مريض ولن يعود للقاهرة، وبالفعل نشرت صحيفة الكفاح اللبنانية هذا النبأ. ولكن عبدالحميد السراج أثناه عن عزمه وأقنعه بالتوجه إلى القاهرة».

«فى ذاك الوقت كانت تنهال تصريحات المسئولين الإسرائيليين عن موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، وعن مدى استغلال مياهه فى مشاريع رى صحارى النقب.. فبادر عبدالناصر إلى شرح الأوضاع الدولية التى تمس الجمهورية العربية المتحدة، وطلب تخصيص جلسة خاصة لهذا الموضوع الخطير. وانعقدت الجلسة الخاصة، وتكلم الحورانى عن المخاطر التى ستنتج، كما وضح أن تحويل مجرى نهر الأردن، موضوع بالغ الأهمية بالنسبة إلى مستقبل كيان إسرائيل».

«واستطرد الحورانى فى الحديث عن هذا الموضوع الخطير، فذكّر المجتمعين كيف حاولت إسرائيل سنة ١٩٥٣ أن تحول المجرى من المنطقة المجردة السلاح عند «بنات يعقوب»، ولكن الجيش السورى منع هذا التحويل بالسلاح، وتدخل كبير المراقبين لوقف إطلاق النار، ثم عرضت المسألة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذى حال دون تمكين اليهود من استكمال أعمال التحويل».

«انتقل الحورانى بعد ذلك للحديث عن مشروع جونستون، وكيف وقفت سوريا تعارضه بشدة، وفى النهاية رفض المشروع كلية».

«وبعد أن أنتهى الحورانى من كلمته، أخذ عبدالحكيم عامر الكلمة فقال: «لاشك أن موقف سوريا والجيش السورى سنة ١٩٥٣ كان له أثر حاسم فى وقف أعمال تحويل

مجرى نهر الأردن، وأن موقفنا اليوم هو الموقف ذاته.. فلدى الجيش الأول «الجيش السورى» أوامر وتعليمات صريحة بأن يقاوم بالقوة، كل محاولة لتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة ـ عند بنات يعقوب».

«ولكن المعلومات التى لدينا تفيد بأن الإسرائيليين يفكرون فى إجراء التحويل من المنطقة غير المجردة من السلاح على بعد خمسة كيلو مترات بالقرب من بحيرة طبرية.. ومن ثم فهذه حالة مستجدة لم تنص عليها اتفاقية الهدنة، لأن عملية التحويل ستتم من داخل الأراضى الإسرائيلية.. لذلك ينبغى دراسة الموضوع من الناحية القانونية».

«وانتهى الاجتماع بتشكيل لجنة فرعية لبحث هذا الأمر، ولتقديم تقرير عن ذلك فى الاجتماع المقبل.. وقد تشكلت اللجنة برئاسة عبداللطيف البغدادى وعضوية كل من أكرم الحورانى، وعلى صبرى، والمهندس أحمد الشرباصى وزير الرى وأحمد عبدالكريم وجادو عز الدين ومحمود رياض.. وانضم إلى هذه اللجنة السفير صلاح الطرزى على أساس أنه اشترك فى مناقشة الموضوع فى مجلس الأمن سنة ١٩٥٣.. وتم تكليف السفير الطرزى كى يضع بالاشتراك مع الدكتور سلطان الأستاذ فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة دراسة قانونية تتعلق بالناحية القانونية للأنهار الدولية».

«وسافر المستشار محمود رياض مع الفنيين إلى دمشق كأعضاء لجنة يرأسها نور الدين كحالة رئيس المجلس التنفيذى السورى، وذلك لدراسة مشروع نهر بانياس والحاصبانى».

«وفى الاجتماع الثالث الذى رأسه عبدالناصر، ونواب الرئيس والوزراء تمت مناقشة التقرير واحتد النقاش، وبدت فى الوجوه بوادر الاستفزاز».

قال عبدالناصر:

«لقد قال لكم المشير عامر بأنه أعطى أوامر بمنع أى تحويل بالقوة فى المنطقة المجردة، ونحن الآن نبحث عن العواقب التى قد تترتب على قيامنا بعمليات عسكرية لو بدىء فى عملية «التحويل من منطقة داخل أراضى العدو».

وعلق الحورانى بقوله:

«الأمر لا يتطلب اللجوء إلى عمليات عسكرية، بل يكفى القيام بعمليات شبه عسكرية حتى يتدخل مجلس الأمن، ويمنع التحويل كما حدث سنة ١٩٥٣.. وعارض

عبدالناصر هـذه الفكرة، ولم يقتنع بهـا، وقال: «إن الموضوع ينبغى أن يبحـث فى النطاق الاستـراتيجى الـعسكـرى، كما لا يجـوز لنا أن نـخوض المعـارك دون أن نختار المـكان والزمان المناسبين».

وتساءل عبدالناصر:

« مارأيكم لو قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف دمشق؟».

«وتوتر الموقف داخل الاجتماع، واحتد النقـاش وأخذ طابع الاستفزاز والتحدى والميل نحو الإقليمية.. ذلك أن أمين النفورى أخذ الكلمة وقال:

«إن دمشق لم تهب فى يوم من الأيام قصف طائرات العدو، وقد وقفت سوريا وحدها فى وجه الحشود التركية، وهى على استعداد لأن تتحمل كل التضحيات».

هنا التفت عبدالناصر نحو عبدالحكيم عامر وقال بسخرية:

«والله يا أخ عبدالحـكيم، إذا كان الـبحث يجـرى على هـذا النحو، فـلتقم قـواتك بالهجوم على إسرائيل منذ الغد».

والواقع أن موقـف سنة ١٩٥٣ يختلف عـن الموقف سنة ١٩٥٩، ففـى الحالة الأولى يتم التحويل فـى الأرض المجردة من السلاح، وتصبح إسرائيل منتهـكة شروط الهدنة، أما الحالة الأخرى فإسرائيل تسحب المياه من بحيرة طبرية أى من أراضٍ إسرائيلية.

وهدأ التوتر قليلا، فطلب جادو عز الدين الكلمة وقال:

«إن تحويـل مجـرى نهر الأردن قـضية شـديدة الخـطورة، تهـدف إلى هجـرة مليـون إسرائيلـى جدد كى يستوطـنوا فى النقب.. إن الـيهود ملأوا الدنيـا بدعاياتهم بـأن تحويل مجرى الأردن مـشروع تنمـية يهدف إلى .. تحـويل صحراء الـنقب إلى منـطقة عمـرانية تستوعب مليونـى يهودى من المنتشرين فى أنحاء العالـم.. ومن ثـم علينا أن ندحض هذه الدعاية الإسرائيلية كى يـصبح موقفنا قويا وقضيتنا عادلة، حينمـا نقوم بمنع إجراء عملية التحويل».

وأشار جادو عز الـدين بأنه ينبـغى أن ترسل التعـليمات إلى الوفـود العربية فى هـيئة الأمم المتحدة لتطرح قضية منع الهجرة اليهودية من خلال طرح قضية اللاجئين.

واستطرد جادو عز الدين فى الحديث فقال:

«يجب أن نبين لوفود الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، والرأى العام العالمى أن هجرة اليهود إلى فلسطين ليس حلا إنسانيا إنما مخطط عدوانى. «إن المهاجرين اليهود الجدد سيتم انتقاؤهم اليوم من نوعية خاصة كى يصبحوا أداة هذا العدوان الصهيونى الجديد.. ذلك أن عملية الانتقاء تتم على أساس هجرة الشبان والشابات ذوى المؤهلات العنصرية، ثم ينقلون إلى معسكرات تثقيف حيث يلقنون فيها تعاليم التلمود واللغة العبرية والعقيدة الصهيونية «كما أن المدن والقرى تبنى فى النقب على أساس استراتيجى عسكرى، وبهذا نكون قد وضحنا الجانب العدوانى من تحويل مجرى نهر الأردن، ويكون من حق الجمهورية العربية المتحدة، أن تمنعه بالقوة على أساس أن هذا الموقف سيكون موقف دفاع عن النفس».

وأجاب عبدالناصر بقوله:

«هذا ما يفعله الآن الدكتور فوزى فى الأمم المتحدة».

وانتهى الاجتماع، كما انتهى النقاش فى هذا الموضوع.

حكومة خالد العظم وعودة النحلاوى إلى سوريا

بعد انفضاض مؤتمر شتورة، استقالت حكومة بشير العظمة، وقام ناظم القدسى بتكليف خالد العظم الرأسمالى الاشتراكى، والشهير بعدائه إلى فكرة الوحدة، والرجل الذى كان تلتقى عنده القوى الرأسمالية والرجعية فى سوريا مع مجموعة أكرم الحورانى متعاونة فى جبهة واحدة من أجل ضرب المد الوحدوى الذى يكتسح سوريا، وتثبيت الانفصال.

وقد ضمت حكومة خالد العظم عناصر حورانية ومستقلة ورجعية، كلها واضحة الاتجاه الانفصالى، وشديدة الكراهية إلى فكرة الوحدة، وكان من عناصرها بعض فرسان مؤتمر شتورة مثل خليل الكلاس وأمين النفورى، مكافأة لهما على حملة السباب والافتراءات التى أطلقاها على عبدالناصر فى مؤتمر شتورة سيىء الطالع.

وفى ظل هذه الحكومة نشطت عناصر جماعات أكرم الحورانى، وبدأت تتطلع كى تصبح صاحبة السلطة الحقيقة... ومن ثم بدأت تزحف على غالبية المراكز الحساسة فى الحكومة، محاولة أن تبث لها عناصر مؤثرة داخل الجيش.. وكان العقيد زياد الحريرى عميد هذه المجموعة فى الجيش السورى يتظاهر بأنه وحدوى ناصرى كى يكسب عطف الوحدويين، ويقبلوا التعاون معه، كما كان ينسق مع جماعة محمد عمران لمنع الوحدويين من القيام بعمل يعيد وحدة سوريا ومصر بشكل فورى، ومن توجيه أية حركة انقلابية لصالحهم، والسيطرة عليها بشتى الوسائل.

وفى أيام حكومة خالد العظم بدأت قيادة الجيش السورى تنتزع الضباط الموالين للنحلاوى من قياداتهم فى الوحدات لإضعاف هذه الفئة تدريجيا، ثم تصفيتها، إذ إنها وإن كانت فئة انفصالية، لكنها كانت على خصومة مع الكتل الأخرى القائمة فى الجيش السورى.

وأحس نحلاوى أن جماعته فى الجيش أخذت تتقلص، وأنها مهددة بالمطاردة، كما شعر أنه ورفاقه المبعدين خارج سوريا ينتظرون تسريحهم، ومن ثم سيتحولون إلى عناصر شاردة خارج سوريا.

لهذه الأسباب قام النحلاوى بالتسلل فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٢ إلى سوريا مع رفاقه الذين كانوا معه، واتصل بزملائه العسكريين فى الوحدات، وحاول بالتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين والعناصر التابعة لهم فى الجيش القيام بحركة انقلابية يستعيد بها السلطة، ويتخلص من خصوصه، لكنه أخفق، وأعيد إخراجه مع رفاقه خارج سوريا، وتم القبض على أغلب العناصر الموالية لها، وأودعوا سجن المزة.

وهكذا زالت تماماً قوة العناصر الانفصالية التى نفذت جريمة الانفصال فى سوريا، وباتت سوريا تنتظر حركة عسكرية تعيدها إلى الوحدة مع مصر فورا، ودون شروط أو دراسة، أو تدعم الانفصال وتثبت أركانه، وأى من الحالين يتوقف على مدى قدرة الوحدويين فى الجيش على فرض عودة الوحدة، أو على مدى قدرة البعثيين من أنصار عفلق والحورانى من السيطرة على الانقلاب العسكرى المرتقب لإبقاء الانفصال.

مذكرات صلاح نصر
الجزء الثانى

8

شهادات للتاريخ

دار الخيّال

رأى النحلاوى فى المنفى

فى شهر مايو من عام ١٩٦٢، وبعد أحداث مارس التى أدت إلى ترحيل مجموعة النحلاوى إلى خارج سوريا، أوفد عبد الناصر الوزيرين السوريين أكرم ديرى وجادو عزالدين فى مهمة سرية إلى بون حيث كان يقيم النحلاوى قائد انقلاب الانفصال وزميلاه مهيب الهندى وفايز الرفاعى لمناقشة الأوضاع فى سوريا، وبحث إمكانية التعاون للعمل على إعادة الوحدة وبخاصة أن عبد الناصر كان يظن أن لهؤلاء جماعات موالية فى الجيش.. كما اتجه الوزيران السوريان بعد ذلك إلى سويسرا حيث قابلا اللواء بدر أعسر الملحق العسكرى السورى فى برن الذى كان له دور هام فى أحداث مارس.

وقد تمت هذه المهمة فى الفترة من ١٧ مايو إلى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٢، وبعد عودة الوزيرين سالفى الذكر إلى القاهرة قدما تقريرا إلى عبد الناصر عن مهمتهما، ولما كان ما جاء بهذا التقرير يعبر عن وجهة نظر قائد انقلاب الانفصال وبعض زملائه فقد حرصت على أن أسجلها استكمالا للصورة وإن كان بعض ما جاء بها مخالفا لوجهات النظر الأخرى.. ولكننى أرى أن فى تسجيلها فائدة لكل من يريد البحث والتقصى.

ويبدو أن مجموعة النحلاوى كانت متأثرة من موقف القاهرة فى أحداث مارس ١٩٦٢، وتحس أن عبد الناصر طعنهم بعد أن اتفق معهم فى مقابلاته لممثليهم فى

القاهرة، فكلف جاسم علوان وأكرم صفدى بالقيام بحركتهما التى أدت فى النهاية إلى إبعاد مجموعة النحلاوى عن الحكم.

ويتضح ذلك من حديث مهيب الهندى التليفونى مع ممثلى عبد الناصر فى بون.. ذلك أن ممثلى عبد الناصر بمجرد وصولهما إلى بون فى ألمانيا طلبا مهيب الهندى لتدبير عملية اللقاء، وطلبا منه باسم الشرف والزمالة أن يبقى موضوع اتصالهما بمجموعة النحلاوى سراً، فما كان من مهيب الهندى إلا أن ثار فى التليفون وقال: «هل بقى شرف فى هذه الدنيا ياسيدى؟ دعنا من الشرف؟ نحن كنا نسير بمخططكم ومع ذلك طعنتمونا!».

ولقد تم لقاء ممثلى عبد الناصر مع عبد الكريم النحلاوى وفايز الرفاعى ومهيب الهندى مساء ١٧ من مايو فى أحد الفنادق خارج مدينة بون.. وقد بدأ ممثلا عبد الناصر بالحديث فقاما بعرض سريع لما كانت عليه حال سوريا قبل حركة الانفصال فى ٢٨ سبتمبر وبعد ذلك حتى انقلاب مارس ١٩٦٢، والخطوات التى تمت بين التاريخين وأهمها الاتصال بالقاهرة والاجتماعات المتتالية التى تمت مع عبد الناصر.

ورد جادو عز الدين وأكرم ديرى على هجوم النحلاوى ومجموعته بأنهم طعنوا من القاهرة بالرغم من سيرهم ضمن مخطط القاهرة، فدبرت حركة جاسم وأكرم صفدى، بقولهما: «إن القاهرة لا يمكن أن تكون بشكل من الأشكال وراء حركة حمص وحلب، وإن الحركة كانت مفاجأة للقاهرة، كما كانت مفاجأة لهم».

كما ذكرا للنحلاوى أنه كان من الواجب عليه سياسيا أن يواجه الحقيقة وأن يعتمد على العناصر الوحدوية وعلى القاهرة دون تردد إذا كان صادقا فعلا فى موضوع الوحدة ولا يرغب بالحكم شخصيا.

وانتقل ممثلا عبد الناصر للحديث عن خطورة الوضع فى سوريا وسيطرة الحورانيين والشيوعيين والإخوان المسلمين على الموقف فيها، واحتمال تعاونهم فى هذه المرحلة مع الرجعية السورية.. وقالا إنه لمواجهة ذلك ينبغى توحيد القوى الوطنية داخل الجيش السورى لوضع حد للانقسامات الداخلية ولاحتمالات الحرب الأهلية.

وطلب النحلاوى أن يشرح وجهة نظره، وقسم حديثه إلى ثلاث مراحل:

١- مرحلة ما قبل ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١.

٢- مرحلة الانفصال حتى الاتصالات مع القاهرة.

٣- مرحلة الاتصالات حتى حركة ٢٨ مارس٦٢.

ولقد بدأ النحلاوى يشرح الأسباب المباشرة التى دفعته للقيام بحركة ٢٨ سبتمبر الانفصالية، وهى وضع الجيش الأول السورى، وتحاشى الدخول فى أسباب اقتصادية أو سياسية ليؤكد من وراء غرضه أنه لم يقم بحركته إلا لتصحيح الأخطاء فى الجيش.. ولكنه انزلق وقال:

«لقد بدأتم بالتأميم فى الوقت الذى لم توفروا فيه أى صناعات حكومية للبلد».

وقال النحلاوى إنه المسئول عن حركة ٢٨ سبتمبر، وأكد أنه لم يطلع موفق عصاصة وحيدر الكزبرى عليها إلا قبل الحركة بيوم واحد وادعى أن عصاصة أكد عليه ضرورة عدم مس الوحدة بأى شكل كان، وحذر من فصمها.

وقد تعرض النحلاوى فى حديثه لأمر شخصى فقال إن النقيب المصرى المدعو «المازنى» الذى كان يعمل معه تعرض إليه بالإهانة أمام جمع من الضباط السوريين، وأنه استطلع آراء الضباط السوريين فأيقن من نقمة أغلبهم على الأوضاع فى الجيش السورى الأول.. وحاول النحلاوى أن يؤكد أن الانفصال لم يكن وارداً فى تفكيره، وأرجع حركته إلى سببين رئيسيين:

أولاً: ضعف الناحية الخلقية بين الضباط السوريين وانصراف الضباط إلى الفكرة المادية.

ثانيا: أصبحت كرامة الضابط وجرأته مهددتين عن طريق معالجة الأمور التى كانت قائمة.

ثم تعرض النحلاوى بعد ذلك إلى اليوم الأول من حركة ٢٨ سبتمبر، وكيف أنه أراد الوصول إلى حل مع زملائه، ولكنهم أخفقوا نتيجة عدم قبول مبدأ المساومة، وفى المساء أحس بالألم بعد ترحيل المشير عامر إلى القاهرة واحتار فيما يجب أن يفعل، ولكن حينما استخدمت القاهرة قوات المظلات أيقن أنه لابد من تقوية الوضع وأنه لابد من أن يعمل.

وأخذ النحلاوى يشرح كيف اضطرت مجموعته إلى خوض المعترك السياسى، فبدأوا باتصالاتهم لتشكيل حكومة وادعى أنه كان لا يعرف السياسيين حق المعرفة، وأن كثيرا منهم رفض التعاون إلى أن وقعوا على حكومة مأمون الكزبرى وهم لا يعرفون عنه شيئا أكثر من أنه كان رئيس لجنة توحيد القوانين فى الجمهورية العربية المتحدة، ورئيس مجلس نيابى فى عهد الشيشكلى، وادعى النحلاوى أنه لا يعرف شيئا عن موضوع الدندشى ـ الذى تحدثت عنه فى كتاب الوحدة.

ويستطرد النحلاوى فيقول إنه شعر باتصال بعض العناصر السورية بجهات أجنبية وبدأت تتكشف له كثير من المواضيع فتخلص من حيدر الكزبرى وفيصل الحسينى، وتخلص من حكومة الكزبرى، ثم قام بتشكيل حكومة عزت النص، وألمح أن هذه المواضيع كلها كانت تدرس من قبل عدد كبير من الضباط، ولم يكن وحده الذى تتركز السلطة فى يده.

وقال النحلاوى إنه أتى بحكومة النص بأمل أن تصلح الأوضاع، ولكن تبين له بعد فترة بسيطة ـ على حد تعبيره ـ أنها أشد سفالة من الحكومة السالفة، وأخذ هو وضباط الجيش يسمونها حكومة «عزت النص» التى ضمت عناصر شابة نظيفة ولكنها انحرفت.

وذكر النحلاوى أن الانتخابات جاءت وحاولت مجموعته التدخل لمناصرة بعض العناصر الشابة النظيفة، ولكن إذاعة القاهرة أزعجتهم باتهامها لهم بتزوير الانتخابات فتركوها حرة نزيهة، ونتج عنها مجلس نيابى مخيب للآمال.

وقال النحلاوى إنه كان لابد من الاتصال بالقاهرة بعد أن أحسوا بخطورة المجلس النيابى على آمال الشعب ومصالحه واستهتار حكومة معروف الدواليبى واستهتارها بمطالب الشعب وحاجاته، ومن ثم تم الاتصال بالرئيس عبد الناصر بوفد مؤلف من محمد منصور وزهير عقيل وفايز الرفاعى ـ على نحو ما بينت من قبل.

وسأل النحلاوى أكرم ديرى وجادو عز الدين:

ماذا يريد السيد الرئيس وكيف يريد الوضع فى سوريا.

وأجاب ممثلا عبد الناصر:

«الرئيس لا يريد إلا حكما وطنيا، والوحدة ليست هدفا فى الوقت الحاضر، إنما الحكم الوطنى هو الهدف».

وتململ النحلاوى وزملاؤه من الإجابة فقال ممثلا عبد الناصر:

«ما هدفكم العريض الذى تريدون تحقيقه؟ لقد قمتم بانقلاب وفصلتم نواة وحدة عربية شاملة، فما هو هدفكم؟ لقد سميتم أنفسكم ثورة، والثورة لها أهداف، وهى تغيير جذرى، ونحن نسمى حركتكم انقلابا، فلماذا قام انقلابكم؟».

أجاب النحلاوى:

«هدفنا، وحدة بدون أخطاء».

وانتقل النحلاوى فى الحديث إلى حركة ٢٨ مارس، فقال إنه لما أخفق فى عمليات الضغط التى اتبعها ضد الحكومة والمجلس النيابى، وجد أن القيام بحركة ٢٨ مارس هى الحل الأمثل وفقا لتقدير مجموعته، لأن ضباط الجيش السورى كانوا يريدون وحدة مشروطة مبنية على أسس سليمة وتبقى على مر الأجيال، ومن ثم فإن حركة مارس كانت من وجهة نظرهم مرحلة الحكم الوطنى التى تريدها القاهرة.. ولقد أوضح النحلاوى بأن البيان الذى أصدره بعد الحركة، وإشادتهم بالوحدة مع مصر الحبيبة أثار عليهم موجة عاصفة من بعض الضباط الذين هددوا بترك الجيش والذهاب إلى بيوتهم.

وذكر النحلاوى أنه كان لابد من هذه المرحلة التى كان عبد الناصر مطلعا عليها، كما قال إنه اتصل بنهاد القاسم وفريد زين الدين.. وقد تكفل الأخير بعودة الوحدة والذهاب إلى القاهرة للتفاوض مع عبد الناصر وطلب إليهم المحافظة على الاستقرار العسكرى. وأضاف النحلاوى بأنه ومجموعته اجتمعوا عدة مرات على ليال متتالية مع فريد زين الدين وكان هانى الهندى «من القوميين العرب» فى الصورة باستمرار، وكان يبلغ الرئيس عبد الناصر بكل شىء بدرجة أن مهيب هندى وفايز الرفاعى أصبحا متهمين فى دمشق بأنهما ناصريان.

وتبين من حديث النحلاوى أن محمد منصور وزهير عقيل كانا يريدان الوحدة الفورية، وأن منصور أصر على إنزال العلم السورى ورفع علم الجمهورية العربية المتحدة قبل حركة ٢٨ من مارس، مما يفسر إبعاده إلى الجبهة قبل ذلك بقليل.

وقال النحلاوى إنه قام بوضع كل السياسيين فى السجن ومن جملتهم أكرم حورانى، كذا أصحاب الشركة الخماسية، وأنه ومجموعته شكلوا محكمة خاصة لمحاكمة المتهمين،

وكانت مراسيم تشكيل الحكومة والمحكمة ستصدر فى اليوم الثالث لحركة ٢٨ مارس وقد فسر عدم تأييد الرئيس عبد الناصر لهم على موقفهم بأنه لا يرغب فى مفاوضتهم، ودفع بجاسم علوان وأكرم صفدى اللذين أصر عبد الناصر بعودتهما إلى الجيش خلال مفاوضاته معهم.

وذكر النحلاوى أن الهدف من حركة جاسم وصفدى كانت ترمى إلى إبعاد النحلاوى ومجموعته، وإحداث الشغب والفوضى، ونسف الأركان العامة بمن فيها وحرق دمشق.

واستطرد النحلاوى يقول:

«إننا نريد وحدة سليمة تحفظ للإقليم كيانه وتؤكد الضمانات للجيش ولضباطه، ولكن القاهرة لا تريد وضعا ثوريا يفاوضها على قدم المساواة، ولذلك دفعت بعناصرها».

واتهم النحلاوى جاسم علوان بأنه ترك على مكتبه فى حمص مبلغا كبيرا من المال، وأن أكرم صفدى كان يتقاضى من القاهرة ٣٠٠٠ ليرة سورية شهريا، وادعى النحلاوى أن ممدوح جابر قائد اللواء ٧٢ كان يحضر معهم كل الاجتماعات هو وزهير الدين وكثير من الضباط القادة.. وراح النحلاوى يتهم هانى الهندى بأنه طعنهم فى الظهر، وأنه كان يعلم بكل مقرراتهم ويبلغ القاهرة بها، بينما كانت تجرى كل الاجتماعات المضادة لهم فى بيت هانى، وكان أكرم صفدى بصفة خاصة لا يخرج من بيت هانى.

ولكن بالرغم من علمهم بكل النشاط الوحدوى قبل حركة ٢٨ مارس سواء من قبل ضباط الشعبة الثانية أو من ضباط آخرين فلم يحاولوا أن يضربوا الضباط الوحدويين لأنه فى تقديرهم أنهم سيلتقون معهم، عاجلا فى خط الوحدة.

وحينما قامت حركة مارس، أبوا الصدام المسلح مع أنه كان بإمكانهم - على حد قولهم - سحق كل المقاومات.. وقد احتلت عناصرهم مطار دمشق أربع مرات لمنعهم من السفر، ولكنهم آثروا الرحيل لوقف أى صدام مسلح وليفتحوا الطريق للوحدة إذا كان فى قدرة جاسم علوان أن يعيدها.

وقد هاجم النحلاوى فى حديثه رفعت خيرى قائد الجبهة، واللواء بدر أعسر وسعيد سنان وعبد الرازق دردرى وهيثم أيوبى وأكرم صفدى وطلعت صدقى ولؤى الآتاسى، وركز على هانى الهندى بأنه حاول الإيقاع فيما بينهم، واتهم النحلاوى جميع سالفى الذكر بأنهم انتهازيون.

وقال النحلاوى إنه أخرج أكرم الحورانى ومصطفى حمدون من السجن ظنا منه بأن حركة حمص من صنع الحورانى ولكن الحورانى أكد لهم أنها من صنع القاهرة وهى من أساليبها المتبعة، ووضع نفسه وضباطه الاشتراكيين المسرحين تحت تصرفهم على شريطة إعادة ضباطه إلى الجيش للقضاء على حركة حمص ولكنهم رفضوا عرضه.

وقال النحلاوى أيضا إن الضباط المسرحين الشيوعيين كانوا يراقبون الضباط الوحدويين المسرحين ويعرفون عناوين مساكنهم وأرقام تليفوناتهم، وأنهم عرضوا خدماتهم على النحلاوى فأبى ورفض استخدامهم.. كما كان هناك ضباط شيوعيون داخل الجيش.

وتبين لوفد عبد الناصر أنه فى تقرير النحلاوى ما يلى:

أولا: أن الحورانى لن يستطيع السيطرة على الموقف فى سوريا مع عدم إنكاره لاحتمال استغلال كل من الحورانى والشيوعيين والإخوان المسلمين للوضع.

ثانيا: أن الجيش كتل متعددة بعضها يتاجر بالوحدة والضباط الكبار فى الجيش كلهم انفصاليون، وهو يخشى من تكتل مصطفى الدواليبى بعد أن عاد للجبهة.

ثالثا: أن حركة التمرد أضعفت فكرة الوحدة فى الجيش، وأبعدت إمكانية تحقيقها.

رابعا: أن القيادة العسكرية ضعيفة، وليس فيها أى شخصية بارزة ولقد تحدث وفد عبدالناصر، وحاول أن يفند دعوى النحلاوى، وركز على حركة ٢٨ مارس، فقال أن عبدالناصر كان يثق فى مجموعة النحلاوى ويؤمن بوطنيتهم وإلا ما استقبل ممثليهم واستمع إليهم ساعات طويلة.. وأبرز الوفد الأخطاء التى حدثت والتى يمكن أن نجملها فيما يلى:

أولا: كانت حركة ٢٨ مارس استمراراً لحركة ٢٨ سبتمبر الانفصالية، وهذا يعنى تأكيدا للجيش بأنها تتمة لها، وصبغت الذين قاموا بسمة الانفصالية.

ثانيا: أخطأ النحلاوى فى تقدير الموقفين العسكرى والسياسى، إذ دخل فى معركة مع الرجعية ومع الأحزاب السياسية، وكان لابد له فى هذه الحالة من الاعتماد على العناصر الوحدوية، لأنه أصبح فى فراغ سياسى فى الداخل.

ثالثا: كان لابد له من التعاون مع القاهرة لأنها كانت القوة التقدمية الوطنية الوحيدة فى العالم العربى، فهو بدلا من أن يتحدى من استفزوه واستدرجوه بأنه سيسير فى طريق الوحدة غير عابىء بكل القوى، أصدر تصريحا بأن حركته لاترتمى فى أحضان الغير.

رابعا: كان من الواجب عليه لو كان جاداً فى موضع الوحدة أن يتفق على نص البيان مع القاهرة، أو أن يرسل إلى القاهرة مندوبا عنه يشرح لها وجهة نظره والظروف التى تحيط به.

وقد اعترف النحلاوى بخطئه فى إصدار البيان وعدم الاتفاق على نصه مع القاهرة، ولكنه زعم أنه اضطر إلى ذلك تحت ضغط مجموعة من الضباط وبعض قادة المناطق الذين انسحبوا عند بحث موضوع الوحدة، ويقول أن لؤى الآتاسى قد قام بتقبيل مهيب هندى حينما صرح مهيب فى الاجتماع بأنهم يريدون عودة الوحدة بأسرع ما يمكن.

مناقشات ١٨، ١٩ مايو

انفض اجتماع ١٧ من مايو فى الساعة الواحدة صباحا واستؤنف الاجتماع فى الحادية عشرة من صباح ١٨ من مايو، وكان موضوع البحث يتضمن:

أولا: تردى الأوضاع فى سوريا واستغلال كل من الشيوعيين والحورانيين والإخوان المسلمين والرجعية لهذه الأوضاع من أجل استبعاد الوحدة كهدف أول يمكن لجميع هذه العناصر أن تلتقى من أجله، ومتى تم لها ذلك عادت كل فئة لتتناحر مع الأخرى من أجل السلطة على حساب مصلحة الشعب وأمانيه.

ثانيا: احتمال تسرب نفوذ أمريكى أو بريطانى فى سوريا بواسطة عملاء الرجعية والاستعمار وقد يؤدى هذا إلى أن يجر سوريا إلى وضع أسوأ من وضع العراق أيام نورى السعيد وحلف بغداد.

ثالثا: تفسخ الجيش وتعدد الكتل وخطورة الاصطدامات المسلحة نتيجة هذا الانقسام إلى شيع مختلفة نظرا لتغلغل الحزبية فيه لتفتيته واستغلاله، وهكذا لن يعود الجيش

ليصبح حصن القضية الوطنية.. لذلك كان توحيد كل القوى الوطنية فى الجيش ضرورة قومية لتلافى كل الأخطاء المذكورة سلفا.

رابعاً: المخرج الوحيد من الوضع المتردى فى سوريا هو أن تعود الوحدة إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر، ثم يقوم الرئيس عبد الناصر بتصحيح الأخطاء التى يعرفها ويعرف أسبابها، كما يقوم بوضع أسس جديدة للوحدة مدعمة باستفتاء شعبى.

خامسا: الاطمئنان لعدم الانتقام من الضباط الذين اشتركوا فى عملية الانفصال.

وفى أثناء عرض هذه الموضوعات أخذ النحلاوى يحلل الوضع من وجهة نظره ويحاول الوصول إلى حل معين ولم يكن فى ذهنه تخطيط معين للموضوع سوى أنه يريد التمهيد لمرحلة الوحدة بكسب الثقة المتبادلة مجدداً العهد بينه وبين القاهرة.

وفى حديثه عن أكرم حورانى واستغلاله للوضع الراهن أخذ النحلاوى يشيد بموقفه الخاص بعد حركة ٢٨ سبتمبر، وأنه تخلص من عدد كبير من الضباط الحورانيين، وأن الحورانيين ركزوا عليه بشكل خاص ولولا تخلصه منهم لكانت حركة التمرد التى حدثت سببا فى سيطرتهم على الجيش وعلى الحكم.

وقال النحلاوى أثناء حديثه عن الشيوعيين والإخوان المسلمين، أنه لا يستبعد استغلالهم للموقف إذ ظهر له أثناء حوادث حلب أن هناك ضباطا شيوعيين لم يكونوا معروفين.. وفى الحديث عن الإخوان المسلمين ألمح إليه وفد عبد الناصر أنه متهم بالتعاون معهم.. وقد ردّ على ذلك قائلا إنه لو كان يؤيدهم لما حل المجلس النيابى وكان يضم سبعة عشر نائبا من الإخوان المسلمين لأول مرة فى تاريخ سوريا، كما أنه يظن إنه لا يزال فى الجيش بعض العناصر من الحورانيين ومن الإخوان المسلمين ولا يستبعد أن يستغل أكرم الحورانى الموقف المائع للقيادة الجديدة ليضغط عليها لعودة بعض عناصره.

وحينما تحدث وفد عبد الناصر عن التيار الوحدوى فى صفوف الجيش ذكر للنحلاوى أن هذا التيار قد أخذ يقوى ويشتد وأن تدخلات الجيش المستمرة والحوادث التى جرت فيه قد سببت كراهية له، كما أن «صفوف» الضباط فى الجيش وحدويون.

وقد ردّ النحلاوى على ذلك بقوله إن هذا غير صحيح وإن الضباط الوحدويين والعناصر الوحدوية تعطى للقاهرة فكرة خاطئة.

وفى الساعة العاشرة من صباح ١٩ من مايو سنة ١٩٦٢ تم اجتماع آخر حضره أكرم ديرى وجادو عزالدين ممثلا عبد الناصر وحضره من مجموعة النحلاوى كل من عبدالكريم النحلاوى وفايز الرفاعى أما مهيب الهندى فقد تغيب لدخوله المستشفى وقد تم معالجة الموضوعات التالية:

أولا: الوضع الحالى فى سوريا:

أوضح وفد عبد الناصر موقف العناصر المعادية لأمانى الشعب السورى فى الوحدة، وأهم هذه العناصر: الحورانيون والشيوعيون والإخوان المسلمون والأحزاب الرجعية وتكتلاتها.. وبين الوفد أن سياسة أكرم الحورانى واضحة وتاريخه السياسى يؤكد ما لا يقبل أى شك بأنه لا يقوم بأى عمل ولا يتعاون مع أى فئة إلا إذا ضمن نصيب الأسد فى نهاية المطاف، فإما أن يكتفى بهذا النصيب وإما أن ينقض على حليفه وينقض العهد.. ومواقفه معروفة منذ عام ١٩٤٩ حتى زمن الوحدة، حيث كان يسخر مواقفه لانتهازيته، وقال الوفد إنه ليس غريبا أن يعمل الحورانى بحلف «غير مقدس» مع الشيوعيين والرجعيين لإبعاد الوحدة وتشتيت عناصرها حتى إذا ما تم له ذلك عاد لتصفية كافة العناصر التى التقى معها من قبل وتقوم خطته على ركنين:

١- توجيه نقمة الشعب على النحلاوى ومجموعته ليتستر وراء ذلك، فيحملهم المسئولية التاريخية للانفصال صارفا أذهان الجماهير إلى ذلك، بينما يعمل مع عناصره لتحقيق أغراضه بعيدا عن تسلط الأضواء الشعبية عليه.

٢- إعادته مجموعته من الضباط المسرحين إلى الجيش فإذا ما تم له ذلك لجأ إلى تسريح الضباط الوحدويين وغير الحورانيين بعد تفتيتهم فيخلو الجيش من العناصر التى يعتمدون عليها وبذلك يكون النحلاوى وجماعته قد تحملوا عبء الانفصال.

أما الشيوعيون والرجعيون فقد بين وفد عبد الناصر أنهم التقوا مع الحورانيين على صعيد واحد وهدف واحد هو استبعاد الوحدة.. ذلك لأن الشيوعيين لا بقاء لهم فى ظل وحدة قائمة على القومية العربية والاشتراكية العربية ومحاربة العملاء.. كما أن الرجعيين حلفاء الاستعمار فى أرض العرب لا يمكنهم العيش إلا فى الأجواء المظلمة والصفوف الممزقة كى يمتصوا دماء الشعب.

ووضح الوفد أن الكتل المتباينة سالفة الذكر قد ائتلفت إلى حين لسلب الشعب السورى مكاسبه وترمى به فى هاوية سحيقة ولذا لم يكن غريبا أن الشعب السورى بدأ يتحسس هذا المصير على أيدى هؤلاء فهب ثائرا بين الحين والآخر مدافعا عن الحرية والوحدة والاشتراكية ولا عجب أن تتكرر حوادث حلب وتسفك دماء بريئة ويعيش البلد فى دوامة من الصدامات الدموية التى يتألم لها كل وطنى.

ولقد انتهت هذه الجلسة بالنتائج التالية:

أولا: طلب النحلاوى ومجموعته إيقاف الحملة الدعائية عليهم كأشخاص حتى تطمئن نفوسهم وينصرفوا إلى العمل.. وقد أبدوا تألمهم من تلك الحملة وضربوا أمثلة على ذلك كاتهام محمد حسنين هيكل لهم بأنهم «وحوش الغابة» وكوصفهم بالانفصاليين والخونة وبأنهم عملاء لأمريكا حيث استقبلتهم سيارات أمريكية فى مطار جنيف وبأنهم قبضوا الملايين وتسكعوا على أبواب عبد الناصر لإحساسهم بالخيانة وقالوا إن اتصالهم بعبد الناصر قد أثار من حولهم شيئا من تساؤل عناصرهم فى الجيش حيث اتهموهم بأنهم كانوا يتصلون بالرئيس عبد الناصر من وراء ظهورهم.

ثانيا: إن حوادث حلب قد أحدثت من وجهة نظرهم رد فعل عنيف ضد عبدالناصر بالذات وقد استغلته بعض العناصر، موجهة أنظار الجماهير إلى أن عبدالناصر لا يتورع عن سفك الدماء مستشهدين بأن الذى قتل الضباط فى أحداث حلب فلسطينى متهم بالناصرية.. وفى رأيهم أن جاسم علوان وأكرم صفدى اللذين طلب الرئيس أثناء محادثاتهما السرية معه عودتهما للجيش لم يتحركا فى عملهما إلا بإيعاز من القاهرة لذا لابد من تهيئة الجو بالنسبة للجيش وبالنسبة لعناصرهم بالذات لتوضيح هذه النقاط وتصحيحها فى الأذهان.

ثالثا: اعترف النحلاوى وجماعته بأنهم ارتكبوا كثيرا من الأخطاء وبخاصة عدم استمرارهم بتنفيذ الخطة الموضوعة المتفق عليها مع عبد الناصر ولكنهم ادعوا بأنهم أخلص الناس للوحدة، وكانوا أول من شعروا بخطورة الوضع فاندفعوا بحركتهم نحو الوحدة ر غم شدة المقاومة.. لذلك فلابد من تهيئة جو مناسب من الثقة المتبادلة حتى تزول كل الرواسب ويستأنف العمل بشكل عميق ومدروس.

رابعاً: تم بحث أسلوب العمل وطريقته بصورة عامة دون الدخول فى التفصيلات

وذلك بعمل القاهرة مع كل العناصر الوطنية الوحدوية بإعدادها للخطة الحاسمة وعلى النحلاوى ومجموعته أن يعملوا بدورهم مع عناصرهم.. وعند ساعة الصفر توحد الجهود بعد التفاهم على كل شيء.

مخطط للعمل

استؤنفت المحادثات بين وفد عبد الناصر وبين النحلاوى وفايز الرفاعى يوم ٢٠ من مايو، واستمرت المناقشات لمدة سبع ساعات.. ولقد بدأ النقاش بأن قام النحلاوى بشرح الأخطاء التى وقعت فى الماضى وقد برر بعضها وبخاصة تلك الأخطاء التى دعته إلى عدم تجاهل حركة ٢٨ سبتمبر حينما قام بحركة ٢٨ مارس وإعلانه أن حركة ٢٨ من مارس هى امتداد لحركة سبتمبر.. وقال إن طبيعة الظروف فرضت عليه هذا الموقف وأجبرته عليه وأشار بأنه سبق ذلك عدة اجتماعات حضرها قائد الجيش وبعض الضباط القادة وحضر قسما منها هانى الهندى وفريد زين الدين.. واعترف النحلاوى بأنه ربما يكون قد أخطأ حينما صرح بأن حركة ٢٨ من مارس لا ترتمى بأحضان الغير متأثرا بما أثارته الدعايات حوله من ضجيج.

ولكن فى رأيه أنه كان على القاهرة ألا تؤاخذه على ذلك وبخاصة أنه أطاح برئيس الجمهورية والمجلس النيابى وحيدر الكزبرى والحسينى وكل العناصر المعادية للوحدة، وأنه اتصل ببعض العناصر الوحدوية المسرحة من الجيش وأطلعهم على الخطة فى الوقت الذى كان هانى الهندى يجتمع بالضباط المسرحين ويؤلبهم على الحركة بالتعاون مع جاسم علوان وأكرم صفدى، وفى ظنه أن هذه الإجراءات التى بدأ بها حركة ٢٨ من مارس كانت كافية لأن تقف القاهرة منه موقف المؤيد.. ويتساءل لماذا لم تدعمه القاهرة مع أنه أعلمها؟ ولماذا لم تؤيده ضد الرجعيين الذين أراد تصفيتهم مع أن عبد الناصر أيد ثورة العراق وهو فى عرض البحر؟ ولماذا دفعت حركة حمص ضده؟

وقال النحلاوى إنه يظن أن التصريحات التى أدلى بها فى حركة مارس فرضت عليه كى تنجح الخطة، إذ تأكد له بعد دراسة عميقة أنه لم يكن بإمكانه إعادة الوحدة إلا على مرحلتين بادئا بالحكم الوطنى كمرحلة أولى حتى تعود الثقة إلى النفوس.

وقام وفد عبد الناصر بمناقشة ما أثاره النحلاوى، وبين أن القاهرة لا علاقة لها بحركة حمص، ولكن النحلاوى لم يقتنع.. وتحدث الوفد عن الوحدة وعن أسسها التى ناقشوها مع عبد الناصر وكذلك عن أوضاع الجيش، وعن القيادة المشتركة التى درسوها مع عبدالناصر، وقد أقر النحلاوى وفايز رفاعى برضائهما عما حدث فى مقابلة وفد النحلاوى لعبد الناصر، وتم وضع مخطط للعمل.. ومراحله تتلخص فى الآتى:

أولا: لابد من مرحلة تجرى خلالها اتصالات بالضباط وإفهامهم أن القاهرة لا تنوى الانتقام قطعا وبخاصة وقد توضح لها الموقف بكل جوانبه وبجذوره العميقة.. وقد وافق النحلاوى وفايز ورأيا أن يصحب ذلك تمهيد بالصحف والإذاعة دعما لهذا الخط.

ثانيا: لابد أن يعقب هذه المرحلة مرحلة أخرى توضع أسسها فى المستقبل وعلى ضوء نتائج المرحلة الأولى، وربما كان هذا التحفظ من جانب النحلاوى والرفاعى نتيجة رغبتهم معرفة الوضع بدقة فى الجيش وفى عناصرهما بالذات، وقد خرج وفد عبدالناصر بالانطباعات التالية من هذه الجلسة:

١- سيحاول النحلاوى ومجموعته محاربة أكرم الحورانى والشيوعيين والأحزاب كلها، وخاصة فى الجيش، وأنهم يرغبون بالسير فى خط الوحدة بعد أن وصلت بهم الأمور إلى هذه النتيجة وسيوجهون عناصرهم إلى هذا الاتجاه لو تحقق الآتى:

أ- الكف عن التركيز عليهم والتشهير بهم.

ب- منحهم وعناصرهم المزيد من الثقة.

جـ- أن تتم الوحدة على الأسس التى سبق لهم بحثها مع عبد الناصر فى القاهرة.

٢- اتضح للوفد أن فايز الرفاعى لم يكن أمينا فى نقل ما جرى بالقاهرة، وقد أقر فايز بأن الضمانات لم تكن كافية، وكان لابد من مرحلة الحكم الوطنى التى كانوا ينوونها قبل عودة الوحدة.

٣- هناك اقتناع غير كامل لدى النحلاوى ومجموعته بأن القاهرة لم تكن ترغب بما وقع من حوادث فى حمص وحلب، كذلك تشككوا كثيرا فى رغبة القاهرة فى السير معهم حتى نهاية الطريق الذى رسموه بالاتفاق مع عبد الناصر من أجل عودة الوحدة،

رغم تأكيد أكرم ديرى وجادو عز الدين بأن عبد الناصر لا يمكن أن يوافق على عودة الوحدة مصحوبة بسفك الدماء وعمليات الانتقام.

اجتماع مع الملحق العسكرى السورى فى برن

توجه أكرم ديرى وجادو عز الدين بعد الانتهاء من مهمتهما فى ألمانيا إلى سويسرا، حيث اجتمعا باللواء بدر أعسر الملحق العسكرى السورى فى برن وذلك فى منزل سفير مصر فى برن.. وقد قام اللواء أعسر بإدلاء الشهادة التالية حيث قال:

«كنت وجاسم علوان على علم بأن النحلاوى سوف يطيح بالحكومة وبالمجلس النيابى وبرئيس الجمهورية.. وكنا متفقين على أن نبادر بحركتنا بعد إتمام عملية نسف الوضع القائم، إذ أن ذلك سوف يزيد عمليتنا قوة.. وكنت قد اتصلت بكل من عبدالفتاح الزلط وسليمان العبسى وأفهمتهما أن الحركة تستهدف الخلاص من النحلاوى، وكان هدفى من هذا الاتصال تجميد وضع الاشتراكيين وبخاصة فى حماة التى تقع فى منطقة حمص وكانت من مسئوليتى».

وذكر اللواء بدر أن اتصاله بالضباط وتأمينه اللواء المدرع المعسكر فى حمص لم يكن بواسطة اتصاله الشخصى مع ضباط المنطقة، وإنما كان بواسطة الملازم أول محمد الأوس والملازم أول كنيفانى، وهما اللذان قاما بمهمة الاتصال بينه وبين الضباط.

كما ذكر اللواء بدر أنه فى ليلة ٣٠ مارس دخل مقر اللواء المدرع حوالى الساعة الثانية بعد منتصف الليل هو والمقدم مصطفى الحايك والملازمان أوس وكنيفانى، واستطاعوا أن يضعوا أيديهم على اللواء، وقتل أثناء هذه العملية الملازم كنيفانى بعد أن فتح أحد الضباط النار عليهم وقد جرح مصطفى الحايك وتمت عملية تأمين اللواء.

وفى الصباح أوقف بدر أعسر بعض الضباط واستمر فى السيطرة عليهم وأخبر زهر الدين بضرورة إبعاد النحلاوى وجماعته عن القيادة.. فما كان من زهر الدين إلا أن أوفد إليه اللواءين فؤاد قربى ووديع مقعبرى، واجتمع هو وجاسم علوان معهما وخرجوا جميعا

بما سمى فيما بعد بمقررات حمص واتفق على عقد مؤتمر حمص الذى ضم ممثلين عن قادة المناطق والأسلحة والإدارات بالإضافة إلى العناصر الأولى.

وقد حاول مصطفى حمدون الاتصال باللواء بدر ولكنه امتنع، وبعد اجتماع الأخير باللواءين قربى ومقعبرى شعر بأن ضباط اللواء لا يتقبلون وجود جاسم علوان كضابط مسرح داخل اللواء، فجمعهم وأقنعهم بأن جاسما لا يبغى سوى المصلحة العامة ثم سافر جاسم إلى حلب ليعمل هناك، آخذا على عاتقه قيام حوادث مماثلة فى دمشق.

وحينما وصل جاسم علوان إلى حلب وكانت مقررات حمص قد اتفق عليها بدأت حلب تضغط من أجل إعلان الجمهورية العربية المتحدة، وقد عارض اللواء بدر أعسر ذلك، طالبا التريث لتنفيذ مقررات حمص، وبخاصة أن كافة المناطق كانت قد استجابت له وأيدته فى عملية المؤتمر واشتركت فيه.. غير أن الفوضى - على حد قوله - تمادت فى حلب فصدر بيان جاسم باسم قيادة الجيش الأول وأعلنت حلب الجمهورية العربية المتحدة، وقتل بعض الضباط كما حدثت محاولات لقتل آخرين.

ولقد عاد العقيد صبحى شوربجى قائد اللواء المدرع فأعلن ولاءه للقيادة ضد تمرد حلب، وحينئذ اتصل اللواء بدر - على حد قوله - بالعقيد لؤى الآتاسى فى دير الزور وطلب منه التوجه إلى حلب والسيطرة على الوضع وتهدئة الأمور.

وقد تم ذلك وارتدت الحركة وتقلصت بعد عملية حلب هذه واقتصرت على سفر النحلاوى ورفاقه خارج سوريا وجاءت بقيادة جديدة على رأس الجيش.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الثانى

9

ردود فعل للانفصال

دار الخيّـــال

تدهور العلاقات بين العرب

كانت سوريا بالنسبة لعبد الناصر شيئا آخر... كانت شيئا يرسخ داخل نفسه، أساسه حبه للشعب السورى حباً فاق.. حبه لأى شعب آخر، فهو لا يستطيع أن ينسى أهل سوريا الذين أصروا على حمل سيارته الضخمة يوما ما، تعبيرا عن حبهم الشديد له، وإيمانهم بزعامته، ولذلك اهتز وجدان عبدالناصر حينما انفصمت الوحدة بين مصر وسوريا.. لقد أحس أن الانفصال بمثابة تدمير لهيبته بين جماهير الأمة العربية.. فضلا عن إحساسه بأنه فقد عزيزا عليه.. ولم أر عبدالناصر مهتزاً فى حياته السياسية كما رأيته يوم الانفصال، اللهم إلا فى أيام حرب الستة أيام الكئيبة التى سأتحدث عنها فى مؤلف خاص.

جاء انفصال سوريا عن مصر فى أحرج اللحظات التاريخية لعبد الناصر.. ذلك أنه كان فى ذروة نزاعاته مع العالم الخارجى، فهو فى صراع دائم مستمر مع أغلب الحكام العرب، وهو فى خلاف مرير مع الغرب، وفى نزاع متتال مع السوفييت فضلا عن تورطه فى مشاكل أفريقيا التى اتجه إليها بحثا عن فرض نفوذه فى دول حصلت على استقلالها حديثا، وبسرعة فاقت كل تنبؤات العصر.

كان عبدالناصر قبل أن يتجه إلى الشرق كى يعاونه فى تسليح قواته المسلحة، يرى أن قوة مصر العظمى تكمن فى صراع مصالح المعسكرين على تلك المنطقة، التى ظلت أجيالا طويلة محل صراع القوى العظمى.

وكان عبدالناصر يرى أن هذا الصراع يمكن استخدامه لمصلحة مصر، بمحاولته الانتفاع من كل طرف.. ولكن ما هلّ عام ١٩٦١ حتى أيقن عبدالناصر تماما أن مثل هذا الصراع قد يؤدى إلى فرض ضغوط على الدول النامية، أخطر بكثير من الاستفادة التى تجنيها من هذه القوى العظمى.

والواقع أن ممارسة لعبة القط والفأر بين دولة نامية ودولة عظمى، لعبة تحف بها المخاطر، فهى أشبه بناطح الصخرة يحاول أن يوهنها، فلا يضرها، إنما يوهن قرنه البعل.

لقد سبق أن تحدثت عن علاقة عبدالناصر مع كل من الغرب والشرق فى فترة الوحدة بين مصر وسوريا، والآن سوف أتحدث عن الموقف العربى قبل وبعد حدوث الانفصال.

لقد أصبح الموقف العربى بعد الانفصال فى غاية السوء، إذ عادت العلاقات السيئة مرة أخرى بين مصر والأردن وكانت قد ظلت هادئة منذ عام ١٩٥٩ نتيجة الأحداث التى وصلت ذورتها فى أبريل سنة ١٩٦٠ بمصرع هزاع المجالى رئيس حكومة الأردن بيد اثنين من السعاة فرا إلى دمشق بعد وضع قنبلة فى درج مكتبه.

وفى شهر يونيو عام ١٩٦٠ أى بعد حادث مقتل المجالى بشهرين، استؤنفت معركة الكلمة بين القاهرة وعمان عن طريق الإذاعات، وقام حسين بالهجوم على عبدالناصر مباشرة، وأنذره بالمصير الأسود، الذى ينتظر كل دكتاتور، وبعد هذا الهجوم بفترة قصيرة، أذاع راديو عمان نداءً إلى الشعب السورى كى يثور على عبدالناصر، ويطيح بطغيان القاهرة.

ومع هذا، كانت سياسة عبدالناصر إزاد حملة الدعاية ضد حسين تقوم أساسا على عدم دفعها بعنف بدرجة تثير ثورة فى الأردن، وذلك خوفا من رد الفعل الإسرائيلى.

ولكن فى هذه المرة خرج عبدالناصر عن هذه القاعدة، ولم تقصر الدعاية على استخدام كلمات إهانات شخصية لحسين، بل تعدت إلى استخدام كلمات لا يليق استخدامها فى الدعايات السياسية.. مثل «ابن زين، أو حفيد الخائن».

وهكذا نرى أنه حينما بدا أن إذاعة عمان كانت تحاول بنشاط لفصم وحدة مصر وسوريا عن طريق حث الانفصاليين على الثورة، أجابت الصحافة والإذاعة المصرية على ذلك باستخدام سيل جارف من الإهانات لشخص حسين.

وحينما قتل هزاع المجالى بعد أسابيع قليلة لاحقة، ألقيت التهمة مباشرة على المكتب الثانى السورى برئاسة عبدالحميد السراج، وهى تهمة صحيحة.

وزادت القاهرة من اشتعال الموقف، ذلك أن إذاعة القاهرة اتهمت المجالى بخيانته للقضية العربية، لأنه تبنى عام ١٩٥٥ فكرة انضمام الأردن لحلف بغداد.

وبينما تجمعت القوات الأردنية على الحدود السورية مهددة باستخدام العمل العسكرى، كان حسين يهاجم بشخصه الرئيس عبدالناصر، فاتهمه مباشرة بأنه قاتل المجالى، كما نعته بأنه رجل مجنون، وعميل أحمر، وفاروق صغير، ودكتاتور متعطش للدماء، وإرهابى متآمر.

وفى النهاية قام حسين فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٠ أى بعد مرور شهرين على هذه المعركة النفسية الشرسة من الجانبين بإغاظة عبدالناصر، فاعترف بنظام قاسم فى العراق.

وفى شهر مارس اللاحق، رأب الصدع بين القاهرة وعمان فى إطار المصالح الكبرى لوحدة العرب، فأطلق حسين سراح سليمان النابلسى رئيس الحكومة الأردنية السابق، بعد أن كانت إقامته محددة فى منزله، وسمح للناصريين فى الأردن لأول مرة منذ أربع سنوات بالتظاهر فى عمان.

لكن هذا التعايش السلمى القصير لم يدم طويلا، ذلك أن انفصال مصر وسوريا حدث فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١، فقامت الأردن بالاعتراف بحكومة الانفصال قبل مضى ثمان وأربعين ساعة على إعلان الانفصال، وقبل التأكد من أن الحكومة الجديدة تسيطر سيطرة كاملة على البلاد، ذلك لأن الأردن كانت ضالعة فى مؤامرة الانفصال - كما بينت من قبل.

وعلى المنوال ذاته حدث الشىء نفسه فى السعودية، ذلك أن الأمير فيصل ولى العهد ورئيس الحكومة حينئذ أعلن من الرياض أن حكومته قررت أن تعترف بنظام الانفصال فى سوريا، أما الملك سعود فقد بذل كل طاقته فى ذاك الوقت لتخريب الوحدة، فتعاون مع الملك حسين عدوه التقليدى، وقام بتمويل عدة محطات إذاعة سرية لحث الشعبين السورى والمصرى على الثورة على حكامهما.

وكان رد فعل عبدالناصر عنيفا، إذ قام فى نهاية عام ١٩٦١ بالهجوم شخصيا على كل من الملك سعود والملك حسين، وأشار إلى الملكين بأنهما «عميلا الإمبريالية الرجعية».

وفى العراق ذهبت الأمور من سيىء إلى أسوأ منذ ثورة الشواف فى مارس سنة

١٩٥٩.. وبالرغم من أن عبدالكريم قاسم قد تحفظ فى تبادل القذف والسباب، مع عبدالناصر، إلا أن بعض المتحدثين الرسميين فى العراق، صبوا سيلا جارفا من الكراهية لعبد الناصر فى الإذاعة والصحافة العراقية.

واستخدم قاسم العنف لضرب العناصر الموالية لمصر، فكان أى شخص يشك فى ولائه، أو يظهر تعاطفه مع مصر، يعتقل بواسطة جيش الشعب «الميليشيا»، ثم يقدم إلى محكمة صورية، وتتم إدانته بالحبس.. هذه المحاكم تذكرنى بالمحاكم التى شكلت بعد ثورة البلاشفة فى أكتوبر سنة ١٩١٧، والتى عرفت باسم «محاكم التريوكا».

وقام عبدالكريم قاسم فى شهر مارس من عام ١٩٦٠، بالعفو عن فاضل الجمالى الذى كان قد حكم عليه بالإعدام بعد ثورة ١٩٥٨، وأفرج عن بعض الوزراء السابقين، بينما ظل عبدالسلام عارف الثائر معتقلا بعد أن حكم عليه بالإعدام لأنشطته الموالية لعبد الناصر، وليس هذا بغريب فى معظم الدول العربية.

لكن قاسم الثعلب الماكر تنبه إلى السرعة الفائقة التى يقوم بها الشيوعيون العراقيون فى التسلل إلى المواقع الرئيسية فى الإدارات المدنية والوكالات الحكومية الهامة، ومن ثم قرر قاسم تصفية هذا النشاط الذى أحس بخطورته عليه.

وكانت العلاقات المصرية ـ العراقية قد تدهورت إلى الحضيض.. وكان وزير خارجية قاسم قد أعلن بأن العراق لن يحضر أى اجتماع لجامعة الدول العربية يتم عقده فى أى إقليم من إقليمى الجمهورية العربية المتحدة.

ومع ذلك، وبعد عدة محاولات من الرياض رفضتها مصر، قرر عبدالناصر أن يقوم بنفسه بعملية المصالحة مع قاسم.. ففى يناير سنة ١٩٦١ أرسل عبدالناصر محمود فوزى وزير خارجيته إلى بغداد للتفاوض مع الحكومة العراقية، ولكن بدا منذ أول وهلة أن العراقيين لم يكن لديهم أى رغبة فى رأب الصدع مع القاهرة، وبدا ذلك واضحا فى أسلوب استقبال الوفد المصرى برئاسة محمود فوزى فى مطار بغداد، فقد كان استقبالا فاتراً.

ومن ناحية أخرى، ما أن علم الناصريون فى العراق بوصول وزير خارجية عبدالناصر إلى بغداد، حتى اجتاحت العراق مظاهرات موالية لعبد الناصر.

والواقع أن العراقيين أثاروا زوبعة عاصفة بعد مرور شهور قليلة لاحقة، إذ قاموا بمغامرة عقيمة، كادت تودى بالأمة العربية إلى حافة حرب ضروس.

فما أن حصلت الكويت على استقلالها من الإنجليز فى شهر يونيو من عام ١٩٦١، حتى بادر قاسم بتجديد دعواه المستمرة بأن الأراضى التى تضم حقول البترول الكويتية، تمثل جزءا هاما من العراق، كان يحكم إداريا بواسطة العراق فى ظل الإمبراطورية العثمانية.

وأسرع قاسم يعبىء قواته متظاهراً بأنه ينوى تسوية المسألة عن طريق استخدام القوة، فبادر حاكم الكويت بمناشدة بريطانيا لتقديم العون له. ووصلت القوات البريطانية إلى مسرح المشكلة، لتواجه تجمع القوات العراقية على الحدود الكويتية ـ العراقية ولم يعارض عبدالناصر فى تدخل البريطانيين، فلم يكن يملك القوى التى تكفل له تحقيق دعمه المادى للكويت.. لكنه من ناحية أخرى لم يكن يريد ظهور الإنجليز على المسرح الكويتى، على أن عبدالناصر كانت لديه تقارير مخابرات تؤكد أن مسلك قاسم لم يكن سوى مناورة أو خدعة، وأنه لم يكن لديه أى نية باحتلال أرض الكويت، ومن ثم رأى عبدالناصر أنه من المرغوب فيه، ولدواعى أمن المنطقة، إبعاد القوات البريطانية عن مسرح المشكلة، على أن تستبدل القوات الإنجليزية بقوات مشتركة تتشكل من الدول الأعضاء فى مجلس الجامعة العربية.

ووفقا لذلك، وبناء على تشجيع من عبدالناصر، اجتمع مجلس الجامعة فى جلسة طارئة، وأبعد وفد العراق على أساس أن قاسم انتهك ميثاق الجامعة العربية، وينبغى عليه سحب دعواه. كما اتفق على أن تبلغ الكويت أن طلبها للانضمام لعضوية مجلس الجامعة العربية لن يتحقق طالما كانت هناك أية قوات بريطانية على أرض الكويت، إذ إن ذلك يعد انتهاكا لاستقلال الكويت. ومع ذلك فقد كان الكويتيون على استعداد للموافقة على احتلال قوة عربية لأراضيها بدلا من الإنجليز، كى تنضم إلى عضوية جامعة الدول العربية.

وقد وافقت الكويت على هذه الشروط دون أدنى تردد، ولم تنقض سبعة أيام حتى بدأت القوات البريطانية فى الانسحاب يوم ٢٠ من يوليو، وأصبحت الكويت عضوا فى الجامعة العربية.

وتشكلت قوات الطوارىء العربية من وحدات عسكرية من الجمهورية العربية والسعودية والأردن وتونس والسودان، وقد تحركت هذه القوات إلى الكويت، ولم يجد عبد الكريم قاسم أمامه سوى سحب تجمعاته على الحدود، ولكنه لم يسحب دعواه.

وهكذا حقق عبدالناصر هدفه السياسى المباشر، وأسرع فى سحبه القوات المصرية مقتنعا بأنه لن يكون هناك تهديد عراقى للكويت، فضلا عن أن القوات البريطانية قد تم سحبها بأكملها من الأراضى الكويتية، كما أن المعلومات التى جاءت إلينا من عملائنا فى العراق تفيد بأن بقاء القوات المصرية فى القوة العربية أغضب كثيرا من العراقيين الوطنيين المعارضين لقاسم.

وهكذا لم تمض سوى أسابيع قليلة على وصول القوات المصرية إلى الكويت، حتى أبرق عبد الناصر إلى حاكم الكويت يطلب منه سحب القوات المصرية لأن بعض العناصر المخربة تحاول أن تثير المشكلات بين وحدات الجمهورية العربية المتحدة العسكرية، وبين حكومة الكويت وشعبه.

ولأنتقل للحديث عن علاقة عبدالناصر مع تونس.. كانت العلاقات بين القاهرة وتونس قد قطعت منذ أكتوبر سنة ١٩٥٨، نتيجة هجوم «بورقيبة» على عبدالناصر، بحجة إيوائه صالح بن يوسف منافسه السياسى وعدوه اللدود.. وقد صرح بورقيبة بأنه يعد ذلك تدخلا من مصر فى شئون تونس الداخلية، وأن هذا المسلك ينتهك قواعد الأصول الدبلوماسية، مبرراً ذلك بأن صالح بن يوسف متهم بمحاولة اغتياله.

ومع إصرار عبدالناصر على رفضه تسليم صالح بن يوسف إلى بورقيبة، استمرت حملات الهجوم بين البلدين حتى أوائل سنة ١٩٦١، حينما أعلن اتفاق على عودة العلاقات بين البلدين دون إصرار تونس على إعادة صالح بن يوسف.

ولكن نتيجة الكراهية التى كان يكنها الزعيمان المصرى والتونسى لبعضهما البعض كانت الهدنة التى تمت بين القاهرة وتونس مجرد قشة هشة، سرعان ما ضاعت فى مهب الرياح، وعادت العلاقات إلى ما كانت عليه من فتور ونفور.

وكانت السودان ـ فى الوقت الذى حدث فيه الانفصال ـ الدولة الوحيدة التى ترتبط مع مصر بوشائج طيبة.. كان اللواء عبود قد جاء إلى الحكم فى السودان عن طريق انقلاب عسكرى قام به فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨، وكان مجىء عبود إلى الحكم بمثابة «هبة» قيمة سقطت لعبدالناصر من السماء.. ذلك أن عبدالناصر كان يحث السوفييت على تمويل السد العالى منذ شهر سابق، ولكن خروشوف قال لعبد الناصر، بأنه لابد من وجود أصدقاء فى الخرطوم، يعاونون على تسوية المشاكل التى ينبغى حلها قبل البدء فى عمليات السد العالى.

لقد تضمنت هذه المشكلات مسألتين رئيسيتين: أولاهما مسألة تقسيم مياه النيل قسمة عادلة بين السودان ومصر، وثانيتهما تعويض السودانيين نتيجة إغراق منطقة حلفا بعد الانتهاء من بناء السد العالى. على أنه منذ حصول السودان على استقلاله، رفضت الحكومات السودانية المتتالية، توثيق اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩، إذ ادعت السودان أن هذه الاتفاقية غير عادلة بحجة أن المعاهدة تمنح مصر مياها من النيل للرى عشرة أمثال ما يحصل عليه السودان.. كما أن الاتفاقية تمت مناقشتها بواسطة الحكام الإنجليز حينئذ، ولم تتم استشارة الشعب السودانى، فضلا عن أن هذه الحكومات السودانية كانت تنظر إلى مشروع السد العالى على أنه مشروع ضخم صمم لرفع هيبة عبدالناصر، متغاضيا عن مصلحة السودان.

وأخفقت المفاوضات التى جرت بين مصر والسودان بعد عام ١٩٥٦ فى الوصول إلى اتفاق على المسألتين الرئيسيتين سالفتى الذكر. ولم يسمح المناخ السياسى بالوصول إلى اتفاق، ففى شهر فبراير من عام ١٩٥٨، نشأ نزاع مرير بين مصر والسودان على منطقة حلايب وهى مساحة صغيرة من الأرض على الحدود المصرية ـ السودانية وذلك حينما قررت السودان إرسال لجان الاستفتاء إليها لتقرير المصير.

بادرت مصر بإرسال إنذار إلى السودان، تطلب فيه الانسحاب فورا من هذه الرقعة من الأرض، وطار محمد محجوب وزير الخارجية السودانى إلى القاهرة، لإجراء محادثات مع عبدالناصر، ولم تصل المحادثات إلى أى حل.. وانفض الاجتماع ليعلن السودانيون من الخرطوم بعد عدة ساعات من انفضاض الاجتماع بيانا جاء به:

«طالما أخفقت محادثات القاهرة للوصول إلى أى حل، فإن السودان تطلب من همرشلد أن يعقد اجتماعا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لينظر فى مسألة تهديد مصر للسودان».

وقرر عبدالناصر تفويت الفرصة على الحكومة السودانية فى تحقيق غرضها وهو إثارة المشاعر السودانية الوطنية ضد مصر، فأعلن تجميد الموقف إلى ما بعد إجراء الانتخابات السودانية.

ومن الواضح أن البيان السودانى كان معداً قبل حضور محجوب إلى القاهرة، ولكن إعلانه كان متوقفا على مدى نجاح المفاوضات فى القاهرة أو إخفاقها.. وجاءت

الانتخابات السودانية بحزب الأمة، ولكن فى نوفمبر سنة ١٩٥٨، قام اللواء عبود بانقلاب عسكرى أطاح بحزب الأمة، وكان هذا بمثابة متنفس لعبدالناصر، إذ استطاع عبدالناصر أن يضع عبود تحت سيطرته التامة.

وقرر استئناف المحادثات مع القاهرة بعد انقلاب عبود، فوافق عبدالناصر على رفع قيمة التعويضات التى ستدفع إلى السودان من عشرة ملايين من الجنيهات إلى خمسة عشر مليونا من الجنيهات، ووافق عبود على تخفيض التعويض الذى طلبته الحكومات السودانية المختلفة من ٣٥ مليون جنيه إلى خمسة عشر مليونا من الجنيهات.

كذلك تمت تسوية مسألة مياه النيل، وارتفع نصيب السودان من موارد المياه الجديدة من خمسة مليارات إلى ٢٤ مليار ياردة مكعبة سنويا، بينما ارتفع نصيب مصر من ٦٣ إلى ٧٢ ملياراً.

على أنه باستثناء نظام عبود فى السودان، كان غالبية حكام العرب البارزين يتنازعون مع عبدالناصر بمرارة لسبب أو لآخر، وجاء هذا النزاع مصاحبا للانفصال الذى هز عبدالناصر هزه عنيفة، كان لها رد فعل شديد على تفكيره وعلى صحته ـ كما سأذكر فى مكان آخر.

البحث عن أصدقاء فى العالم الخارجى

كانت نتيجة الصراعات المريرة التى سادت بين الأخوة العرب، أن قرر عبدالناصر الاتجاه إلى العالم الخارجى للبحث عن أصدقاء يساندون سياسته، كان أهم هؤلاء الأصدقاء الرئيس تيتو الذى حرص عبدالناصر على تنمية صداقته به وتدعيمها.. وقد أحس الشعب المصرى بهذه الصداقة، وكان الرأى العام المصرى يتنبأ بعد كل لقاء بين الصديقين أن ثمة إجراءات سوف تتخذ فى مصر نتيجة تلقين تيتو لعبد الناصر.

لم يقصر عبدالناصر علاقته بالرئيس تيتو فحسب، بل اتجه أيضا إلى دول العالم الثالث لتوطيد علاقته مع رؤساء بعض هذه الدول، ففى عام ١٩٥٩، كان عبدالناصر يرحب فى القاهرة بوزير خارجية كوبا «فرانكوش جيفارا» الذى كان بمثابة اليد اليمنى

لكاسترو. وفى العام التالى كان عبدالناصر يقوم بزيارة كل من يوغوسلافيا واليونان والهند والباكستان.. وبعد عودة عبدالناصر إلى القاهرة من هذه الزيارات استقبل صديقه الرئيس أحمد سوكارنو رئيس أندونيسيا السابق، الذى لم يتوان عبدالناصر من التندر بمسلكه، حينما طلب رسميا من الحكومة المصرية سيدة تشاركه الفراش مدة إقامته فى مصر.. ومع ذلك استمرت العلاقات الطيبة بين الرئيسين.

وسنحت الفرصة لعبد الناصر أن يزور الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ لحضور بعض جلسات الأمم المتحدة.. وكانت هذه الزيارة هى الأولى والأخيرة التى زار فيها الولايات المتحدة.. وقد حرص أن يجرى فيها محادثات مع كل من أيزنهاور وخروشوف وتيتو ونهرو وماكميلان وكوامى نكروما وكاسترو.

كما استغل عبدالناصر هذه الفرصة، وألقى خطابا أمام أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، شرح فيه أهداف مصر وآمالها.

على أن عبدالناصرَ كان ينظر إلى أفريقيا كمجال حيوى يمد إليه نفوذه.. ففى شهر يوليو عام ١٩٦٠، أعلن عبدالناصر تأييده لباتريس لومومبا واستعداده لتقديم العون له فى الكنغو الذى كان قد حصل على استقلاله حديثا حيث كانت تدور معارك مريرة بين لومومبا وبين حركة موسى تشومبى العميلة للإمبريالية فى إقليم كاتنجا.

وفى أواخر عام ١٩٦٠ أصدر عبدالناصر تعليماته بإنشاء إذاعة خاصة لأفريقيا، واستمرت هذه الإذاعة توجه إذاعاتها لكل شعوب أفريقيا السوداء تقريبا، واهتم عبدالناصر بالإذاعة الموجهة للحبشة، مما جعل الإمبراطور هيلا سلاسى، يشعر علنا وبمرارة من أن هناك أقلية مسلمة فى بلده تحرضها قوى من الخارج للثورة على حكامهم المسيحيين.

وهلَّ عام ١٩٦١ ليشاهد مصر تقدم معونة من الأسلحة لمساعدة ثورة الكونغوليين بزعامة حكومة انتونى جيزنجا التى تم تشكيلها فى ستانلى فيل، بعد الإطاحة بلومومبا. وحينما قتل لومومبا بعد ذلك بقليل، بادر عبدالناصر فى اتهام القوى الإمبريالية بقتل لومومبا.

وكان الوطنيون الكونغوليون قد شحنوا على طائرة خاصة كمية من سبائك الذهب لتحفظ فى مصر على سبيل الأمانة لدعم الحركة الوطنية.. وقد حفظت هذه السبائك فى خزائن البنك المركزى، بعد تشكيل لجنة فنية لتقييمها.

على أنه قد ظهر بعد فحص هذه السبائك، أن نصفها سبائك من النحاس، كما كانت بعض السبائك مختلطة بمعادن أخرى.

وفى ربيع عام ١٩٦١، قام الأسقف مكاريوس زعيم قبرص بزيارة القاهرة، تلى ذلك زيارة كل من أحمد سيكوتورى، وموديبوكيتا وقد انبهر عبدالناصر حينما وجد سيكوتورى يطلب منه إقامة وحدة بين مصر وغينيا.

وفى شهر يونيو اتخذت القاهرة خطوة أخرى تعبر عن سياستها إزاء أفريقيا السوداء.. ذلك أن الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر أعلن أن مصر قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا، احتجاجا على سياسة بريتوريا العنصرية.

وفى شهر سبتمبر من العام ذاته، عقد مؤتمر عدم الانحياز فى بلغراد، حضره كل من عبدالناصر وتيتو وهيلاسلاسى وبورقيبه ممثلين عن عدة دول آسيوية وأفريقية.

على أن رغبة عبدالناصر فى أن يلعب دورا فى أفريقيا، كانت تمليه السياسة أكثر من أى اعتبارات شخصية، ففى كتاب فلسفة الثورة لعبدالناصر يقول:

«... إن بلدنا تقع فى الطرف الشمالى الشرقى لأفريقيا، تطل على القارة السوداء، حيث جرت سلسلة من النزاعات المريرة بين البيض والسكان السود، للسيطرة على موارد أفريقيا غير المحدودة».

ومن ثم فإن دور مصر وفقا لوجهة نظره، يمليه الواقع الجغرافى والتاريخى، فمصر تمثل مفترق الطرق لآسيا وأفريقيا.. وكان عبدالناصر يرى أن أفريقيا قارة المستقبل، وأنها خط الدفاع الثانى للسياسة المصرية.. وأحس عبدالناصر بأن الصراع بين الرجل الأبيض المستعمر وبين الرجل الأسود الذى يكافح هذا المستعمر سوف يغير خريطة أفريقيا.

ولذا كان عبدالناصر يحاول دائماً تأييد الوطنيين فى أفريقيا لمحاربة الإمبريالية بهم، تماما مثل ما كان يفعل فى العالم العربى.

وكان عبدالناصر ينظر إلى القاهرة كمركز لزعامة أفريقيا، وكان يحلم بوحدة مصر والسودان بل والكنغو أيضا، لتكون دولة كبرى تمتد من البحر المتوسط شمالا والبحر الأحمر شرقا إلى جنوب الأطلسى... أحلام وآمال لو تحققت لتكونت دولة عظمى، ومع كل هذا، فقد كانت تواجه أفريقيا مشكلات ضخمة، فالنفوذان الأمريكى والإسرائيلى فى أفريقيا، كانا يستميتان فى عرقلة أحلام عبدالناصر. ففى الكنغو ونيجيريا بالذات، لم

يتوقف رجال الدعاية الأمريكيون عن تذكرة الحكومات المستقلة حديثا، عما لاقاه الشعب الأفريقى على يد تجار الرقيق العرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما الإسرائيليون فقد انهمكوا فى تقديم معونات فنية ومساعدات مالية لتنمية بعض الدول الأفريقية مثل كينيا وتنجانيقا وغانا، كما قامت إسرائيل بتعزيز تجارتها مع كثير من دول أفريقيا.

وكان عملاء إسرائيل يثيرون القلاقل فى جنوب السودان عن طريق تدريب الزنوج على التمرد، وعن طريق حث سكان النيل على القتال للانفصال عن سيادة حكامهم العرب فى الخرطوم.

ومازلت أذكر مناقشتى مع الرئيس كوامى نكروما فى إحدى زياراته للقاهرة.. كان نكروما قد طلب من الرئيس عبدالناصر مقابلتى، لأوضح له بعض النقاط الخاصة بإنشاء جهاز مخابرات فى بلاده.. وفى قصر القبة استقبلنى نكروما فى غرفة نومه حيث كان يعانى من إرهاق وإصابة بوعكة برد.. ودارت المناقشة حول موضوع جهاز المخابرات، وأبديت له استعدادنا أن نقدم له كل المعونة اللازمة فى إنشاء هذا الجهاز. وخلال اجتماعى به تطرق الحديث عن النفوذ الإسرائيلى فى غانا، وسألته عن أسباب تشجيعه الإسرائيليين للسيطرة على اقتصاد الدولة القومى، بينما مصر وغيرها من الدول العربية مستعدة لتقديم كل عون. وكان الرجل صريحا فى إجابته فقال:

«لو استطاع العرب أن يبذوا إسرائيل فى الشروط وقيمة المعونة، فإننى على استعداد لطرد إسرائيل فورا من غانا».

وهكذا استمر النفوذ الإسرائيلى يسيطر على اقتصاد غانا، فضلا عن تسلله إلى الأجهزة الإدارية.. ولذلك لم أندهش حينما اتجه نكروما لإسرائيل كى تنشىء له جهاز مخابراته.. وكان نكروما قد اتفق معى أن تقوم مصر بذلك، لقد وافق عبدالناصر تواً على أن نقدم لنكروما كل المساعدات الممكنة، ولكن نكروما اختار طريق إسرائيل، بخاصة بعد أن توطدت علاقته مع إسرائيل.. لقد كان نتيجة إنشاء إسرائيل للمخابرات الغانية، أن استطاعت المخابرات الإسرائيلية أن تتسلل إلى جميع أجهزة أمن نكروما.

والواقع أن عبدالناصر كان مخلصا فى مساعدة الوطنيين فى أفريقيا، بالرغم من العراقيل التى كانت تضعها واشنطن وتل أبيب.. ولم يتوان عبدالناصر عن تقديم معونته

الكاملة إلى لومومبا لمقاومة الحركة الانفصالية التى كان يتزعمها تشومبى فى كاتنجا بتحريض من الغرب.

وبينما كانت قوات الأمم المتحدة تحاول أن تحاصر النزاع، لم يجد لومومبا غير الوحدات المصرية كى يعتمد عليها.. وبعد سقوط لومومبا ومجيء حكومة جوزيف كازانويا التى كان يساندها الغرب، تشكلت حكومة ثورة فى ستانلى فيل داخل الكنغو، وبذل همرشلد جهدا كبيرا لإبعاد مصر عن المسرح حتي يهدأ الموقف.

ولكن عبد الناصر لم يستطع أن يقف مكتوف اليدين بعد مصرع لومومبا على يد بعض القتلة الذين حرضهم تشومبى، وبخاصة بعد أن أحس عبدالناصر أن قوة إمبريالية تبذل كل طاقاتها لتخضع الكنغو إلى سيطرة الاستعمار الجديد.. ومن ثم أعلن عبدالناصر قراره بالاعتراف بثوار ستانلى فيل كحكومة وطنية شرعية للكنغو.

ولم يشأ عبدالناصر أن يناطح الحكومة الجديدة فى واشنطن، فقام بتقديم معونة خفية للثوار، وأرسل كميات ضخمة من الأسلحة عن طريق السودان إلى الثوار الكنغوليين لمواجهة كازافوبو وأعوانه.

ولكن واأسفاه ضاعت كميات كبيرة من هذه الأسلحة وهى فى طريقها إلى الثوار.. ذلك أن كميات من هذه الأسلحة نهبت فى الطريق بواسطة عصابات متمردة فى جنوب السودان.

وفى النهاية اضطرت حكومة الخرطوم وقف شحن الأسلحة إلى الكنغو، حتى لاتتسرب هذه الأسلحة المتقدمة إلى المتمردين فى جنوب السودان.

على أن هذه المساعدات وغيرها التى قدمها عبدالناصر إلى الحركات التحررية فى أفريقيا، أثارت غيرة بعض زعماء الأفريقيين، وبعثت الشك إلى نفوسهم على أساس أن عبدالناصر على حد قولهم يحاول أن يقوم بدور «مسيح القارة السوداء» إن لم يكن قد شق الطريق فعلا لإنشاء إمبراطورية مصرية بمساعدة الجاليات المسلمة فى كثير من دول أفريقيا مثل نيجيريا ومالى والصومال وتنجانيقا.

كان نكروما أكثر هؤلاء الزعماء غيرة، ذلك أنه كان يعد نفسه الزعيم الأوحد لكل أفريقيا، ولذلك لجأ إلى إسرائيل وليس للعرب، كى يجعل من دولته قوة تناوىء أطماح

عبد الناصر.. كان هذا هو ما يدور بخلد نكروما دائماً، بالرغم من المعونات المادية والمعنوية التى قدمتها مصر له.

على أنه من ناحية أخرى، لم يخف نكروما هذه العقدة.. ففى إحدى الاجتماعات بين نكروما وعبد الناصر فى أكرا عام ١٩٦٤ ـ وكنت حاضراً هذا الاجتماع ـ كان الاثنان يناقشان موضوع «الوحدة الأفريقية» ومدى القوة التى تشكلها هذه الوحدة، لم يستطع نكروما أن يخفى خبيئة نفسه فقال لعبد الناصر:

«انظر يا صديقى.. ليس هناك زعيم لأفريقيا سواى.. أردت أن أوضح لك هذا!».

أجابه عبد الناصر بهدوء وبرود:

«هل قلت لك أننى أريد زعامة أفريقيا.. فليكن من يكن زعيما لأفريقيا.. إنما ما يعنينى بحث قيمة الوحدة الأفريقية لمواجهة الاستعمار الجديد.. والحق لا أدرى هل كان عبدالناصر يعنى ما يقول ؟ أم كان يتهكم على نكروما لمحاولته سلبه زعامة أفريقيا ؟ فى غالب ظنى أنه كان يتهكم عليه.

عبد الناصر وحتمية الحل الاشتراكى

كان رد الانفصال فى الأمة العربية عنيفا، إذ فجر فى المنطقة العربية صراعاً مريراً بين الأخوة العرب، وخلق حالة من توتر العلاقات بين الغرب والشرق.. أما عبدالناصر فكان الانفصال بالنسبة له كسهم ثاقب أصاب كيانه، وأثر على حالته الصحية، وعلى أسلوب ممارسته السلطة فى الداخل.

لقد تدهورت صحة عبدالناصر بعد انفصال مصر عن سوريا، وكان مرض السكر الذى أصابه بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦، قد تطور إلى مرض خطير من أنواع أمراض السكر له مضاعفاته الخطيرة، فضلا عن تأثيره فى سلوك الإنسان.. ولقد صاحب تشخيص هذا المرض إصابة عبدالناصر بتصلب فى الشرايين، وبعض الانسدادات فى شرايين ساقه اليسرى، مما قد تؤثر على قلبه فيما بعد.

ومع هذا لم يكن عبدالناصر يهتم بحديث الأطباء، ولا بنصيحة الزملاء إزاء حالته

الصحية، إلى أن أصرّ عبدالحكيم عامر على إحضار طبيب إخصائى من الخارج يشترك مع الأطباء المصريين المعالجين فى عمل استشارة طبية وتقرير العلاج اللازم.

نصح الأطباء عبد الناصر أن يخفف من الجهد الذى يبذله، ووصفوا له نظاما لحياته اليومية، لكن عبدالناصر لم يكترث لمشورة الأطباء، إذ إن معنى ذلك أن يتخلى عن تحقيق كل ماكان يجيش فى صدره من آمال وأحلام.

وكان عبدالناصر ميالا بطبيعته إلى تركيز السلطة فى يده، كما كان شغوفاً بوضع أنفه فى كل صغيرة وكبيرة.. كان يريد أن يلم بكل شىء وأن يعرف كل شىء.. وكان يحس فى قرارة نفسه أنه الوحيد فى مصر الذى يستطيع أن يعى كل صغيرة وكبيرة، ويستوعب كل شىء.

أذكر حادثاً طريفاً.. كنت لديه فى مكتبه بمنزله أعرض عليه بعد التقديرات عن سياسة مصر إزاء دولة معينة.. وخلال مناقشتى معه هذه التقديرات عرج بالحديث وقال لى:

«سمعت أنك تركز كل شىء فى يدك.. أليس من الأفضل أن توزع الاختصاصات على نوابك؟».

وتعجبت من قوله.. كان بعض النهازين قد نقلوا إليه صورة خاطئة عن عمد فقلت له:

«إن مابلغك غير صحيح.. ربما حدث ذلك فى بداية إنشاء الجهاز، أما وقد وقف الجهاز على قدميه أصبح التركيز سياسة عقيمة».

وذكرت لعبد الناصر أننى وزعت المسئوليات على نوابى، بل أكثر من ذلك وزعت جزءاً من سلطاتى على بعض النواب.

واستطردت أقول:

«لكن هناك فارقا بين تركيز السلطة وبين الرأس المدبرة التى تحرك هذا الجهاز، والذى بدونها يخفق أى جهاز مخابرات حتى لو توافرت لديه كل الإمكانات».

وهنا سمعت قولا عجبا لم أتوقع أن يصدر من عبدالناصر إذ قال:

«أصل ماحدش فى البلد دى يقدر يستوعب كل شىء إلا أنا».

وتعجبت.. ولم أنبس ببنت شفه.

والواقع أن عبدالناصر لم يكن يكل من العمل المتواصل،وكان لايستيقظ من نومه مبكرا، إذ كان لايأوى إلى فراشه قبل منتصف الليل. فإذا ما استيقظ عبدالناصر، كان يومه مشحونا بالمقابلات والقرارات..يستهل يومه بالدكتور أحمد ثروت طبيبه الخاص الذى كان ينفذ العلاج الذى أقرته اللجنة الطبية التى أشرت إليها من قبل.. ثم يتناول إفطاراً خفيفاً، ويهبط من الدور العلوى حيث حجرة نومه إلى مكتبه فى الدور السفلى.. ويستأنف عمله اليومى بقراءة التقارير العاجلة المعدة له.. ثم يجرى اتصالاته بالمسئولين، ويستقبل الأفراد الذين حددت لهم مواعيد من قبل، ويظل هكذا طوال اليوم اللهم إلا بضع ساعات يختطفها من يومه للترويح عن نفسه، أومشاهدة فيلم سينمائى فى قاعة الطعام الكبرى، أو التريض فى حديقة منزله الكبيرة.. وكان الأطباء قد نصحوه بأهمية تحريك جسمه حتى تنتظم الدورة الدموية، وهى مسألة جوهرية عند مرضى القلب.

كان عبد الناصر لايكل عن الحديث، وكانت لدية القدرة على الحديث ساعات طوال، دون أن يمل المستمع إليه.. وكان صاغية ممتازا.. يصغى لكل من يحدثه باهتمام، ويحلل كل كلمة يسمعها.

وكلما أحس عبدالناصر بنوع من الإجهاد، أو ملل فى حياته الرتيبة، انتقل إلى إحدى الاستراحات الخاصة برئيس الجمهورية، فى القناطر الخيرية أو فى برج العرب التى تبعد عن الإسكندرية ساعة من الزمن، أو استراحة المعمورة.. وفى الشتاء كان يفضل الذهاب إلى أسوان.

كان عبدالناصر يحس أن أحد أسباب الانفصال يرجع إلى تآمر الرجعية والإقطاع والرأسمالية فى سوريا.. وقد خشى أن يحدث الشىء ذاته فى مصر، فرأى أن يحرم هذه الطبقات من مصادر الثروة التى قد تستخدمها لضرب ثورة ٢٣ يوليو.

والواقع أن القوى السياسية التى كانت فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، كانت قد تفتتت نتيجة قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر بعد قيام الثورة، وما ترتب عليه من تحرر الفلاح من وطأة سيطرة الإقطاع، وأصحاب الملكيات الكبيرة..ولكن هذه الإجراءات كانت تسير ببطء، ذلك أنه فى الفترة ما بين صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ حتى الانفصال عام ١٩٦١، لم يكن قد وزع أكثر من عشرة فى المائة من الأرض على مايقرب من مائتى ألف عائلة.. ومع ذلك لم تتحسن حالة الفلاح المصرى عما مضى.

وبالرغم من أن الثورة يسرت على الفلاحين بعض الأعباء المالية، إذ قامت بتخفيض سعر الفائدة على ثمن الأرض إلى النصف، ومدت فترة التسديد من ثلاثين سنة إلى أربعين سنة، فإن التكاليف التى ألقيت على عبء الفلاح من مصاريف الرى وأثمان الأسمدة والبذور، أدت إلى عدم توازن دخل الفلاح مع ما يبذله من جهد.

ومن ناحية أخرى، كان أصحاب الملكيات الكبيرة والمزارعون الأغنياء لا يزالون يحصلون على ستين فى المائة تقريباً من عائد الزراعة المصرية، وما زالوا يحصلون على دخل سنوى يقدر بثمانين جنيها سنويا عن كل فدان من الأراضى التى تركت لهم بعد تحديد الملكية.

كما أن التعويضات التى حصل عليها كبار الملاك مقابل الأراضى التى انتزعت منهم بموجب القانون، استثمرت فى مشروعات البناء الفخمة، وكانت هذه المشروعات تربح أربعة أمثال ما تربحه مشروعات التصنيع.

على أن هناك بعض المزارعين الكبار استطاعوا أن يحصلوا على عائد من باقى أراضيهم التى تركت لهم، أكبر من عائد كل الأراضى التى كانوا يملكونها، فمنهم من اتجه لزراعة النخيل، ومنهم من حول، باقى أراضيه إلى حدائق.. لقد استطاع هؤلاء أن يتوسعوا رأسيا بزيادة غلة الأرض بزراعتها محصولات مربحة مثل الحدائق وزراعة اللوف الذى كان الإقبال عليه من الخارج قد ازداد، بدلا من التوسع الأفقى عن طريق زيادة مساحة الأراضى التى يزرعونها.

وهكذا نجد أن الطبقة الإقطاعية وإن كانت قد خسرت نفوذها السياسى القديم، فإنها لم تفقد كثيرا من قوتها الاقتصادية والمالية.. بل على العكس أصبح إقطاعيو الأمس رأسماليو اليوم. ولذلك لم تتأثر هذه الطبقة كثيرا حينما تقرر تحديد ملكية الأراضى الزراعية من مائتى فدان إلى مائة فدان، وذلك بعد مقاومة الملاك السوريين قانون الإصلاح الزراعى الذى قدمته الحكومة.

ومع أن الثورة حرمت الطبقة البورجوازية المصرية من العمل فى الحقل السياسى، فقد آستمرت هذه الطبقة تتمتع بنفوذ مالى داخل مجتمع الأعمال مثل إمبراطورية أحمد عبود الاقتصادية التى كانت تسيطر على خطوط الملاحة المصرية ومصانع السكر والنسيج والكيماويات، ومثل مجموعة بنك مصر التى كانت تضم شركات صناعية وتجارية عديدة، لم تمس فى المرحلة الأولى من مراحل الإصلاحات الثورية.

وكان عبدالناصر يرى أن إمبراطورية عبود، ومجموعة بنك مصر قد لعبتا دورا كبيرا فى تدمير وحدة مصر وسوريا، ولذا أسرع عبدالناصر ليجابه مخططات الرأسمالية، فيقرر حرمانها من أموالها التى اعتبرها سلاحاً كالدبابة أو المدفع يوجه إلى صدر الثورة، عن طريق الحراسة أو التأميم.

وكان عبد الناصر قد قرر ـ بالاتفاق مع أعضاء مجلس الثورة ـ اعتقال بعض الأشخاص الذين ظهر منهم نشاط مضاد للثورة فى تلك الفترة، كذا إعادة بعض السياسيين القدامى إلى السجن، وهؤلاء كان قد حكم عليهم بالسجن من محكمة الثورة، وأفرج عنهم إفراجاً صحياً.

وكلف زكريا محيى الدين بهذه المهمة.. ففى السابع عشر من أكتوبر سنة ١٩٦١ أعلن زكريا محيى الدين وزير الداخلية حينئذ، قرار اعتقال أربعين مواطنا، معظمهم من حزب الوفد المنحل، كما أعلن مصادرة أموال وممتلكات مائة وسبعة وستين من كبار الرأسماليين فى مصر.. وبعد شهر لاحق تمت مصادرة ممتلكات أربعمائة شخص آخرين، وحوالى ثمانين مصرفاً وشركات تأمين، كانت موضوعة تحت الحراسة المؤقتة.. وفى شهر ديسمبر تم الاستيلاء على ٣٦٧ شركة تضمنت مشروعات للتجارة الخارجية، ونظمت فى قطاع حكومى.

والواقع أن تطور عبد الناصر نحو الاشتراكية، كان ضرورة برجماتية أملاها رد الفعل الذى نتج عن انفصال سوريا عن مصر، مع قليل من الدوافع الأيديولوجية.

ذلك أن عبدالناصر فى الأيام الأولى من الثورة، كان خصما لدودا للشيوعية، وكان يميل إلى الناحية الدينية، مع أن فكره تطور فيما بعد وأصبح مادياً جدلياً.. كان عبدالناصر يرى فى الإخوان المسلمين البديل الوطنى والعملى للوفد حزب الأغلبية.. لكن بعد نشوب الخلاف بينه وبين الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤ وحل جماعتهم، أقنعه بعض أعضاء مجلس الثورة ذوو الاتجاه اليمينى مثل عبداللطيف بغدادى، وزكريا محيى الدين، وحسن إبراهيم، بأن يعقد تحالفا مع البورجوازية الصغيرة، وليس مع ملاك الأرض الذين سيقاومون أى إصلاح زراعى.

وكان عبدالناصر يدرك أنه بحاجة إلى طبقة إدارية جديدة، تقوم بإدارة المؤسسات والشركات التى قام بتأميمها أو مصادرتها.

كما كان عبد الناصر يدخل الطبقة المثقفة التى تخرجت من الجامعات البريطانية والفرنسية فى زمرة الطبقة البورجوازية، وكان ينظر إليها بعين الريبة والشك، ومن ثم كان يكره التعاون مع هذه الطبقة لسد الفراغ الذى تخلف عن عملية التأميم.

لقد أحس عبدالناصر بأن الطبقة الإدارية التى كانت قائمة قبل التأميم سوف تعرقل محاولات عبدالناصر فى الاحتفاظ بسلطته المطلقة على النظام الثورى.

وحلَّ عام ١٩٦١ ليرى عبدالناصر وقد نبذ من عقله أفكار التعامل مع فئة المديرين من الطبقة الوسطى.. ولما حدث الانفصال أيقن عبدالناصر بأن البورجوازية والرأسمالية لعبتا دوراً كبيرا فى عرقلة مسيرة الثورة.. ومَن ثم لم يجد أمامه سوى حتمية الحل الاشتراكى.

وبدأت المشاكل تبدو واضحة داخل أعضاء مجلس الثورة الذين لايزالون فى الحكم، فالتيار اليمينى الذى يمثله زكريا محيى الدين وعبداللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين عارضوا سياسة التوسع فى التأميم، لأنها ـ على حد قولهم ـ ستؤدى إلى تدمير الثقة فى الداخل والخارج، مماسوف يؤثر على استقرار اقتصاد مصر، وضربوا بذلك مثلا للذعر الذى صاحب أزمة السويس سنة ١٩٥٦، أدى إلى انخفاض استثمارات الصناعة إلى مايقرب من النصف، وقالوا إن برنامج تأميم على مستوى ضخم سوف يقضى تماما على حالة الإنعاش التى بدأت تظهر.

ولكن مجموعة اليمين من مجلس الثورة لم تستطع أن تثنى عبد الناصر عن فكره إذ كان يقول: «إن الاشتراكية ليست لها حدود».. وقام بدون استشارة أغلب زملائه بالسير فى سياسة التأميم.

ولأتساءل: هل غيرت قرارات التأميم من الهيكل الاقتصادى للدولة؟وهل حققت ماكان يصبو إليه عبدالناصر؟

الواقع أن الهيكل الاقتصادى فى مصر لم يتغير كثيرا، فبعد فترة طويلة من تنفيذ قوانين التأميم، كان لايزال ثلثا اقتصاد مصر فى يد القطاع الخاص.. فضلا عن قطاع

الزراعة الذى كان يملكه تقريبا ملاك الأراضى والمزارعون، كما كان ٨٠٪ من قطاع التجارة، ومايقرب من ٧٠٪ من صناعات البناء لايزال فى يد القطاع الخاص.

وكما أشرت من قبل عن رأى عبدالناصر فى أن الاشتراكية ليس لها حدود، قام عبدالناصر بعد سنتين من صدور قرارات التأميم، واتخذ إجراءات أوسع نطاقا، ومع ذلك لم يتأثر موقف الزراعة وشركات المبانى.. ذلك أن هذين القطاعين كانا يستخدمان مايقرب من ٥٧٪ من القوة العاملة فى مصر، وهذا يعنى أن ما يربو على نصف العمال المصريين يعملون فى المشروعات الخاصة.

وعلى الرغم من أن الجهود التى بذلتها الحكومة للتوسع فى الصناعة عن طريق استثمار الدولة وسيطرتها على وسائل الإنتاج، فإن مصر لم تتحول إلى دولة صناعية.. وواجه عبد الناصر مشكلة كبرى، إذ أخفق فى زيادة نسبة العمالة نتيجة التزايد السكانى المطّرد، والذى بلغ مليون نسمة تقريبا.. كل ما استطاع أن يفعله هو قضاؤه على سيطرة الرأسماليين على مراكز الصناعة.

وفى الوقت ذاته يشكل الاتحاد الاشتراكى ليحل محل الاتحاد القومى الذى خلف هيئة التحرير..لقد اعتبر عبد الناصر أن مهمة كل من هيئة التحرير والاتحاد القومى قد استنفدت، ومن ثم لابد من إقامة تنظيم سياسى يتمشى مع حتمية الحل الاشتراكى.

ومع ذلك لم ينجح الاتحاد الاشتراكى فى المهام التى أنشىء من أجلها، ذلك لأنه ضم أفراداً متباينى الفكر والثقافة والقيم.. وكان يدور فى ذهن عبدالناصرأن مجلس الأمة ينبغى أن يضمن للعمال والفلاحين نصف المقاعد على الأقل، لأنهم على حد قولهم يمثلون أغلب الشعب، ولأنهم أكثر الناس الذين حرموا من حقوقهم..ولكن حقيقة الأمر أن عبدالناصر أراد أن يعتمد فى حكمه على العمال والفلاحين، لأنه كان يرتاب فى المثقفين والفنيين والإداريين.

ومن ثم أعلن عبد الناصر ميثاقاً وطنيا جديداً يحقق للعمال والفلاحين حلم الوصول إلى أكبر مستوى سياسى فى الدولة.

كان لابد من إجراء انتخابات مجالس للاتحاد الاشتراكى كى تعمل على كل المستويات من القرية والمصنع حتى السلطة التشريعية.. ومع أن هذه الانتخابات زيفت فى

كثير من المناطق، فقد أعطت الصورة النهائية قيام نظام سياسى على أساس انتخابات حرة.

والواقع أن الاشتراكية ظلت فى مصر فى عهد عبدالناصر شعاراً أكثر منه عملاً، مع أن الحكومة استولت على أغلب الشركات، وأممت كثيراً من الممتلكات.

وتفجر أول خلاف على الاشتراكية داخل مجلس الثورة المنحل، وتربع على عرش المعارضة عبداللطيف بغدادى وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين.. وقد أشرت من قبل أنهم لم يكونوا سعداء بما اتخذه عبدالناصر من إجراءات عام ١٩٦١.

وفى الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٣، علم بغدادى بأن المشير عبد الحكيم عامر سوف يعين نائباً أول للرئيس، وقد تم هذا الإجراء بعد مصرع الرئيس كينيدى فى نوفمبر سنة ١٩٦٣، إذ رأى عبد الناصر أن يعين خليفته، مع أنه كان هناك دافع آخر وراء هذا القرار يكمن فى رغبة عبد الناصر وقف الصراع بين نوابه الخمس.

وعارض بغدادى فى تعيين المشير عامر نائباً أول، لسبب واحد هو أن عبدالحكيم أصبح المرشح الوحيد ليكون خليفة عبدالناصر، وكان بغدادى يعد أقدم منه فى ترتيب مجلس الثورة منذ بدايتها.

واستقال عبداللطيف البغدادى مع حسن إبراهيم وكمال الدين حسين، ولذلك قصة طويلة سأتحدث عنها فى مكان آخر غير هذا المؤلف بعنوان «الانقلاب السلمى».

على أننى قبل أن أختتم هذه السطور، أود أن أتحدث عن أمرين كان لهما بلاشك آثار على إصدار القرارات وممارسة لعبة السياسة.

الأمر الأول: وهو الشك.. أصبح عبد الناصر يرتاب فى أى إنسان ويحب أن يسمع كثيرا، وقد استغل كثيرمن النهازين هذه الطبيعة، فبدأوا يدسون لزملائهم، وقد أدّى هذا الشك إلى أن عبدالناصر أصبح يصدر القرارات إما فرديا، وإما بعد مشاورة واحد أو اثنين من زملائه.

الأمر الثانى: وإن كان يبدو موضوعاً خاصا، فقد كان له أثر كبير فى العلاقات الإنسانية بين زملاء الكفاح والجهاد.. لقد أقحم عبدالناصر نفسه فى الحياة الخاصة لنوابه وزملائه ووزرائه وكبار المسئولين.. ومن ثم أنشأ جهاز مراقبة تليفونى فى منزله مع أن

أجهزة الدولة كان بها وسائل للمراقبة فى حدود اختصاصاتها.. كان يريد أن يعرف بنفسه دون علم الأجهزة الأخرى، ولكنه نسى أن جميع خطوط التليفونات المراقبة لابد أن تصب فى مكان رئيسى.

المهم أن عبدالناصر استخدم أجهزة المراقبة لمواضيع شخصية بحتة، إذ كان يستطيع أن يسجل وهو فى منزله الحياة الخاصة لوزرائه وعائلاتهم.. كان عبدالناصر يحتفظ بهذه الأشرطة فى خزانته، فإذا ما غضب على أحد منهم أخرج له الشريط وأسمعه إياه.

كان عبدالناصر شغوفا بمعرفة حياة الناس، وكان بعض الصحفيين الملاصقين له يزودونه بأخبار المجتمع من حب وطلاق وزواج وعشق وغرام. وقد استخدم هذا الأسلوب مع زملائه ووزرائه.

أذكر يوماً أنه استدعى أحد الوزراء الذين غضب عليهم ليقيله، وكانت وزارته قد فاحت فيها رائحة الرشوة والسرقة والاستغلال.. قرر عبدالناصر أن يقيل هذا الوزير فاستدعاه وتحدث معه. وقبل أن يتحدث عن الإقالة أخرج شريط تسجيل خاص بالوزير من الخزانة وأسمعه إياه على جهاز تسجيل.. كان حديثا غرامياً بين الوزير وإحدى السيدات..وأسقط فى يد الوزير المسكين وقال له: «إن النفس أمارة بالسوء».

وانتهى الأمر بأن أعلنت استقالة الوزير بدلا من إقالته.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الثانى

10

عبد الناصر يصبح الحارس للقومية العربية

دار الخيّال

صراع فى الجنوب العربى

انتهى مؤتمر شتورة فى الثامن والعشرين من أغسطس سنة ١٩٦٢ بفضائح القذف والسباب التى تبارت فيها بعض الوفود العربية، فى ذاك الوقت بينما كان المؤتمر سالف الذكر منعقدا، استقبل الملك فيصل عاهل السعودية الملك حسين ملك الأردن فى الطائف للاتفاق معه على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة، وعلى تنسيق السياسة الخارجية للبلدين.

كان الملك فيصل يعتبر الجنوب العربى منطقة لنفوذه، لا ينبغى لأحد أن يتعدى عليه.. وكان فيصل متفائلا حينما اتفق مع الملك حسين على مجابهة نفوذ عبدالناصر.. لكن حدث مالم يكن فى الحسبان.. لقد نشأ صراع فى هذه المنطقة ورط المصريين والسعوديين فى نزاع مرير لعدة سنوات تالية.

ففى التاسع عشر من سبتمبر سنة ١٩٦٢ توفى الإمام أحمد وخلفه على عرش اليمن ابنه الأمير بدر.. ولم يمر أكثر من أسبوع على تولى البدر الإمامة، حتى قامت مجموعة من الضباط اليمنيين برئاسة اللواء عبدالله السلال بعمل انقلاب عسكرى لخلع الإمام البدر وإعلان الجمهورية، وكان انقلاب السلال بمثابة لطمة للملك فيصل، الذى رأى فى الانقلاب مصدرا جديدا لاغتصاب نفوذه فى الجنوب العربى.. أما عبدالناصر فلم يكن لديه فى بادىء الأمر أية أطماح أو أطماع فى اليمن، ذلك أن اليمن كانت بالنسبة لمصر مجاهل تحتاج إلى دراسة وبحث شاق.

وقد يتساءل المرء: كيف لا يكون لعبد الناصر أطماح أو أطماع فى اليمن، مع أنه عقد مع الإمام أحمد تحالفا فى منتصف الخمسينيات؟.

الواقع أن هذا التحالف كان حبرا على ورق، قبله عبدالناصر تحت إلحاح شديد من الإمام أحمد... وإن كان عبدالناصر أخذ ينظر إلى اليمن فيما بعد كقاعدة هامة يعاكس منها بريطانيا فى عدن ومحميات الجنوب.

كان تحالف عبدالناصر مع الإمام أحمد تحالفاً غير عملى، وكان التحالف مثار تهكم من الأعداء والأصدقاء على حد سواء.. إذ كيف يتحالف عبدالناصر زعيم الحركة التقدمية فى العالم العربى مع إمام يمثل الرجعية المتخلفة قرونا من الزمان؟.

على أنه كى تتضح معالم هذا التحالف الصورى.. أعود قليلا إلى الوراء، لأبين كيف كانت حال العلاقات التى تربط الإمام أحمد بجمال عبدالناصر.

لا جدال أن الإمام أحمد كان يمثل التخلف فى أبشع صوره، وكان يحكم بلاده بأساليب عفا عليها الزمن أكثر تخلفاً من حكم العصور الوسطى، كما كان يضع حول بلاده ستارا «إماميا» لا يسمح للأجانب باختراقه، وفى الوقت نفسه لا يسمح لأحد من رعاياه أن يخرج إلى العالم الخارجى خشية أن يتأثر بالأفكار التقدمية خارج الستار الإمامى.

وكان الإمام أحمد لا يتخذ أى قرار سياسى إلا بعد استشارة العراف، فالعرافة كانت متفشية فى المجاهل التى يحكمها فى اليمن، وبناء على نصيحة العراف، قام الإمام أحمد بالتوجه إلى القاهرة ودعا عبدالناصر لإقامة نوع من التعاون بين البلدين.. وكلف عبدالناصر أنور السادات بالتوجه إلى صنعاء عاصمة اليمن لإقناع الإمام أحمد بإدخال بعض الإصلاحات فى بلاده.. ولكن السادات أخفق فى مهمته، إذ كان كالذى ينفخ فى قربة مخرومة.. ومن ثم قرر عبدالناصر أن يتخذ أسلوبا آخر للتعامل مع الإمام أحمد هذا الثعلب العجوز الماكر.

كان قد تم توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين مصر واليمن عام ١٩٥٥، وبموجب هذه الاتفاقية اتفق على إرسال مجموعة من صغار الضباط اليمنيين للتدريب فى كليات مصر ومدارسها العسكرية.. كما تقرر أيضا إرسال بعثة من الضباط الخبراء المصريين إلى صنعاء للإشراف على إعداد جيش يمنى حديث.

وقرر عبدالناصر أن يجرى تلقين الضباط اليمنيين الذين وفدوا إلى مصر وتثقيفهم بروح العصر الذى يعيشون فيه.. ولقد استجاب أغلب هؤلاء الضباط لقانون التطور، فقاموا من جانبهم بالاتصال بزملائهم فى اليمن، الذين استجابوا لدعوة زملائهم المقيمين فى القاهرة.

وبالطبع لم يكن الإمام أحمد جادا فى هذا التحالف، فقد ارتبط به لمجرد أن العراف نصحه بذلك، ولكن بواقع الظروف لم يفكر الإمام قط أن يتعاون بإخلاص مع حليفته مصر.. ومن ثم تدهورت العلاقات بين القاهرة وصنعاء، وجاء عام ١٩٦١ ليشاهد دعوى العراق بأحقيتها فى الأراضى الكويتية المقامة عليها حقول البترول، وكادت هذه الدعوى تعصف بالعرب لولا أنها انتهت بسحب العراق جيشها من الحدود العراقية الكويتية كما بينت فى مكان آخر.

وبعد انتهاء أزمة الكويت تدهورت العلاقات المصرية اليمنية إلى الحضيض، فقام عبدالناصر بحل التحالف العسكرى، وبدأ ينظر إلى الإمام أحمد بنظرة الشك والريبة والتوجس، وأخذت العلاقات المصرية اليمنية تتدهور بشكل رهيب، فقطعت العلاقات كلية بين مصر واليمن.. واستدعيت البعثة العسكرية المصرية إلى القاهرة، كما استدعى الإمام أحمد ضباطه من القاهرة.

على أنه فى الوقت ذاته عملت مصر على غرس بذرة قوية من الجمهوريين فى جيش الإمام، ولم يصبح الأمر أكثر من عملية وقت كى يظهر الثوار اليمنيون على المسرح.

وتوفى الإمام أحمد فى ١٩ من سبتمبر، وأعلن ابنه الأمير سيف البدر إماما لليمن.. ولم يجلس البدر أكثر من ثمانية أيام، إذ قام اللواء السلال بانقلابه العسكرى فى ٢٧ من سبتمبر.. ولى وقفة صغيرة هنا لأتساءل: ما موقف مصر من هذا الانقلاب؟ وهل كانت مصر وراء هذا الانقلاب؟

الواقع أن مصر كانت تعلم بهذا الانقلاب، وكانت قيادة الثورة اليمنية قد أوفدت عبدالسلام جيرة قبل قيام الثورة بأيام قليلة إلى القاهرة، كى يبلغ عبدالناصر عن قيام الثورة، ويبحث مع المسئولين فى مصر مدى المعونة التى يمكن أن تقدمها مصر.. وتوجه عبدالسلام جيرة وبرفقته عبدالرحمن البيضانى إلى أنور السادات الذى كان يرتبط بالثانى

بوشائج صداقة أسرية، وأبلغاه بأن ثمة ثورة سوف تقوم فى مدى يومين أو ثلاثة على الأكثر.. وطلبا منه حث عبدالناصر لتقديم المعونة المناسبة للثورة الشعبية فى اليمن.

وكلفنى عبدالناصر أن أستقبل عبدالسلام جيرة وعبدالرحمن البيضانى فى مكتبى، وأبحث معهما النقاط التى سيعرضانها فى نطاق الإمكانات التى يمكن أن تقدمها مصر لليمن.

لم يطلب عضوا الوفد اليمنى أكثر من معونة سلاح وأموال واعتراف فورى بالثورة.. ووفقا لتوجيه عبدالناصر، أخبرت الوفد أن مصر مستعدة لتقديم أى كمية من الأسلحة كذا المال اللازم لنجاح الثورة.. ونصحت الوفد بألا يكون اعتراف القاهرة بالثورة فور قيامها، حتى لا يربط أعداء الثورة بين قيامها وبين اعتراف مصر الفورى بها... وفعلا جاء اعتراف مصر بالثورة بعد ثمانٍ وأربعين ساعة.

وبينت لعضوى الوفد اليمنى أن إرسال قوات مصرية لأرض اليمن قد يسبب مشكلات عربية ودولية قد تفوق ما ستقوم به القوات المسلحة المصرية من مهام.

وانتهى الأمر عند هذا الحد.. وقامت الثورة فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢.. ومع أن الثورة لم تتعد سيطرتها مدينة صنعاء، فقد اعترفت بها القاهرة ولم يمر على الثورة أكثر من ثمان وأربعين ساعة.

ولقد ظن الثوار اليمنيون فى بادىء الأمر أن البدر قد قتل بعد قصف قصره صباح ليلة الثورة.. وكان من المتوقع أن تنضم القبائل اليمنية إلى النظام الجديد.. ولكن عرف ما صدم السلال، فالإمام البدر لم يقتل، وقد فر إلى السعودية مع بعض القبائل الموالية له.

ووجد السلال نفسه لا يستطيع أن يسيطر على البلاد دون مساعدة من مصر.. ولذا بادر بطلب إمداد سريع بقوات مصرية لتساند الثورة.

واستطاع السادات أن يقنع عبدالناصر على إرسال قوة صغيرة إلى اليمن، ستكون كفيلة بأن تنهى الوضع الملكى فى اليمن.. وأخذ عبدالناصر يفكر مليا فى ردود الفعل التى قد تنشأ عن عدم تلبية طلب الثوار فى اليمن، وبعد مرور ثلاثة أيام من استغاثة السلال، قرر عبدالناصر أن يرسل بعض القوات المصرية لتدعيم ثورة اليمن الشقيقة.

وبدأت أولى الفصائل تبحر من مصر يوم ٥ من أكتوبر أى بعد ثمانية أيام من قيام الثورة...وعلمت المخابرات السعودية بتحرك هذه القوات.. ومن ثمَ قرر فيصل مقاومة الاحتلال المصرى الذى كانوا يطلقونه على أى تحرك لمصر لمساعدة أى حركة تحررية.

لم يسكت فيصل، إذ إنّ إرسال عبدالناصر قوات مصرية إلى اليمن يعد بمثابة تحد لزعامة فيصل فى الجزيرة العربية، ومن ثم بدأ تدفق الرجال والسلاح والأموال إلى اليمن لمعاونة الملكيين والثورة المضادة بزعامة الإمام البدر، الذى استطاع أن يهرب فى الجبال ويلجأ إلى السعودية.

لقد تغير الموقف فجأة.. فما أن أعلن نبأ نفى قتل البدر، حتى أسرعت القبائل الموالية له بحمل أسلحتها، وقررت مقاومة النظام الجمهورى الذى قام بعد نشوب الثورة.

وأخذت الأمور تتطور، فلم يمر شهر واحد على قيام الثورة، حتى كانت القوات المصرية تتدفق على اليمن لتحافظ على الجمهورية اليمنية المولودة حديثا، من هجمات الملكيين اليمنيين برئاسة الإمام البدر. وأدى تطور الأحداث وتدفق القوات المصرية داخل اليمن، إلى تدهور العلاقات المصرية السعودية، ففى شهر نوفمبر قطعت العلاقات كلية بين الرياض والقاهرة، وأصبحت الدولتان فى حالة حرب.. مصر تساند الجمهوريين والسعودية تدعم الملكيين.

وكان البدر قد حاول بعد توليه عرش اليمن بعد وفاة أبيه الإمام أحمد أن يبدو للعالم الخارجى أنه ينوى القيام بعدة إصلاحات، وأنه سيتبع نهجا يخالف نهج أبيه فى حكم اليمن، ففى اليوم الذى تولى فيه عرش اليمن، قام البدر بإصدار عفو عام عن كل المسجونين السياسيين، كما أصدر بضعة قرارات تهدف إلى تحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وظن البدر أنه سيلقى ترحيبا فى اليمن وبخاصة لدى الجمهوريين.

ولكن الجمهوريين كانوا مصممين على خلع البدر، وإنهاء الحكم الملكى فى اليمن.. ولذلك انتهز الجمهوريون اليمنيون فرصة وفاة الإمام أحمد، فانقضوا بعد أسبوع من وفاته على معاقل السلطة وأعلنوا قيام الجمهورية اليمنية.

قام الثوار بقصف قصر البدر... واحتلته القوات الثائرة بعد ذلك، ونادى الثوار

بالجمهورية اليمنية.. لقد ظن الثوار أن البدر قتل فى هذه المعركة، وظن العالم الخارجى فى اليوم الأول من الثورة، أن الثوار نجحوا فى سحق المقاومات كلها.

ولكن ما أن عرف أن البدر نجا من الموت، وفر إلى السعودية لينظم ثورة مضادة، حتى تغيرت الصورة بشكل دامٍ.. ذلك أن القبائل الموالية للإمام حملت سلاحها فورا ضد نظام السلال الجديد. وتبين للجمهوريين أنه لا مفر من نشوب حرب أهلية لا يستطيع الجمهوريون خوضها وحدهم.. ومن ثم لجأ السلال إلى عبدالناصر يطلب العون عن طريق عبدالرحمن البيضانى.. وكان طلب البيضانى يدعو إلى السخرية، إذا طلب من البيضانى أن يقنع عبدالناصر عن طريق السادات بأن الأمر لا يتعدى أن ترسل مصر طائرة مقاتلة تطير فوق صنعاء كرمز لمساندة عبدالناصر لثورة اليمن، ولكن ما مرت أيام قلائل حتى تبين للسلال أن الأمر أشق من هذا الاقتراح الساذج... لقد اندلعت حرب أهلية فى اليمن، وأصبح الجمهوريون يحتاجون إلى قوات برية، وإلى دبابات ومدافع، وإلى معونة جوية تدك مواقع الملكيين فى الجبال.

ولم يبت عبدالناصر توا فى طلب السلال، بل استنفد عدة أيام على الأقل ليضع قراره الذى لم يقم على دراسة تفصيلية لقصور المعلومات عن اليمن.

ووضع عبدالناصر قراره بعد مناقشة الأمر مع عبدالحكيم عامر وأنور السادات، بأن يرسل قوات مصرية لتؤدى دورها فى هذه الحرب الضروس.

على أن ما يهمنى فى هذا المجال هو أن أبين الدوافع التى دفعت عبدالناصر لاتخاذ هذا القرار.. كان عبدالناصر يدرك أن وجود قوات مصرية على الحدود المشتركة بين اليمن وعدن وبين اليمن والسعودية سوف يقلق مضجع كل من فيصل والإنجليز فى المحميات.. ولكى الدافع الأساسى الذى جعل عبدالناصر يستجيب لاستغاثة السلال كان دافعا عاطفيا أكثر منه استراتيجيا، فعبد الناصر وهو بمثابة رائد القومية التقدمية العربية لا يمكن أن يدير ظهره لثورة عربية تنشد العون، فذلك معناه انحسار المد الثورى الذى كان ينادى به عبدالناصر.. إن مصر كمركز للإشعاع التقدمى لابد لها أن تقوم بدورها، وإلا أخفقت الثورة العربية فى كل مكان، ذلك أن عبدالناصر كان يؤمن بأن الثورة العربية ثورة شاملة لا يجوز تجزئتها، فإن إخفاق الثورة العربية فى أى مكان سيؤدى إلى إخفاق الثورة فى كل مكان.

كما أن هناك اعتباراً آخر، ذلك أن وجود مصر فى اليمن سوف يجعل مصر تسيطر على البحر الأحمر من الشمال إلى الجنوب، وهذا يكسبها قيمة استراتيجية كبرى، فضلا عن أن وجود القوات المصرية فى الجنوب سوف يهدد مصالح الاستعمار فى الجنوب العربى.

وهكذا قرر عبدالناصر بعد إقناع السادات له، أن يرسل قوات مصرية إلى اليمن لمعاونة الثورة العربية فى اليمن ضد الثورة المضادة بقيادة البدر الإمام المخلوع.

هذا من ناحية... ومن ناحية أخرى أراد الملك حسين ملك الأردن أن ينضم إلى لعبة اليمن، ففى يوم ٢١ من ديسمبر.. أى بعد قيام ثورة اليمن بثلاثة شهور أرسل حسين برقية إلى الإمام المخلوع تعهد فيها بأن الأردن سوف يبذل كل طاقاته لمساعدته على استعادة عرشه المسلوب.

هذا بينما قام عبدالرحمن البيضانى الذى أصبح نائبا للسلال بتصرف ساذج، وذلك حينما أعلن للعالم الخارجى أن قوى الثورة اليمنية تقف على أهبة الاستعداد لغزو السعودية بحرا وبرا وجوا.. مما جعل الرأى العام العالمى يسخر ويتعجب!!.

وفى النهاية وجد عبدالناصر نفسه مجبراً تحت ضغط الأحداث التى تطورت بسرعة ملحوظة، على توقيع اتفاقية دفاع شاملة مع صنعاء الجمهورية.. وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت على مصر التزامات تفوق طاقاتها.

لقد طلب السلال فى بادىء الأمر طائرة ميج واحدة تطير فوق صنعاء، ثم أخذت طلبات الثوار الجمهوريين تتزايد.. كتيبة ثم لواء ثم فرقة ثم جيش.. كان هناك فى العام الأول من الثورة ما يقرب من عشرين ألف جندى مصرى فى اليمن، وبحلول عام ١٩٦٤ ارتفع الرقم إلى ٤٠,٠٠٠ جندى، وحينما تقرر وقف القتال باليمن بعد ست سنوات من بدء الثورة، وصل الرقم إلى ٧٠,٠٠٠ جندى أى ما يقرب من نصف تعداد الجيش المصرى.

وهكذا أخذت الأمور تتطور، فبينما كانت القوات المصرية تزداد يوما بعد يوم، كان تدفق القوات المصرية إلى اليمن يقلق واشنطن، التى كانت ترى أن تصدير الثورة المصرية ـ على حد قولها ـ إلى اليمن، بمثابة تصدير للشيوعية الدولية.

ففى حديث لى مع مسئول أمريكى كبير عن اليمن قال لى:

«إننا نحترم حيادكم، ولن نتدخل فيما يجرى فى مصر من قرارات اشتراكية، إنما لن نسمح أبدا بتصدير الثورة المصرية إلى اليمن.. ففى السلاح الروسى المستخدم هناك تكمن بذور الشيوعية الدولية... وهذا يتناقض كلية مع مصالحنا فى المنطقة».

وفى رسالة من كيندى لعبد الناصر نصح الأول الثانى بوقف ما يجرى فى اليمن.. وقال إنه من اليسير عليه أن يدفع بجيوش داخل أرض مجهولة، ولكنه حينما يحين الوقت الذى يرغب فيه إخلاء هذه القوات، سوف يجد صعوبة متناهية فى عودة القوات سالمة إلى مصر.

كان الأمريكيون ينظرون إلى القتال فى اليمن بمثابة «فيتنام عبدالناصر» حرب تستنفد الرجال والعتاد والأموال فوق طاقة مصر ـ وكان عبدالناصر يدرك ذلك، فقد أحس بما تستنزفه هذه الحرب من قوة مصر، وبأنه ليس هناك أمل فى الحصول على نصر حاسم يحدد الاستقرار فى اليمن.

ولكن عبدالناصر رفض نصيحة كيندى.. لقد كان مصرا على أن يقدم كل عون للثوار اليمنيين.

على أن عبدالناصر كان يحس بوطأة مستلزمات هذه الحرب، وكان لا يستطيع أن يتراجع أمام الدول العربية، التى كانت تنشد التقدم والتحرر.

وجاءت الأحداث بما دعمت مركز عبدالناصر وهيبته، ففى مدى خمسة شهور من دخول الفصائل الأولى للجيش المصرى فى اليمن، أعلن قيام انقلابين عسكريين فى كل من العراق وسوريا أطاحا بأعداء عبدالناصر فى بغداد ودمشق.. لقد أطيح بقاسم العراق، وبحكومة العظمة فى سوريا.

وكان أول شىء فكرت فيه الحكومتان الجديدتان فى بغداد ودمشق، أن تفكر فى البحث عن طريق للاتحاد مع مصر بأى صورة من صور الوحدة على نحو ما سأبينه فى الأوراق التالية.

الانقلاب على قاسم العراق

وبالطبع أحس عبدالناصر بالارتياح والسرور حينما سمع أنباء الإطاحة بعبد الكريم

قاسم عدوه اللدود فى العراق.. لقد انقلبت موازين الحسابات فجأة.. ففى ٨ من فبراير سنة ١٩٦٣، قام الجيش العراقى بانقلاب ضد قاسم، وأحاط قادة الانقلاب بقاسم، ثم قاموا بقتله فى مكتبه مع المهداوى يده اليمنى، وصاحب المحاكمات الشهيرة الذى أطاح برقاب كثير من الضباط الأحرار، وبكل من قاوم زعيمه الأوحد كما كان يطلق عليه.

وكان عبدالكريم قاسم قد قام بمحاكمة عبدالسلام عارف، وحكم عليه بالسجن لنشاطه الموالى لمصر، وكان ينتظر فى السجن لتنفيذ هذا الحكم، فجاءت ثورة فبراير لتخرج عارف من السجن وتنصبه رئيسا للجمهورية.

ولقد زاد هذا النبأ من سعادة عبدالناصر، إذ ظن أن عارف سوف يتعاون معه فى انسجام كامل، ولكن فرحة عبدالناصر لم تستمر طويلا، إذ علم أن حزب البعث العراقى هو المفجر للانقلاب، وليست العناصر الناصرية التى كان يضع فيها آمالاً كبارا.

كان تفكير عبدالناصر يكمن فى أنه إذا كان البعث العراقى هو المحرك للأشياء، فلا مناص من أن بغداد سوف تتجه نحو دمشق أكثر من اتجاهها نحو القاهرة.

ومهما كان الأمر فقد وصل عبدالناصر إلى نتيجة بأن البعث بعيوبه وبأخطائه أفضل بكثير من قاسم وعصابته.. لذا بادر عبدالناصر بالاعتراف بالنظام الجديد، وأرسل تهنئة إلى صديقه عبدالسلام عارف يهنئه والشعب العراقى بقيام ثورة الشعب التى جعلته مرة أخرى صاحب الكلمة.

والواقع أنه كان لدينا معلومات مسبقة عن هذا الانقلاب، وإن كانت معلومات غير كافية.. فقد كان معروفا أن الثورة التى ستقوم اتجاها قوميا وليس حزبيا، ويساعد على الاقتناع بذلك اشتراك عناصر قومية فى الثورة، كما أن البعث العراقى استطاع أن يضم بعض العناصر القومية إليه.

بعد أسبوعين من ثورة العراق، وكانت العراق قد عادت إلى مجلس الجامعة العربية بعد أن سوت خلافاتها مع الكويت، وصل إلى مصر وفد عراقى، واستقبل فى القاهرة استقبالا حاراً، وبدا من زيارة الوفد أن هناك اتجاها جديدا للوحدة بين مصر والعراق.

كان الحماس يبدو على وجوه أعضاء الوفد العراقى، ومن ثم أعلن العراقيون فى نهاية الزيارة بمشاعر طامحة أكثر من حقيقة واقعة، بأنه قد تم الاتفاق مع عبدالناصر على ما يصلح أن يكون أساسا لوحدة العالم العربى.

كان الوفد العراقى يضم على صالح السعدى نائب رئيس الوزراء وصالح مهدى عماش وزير الدفاع وطالب شبيب وزير الخارجية.. وبالرغم من الحماس الذى كان يبدو على وجوه أعضاء الوفد العراقى، إلا أن صالح السعدى رئيس الوفد ألقى كلمة فى الاحتفال غمز فيها اشتراكية عبدالناصر وثوريته، الشىء الذى حمل عبدالناصر على الخروج عن نص خطابه وتصدى لتلميحات صالح السعدى.

كان خطاب رئيس الوفد العراقى بمثابة بذرة الشك الذى زرع بين عبدالناصر وبعث العراق الذى اتضح أنه لا يختلف فى انتهازيته عن بعث سوريا الذى عانى منه عبدالناصر كثيراً أيام الوحدة وفترة الانفصال، ولا غرابة فى هذا التشابه، فالبعث مدرسة واحدة تسيطر على عناصر تكوينه فكرة تضحية الحزب على مذبح الأنانية الفردية، ومبدأ تضحية الأمة فى سبيل تحقيق تسلط الحزب، ومن ثم أصبح الحزب أداة تذبيح وتقتيل للقوى الوحدوية فى ساحة العراق ثم فى ساحة سوريا.

انقلاب الثامن من مارس ١٩٦٣ فى سوريا

بعد مرور شهر من انقلاب العراق، قام انقلاب آخر فى سوريا غير الحسابات السياسية مرة أخرى، ففى صبيحة الثامن من مارس سنة ١٩٦٣، قامت بعض وحدات الجيش السورى من قوات الجبهة السورية مع إسرائيل بقيادة المقدم لؤى الأتاسى بالزحف على دمشق، واحتلت مبنى إذاعتها، ومبنى قيادة الجيش السورى، والمنشآت الأساسية.

وأعلن أول بيان بسقوط الانفصال، واستيلاء القوى التقدمية الوحدوية على مقاليد الأمور، وأن قيادة الحركة بصدد تشكيل حكومة وطنية سوف تبادر بالاتصال بالقاهرة من أجل إعادة وحدة مصر وسوريا فوراً.

وأطلق كل المشاركين فى هذه الحركة شعار سقوط الانفصال وإعادة الوحدة.. وتحت هذا الشعار تعاون الجميع كى ينجح الانقلاب، غير أن النوايا اتضحت منذ الساعات الأولى. إذ استطاع البعثيون من جماعة محمد عمران العاملون مع ميشيل عفلق وصلاح البيطار أن يقنعوا العناصر الوحدوية أن الوحدة عائدة لا محالة وفى أقرب وقت، واقترحوا عليهم عدة إجراءات بزعم تدعيم الحركة وسيطرتها على مجريات الأمور:

أولا: إعادة الضباط الذين سرحهم نحلاوى ليتسلموا قيادات فعلية.

ثانيا: إجراء التعيينات الضرورية فى قيادة الجيش وفى الوحدات.

ثالثا: المبادرة دون أى تأخير فى عملية تطهير الجيش.

والتقى زياد الحريرى وهو ـ كما أسلفنا ـ ممثل كتلة أكرم الحورانى المتستر بالوحدوية، مع مجموعة محمد عمران، وأبدى الطرفان حماسا شديدا للوحدة، وناديا بضرورة تماسك كل القوى التى شاركت فى الانقلاب، حتى تستطيع أن تثبت أقدامها، وتضمن القضاء على أى حركة مضادة، على أن تشكل حكومة تباشر خطواتها الوحدوية.

وقد لقى هذا العرض قبولا من الضباط الوحدويين طالما كان ذلك لا يتعارض مع عودة الوحدة على حد قولهم، وبأن الوحدة متى تحققت يصبح عبدالناصر الضمان الرئيسى ضد سيطرة أى جماعة أو أى حزب.

ودون تأخير تشكل مجلس وطنى من أغلبية بعثية وصدرت تعيينات أهمها ما يلى:

١ - اللواء لؤى الآتاسى قائدا للجيش والقوات المسلحة ورئيسا للدولة، وهو عنصر ليس له أى اتجاهات محددة.

٢- اللواء راشد قطينى معاونا لقائد الجيش وهو وحدوى، أثبتت الأحداث ضعف شخصيته، وعدم تأثيره فى الأحداث.

٣- اللواد زياد الحريرى رئيسا لأركان الجيش السورى، وهو رئيس جماعة أكرم الحورانى فى الجيش، ومتعاون مع محمد عمران ضد الوحدويين وضد إعادة الوحدة، لكنهما متصارعان ضمنيا، يكيد كل منهما للآخر ولأعوانه ليتخلص منهم، وليضمن انفراده بالسلطة بعد انتهاء فترة التعاون فى القضاء على الوحدويين.

ولم يكن زياد الحريرى يجرؤ أن يدافع عن أكرم الحورانى الذى أدرج اسمه فى قائمة من حرموا من ممارسة الحقوق المدينة والسياسية لارتكابهم أعمالا ترقى إلى مرتبة الخيانة، وذلك خوفا من أن ينكشف أمرة فلا يستطيع أن يبلغ هدفه.

٤ - اللواء محمد الصوفى، وزيرا للدفاع، وهو عنصر وحدوى، أغراه البعثيون بهذا المنصب، فأخلى بقبوله هذا المنصب قيادة اللواء المدرع فى منطقة حمص، وكان أغلب

ضباط هذا اللواء وحدويين، ولو كان الصوفى قد بقى فى مكانه إذ تسلم قيادة اللواء أحد الضباط الوحدويين، لاستطاع هذا اللواء المدرع التأثير على مجريات الأمور لصالح الوحدة.

وقد أصدر المجلس الوطنى أيضا قراراً بإعادة معظم الضباط البعثيين الذين كان قد سرحهم عبدالكريم النحلاوى، وفى مقدمتهم محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد. كما صدرت نشرة عسكرية تضمنت تعيين كل الضباط البعثيين فى المراكز الهامة فى قيادة الجيش والوحدات العسكرية، وتم تعيين محمد عمران فى اللواء المدرع ٧٠ المعسكر قرب دمشق، وصلاح جديد رئيسا لشئون الضباط فى الجيش وحافظ الأسد قائداً للقوات الجوية، كذلك تم تعيين مجموعة من الضباط البعثيين من مجموعة محمد عمران فى اللواء المدرع المعسكر فى منطقة حمص، والذى كان محمد الصوفى قد ترك قيادته كخطوة لإضعاف سيطرة الوحدويين على هذا اللواء.

وبملاحظة هذا السلسلة من التعيينات العسكرية التى صدرت فى اليوم الأول للانقلاب، يتضح أن البعثيين كانوا يعملون بسرعة على تركيز عناصر فى المراكز الحساسة، وفى الوحدات المقاتلة وبخاصة المدرعة.

كان نصيب الوحدويين المناصب الشكلية ذات الصبغة الإدارية، وكان البعثيون يبالغون فى التودد للوحدويين والتقرب منهم، ويستنكرون أى اعتراض على تصرفاتهم أو تعييناتهم طالما كانت جميع القوى التى تعاونت فى الانقلاب وحدوية، وكانوا يقولون إن هذه التعيينات مؤقتة حتى تعود الوحدة التى تؤول إليها مهمة استتباب الأمور فى الجيش بشكل دائم.

وفى اليوم التالى للانقلاب تم تشكيل الحكومة برئاسة صلاح البيطار وضمت الوزارة أغلبية بعثية من جناح ميشيل عفلق مع عناصر وحدوية من مختلف التنظيمات الوحدوية ـ القوميين العرب، الوحدويين الاشتراكيين، الجبهة، المستقلين ـ وكان البعثيون أثناء التشكيل يساومون بتعنت على عدد مقاعد الوزارة، وعلى الاتجاه السياسى الذى يجب أن يسود الحكم.

وهكذا اتضح فى خلال اليومين الأولين من قيام حركة الثامن من مارس أن البعثيين قد سرقوا الحركة من القوى الوحدوية وأنهم يحاورون ويناورون لتركيز أنفسهم

والاستئثار بالسلطة بعد التخلص من المجموعات المناهضة لهم وعلى رأسهم القوى الوحدوية.

وكان من بين أعضاء حكومة البيطار الضابط أمين الحافظ، وكان أحد أعضاء المجلس العسكري الذى حقق وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ ... ولم يكن الحافظ انفصاليا ـ ذا بدء ـ وكان الانفصاليون قد أبعدوه بعد انفصال الوحدة عن سوريا وعينوه ملحقا عسكريا فى الأرجنتين.. ومن هناك اتصل بعبد الناصر سنة ١٩٦٢، وأبلغه أنه يعد جنديا من جنوده وعلى استعداد إلى اللجوء إلى مصر رداً على هرب زغلول عبدالرحمن الملحق العسكرى المصرى فى بيروت، ولكن عبدالناصر طلب منه البقاء فى منصبه وأن يحاول العودة إلى سوريا حيث يمكنه العمل منها فى سبيل سوريا.

عين أمين الحافظ وزيراً للداخلية أثناء وجوده فى الأرجنتين، وعاد إلى سوريا والتف البعثيون حوله، وتغلبت تطلعاته الشخصية على طباعه، فانتسب إلى حزب البعث وأصبح فيما بعد عدوا للوحدويين، وناصب عبد الناصر العداء.

وكان خالد العظم قد استطاع أن يفر من سوريا وينجو بنفسه، إذ تذكر ما حدث لنورى السعيد فى بغداد، فلجأ إلى السفارة التركية، وأعلنت إذاعة دمشق، بأنه تم القضاء على الحركة الانفصالية فى سوريا بلا رجعة، وبدأت حركة وحدوية جديدة.

ومع الإطاحة بأعداء عبدالناصر فى كل من بغداد ودمشق، لم يسعد عبدالناصر كثيرا.. إذ تبين أن القوى المحركة للثورة فى دمشق، والمهيمنة على الأمور بها، هى حزب البعث السورى الذى كان لا يثق فيه عبدالناصر من تجاربه الماضية معه ـ كما بينت من قبل.

وتزيد الأحداث من تناقضات الأشياء، ذلك أن عبدالناصر وجد نفسه أمام صلاح البيطار رئيساً للحكومة السورية الجديدة، وهو زعيم بعثى له مع عبد الناصر تجارب مريرة.

لقد بدا أمام عبدالناصر شريط سينمائى مرير وقصير.. ألم يكن صلاح البيطار من أوائل الذين باركوا الانفصال عام ١٩٦١؟ ألم يكن هو أحد زعماء البعث السورى الذين حاولوا مراراً أثناء الوحدة أن يضعوا عبدالناصر فى مآزق متعددة؟

لم يكن عبد الناصر يثق فى البعث السورى، ومن ثم لم تكتمل سعادته بالأنباء التى جاءت تبشر بالإطاحة بقاسم والعظم.

وتجيء الأحداث لتقلق عبدالناصر، وتهمس بوساوس عدم الثقة، ذلك أنه لم يمض أكثر من أربع وعشرين ساعة على تولى البيطار رئاسة الوزارة، حتى توجه صالح السعدى نائب الرئيس عارف وهو بعثى، لمناقشة اتخاذ بعض الترتيبات العسكرية المشتركة، وقد ترجم عبد الناصر هذه الزيارة على أنها خطوة أولى لتهيأة الظروف إلى قيام اتحاد بعثى بين دمشق وبغداد.

حقا لقد ذهب أعداء عبدالناصر فى سوريا والعراق، ولكن الظروف الجديدة ومحاولة تلاقى البعث فى كل من دمشق وبغداد، جعلت عبدالناصر ينظر إلى الأحداث بعين من الحذر والترقب.

كان عبدالناصر يخشى تآلف بعث العراق وبعث سوريا، فربما قد يؤدى هذا إلى وحدة ثنائية بينهما، وهو أمر ماكان يسعد عبدالناصر، إذ كان يرى أن مثل هذا الاتحاد سوف ينقل مركز القومية العربية من القاهرة إلى دمشق أو بغداد.

لكن الأهم من هذا كله، تخيل عبدالناصر إمكانية إنشاء الهلال الخصيب بعاصمته بغداد، والتى ذكره به محاولات نورى السعيد.. ومعنى قيام هذا الهلال، تهديد لهيبة مصر وهيبة عبد الناصر الزعيم العربى الأول بلا منازع.

على أن هذه التخيلات التى دارت فى ذهن عبدالناصر كانت أكثر من حقيقتها.. فالبرغم من أن البعث قد نجح فى العمل السرى وأطاح بحكومتين لهما وزنهما، فإن حزب البعث القومى اتخذ من الإجراءات لإخضاع الأحزاب القطرية ما نفرهما من القيادة القومية، وهكذا أصبح التعاون غير مثمر بين القيادة القومية لحزب البعث، وبين القيادة القطرية فى كل عاصمة عربية.

ومن هذا المنطلق بدا أن قيام وحدة عراقية وسورية تحت السيطرة الكاملة لحزب البعث أمر بعيد المنال.

إخفاق محاولات الوحدة الثلاثية

فى ذاك الوقت كان السلال يستغيث بعبدالناصر، كى يقدم له العون الكامل، وكان

لامناص من أن يضع عبدالناصر كل ثقله لمعاونة اليمن لأنه لو رفض ذلك، فإن ذلك يعنى تخليه عن فكرة الثورية العربية الشاملة.

على أنه لم يمر سوى أيام قليلة على تشكيل الحكومة الجديدة فى سوريا برئاسة صلاح البيطار حتى قام الجيش السورى والوحدويون فى سوريا بالضغط على الحكومة، فقامت بإرسال اقتراح إلى القاهرة بعقد مؤتمر فى القاهرة لدراسة إمكانية قيام وحدة ثلاثية بين مصر وسوريا والعراق.

هل كان عبدالناصر تواقا لعقد وحدة ثلاثية؟ وهل كان راغبا فى دخول العراق بمشاكلها فى الوحدة المزعومة ؟ وهل كان عبدالناصر يرحب بوحدة ثنائية بين مصر وسوريا ؟ أو أخرى بين بغداد ودمشق؟

الإجابة على هذه التساؤلات ليست عملية سهلة يسيرة، فوراء كل محاولات الوحدة دوافع نفسية وسياسية ربما لاتظهر على السطح، ولكنها كامنة فى نفوس جميع الأطراف. وكما قلت من قبل فى كتاب «الوحدة» كان عبدالناصر يكن للشعب السورى محبة وودا فاق حبه لأى شعب آخر.. ولم يكن يخفى مشاعره هذه فى أحاديثه مع زملائه، ولذلك كان رد فعل الانفصال عليه قاتلاً.

كان عبدالناصر يخشى من قيام وحدة فورية بين سوريا ومصر دون النظر فى أخطاء الماضى ودراسة هذه الأخطاء.. ذلك أن الأمور التى صاحبت الانفصال قد أثرت فى أغوار المصريين، فإذا ما قدر لوحدة جديدة أن تقوم، ينبغى المحافظة عليها، لأن إخفاقها مرة أخرى سوف لايودى بنظام عبدالناصر وحده، بل بفكرة الوحدة العربية كلها أيضاً.

لم يكن عبدالناصر تواقا لعمل وحدة مع العراق، إذ كان يدرك مشاكلها الداخلية، سواء بالنسبة لمشكلة الأكراد، أو بالنسبة لمشاكل البعث العراقى مع باقى التيارات الأخرى، ناهيك عن المشاكل الطائفية التى كانت تسود العراق فى كل زمان.

ومن المعروف أن الأكراد العراقيين يشكلون نزاعات مستمرة مع حكام العراق أيا كانت اتجاهاتهم أو ميولهم.. كذلك كان عبدالناصر لايثق فى أغلب زعماء العراق، بخلاف عبد السلام عارف الذى كانت تربطه به منذ قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٨، وشائج الود والتعاطف، وكان عبدالسلام عارف ورفعت الحاج سرى مدير المخابرات العراقية الذى أعدمه قاسم بعد حركة الشواف من قادة ثورة يوليو ١٩٥٨ الأوائل.. فلما جاء انقلاب البعث فى فبراير سنة ١٩٦٣، جاءوا بعبدالسلام عارف رئيسا للجمهورية العراقية لمساندة ثورة البعث.

وأقلق عبدالناصر، تكدس حكومة العراق بالبعثيين الذين لم يخفوا نواياهم فى إدارة البلاد بطريقتهم الخاصة.. وكان عبد الناصر حريصاً على ألا يتورط فى أى مشاكل سياسية داخلية فى العراق، وألا يسمح لعارف بأن يستخدمه كأداة لمقاومة البعث فى العراق.

لقد علمت تجربة الوحدة مع سوريا عبد الناصر درسا قيما بأن يكون حذرا دائماً من المشكلات الداخلية والمؤامرات التى تقوم فى العراق ودمشق من البعث، ولذلك حينما بدأت محادثات الوحدة الثلاثية فى ١٤ من مارس سنة ١٩٦٣، اقترب عبد الناصر من هذا الموضوع بحذر شديد.

كان عبدالناصر يحس بمرارة شديدة من خيانة البعث له، وتدميره وحدة الجمهورية العربية المتحدة، ولذا كان عبدالناصر حريصاً جداً فى تعامله مع البعث، كما ظهر فى مباحثات الوحدة الثلاثية.

قال عبدالناصر:

«لو أن حزب البعث هو الذى يحكم سوريا الآن، فإننى لست مستعدا قط للدخول فى أى محادثات.. إننى على استعداد أن أتحدث مع سوريا كلها، أما الوحدة مع حزب البعث فإننى أقول آسف!».

لقد أقر عبدالناصر فى هذه المحادثات بأنه كانت هناك أخطاء اقترفت فى فترة الوحدة، ولكنه قال أن معظم هذه الأخطاء اقترفها حزب البعث، الذى عمل على تدمير الوحدة بدافع الحسد والغيرة!.. وبين عبدالناصر أن استقالة الحورانى والبيطار تعد بمثابة جريمة، فضلا عن المؤامرات التى قام بها البعث ومساعدوهم داخل الجيش السورى.

وحاول عبدالناصر أن ينفى أنه كان يحكم سوريا، فقال إن سوريا فى عهد الوحدة كان يحكمها السوريون.. ألم يكن هناك مجلس تنفيذى إقليمى كان يرأسه دائما فرد سورى..؟ أى أن مصر لم تكن تسيطر على سوريا كدعوى البعث وكزعم أعداء الوحدة من الانفصاليين.

كانت تجربة عبدالناصر مع البعث قد رسخت فى ذهنه فكرة عدم التعامل مع البعث.. لابد له أن يتعامل مع الشعب السورى كله.

ولذلك لم يفته أثناء المحادثات أن يتساءل:

«فلنترك الماضى ولننظر إلى الحاضر والمستقبل، هل ماحدث فى سوريا ثورة أم انقلاب؟ هل النظام القائم فى سوريا الآن بعثى أم وطنى؟».

مثل هذه التساؤلات كان عبدالناصر حريصا على توضيحها قبل البدء فى مناقشة أى شىء يتعلق بإعادة وحدة مصر وسوريا.

ومن بداية المحادثات حتى نهايتها يلاحظ أن موقف عبدالناصر كان يجعله يتحدث من مركز القوة.. واستطاع عبد الناصر وهو يتحدث عن تجربة الوحدة السابقة، أن يسيطر على الموقف،ويجعل السوريين يتخذون دائما موقف الدفاع لا الهجوم طوال مرحلة المحادثات التى امتدت أربعة وعشرين يوماً.. كان عبدالناصر مهتما بهذه المحادثات، وأمر بإعداد ترتيبات لتسجيلها تسجيلا صوتيا دون أن يستأذن وفدى سوريا والعراق، ثم قام بنشرها فيما بعد، مما أحدث دويا سياسيا، وعدّ ذلك عملا يتنافى مع أبسط قواعد البروتوكول، وإجراء لا أخلاقى.

ومهما كان الأمر فإن تسجيل هذه المناقشات ونشرها كتابة ثم إذاعتها فى الإذاعات المصرية أعطت لعبد الناصر وضعاً يتحدث فيه من مركز القوة، بغض النظر عما أثاره السوريون بالتنديد من مسلك عبدالناصر لقيامه بتسجيل محادثات رسمية دون الحصول على الإذن من الأطراف المشتركة.

كان عبد الناصر أثناء المناقشات ماهراً فى توجيه مايريد أن يعبر عنه، وفى مناسبات عدة حاول أن يضرب السوريين بالعراقيين، إذ قام بالتفرقة بين جريمة البعث أثناء الوحدة السابقة، وبين بعث العراق.

ولم ينس عبد الناصر فى نقاشه أن يبين للسوريين والعراقيين أشكالاً متعددة للوحدة من التاريخ.. فمن تاريخ الولايات المتحدة وروسيا وقوى أخرى أخذ يتكلم على أساس علمى عن شكل الوحدة التى ينبغى أن تقوم عليها عادة الوحدة، أو دخول أى دولة عربية جديدة الوحدة الشاملة.

وبالطبع كان عبدالناصر غير تواق إلى نظام الوحدة القديمة، أو حتى امتدادها لتشمل العراق.. ولذلك لم يتوقف قيد أنملة عن التعبير عن كراهيته وارتيابه فى البعث السورى الذى لايمثل الشعب السورى.

لقد كان عبد الناصر يدرك تماما بأن موافقته على الوحدة الفورية مع سوريا والعراق ستضعه بين المطرقة والسندان لحكومتى البعث فى دمشق وبغداد.

وتذكر عبدالناصر تجربة الوحدة بين مصر وسوريا.. كانت تفاصيلها أمام عينيه دائماً، وكما أصَّر من قبل على حل الأحزاب السياسية، فقد اشترط فى هذه المرة حل الأحزاب السياسية، وإفساح المجال للأحزاب القائمة للانضمام إلى تنظيمات شعبية مثل الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر، وذلك قبل أن توافق القاهرة على قيام الوحدة أو النظر فى مشروع أى شكل من أشكال الوحدة.

ومع كل هذا لم يحاول البعث السورى الدفاع عن نفسه من هجمات عبدالناصر وتنديده بأخطائه، بل على العكس اعترف الوفد السورى بهذه الأخطاء، وألقى تبعتها على أكرم الحورانى، ولكنه لم يحاول أن يثير أخطاء فترة الوحدة.

قال الوفد السورى:

«لنتحدث عن اليوم.. لقد تم عزل الحورانى والرجعية التى أدت إلى كارثة الانفصال.. وقام حزب البعث بتطهير نفسه من مثل هذه العناصر وأصبح حزب البعث يعمل بإخلاص من أجل الوحدة».

وأكّد الوفد السورى بأن حكومة سوريا الحالية تمثل جبهة وطنية، وهى على استعداد أن تستبدل الأحزاب السياسية بتنظيمات شعبية.

ولكن عبدالناصر لم يكتف بهذا.. لقد أراد أن يلوى ذيل البعث.. أنه لم ينس جريمة البعث خلال فترة الوحدة.

وفى أثناء المحادثات تساءل عبدالناصر:

لماذا أثيرت كل هذه المحن والمآسى عن الحكم المصرى بعد الانفصال ؟ لماذا لم يشكُ الحورانى والبيطار من مثل هذه الأشياء خلال فترة الوحدة؟ ولماذا أصر البعث على الاستقالة دون أن يبدى أى بادرة عما كان يدور فى ذهن أعضائه؟ كان عبدالناصر يتحدث وهو مالك ناصية المناقشة. وأخذ عبد الناصر يتهكم على ما تردد بعد الانفصال من أن المصريين قضوا على المنافسة التجارية فى سوريا.. لقد قال عبد الناصر فى سخرية:

«أليس عجيبا أن يصدر هذا من بلد كان يعمل آلاف من مواطنيه فى مصر فى أعمال تجارية كبيرة وصغيرة، وبخاصة فى مدينة الإسكندرية؟».

وكلما تحدث عبدالناصر، كان لاينسى أن يصب جام غضبه على الحورانى.

وتساءل عبدالناصر :

«كيف يسمح الحورانى لنفسه أن يقول أن مصر فرضت حكمها على سوريا، بينما لم ينفذ أى قانون أو إجراء بواسطة حكومة الوحدة قبل أن يناقش بواسطة المجلس التنفيذى السورى؟».

على أن ثمة نقطة تحتاج إلى تصحيح، تلك الخاصة بالأحزاب السياسية السورية، فقد قيل إن الجيش السورى هو الذى أصرّ على حل الأحزاب عام ١٩٥٨ قبل قيام الوحدة مباشرة، والحقيقة أن عبدالناصر اشترط أساسا حل الأحزاب السياسية، وإبعاد ضباط الجيش عن التسيس والعمل فى الشئون السياسية ـ كما وضحت ذلك عند حديثى عن الوحدة.

على أن أهم النقاط التى أثيرت فى المحادثات وأثارت لغطاً هى اتهام عبدالناصر بشراء عملاء فى سوريا.

لقد تساءل عبدالناصر:

«من هم هؤلاء العملاء؟ وأين هم؟».

لقد اتهم البعث عبد الناصر بأنه كان يدفع أموالا لشراء ذمم الناس، ومن ثم فهولاء يتبعون المكتب الثانى (المخابرات السورية).

لم ينكر عبد الناصر أنه دفع أموالا، ولكن ليس للعملاء.. لقد دفع أموالا لتيسير حياة السوريين الموالين لمصر، والذين كانوا يعانون فى السجن لمجرد إبداء مشاعرهم نحو مصر.. لقد نفى عبدالناصر أنه دفع أموالا لتنظيم عمليات تجسس أو تخريب.

على أن الطرفين لم يصيبا الحقيقة.. حقا كان عبدالناصر يدفع بعض الأموال لمعاونة ضحايا النظام السورى، وتيسير الحياة لعائلاتهم، ولكنه من ناحية أخرى كانت تدفع أموال لعملاء يعملون لحساب السراج أو لحساب السفارة المصرية ببيروت.. كذلك كانت هناك صحف فى لبنان تدعم بأموال مصرية لتتمشى مع خط عبدالناصر..وهذا إجراء متبع فى جميع بلاد العالم.. ونظرة بسيطة إلى صحافة لبنان يستطيع المراقب أن يعرف اتجاهات هذه الصحف، والجهات التى تمولها، ناهيك عن أن كثيرا من الثورات التى هبت فى المنطقة العربية كانت تحتاج إلى دعم مالى وسلاح وعتاد..ولذا فليس الأمر بالهين أن يقال عملاء وغير عملاء.. إن المحك للحكم على الثورات هو دوافعها وماتحققه من إنجازات.

لقد كيلت كثير من الاتهامات ضد مصر فى عهد الوحدة، وقد تحدثنا عنها من قبل فى كتاب الوحدة فى إفاضة، إنما ما أريد أن أوضحه هو أن عبدالناصر رغم أن بعض الاتهامات التى وجهت إليه كان لها أساس، فقد كان على استعداد لأن يتقبل أى مناقشة وأى جهود لتدعيم وحدة العرب الشاملة.. لكن الأمر الذى لم يتوق إليه أبدا أن يدخل فى وحدة بين بعثى سوريا والعراق. فيصبح على حد تعبيره واقعا بين المطرقة والسندان لحزبى البعث السورى والعراقى، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد كان حزب البعث السورى تواقا إلى اشتراك بعث العراق فى الوحدة، ولم يخف بعث العراق أن مجلس الثورة الحاكم فى العراق كله بعثى.

ووجد عبدالناصر أنه إذا قبل الوحدة الثلاثية سوف يكون له صوت واحد مقابل صوتى العراق وسوريا، ولذلك عمل عبدالناصر على تلافى هذا الموقف، فاقترح أن تقوم وحدة فورية بين دمشق والقاهرة على أساس أنه كانت هناك وحدة بينهما حصرت التجربة فيها السلبيات والإيجابيات، على أن نجرى دراسة دقيقة للنظر فى إمكانية انضمام العراق فى وقت لاحق، حتى تسنح للعراق فرصة لاستكمال ثورته، أو بمعنى آخر يسمح له بالوقت الكافى للتخلص من النفوذ البعثى الكامل به.

وبالطبع كان هذا الاقتراح سيرفض من العراق وسوريا.. وهذا ماحدث فى المفاوضات،ومن ثم اقترح عبدالناصر اقتراحاً آخر بديلا للأول، وهو أن يعلن كمبدأ قيام اتحاد ثلاثى فوراً على أن يؤجل التشكيل الفعلى، إذ يتم إعلان اتحاد فورى بين مصر وسوريا، بينما ينضم العراق إليه بعد ثلاثة شهور أو أربعة.. وبديلا لذلك عرض عبد الناصر اقتراحاً آخر، بأن تعلن الوحدة الفورية بين دمشق وبغداد، على أن تنضم مصر فى مرحلة لاحقة.. ومع هذا كله، كان عبدالناصر يؤكد على ضرورة أن تتم الوحدة فى خطوات مدروسة، لأن الوحدة لو أخفقت مرة أخرى، فإنها ستؤدى إلى نكسة لا بين دولتين عربيتين أو ثلاث، بل سينتكس بها العالم العربى كله.

بالرغم من كل هذه الحلول والاقتراحات، فقد رفض الوفدان السورى والعراقى كل هذه المتبادلات، ولم يقنعا إلا بحل واحد، هو إقامة الوحدة الثلاثية فوراً.

قال الوفد السورى مبرراً موقفه بأنه يعتبر مصر مركز القومية العربية، وفقا لوضعها الجغرافى والاستراتيجى والثقافى والاجتماعى، وأنه لاسبيل لطريق الوحدة مالم يمر أولا بالقاهرة.

أما العراقيون فلم يقبلوا فكرة إقامة وحدة مع سوريا وحدها، لأن هذا الحل سوف يظهرهم بأنهم عملوا على عزل مصر عن الوحدة، وهذا يتمشى مع لعبة القوى الإمبريالية.

واستطرد الوفد العراقى يقول:

«إن مصالح الأمة العربية كلها تتطلب منا أن نضع أيدينا فى أيدى إخواننا العرب فى كل من مصر وسوريا».

ولم يقتنع عبدالناصر بوجهات النظر هذه، وكان قد اكتشف فى حديث خاص مع الوفد السورى أن مجلس قيادة الثورة السورى الجديد المكون من عشرة أعضاء يضم سبعة من البعثيين، ومعنى ذلك أن البعث سيكون له الأغلبية فى إصدار القرارات.

على أن ما أغضب عبد الناصر وزاد من شكوكه إزاء البعث، أن الوفد السورى أقر فى جلسات الوحدة، بأنه لم يقرر بعد تشكيل مجلس الثورة الجديد، وأن النظام الجديد قومى أكثر منه بعثى، مما أغضب عبدالناصر، وجعله يتأكد أن السوريين لايمكن الثقة فيهم، وبين عبدالناصر فى غضب أنه طالما كانت سوريا تحكم بواسطة البعث، فإنه لافائدة من الاتفاق مع مصر، ولو تمت الوحدة فإن مصر ستنسحب من مثل هذه الوحدة قبل مرور الأربعة أشهر المقترحة.

كانت هذه الحَجرة التى اصطدمت عليها مباحثات إعادة الوحدة.

محاولات لتسوية خلافات البعث السورى وعبدالناصر

وصل النقاش بين المصريين والسوريين إلى درجة من الغضب والنفور المتبادل، مما جعل العراقيين يقترحون انسحابهم من المناقشات لفترة قصيرة تجرى فيها تصفيه ما فى نفوس المصريين والسوريين، على أن يعاد عقد الاجتماع الثلاثى بعد تصفية الخلافات.

كان العراقيون يرون أن انسحاب الطرف الثالث لفترة تصفى فيها الخلافات قد يفيد قضية الوحدة، إذ يمكن للسوريين والمصريين أن يكشفوا عن خبيئة أنفسهم بصراحة إذا ما اجتمعوا وحدهم دون طرف ثالث.. والحق أنه حينما تم اجتماع الوفدين المصرى

والسورى وحدهما بعد يومين لاحقين، كانت المناقشة أكثر هدوءاً وأكثر صراحة، وإن لم تؤد إلى نتيجة مثمرة.

رأس الوفد السورى ميشيل عفلق وحضر صلاح البيطار هذه المناقشات، أما الوفد المصرى فقد رأسه عبد الناصر الذى بدأ الحديث باعترافه أنه كان قاسيا على البعث أكثر من اللازم، وأنه أسرع فى إصدار قراره بحل كل الأحزاب السياسية فى ظل الوحدة القديمة.

وبرر عبدالناصر موقفه عام ١٩٥٨، فقال:

«كان لابد لنا فى الظروف التى قامت فيها الوحدة القديمة أن تحل الأحزاب التى لم يكن لها هدف مشترك، أما الأحزاب الوطنية فكان المطلوب توحيدها».

وبرر عبد الناصر موقفه بقوله أنه لم يكن يعرف سوريا جيداً، إن كل ماكان يعرفه من رجالها خمسة أو ستة أشخاص، وأشار عبدالناصر إلى أن السوريين الذين حضروا إلى القاهرة وطلبوا الوحدة الفورية، كانوا منقسمين إلى شيع وأحزاب ومشتتى الفكر، ولم تخل علاقاتهم ببعض من الشللية والعنصرية.

وذكر عبدالناصر الوفد السورى، بإصراره قبل قيام الوحدة القديمة على أن يؤجل قيام الوحدة لفترة تصل إلى خمس سنوات، تجرى فيها الدراسة اللازمة للوحدة، ولكن الوفد السورى أصرّ أيامها على قيام الوحدة.

واستطرد يقول:

«فلما وافقت عليها أخيرا بدأوا فى تدمير الوحدة منذ أيامها الأولى.. لأن الحكومة التى شكلت بعد الوحدة كانت مجموعة من المتناقضات».

وأضاف عبدالناصر بقوله:

«إن وحدة الهدف لم تكن قائمة قط بين أولئك الذين شاركوا فى الحكم بعد قيام الوحدة القديمة، ومن ثم لو قدر أن تقوم الوحدة بين مصر وسوريا من جديد، فلابد من توحيد القيادة بين البلدين، ولكن هذا الأمر صعب المنال».

واتهم عبدالناصر السوريين بأنهم مصابون بالسيكلوجية الإقليمية، فهناك مدن فى سوريا تصر على استقلالها عن أى سلطة مركزية، وتسيطر عليها النعرة الإقليمية مثل دمشق وحلب وحمص وحماة.

ومن ناحية أخرى بيَّن عبدالناصر أن البعث السورى لن يقبل أبداً اندماجه مع التنظيم الشعبى مثل الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر.. كما أن هؤلاء لن يوافقوا على سياسة الاشتراكية، طالما عملوا فى مناطقهم الخاصة.. وأكّد عبدالناصر أنهم سوف يستمرون فى الهجوم على بعضهم البعض، مما سوف يدمركل أمل لاستمرار الوحدة.

بهذا الأسلوب جعل عبدالناصر الوفد السورى يتخذ موقف الدفاع، وإن كان أعضاؤه قد أصابهم نوع من الغضب، إذ عارض صلاح البيطار وزملاؤه ما قاله عبدالناصر، مع أنهم أقروا بأخطائهم السابقة.

قال البيطار إن هذه الصورة ربما كانت قائمة قبل ذلك، وأبدى أسفه نيابة عن زملائه على الأخطاء التى اقترفوها، كما أقرّ بأنه قبل الإطاحة بحكومة قاسم فى العراق، أثار حزب البعث الوحدويين للإطاحة بنظام خالد العظم، لأنهم كانوا يرون أن سوريا تتحول بسرعة نحو قاعدة معادية للقومية.

وأشار البيطار بأن الانقلاب الجديد غير كل هذه السبل.. لقد تم عزل الحورانى ـ على حد قولهم ـ ولم يعد له أى قوة سياسية فى سوريا، وأدمج الوحدويون فى حزب البعث وهو العنصر المسيطر فى الحزب والحكومة.

ولذلك كان أول تفكير للبعث بعد ثورة ٨ من مارس، هو المناداة بقيام اتحاد ثلاثى بين دمشق والقاهرة وبغداد.. ومن ثم ليس صحيحاً من وجهة نظر البعث، أن يقال أنه لم يكن هناك وحدة بين زعماء البلدين، بل العكس هو الصحيح، فإن النظامين فى بغداد ودمشق يشاركان فى هدف مشترك: وحدة الحزب والحرية والاشتراكية.

ويبدو أن الحديث عن الشعارات من قبل الوفد السورى، أخرج عبدالناصر عن هدوئه فقال:

«إن مجرد إعادة الشعارات لن يحل مشاكل الوحدة الحتمية..».

واستطرد عبد الناصر يقول:

«ماذا تعنون بالوحدة والحرية والاشتراكية؟».

لقد ذكر عبدالناصر للوفد السورى أنه قرأ كل كتب البعث وكتيباتهم، ولكنه لم يستطع أن يكتشف منها أى تعبير عملى عن سياسة الحزب.. لقد وجد مجرد مجموعة من البيانات مقتبسة من أعمال لينين، ولكنه لم يجد أى تفكير نابع من الكيان العربى.

وتحت طائلة هجمات عبدالناصر الذى لم يترك للوفد السورى فترة استرداد أنفاسه، وجد البعث نفسه يقر بالأخطاء السابقة، ويصرح بأنه كانت هناك خلافات رئيسية بين مصر وسوريا سواء فى مجال الشخصية الاجتماعية أو فى مجال السياسة.

وضرب البعث السورى مثلا على ذلك بقولهم:

«لم نكن فى سوريا بحاجة لتأميم الشركات كما حدث فى مصر».

ومع ذلك أصر الوفد السورى على أن سوريا كانت دوماً عونا كبيرا فى تدعيم القومية العربية، وحمى وطيس المناقشة بين الوفدين السورى والمصرى، ووجد عبد الناصر نفسه مجبراً للتحدث فى أمر أغضب السوريين، وذلك حينما قال :

«لقد أرسلت كل قرية مصرية أبناءها ليقاتلوا بجانب الثورة اليمنية..».

واستطرد عبدالناصر يوضح للوفد السورى أن غالبية المواطنين فى مصر بعد الانفصال تزعزع إيمانهم بالوحدة، وفضلوا العودة إلى ماقبل عهد الوحدة، وإلغاء كل آثار الوحدة.. لقد كانت الوحدة فى مصر ـ على حد تعبير عبدالناصر ـ مجرد وحدة سطحية.

وعاد عبدالناصر إلى استخدام المطرقة والسندان خلال مناقشته البعث، وبدا عليه أنه لايزال مقتنعا بأن البعث لم يتغير ولن يتغير حتى بعد ثورة ٨ من مارس، فلاتزال صحف حزب البعث، ولايزال التوجيه الرسمى للحزب يركز على مبدأ الانفصال، بإصراره على أن مصر تريد من السوريين أن يصبحوا عملاء لا شركاء.

وكانت هذه الصحف تتهم النظام فى مصر بأنه انفصالى أكثر منه وحدوى.. وحاول صلاح البيطار أن يلتقط الكرة من عبد الناصر فرد عليه بقوله:

«إن حسنين هيكل قاد حملة لاتقل مرارة عن حملة البعث، وذلك فى سلسلة من المقالات التى كان ينشرها فى الأهرام بعنوان «إننى أتهم».. لقد اتهم البعث وأنا بمحاولتنا تجريح عبدالناصر، وإلقاء لوم الانفصال على القاهرة».

وأشار البيطار بأن إذاعة مصر دأبت على إذاعة اتهامات هيكل للبعث، مما أدى إلى إثارة الفوضى والاضطراب بين البعثيين والناصريين فى سوريا.. وأراد البيطار أن يجرب أسلوب ماحدث عام ١٩٥٨ فقال :

«أما من جانبى، فكما حدث عام ١٩٥٨، حينما حضر إلى مصر ضباط مجلس القيادة وأصروا على قيام الوحدة، فإننى لا أستطيع العودة إلى دمشق دون أن نتفق على أى صورة للوحدة».

وبعد عدة جلسات تقرب إلى عدد أصابع اليدين لتسوية نزاعات الماضى، وخلافات الزمن، اتفق على مناقشة المستقبل، وترك الماضى للتاريخ.. واقترح صلاح البيطار قيام اتحاد يحافظ على الاستقلال الإقليمى لمصر وسوريا، ويتمتع بأقل سلطة مركزية.

وبالطبع أحس عبد الناصر بأنه لن يكون هناك التقاء فكرى بينه وبين البعث فرد على البيطار بقوله:

«إن أى وحدة بهذه الصورة ستقيم دولة ممزقة بلا سلطة، ولا تتعدى أن تصبح قريبة الشبه بجامعة الدول العربية».

واستطرد عبد الناصر يقول:

«لا يمكن أن تقوم وحدة بلا أيديولوچية تجمع الأطراف، وطالما كانت مصر وسوريا تفتقران إلى هذا الالتقاء الأيديولوجى، فمن الأفضل أن تكونا تحالفاً بسيطا، ينمى بعد ذلك إلى وحدة فى مدى ثلاث أو أربع سنوات».

لقد بدا أن عبدالناصر لايزال أسير سجن هيبته الخاصة، بينما كان السوريون يحاولون سبيل الأخذ والعطاء.. لقد قال عبد الناصر: «لا تعاون مع حزب البعث، لكن التعاون مع الشعب السورى ومن يمثله».

وأحس عبد الناصر أنه أخطأ حينما رفض الوحدة الثلاثية ـ كما سأتحدث فيما يلى.

ميثاق على الورق

بعد سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين دمشق والقاهرة لتصفية خلافات الماضى، دارت فكرة فى خلد عبدالناصر.. لقد أحس أن السوريين يريدون أن يستخدموا العراقيين لموازنة القوى السياسية ضد القاهرة، فلماذا لايفعل عبدالناصر العكس ويستخدم العراقيين ضد السوريين، وبخاصة أن عبدالسلام عارف سوف يسير فى ركابه.

وبلا جدال، كان عبد الناصر يدرك أبعاد الوحدة الثلاثية، ويعى تماما المشاكل التى

سوف تنجم عن قيام الوحدة الثلاثية الفورية، ولكنه أيقن فى النهاية أنه لو قامت وحدة ثلاثية بأى شكل، فسوف تكون أفضل بكثير من اندماج سوريا ومصر فى وحدة، طالما كان البعث هو القوة التى تحكم سوريا.

وبهذا الفكر الذى دار فى خلد عبدالناصر، اقترح استئناف المحادثات على أساس قيام وحدة ثلاثية من بغداد ودمشق والقاهرة.. ووافق السوريون، وعاد الوفد العراقى إلى المؤتمر، وألقى على عاتقه مهمة تخفيف حدة التوتر والخلافات بين مصر وسوريا.

على أن ثمة شيئا ظهر فى الأفق جعل العراقيين يغيرون لهجتهم حول الوحدة الفورية.. ذلك أنهم وصلتهم أنباء فى الأيام الأخيرة تشير بأن الموقف الداخلى فى العراق غير مستقر، إذ قام الأكراد فى شمال العراق بالتهديد بالقيام بثورة.. ناهيك عن المشاكل القائمة بين حزب البعث والجيش العراقى.. ولذلك لم يكن مستغربا أن يحاول العراق أن يمسك بقشة لا تورطهم فى دخول وحدة ثلاثية فورية.

وقد سنحت لهم الفرصة، حينما اقترح السوريون ضرورة مضى ثلاث سنوات على الأقل قبل قيام وحدة جديدة، فتمسك العراقيون بهذا الاقتراح، وقالوا إن الزمن سوف يكون عامل توحيد.

وهنا تساءل عبدالناصر:

«ألا تمنح هذه المدة الطويلة أعداء الوحدة فرصة لتدمير الوحدة».. وكان عبدالناصر يرغب فى قيام وحدة، ولكن بشروط معينة.. وأخيرا اقتنع عبدالناصر بالفكرة بعد أن أقنعه الوفد العراقى بمشاكله الداخلية، وبأنه من الحكمة أن تمر سنة ونصف على الأقل لحل مشاكلهم الداخلية.

وبعد مناقشات متتالية، اهتدى المؤتمرون إلى عدة نقاط أهمها:أولا أن تحدد فترة انتقال لاتزيد على عشرين شهراً، على أن يجرى استفتاء على الوحدة فى الثلاث دول فى مدى ثلاثة أشهر من إعلان مبدأ الوحدة، وثانيا أن تأخذ الوحدة شكل اتحاد فيدرالى يشبه إلى حد كبير نظام الولايات المتحدة، تكون فيه السلطة الفدرالية مسئولة عن السياسة الخارجية والدفاع والمالية والمعلومات والتعليم والقضاء والمواصلات، أما باقى الأمور فتعالجها حكومات إقليمية، وثالثا تصبح السلطة الفيدرالية مسئولة أمام الجمعية الاتحادية التى تنتخب رئيس الجمهورية لفترة أربع سنوات، وتتكون من مجلس فيدرالى يضم عدداً متساوياً من الأعضاء عن كل إقليم، وأخيراً يتم انتخاب مجلس تشريعى نصفه على الأقل من العمال والفلاحين.

واشترط عبد الناصر حل الأحزاب السياسية واندماجها فى تنظيمات شعبية مثل الاتحاد الاشتراكى العربى، وكان هذا بمثابة نصر له، وترك للأحزاب فرصة العشرين شهراً كى تقيم وضعها.

وأعلنت قرارات المؤتمر على العالم فى ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٣، ومن ثم قامت وحدة أكثر واقعية من وحدة ١٩٥٨، ولكن قيامها كان مجرد حبر على ورق، فالبرغم من تصديق الدول الثلاث على هذه القرارات، لم يقدر لهذه الوحدة أن تقوم، فقد جاءت الأحداث بما قوض كل هذه الجهود.

ففى سوريا أعلن أن خالد العظم وبعض القادة الانفصاليين سوف يقدمون للمحاكمة كأعداء للشعب، وأدَّى ذلك إلى قيام مظاهرات وأعمال شغب عنيفة فى دمشق وبعض المدن السورية الأخرى.

وزاد الطين بله أن قبض على أعداد من الناصريين أودعوا السجون، كما نشأت أزمة وزارية كانت تهدف إلى إزاحة البيطار عن رئاسة الحكومة، ومن ثم أخفقت كل الجهود، وقام البعث مرة أخرى بالهجوم على مصر، بحجة أن الصحفى محمد حسنين هيكل عاد يثير الاضطراب فى سوريا نتيجة التهم التى يكيلها للبعث.

أما فى العراق فكانت الحال أسوأ بكثير من سوريا إذ قام الأكراد فى أواخر شهر أبريل بتقديم طلبات لتمثيلهم فى الحكومة الجديدة..ولكن الحكومة رفضت مطالبهم، فنشب قتال مرير بين الثوار الأكراد وقوات الحكومة.. ومع أن التمرد تم إخضاعه فى وقت غير طويل، فإن حزب البعث العراقى أسف على استخدامه أعمال عنف وحشية فى إخضاع التمرد، لم تحدث مثلها لا فى عهد نورى السعيد ولا فى عهد عبدالكريم قاسم.

وانفجر الموقف بين مصر وسوريا، فعصف بكل الجهود التى بذلت فى محادثات الوحدة.. إذ قامت صحافة البعث فى شهر يونيو بالهجوم على الصحفى محمد حسنين هيكل، فما كان منه إلا أن قام بنشر نص تسجيل صوتى للمحادثات الثلاثية فى صحيفة الأهرام.

وغضبت الحكومة السورية، واحتجت، كيف تسجل هذه المحادثات دون علمها، وبخاصة تلك العبارات التى ترددت عن الانفصال عام ١٩٦١، ولم تسكت جريدة الأهرام بل زادت الموقف اشتعالا، وذلك حينما قامت صحيفة الأهرام بالتعليق على نصوص ماقيل فى المؤتمر عن بعث العراق وبعث سوريا.

كان عبدالناصر ـ كما بينت سلفا ـ قد ميز بين بعث سوريا الذى لا يثق فيه، وبين بعث العراق الذى لايكن لهم عبدالناصر أى عداء، ولا يقوم بينه وبينهم أى نزاع.

كان رد الفعل فى سوريا عنيفاً، إذ قام البعث باعتقال عدد من الضباط السوريين الناصريين بتهمة التآمر على الدولة بتدبير من عبدالحميد السراج المقيم فى القاهرة.

وأعلنت حالة الطوارىء فى سوريا، وأجريت محاكمات فى أشهر الصيف أدين فيها معظم المتهمين، وتم إعدام مايقرب من تسعة عشر ضابطاً ومدنيا رميا بالرصاص.

وعادت العلاقات المصرية السورية إلى أسوأ مايكون..ففى ٢٧ من يوليو، تسلم أمين الحافظ عدو عبدالناصر اللدود والمسئول عن المجزرة سالفة الذكر، منصب رئيس الجمهورية، بعد أن قدم لؤى الآتاسى استقالته لأسباب صحية.

ومع أن البيطار ظل رئيساً للحكومة فى الأربعة أشهر التالية، إلا أن الظروف لم تعد مواتية لقيام الاتحاد الثلاثى.

وبالطبع تأجل الاستفتاء الذى كان محدداً له ثلاثة شهور، وأصبح ميثاق الاتحاد الثلاثى مجرد حبر على ورق.

ومن ثم تحول عبدالناصر إلى عبدالسلام عارف، للتفاهم والتعاون المتبادل.. ففى شهر أغسطس قام عبدالسلام عارف بزيارة القاهرة، وبعد محادثات دارت فى مدى خمسة أيام، أصدر عبدالناصر وعبدالسلام عارف بيانا مشتركا أيدا فيه تفهمهما للمشاكل القائمة، وبضرورة العمل على تصفية الخلافات.

وفى شهر أكتوبر اعترفت بغداد باستقلال الكويت كمظهر لحسن نواياها، وفى مقابل ذلك تسلمت العراق ٣٠ مليون جنيه كقرض من الكويت.

وقام عارف بعد استشارة عبدالناصر بطرد البعث من الحكومة،وأعلن أنه حزب غير شرعى، وتم تشكيل الحكومة كلها من العناصر القومية غير الحزبية، وقامت حكومة العراق بتصفية البعثيين والشيوعيين العراقيين.

وهكذا أصبح عبدالناصر الحارس للقومية العربية مرة أخرى، بعد عزل سوريا، وتصفية البعث العراقى.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الثانى

11

تثبيت الانفصال وفرض السيطرة البعثية على سوريا

دار الخيّال

عودة وزراء الوحدة السوريين إلى دمشق وإعادتهم إلى القاهرة

من اليوم الأول لحركة الثامن من مارس سنة ١٩٦٣، استأذن وزراء الوحدة السوريون المبعدين إلى القاهرة من يوم الانفصال، الرئيس عبد الناصر للعودة إلى سوريا، طالما سقط الوضع الانفصالى الذى أبعدهم عن سوريا.. وفى الثالث عشر من الشهر ذاته، استقبلهم عبد الناصر مودعاً، إذ غادروا القاهرة إلى دمشق على طائرة مصرية تجارية.

كانت الطائرة تضم كلاً من الوزراء أكرم ديرى، جادو عز الدين، طعمة العودة الله، أحمد حنيدى، وجمال صوفى، والسفيرين السوريين وفيق إسماعيل وتوفيق شاتيلا اللذين كانا لايزالان يعملان فى وزارة الخارجية المصرية.

وتصادف أن كان على الطائرة ذاتها متجها إلى بغداد على صالح السعدى نائب رئيس وزراء العراق.

هبطت الطائرة فى مطار دمشق الساعة الخامسة بعد الظهر تقريباً، وكان المطار غاصا بالجماهير الوحدوية التى توجهت إلى المطار فورا بمجرد سماعها بعودة وزراء الوحدة من القاهرة من إذاعة صوت العرب، ولم تكن هذه المظاهرة للاحتفاء بقدر ماكانت تهدف إلى تحدى البعث فى موقفه العدائى من الوحدويين.

وأخفت السلطات السورية عن الجماهير وصول الطائرة، وأعلنت أن الطائرة سوف

تتأخر.. وأبقت الطائرة المصرية بعيداً عن مكان وقوفها المعتاد، وقامت باحاطتها بقوات من الأمن والجيش.

وصعد إلى الطائرة المصرية مدير الشرطة والأمن العام السورى العميد جميل فياض، فاصطحب معه على صالح السعدى وأنزله من الطائرة، ثم عادا إلى الطائرة وطلب من الوزراء السوريين عدم النزول انتظاراً لتعليمات تتعلق بهم، وطمأنهم إلى أن الانتظار لن يطول، ولكن مضى الوقت، وخيم الظلام، وقامت قوات الأمن بتفريق المستقبلين، ودار صدام بين قوات الأمن والجماهير.

بعد ذلك نزل الوزراء السوريون من الطائرة بحراسة مشددة من قيادة الجيش وتم اقتيادهم إلى مبنى مستشفى المطار حيث تم احتجازهم.

واتصل لؤى الآتاسى رئيس الدولة بهم، وأرسل إليهم محمد الصوفى وزير الدفاع، وطلب منهم العودة إلى القاهرة لفترة قصيرة حتى تهدأ الأمور إذ إنَّ حضورهم فى ذاك الوقت والشعب معبأ بمشاعر وحدوية سوف يؤدى إلى مظاهرات قد تتيح لأعداء الوحدة وأعداء حركة الثامن من مارس الفرصة للصيد فى الماء العكر.

واستمر احتجاز الوزراء حتى الساعة الواحدة صباحاً، ثم تم ترحيلهم بقوة السلاح إلى القاهرة على طائرة حربية سورية وبحراسة مشددة، فوصلوا إلى مطار ألماظة فى الساعة الثالثة من صباح الرابع عشر من مارس.

وهكذا كشف البعث عن وجهه الانفصالى، وأكّد أنه يريد السيطرة على سوريا فى ظل الانفصال.

تسريح أول دفعة من الضباط الوحدويين فى الجيش السورى

بعد عودة وفد المفاوضات السورى فى مفاوضات الوحدة الثلاثية من القاهرة إلى دمشق، أحس كل من جمال الآتاسى وعبد الكريم زهور وهما وزيرا الإعلام والاقتصاد فى الحكومة السورية أن البعث غير جاد فى الوحدة، وكانا قد سمعا من العناصر

العسكرية والمدنية فى قيادة حزب البعث والحكومة أن ميثاق ١٧ أبريل (نيسان) لن ينفذ، وأنه مجرد وسيلة تجعلهم يلتقطون أنفاسهم وتمكنهم من تصفية كل المجموعات المنادية بالوحدة، فسارع الوزيران ـ وهما من أبرز عناصر الفكر فى الحزب ـ إلى تقديم استقالتيهما من حكومة البيطار فى ١٩ أبريل أى بعد يومين من توقيع الميثاق، وأعلنا فى الوقت ذاته انسحابهما من الحزب.

وفى شهر مايو سنة ١٩٦٣، وفى نطاق الزيارات المتبادلة بين الجيشين السورى والعراقى، قامت قيادة الجيش فى سوريا بإرسال دفعة كبيرة من الضباط إلى بغداد لزيارة وحدات الجيش العراقى ومؤسساته، وتبادل المعرفة.

واستطاع كل من اللواء زياد الحريرى رئيس الأركان السورى،والمعروف عنه أنه من أنصار أكرم الحورانى، وصلاح جديد رئيس شعبة شئون الضباط، أن يلعبا دورا خبيثا فى أن تكون غالبية أعضاء البعثة المسافرة إلى العراق من الوحدويين.

وبعد سفر أعضاء البعثة تم توقيف هؤلاء الضباط وهم فى العراق، بعد موافقة لؤى الآتاسى رئيس الدولة السورية، ومحمد الصوفى وزير الدفاع الذى كان محسوبا على الوحدويين.

وكانت هذه الحركة أول عملية ضد الوحدة، وبمثابة تمزيق أول ورقة من ميثاق ١٧ أبريل، الذى لم يكن قد جف حبره بعد .

حركة ١٨ يوليو سنة ١٩٦٣ الوحدوية

أيقنت القاهرة والوحدويون فى سوريا أن البعث حزب انفصالى من قمة رأسه إلى أخمص قدميه، وأن شعاراته البراقة ليست سوى وسائل عقيمة للاستهلاك الإعلامى.

وأدرك الضباط الوحدويون فى الجيش السورى بعد تسريح رفاقهم بتلك الحيلة الخبيثة التى تحدثت عنها من قبل، أن البعث متمسك بالانفصال حريص على تثبيته وأن معركته الأساسية والأولى فى سوريا هى القضاء على القوى الوحدوية وإضعاف التيار الناصرى فيها ليتصدى بعد ذلك إلى عبدالناصر فى المنطقة العربية كلها.

ولقد كان بعث العراق متعاونا مع بعث سوريا فى هذا الاتجاه، وكان ينادى بمزيد من أعمال القمع وسفك الدماء.

بهذا الوضع المتردى، كان على القوى الوحدوية أن تتحرك وتتصدى للبعث وتخوض المعركة معه، إذ إن الانتظار أصبح لا يخدم غير البعث الذى كان متهاونا مع كل الفئات والأحزاب غير الوحدوية،ومدعما بها ضد الوحدويين، الذين بدأوا الاتصال ببعضهم البعض لتنظيم أنفسهم، استعداداً لعمل يقومون به ضد البعث، لو استمر غارقاً فى انفصاليته وعدائه لعبدالناصر.

لكن التنظيم البعثى الذى كان يقوده الثالوث محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد، والذى كان يختفى وراء ستار القيادة القومية لحزب البعث بقيادة ميشيل عفلق، استطاع أن يدس بين تنظيمات الوحدويين عناصر تعمل له وتنقل إليه تفاصيل التحركات والاتصالات.

على أنه من بين الذين كان لهم دور بارز فى كشف نشاط الوحدويين ضابط يدعى محمد نبهان، كان قريباً للغاية من محمد عمران وصلاح جديد،وكان فى أيام الوحدة أحد ضباط مباحث عبدالحميد السراج الذين خربوا الوحدة، والذين ارتدوا مسوحها بعد حدوث الانفصال.

كان البعثيون قد ألقوا القبض على هذا الضابط وحكموا عليه بالسجن كوحدوى إمعانا فى التضليل، ثم أصدروا عفوا عنه، وقاموا بتجنيده للذهاب إلى القاهرة أو الجزائر، ففضل نبهان الجزائر، وقضى بها فترة، ثم عاد إلى سوريا ولقى تكريما وإكراما.

وعلى طراز محمد نبهان كان هناك ضابط يدعى جمال العايش كان معروفا بشدة حماسه للوحدة، واتضح فيما بعد أنه كان يعمل لحساب تنظيم البعث،ويقوم بتزويد الحزب بتقارير معلومات، وقد نال مكافأة البعث على الدور الناجح الذى لعبه فى كشف التشكيلات الوحدوية وتحركاتها.

وتكاثرت المشاكل فى سوريا، فالمظاهرات قائمة فى كل مدينة تنادى بالوحدة، وتستنكر تصرفات الحكومة وحزب البعث، ولقد قام حزب البعث بتفريق هذه المظاهرات بالمصفحات والدبابات، كما قام بحملات اعتقالات واسعة ومتكررة، وتوالت إصدار

النشرات العسكرية التى تشمل إبعاد الضباط الوحدويين من الوحدات المؤثرة إلى مراكز ثانوية.

كل هذا وفى ذهن حزب البعث أن يأتى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ـ وهو يوم الاستفتاء على الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ـ وفقا لما نص عليه ميثاق ١٧ من أبريل (نيسان) بأمل أن يكون الجيش السورى قد أصبح جيشاً بعثيا عقائدياً يدين بولائه للحزب، وحينئذ لايهم البعث أن يكون عبدالناصر رئيسا لجمهورية الوحدة، فمن وجهة نظر البعث أن عبدالناصر سيصبح مجرد شكل، أو على أقل تقدير غير قادر على فرض سياسته على سوريا أو العراق، ذلك لأن القوات المسلحة فى هذين القطرين تدين بالولاء إلى حزب البعث، وعداؤها كامن لعبد الناصر.. وأكثر من ذلك سيكون البعث قادراً على مد تأثيره إلى داخل مصر، فيهدد نفوذ عبدالناصر وقيادته داخل مصر بالذات.

وقد أدى تداعى الأحداث بسرعة بمظهرها المعادى للوحدة ولعبدالناصر فى سوريا والعراق، إلى حمل عبد الناصر على تشجيع القوى الوحدوية فى سوريا للقيام بعمل ضد البعث، لنزع السلطة منه، ومنعه من تنفيذ مخططه الذى بدأت حوله شبهات ارتباطية بجهات أجنبية غربية.

وكان فى ذهن عبدالناصرأن يتم كل شىء قبل الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٦٣، وهو يوم الاحتفال بذكرى ثورة ١٩٥٢،فيستطيع عندئذ تحديد موقفه من ميثاق ١٧ من أبريل ١٩٦٣ على ضوء نجاح هذه العملية أو إخفاقها.

وكان العقيد جاسم علوان قائد حركة حمص وحلب فى ٣١ مارس ١٩٦٢، هو الذى أوكل إليه عبدالناصر القيام بالعملية المرتقبة، ولكن جاسم علوان كان ضابطاً مسرحا من الجيش السورى منذ الانفصال، ومحكوماً عليه بالإعدام لقيامه بحركة حلب التى تحدثت عنها سلفا، ولم يسقط البعث الحكم عنه.. كما أن البعثيين حلفاءه فيما مضى هم أشد المناهضين لتحركاته واتصالاته بهدف إجهاض أى نشاط يمكن أن يقوم به.

ومع مطلع شهر يوليو سنة ١٩٦٣ كان التقييم الذى تقدم به جاسم علوان إلى عبدالناصر يشير إلى أن احتمالات نجاح حركة مسلحة ضد الوضع البعثى القائم فى سوريا بالرغم مما اكتسبه من قوة خلال الأشهر الأخيرة أمر ضعيف الاحتمال.. وقد يكون

من الأفضل المرور بفترة هدوء مناسبة تساعد على تدعيم التنظيم الوحدوى، وتمكن من التأكد من سلامته، غير أن عبدالناصر كان يرى أن كل يوم يمر يدعم فيه البعث مركزه، ومن ثم فإن سرعة العمل ضده أمر واجب.

وقام جاسم علوان بتحديد موعد حركته يوم ١٨ يوليو سنة ١٩٦٣، وأخطر عبدالناصر بذلك، وحدد الساعة الحادية عشرة صباحا لتكون ساعة الصفر، وفى صباح اليوم نفسه وقبل الانطلاق للتنفيذ، علم جاسم علوان بأن السلطة السورية علمت بالحركة وبتوقيتها، ولم يكن فى قدرته إرجاء التنفيذ أو وقفه، إذ أصبح من المتعذر عليه الاتصال بالقيادات العاملة معه، ومن ثم أخفقت الحركة،واستطاع البعثيون القضاء عليها، واتخذوا منها ذريعة لإنزال الضربة القاضية على القوى الوحدوية، بحيث لاتقوى على الوقوف على قدمها مرة أخرى.

وقد قام البعث بتنفيذ عمليات تقتيل جماعية فى ساحات الصدام التى كانت لهم الغلبة فيها، بينما كان سلوك الوحدويين عكس ذلك فى الثكنات التى استولوا عليها، فقد عمدوا إلى جمع الضباط وضباط الصف البعثين، بعد تجريدهم من أسلحتهم، وقاموا باعتقالهم داخل المعسكر، دون أن يتعرضوا لأدنى أذى.

وعندما تبلور نجاح البعث فى القضاء على الحركة، بدأ بحركة اعتقالات واسعة، فزج بكل من كان له نشاط وحدوى مدنيا كان أم عسكريا فى السجون، فضاقت سجون سوريا عن استيعاب الآلاف من أبناء الشعب السورى الوحدوى .

وفى سجن المزة انعقدت محكمة عسكرية من غلاة البعثيين، وكانت تقوم بالاستجواب والحكم فى دقائق معدودات، ثم تتولى جماعات التنفيذ، تنفيذ حكم الإعدام فى الضحايا فوراً رميا بالرصاص فى ساحة أمام باب السجن، وعلى مرأى من المساجين بداخله.

على أنه فضلا عن الأعداد الكبيرة التى سقطت فى أماكن الصدام فى المظاهرات، فقد بلغت حصيلة أحكام الإعدام التى نفذت فى اليوم الأول ثمانية عشر ضابطا وضابط صف، كما بلغت حصيلة اليوم الثانى ما يقارب هذا العدد، فضلا عن الكثير من عمليات القتل التى كانت تنفذ على بعض العسكريين وهم فى طريقهم إلى الاعتقال.

وشهدت سوريا حماما من الدماء كان بطله أمين الحافظ الذى باع وحدويته واعتنق

مذهب البعث بعد توليه منصب وزير الداخلية، وقد اختار البعث للحافظ هذا المنصب لإدراكه بامكانية تسخيره ودفعه فى طريق العنف.

ولقد باع الحافظ وطنيته وإنسانيته بمنصب رئيس الدولة الذى انتزعه من لؤى الآتاسى فى اليوم الثانى لهذه الحركة، لأن الأخير لم يرغب فى أن يتمادى فى عمليات الإعدام والتنكيل، فأعفاه المجلس الوطنى من منصب رئيس الدولة، وأسنده إلى أمين الحافظ الذى رضى أن يكون أداة طيعة فى يد محمد عمران وصلاح جديد ينفذ رغباتهما ويذبح الشعب السورى، ويتفاخر بأنه جلاد سوريا.

والجدير بالذكر أن ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث وقائده، ومطلق شعار ـ الوحدة، الحرية، الاشتراكية ـ كان يدعو حينئذ للقتل والسجن وإبادة القوى الوحدوية فى سوريا.

على أن الأغرب من ذلك أن صلاح البيطار الزعيم الروحى الثانى للحزب، ورئيس الحكومة السورية نزل يومئذ إلى الشارع وبيده بندقية يقاتل بها الوحدويين ويساهم فى قتلهم.

ومن المفارقات أيضا قيام لؤى الآتاسى رئيس دولة سوريا ـ الذى جاء به البعث يوم الثامن من مارس سنة ١٩٦٣ ـ وبرفقته محمد عمران عميد التنظيم البعثى فى الجيش السورى، بزيارة للإسكندرية فى الثامن عشر من يوليو سنة ١٩٦٣، لبحث أمور عن الوحدة مع عبدالناصر، ولحث عبدالناصر على استخدام نفوذه مع الوحدويين ليتعاونوا فى تسهيل تنفيذ ميثاق ١٧ من أبريل وفى إتمام عملية إعادة الوحدة، بالرغم من علمهما قبل صعود الطائرة فى مطار دمشق بأن جاسم علوان سيقوم بعد ساعات قليلة بحركة ضدهما، كما أنهما كانا قد أعدا العدة لإجهاضها وذبح الوحدويين.

لقد كشفت حركة ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٣ آخر الأقنعة الزائفة لوحدوية البعث، وهتكت آخر ستر كان يتستر به البعث باسم الوحدة.. وقد حتم ذلك على عبدالناصر أن يقف فى عيد الثالث والعشرين من يوليو، ويكشف مخازى حزب البعث، والمآسى التى ارتكبها بحق الشعب السورى، وعدائه إلى أمانى الأمة العربية، وأمانى شعب سوريا.

وأعلن عبدالناصر فى ذلك اليوم إسقاط ميثاق ١٧ من أبريل، وعدم تنفيذه مع البعث مكرس الانفصال، والتزم عبدالناصر بالميثاق مع شعب سوريا الوحدوى.

وهكذا سقط ميثاق وحدة، وانتكست محاولة وحدوية، وضحى حزب البعث بمصلحة الشعب والأمة بأسرها فى سبيل مصلحته وأغراضه.

والذى يجدر بالذكر أن حركة ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٣ نجحت عند انطلاقها وحققت سيطرة كبيرة، وكاد أن يتم لها النجاح كاملا بالرغم من كل المعلومات التى كانت متوافرة لدى البعثيين، وبالرغم من الاحتياطات الدقيقة التى اتخذتها السلطة السورية لضرب هذه الحركة واحتوائها والقضاء عليها بسرعة.. وهذا دليل على قوة التيار الوحدوى فى سوريا بعد كل الضربات التى تعرض لها.

وتم إلقاء القبض على جاسم علوان قائد الحركة بعد أيام من قيامها، وحكم عليه بالإعدام، وتدخلت عوامل كثيرة، وجهات عربية متعددة فمنعت من تنفيذ إعدامه، وأفرج عنه وأخرج من سوريا إلى القاهرة حيث أقام بها.

انقلاب ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ على البعث فى العراق وتولى عبدالسلام عارف السلطة

عند استيلاء حزب البعث على السلطة فى بغداد، وإعدام عبدالكريم قاسم، جاء البعث بعبد السلام عارف ـ وهو غير بعثى ـ وقام، بعرض رئاسة الجمهورية العراقية عليه، فقبل التعاون معهم.

كان عبدالسلام عارف شخصية قومية، تعرضت فى عهد عبدالكريم قاسم للسجن والاضطهاد وكانت ميوله وحدوية، وقريبا من قلب عبدالناصر.

ورأى البعث العراقى أن تعاون عبدالسلام عارف معه، سوف يفيد الحزب على الصعيدين الوطنى والقومى، ومنذ الأيام الأولى للتعاون، أحس عارف بأنه عاجز عن التأثير فى مجريات الأمور، فراح يساير الأمور، ويتجنب الصدام مع البعث، محاولاً استغلال ماله من رصيد فى نفوس ضباط الجيش العراقى، لإعادة تنظيم قواه حتى يتمكن من أن ينهى حكم البعث ويستولى على السلطة فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٣.

وتوجه عبدالسلام عارف بالعراق نحو القاهرة، مراعيا ظروفه التى لم تكن تؤهله للقيام بخطوة وحدوية.. ولم يطلب منه عبدالناصر أكثر من تشكيل قيادة سياسية واحدة تقوم بتنسيق سياسة البلدين فى جميع المجالات وتسعى بها نحو الوحدة دون عجلة.

وطلب عبدالسلام عارف من عبدالناصر أن يساهم فى تدعيم وضعه فى العراق، وأن يزوده بوحدات عسكرية مصرية تساعد على تثبيت الوضع فى العراق، ويحمل وجودها على أرض العراق معنى وحدويا ملموساً، واستجاب عبدالناصر لطلب عبدالسلام عارف، وأرسل له مجموعة من أطقم الدبابات، وأفراد للمدفعية المضادة للطائرات ما يفى لتشغيل ما يقرب من مائة دبابة وعدة بطاريات مدفعية مضادة للطائرات وصيانتها.. كان عبدالسلام عارف قد شكى لعبدالناصر أن هذه الأسلحة قابعة فى المستودعات لعدم توافر أطقم لها.

والواقع أن ضرب عبدالسلام للبعث فى العراق كان له أثر بالغ على بعث سوريا، إذ هزه من جذوره، وأحس بعث سوريا بنهايته.

ولقد زاد من خوف بعث سوريا تقارب عبدالسلام عارف مع عبدالناصر ووجود جنود مصريين على أرض العراق، مما حدا ببعث سوريا أن يزيد من شراسته مع القوى الوحدوية فى سوريا، ويشدد من أحكام قبضته على كل الأجهزة ليحول دون أى نشاط ضده، وليكشف أى تآمر ضده.

محاولات عبدالناصر إسقاط بعث سوريا بغزوها من العراق

كان عبدالناصر وعبدالحكيم عامر يتطلعان دائما إلى عودة الوحدة مع سوريا بخاصة، وكانا يحبذان عودتها بالطريقة التى تم بها الانفصال، أى استخدام العمل العسكرى، على أن تعالج مشاكل الوحدة بعد إعلانها. وكان من رأيهما أن أية تضحية تبذلها الجمهورية العربية المتحدة فى سبيل تحقيق هذا الهدف، لا قيمة لها ما لم يكن النجاح مضمونا.

فحينما زال حكم البعث من العراق، وعاد عارف للسلطة، بدأ عبدالناصر يفكر فى الاستفادة من هذا الوضع لإعادة سوريا إلى الوحدة، أما انضمام العراق إلى هذه الوحدة فيكون لاحقا، وهو وأمر غير ملح.

وتخمرت الفكرة فى عقل عبدالناصر بعد إرسال القوات المصرية للعراق، وتدارس الموقف مع المشير عامر وحدهما، وخلصا إلى أن العمل فى سوريا يجب أن يعتمد على تشكيل سياسى وحدوى تلتف حوله القوى الوحدوية، فضلا عن تشكيل حكومى، على أن يخطط لعمل عسكرى مدنى لاسترداد الوحدة.

فى هذه الأثناء كانت بعض العناصر البعثية التى انشقت عن البعث استنكارا لمسلكه ـ مثل عبدالكريم زهور وجمال الآتاسى ـ قد بدأت تتصل بعبد الناصر، وتعرض تعاونها لإعادة الوحدة.. كما اتصل لؤى الآتاسى رئيس سوريا السابق الذى استبدله البعث بأمين الحافظ بعد حركة يوليو١٩٦٣ الوحدوية، وعرض الآتاسى نفسه على عبدالناصر كى يتعاون معه.

كانت القوى الوحدوية المدنية فى سوريا لاتزال تشكل التيار الأقوى، وكان تنظيم القوميين العرب حتى ذلك الحين يدعى القرب من عبدالناصر، وأن له قوى فى سوريا لها فعاليتها.. ولقد وجد عبدالناصر أنه من المفيد فى هذه المرحلة التعاون مع كل العناصر، وكان قد وصل إلى القاهرة فى شهر يونيو ١٩٦٣ كل من نهاد القاسم وعبدالكريم زهور ولؤى الآتاسى.

وسافر عبدالحكيم عامر إلى العراق واصطحب معه لؤى الآتاسى، الذى كان تربطه بعبد السلام عارف صداقة، وأطلع عبدالسلام عارف من لؤى الآتاسى القادم من سوريا حديثا على صورة الوضع فى سوريا وفساده وانعزاله.

كما بحث عبدالحكيم عامر مع عبدالسلام عارف فكرة استخدام القوات المصرية الموجودة فى العراق فى عملية عسكرية فى سوريا، فوافق عارف على الفكرة، وعاد عامر إلى القاهرة وتدارس الموقف مع عبدالناصر.

وخلص الاثنان إلى ضرورة إثارة بعض الاضطرابات فى سوريا.. وكانت القوى الوحدوية فى سوريا متعاونة مع القوميين العرب وفئات أخرى قد انضمت إلى الصف المعادى للبعث، قادرة على تنفيذ ذلك.. وكانت الخطة تتضمن الإجراءات الآتية:

١ - إعداد تشكيل حكومة وحدة تتواجد فى أرض سوريا عند قيام الاضطرابات سالفة الذكر، على أن يكلف نهاد القاسم بتشكيلها، وسوف تضم كل الفئات المتصدية للبعث، وعلى أن يعلن تشكيل الحكومة مع قيام الاضطرابات فى سوريا.

٢- تكليف القوة المصرية الموجودة فى العراق بعبور الحدود العراقية والاستيلاء على مناطق يصير تحديدها، على أن يزداد نشاطها وعملها وفقا لتطور الأحداث، وتتعاون مع القوى التى تعلن انضمامها إليها وتأييدها للوحدة.

وقد وقع اختيار عبدالناصر على الوزير السورى جادو عز الدين كى يتولى قيادة الوحدة العسكرية العابرة إلى سورية من جهة العراق، وأن يعين اللواء المصرى منير عبدالرحيم وهو من الجيش المصرى رئيسا لأركانه، وأن يعمل معهما كل من العميد السورى محمد اسطنبولى رئيس المخابرات العسكرية السورية أيام الوحدة، والعميد السورى حسين فياض وكان قائد لواء فى آخر أيام الوحدة، ثم سرح.

وبعد أن أبلغ عبدالناصر جادو عز الدين بمهمته، سافر اللواء منير عبدالرحيم إلى بغداد، وقام باستطلاع مناطق حدود سوريا مع العراق لمدة خمسة عشر يوما، وعاد إلى القاهرة فى مطلع شهر يوليو سنة ١٩٦٤ بعد إجراء عمليات الاستطلاع اللازمة.

وفجأة يقرر عبدالناصر وقف العملية، ويتجه إلى فكرة تشكيل الاتحاد الاشتراكى السورى وإعلان قيامه بعد حل كل التنظيمات الوحدوية فى سوريا.

وقد عقد مؤتمر لهذا الغرض فى بيروت فى العاشر من شهر يوليو سنة ١٩٦٤، حيث شاركت فيه التنظيمات والمجموعات التالية:

- الجبهة الوحدوية.
- الوحدويون الاشتراكيون.
- الاتحاد الاشتراكى السورى.
- القوميون العرب.
- المستقلون.
- مجموعة وزراء الوحدة السوريين فى القاهرة.

وانبثق عن هذا المؤتمر إعلان تنظيم سياسى أطلق عليه اسم الاتحاد الاشتراكى العربى السورى.

ولقد اتضح فيما بعد أن سبب عدول عبدالناصر عن العمل العسكرى من جهة العراق، أن فؤاد شهاب رئيس جمهورية لبنان حينئذ أبلغ عبدالناصر أن الأمريكيين علموا بنيته فى العمل، وأنهم أرسلوا إلى العراق سبعين خبيرا أمريكيا من تركيا، وأن العملية نصيبها من النجاح ضئيل.

لقاء قمة عربى فى يناير وسبتمبر سنة ١٩٦٥

فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤، وفى خطابه السنوى فى بورسعيد احتفالا بعيد النصر، دعا عبدالناصر الدول العربية إلى نبذ خلافاتها، وإلى عقد اجتماع قمة عربى يبحث الاعتداءات الإسرائيلية المتمادية على مياه نهر الأردن، ووضع خطة عربية لمقابلة هذا الخطر، واستجابت كل الدول العربية لهذا المؤتمر، الذى عقد فى الثالث عشر من يناير سنة ١٩٦٥ فى القاهرة، وكان بداية مصالحة عربية خاصة بين القاهرة والسعودية التى كانت العلاقات بينهما فى أسوء صورة، نتيجة تدخل مصر فى اليمن.

كان الملك سعود حينئذ راغباً فى هذه المصالحة مع عبدالناصر على عكس أخيه فيصل ولى العهد الذى لم يكن يرى أية إمكانية للتفاهم دون انسحاب القوات المصرية من اليمن، ولقد انتهى المؤتمر بخطة عربية موحدة لتحويل مياه نهر الأردن، وباتفاق على متابعة تحسين الجو العربى.

على أن أغرب حدث لفت أنظار رؤساء الوفود العربية المشاركة وأعضاءها فى المؤتمر، سلوك أمين الحافظ رئيس دولة سوريا، والناطق بلسان حزب البعث الذى يحكم سوريا، إذ كان كل خطابه بمثابة تشهير بعبدالناصر وتهجما عليه وعلى سياسته العربية، وكانت الألفاظ التى استخدمها فى خطابه فى غاية الإسفاف، وكأنه أراد أن يحول المؤتمر من هدفه فى تحقيق تفاهم عربى أفضل وتعاون عربى مستمر ضد إسرائيل إلى ما هو أشبه بمؤتمر شتورة.

لكن زعامة عبدالناصر احتوت أمين الحافظ وعزلته، وجعلت كل رؤساء الدول

العربية يلتفون حول عبدالناصر، الأمر الذى ساعد على تصفية الأجواء وعلى نجاح كبير للمؤتمر.

وفى سبتمبر سنة ١٩٦٥ تجدد انعقاد مؤتمر القمة العربى فى الإسكندرية، وفى هذا المؤتمر كان وفد سوريا برئاسة أمين الحافظ متفاهما على عكس ما حدث فى مؤتمر القاهرة، إذ سعى أمين الحافظ للقاء عبدالناصر واسترضائه، وأبدى الوفد السورى بكامل أعضائه استعداده للتقارب مع القاهرة والتفاهم معها.

وسارت أعمال المؤتمر بنجاح، فحقق دفعة جديدة على طريق تصفية الأجواء وتحسين العلاقات العربية، ونجح المؤتمر فى تهيئة مزيد من الفرص للتقدم على طريق التصدى لمشروعات إسرائيل بالنسبة لنهر الأردن بإقرار مشروع عربى للاستفادة من مياه نهر الأردن، وعدم ترك إسرائيل تتصرف بمياهه.

ولقد رأس وفد السعودية فى مؤتمر الإسكندرية الأمير فيصل ولى عهد السعودية، وكان متشددا فى خصومته لعبدالناصر نتيجة تدخله فى اليمن، ولم يكن مستعداً لأية مصالحة إلا بعد انسحاب قوات مصر من اليمن، وكان هذا أمراً غير مقبول حينئذ من عبدالناصر.. ولقد انتهى المؤتمر دون أن يصل عبدالناصر وفيصل إلى تفاهم حول موضوع اليمن، والتواجد العسكرى المصرى فيه.

ولم تمض فترة طويلة حتى استولى فيصل على الملك فى السعودية، بعد أن نجح فى تنحية أخيه الملك سعود عن العرش، وسار فى طريق مزيد من التشدد مع عبدالناصر، محاولا استنزاف القوات المصرية فى اليمن عن طريق حرب القبائل التى كان فيصل يمولها دون حساب.

واستمر هذا الوضع قائما حتى انعقاد مؤتمر جدة فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦٥، بل حتى إلى مؤتمر الخرطوم الذى عقد عام ١٩٦٧ بعد نكسة يونيو سنة ١٩٦٧، حيث قام عبدالناصر بسحب قواته من اليمن.

التقارب مع البعث السورى وتبادل التمثيل الدبلوماسى معه

بعد انتهاء مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الإسكندرية عام ١٩٦٥، وصل إلى

القاهرة الدكتور سامى الدروبى وهو أحد البعثيين المعروف عنهم الاعتدال وعدم التشنج، والذين يقال عنهم أنهم يحاولون شد حزب البعث إلى طريق الوحدة بكثير من الجهد والصبر والمثابرة.

جاء سامى الدروبى إلى القاهرة تحت ستار السعى لدى عبدالناصر كى يقبل التقارب مع البعث، بأمل إحياء الوحدة بين مصر وسوريا، بينما كانت مهمة الدروبى الحقيقية تنحصر فى إقامة جسر من التفاهم بين القاهرة والبعث السورى، وخلق جو يساعد على التمهيد لاعتراف عبدالناصر بدولة سوريا وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها، وإعادة العلاقات معها كدولة عربية شقيقة، فى الصورة التى كانت عليها قبل قيام الوحدة سنة ١٩٥٨.

ولقد نفذ سامى الدروبى مهمته، وأدى خدمة جليلة للبعث السورى، فى إعلان انفصال سوريا والاعتراف بها من عبدالناصر كدولة ذات سيادة.

وفى عام ١٩٦٦ أعلنت القاهرة عن اتفاقها مع سوريا على تبادل التمثيل الدبلوماسى، وكان سامى الدروبى ـ على حد قوله ـ البعثى الوحيد الذى عين أول سفير لدولة سوريا، الذى قرب البعث من عبدالناصر.

والغريب فى الأمر أن سامى الدروبى حمَّل عبدالناصر فى خطاب تقديم أوراق اعتماده، مسئولية قبوله انفصال سوريا بقبوله منصب سفير سوريا فى القاهرة.

على أن الدوافع التى حملت عبدالناصر على قبول الأمر الواقع، والاعتراف بسوريا بعد الانفصال تعود إلى أسباب كثيرة أهمها:

١- إن الدولتين الأعظم تصران على عدم السماح بعودة وحدة مصر وسوريا، كذلك كان الوضع فى دول أوروبا الغربية، ودول الكتلة الشرقية.

٢- إن حكام العرب دون استثناء كانوا لا يرحبون بعودة الوحدة، بل كانوا ضد أى نوع من أنواع الوحدة تجمع الأقطار العربية، مما يجعل قول الأفغانى فى حكام العرب صادقا، حينما قال:

«إن أسوأ ما فى الأمة العربية حكامها».

٣- سياسة القمع الدموية التى مارسها حزب البعث الحاكم فى سوريا والعراق ضد

القوى القومية والقوى المنادية بالوحدة مع عبدالناصر، كذا التصفيات الجسدية الرهيبة التى قام بها البعث لوأد فكرة القومية العربية والوحدة العربية.

٤- استعداد أغلب الحكام العرب كى يتشبهوا بالبعث، واستعدادهم أن يكونوا أكثر تطرفا فى القتل والقمع لأى فئة من شعوبهم تحاول أن تسير على طريق الوحدة.

على أن من المظاهر المؤكدة لاتفاق واشنطن وموسكو فى موقفهما ضد الوحدة العربية ما حدث فى مارس سنة ١٩٦٥ فى القاهرة أثناء زيارة كوسجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى لمصر.

فقد حدث أيام زيارة كوسجين لمصر، أن أعلنت الولايات المتحدة قرارها بوقف معونتها من القمح لمصر، وكان ذلك شيئا حيويا بالنسبة لمصر لتأمين رغيف العيش.

وما أن سمع كوسجين بالنبأ حتى بادر إلى إعلان أن الاتحاد السوفييتى قد أمر بواخره المحملة بالقمح (المشتراة من أمريكا) والمتجهة إلى روسيا، أن تحول اتجاهها إلى ميناء الإسكندرية، والتى ستصلها خلال أيام، وعليها نصف مليون طن من القمح.

وبالطبع ترك هذا التصريح أثرا شعبيا مضادا لأمريكا ولصالح السوفييت.. ولكن فى الوقت ذاته كان كوسجين يضغط على عبدالناصر ليعترف بدولة سوريا وليقيم معها علاقات دبلوماسية كاملة.

ولقد حدث مثل ذلك أيام خروشوف، ففى ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢، حينما قامت ثورة اليمن واستنجدت بعبدالناصر، لم يكن لدى الأخير طائرات قتال عسكرية ذات مدى طويل تمكنه من نقل مساعداته للثورة اليمنية، فاتصل عبدالناصر بالسفير السوفييتى فى القاهرة وأخبره بحاجته لمثل هذه الطائرات، وسأل السفير الروسى عبدالناصر عما إذا كان فى نيته مساعدة اليمن إلى حد إقامة وحدة معها، فلما نفى عبدالناصر ذلك، وبين له أن مصر لاتريد سوى تثبيت ثورة اليمن ومساعدة شعبه على تطوير حياته إلى ما هو أفضل، عاد السفير السوفييتى سريعا وقد وافقت موسكو على العون المطلوب من العتاد، أرسل فورا إلى اليمن على خمس وعشرين طائرة انطونوف تستطيع الطيران من مصر إلى اليمن بسهولة.

ولقد رحب خورشوف بتدعيم الثورة اليمنية، إلى درجة أن ترك الطائرات السوفييتية تحت تصرف عبدالناصر فى القاهرة.

هكذا لم تنته سنة ١٩٦٦ إلا وقد اعترف عبدالناصر بسوريا، واستقبل وفدا سوريا بعثيا فى القاهرة، حيث أجرى هذا الوفد حواراً مع الاتحاد الاشتراكى.

وتوطدت العلاقات، ووصلت إلى عقد اتفاق دفاع مشترك بين سوريا ومصر، وتشكيل قيادة مشتركة للجيشين المصرى والسورى، وأصبحت العلاقات بين البلدين أشبه بما كان يربط مصر وسوريا قبل قيام الوحدة سنة ١٩٥٨.

وقد حذر كثير من العرب عبدالناصر من نية البعث، ومن احتمال أن يكون الدفاع المشترك معه وسيلة لجر مصر فى حرب مع إسرائيل، يتواطأ فيها البعث مع أمريكا على ضرب القاهرة وإسقاط عبدالناصر، لأن مسلك البعث منذ أول وهلة يتسم بالحقد على عبدالناصر والتآمر عليه.

ولقد تحققت المخاوف، إذ نجح بعث سوريا بقيادة صلاح جديد فى توريط عبدالناصر فى معركة لم يكن مهيأً لها، فكانت هزيمة ٥ يونيو، وانكشفت مؤامرة البعث، ولكنه أخفق فى إسقاط عبدالناصر، ولنا فى ذلك حديث طويل فى كتابنا التالى المعنون باسم «العام الحزين».

صلاح نصر

فى زيارة للعراق .. أغسطس ١٩٥٨، يظهر فى الصورة صلاح نصر رئيس جهاز المخابرات ومعه فى اليمين فريد طولان وعلى يساره شعراوى جمعه ثم عباس رضوان، نواب رئيس المخابرات فى ذلك الوقت، فى حفل فى السفارة المصرية بالعراق

صلاح نصر مع عبد الكريم قاسم فى العراق سنة ١٩٥٨

فى حفل عشاء بالقصر الأبيض في العراق أقامه عبد الكريم قاسم تكريما للوفد المصرى وفى اقصى اليسار الوزير السورى أمين النافورى

عبد السلام عارف والحاج سرى مدير المخابرات العراقية يودعا صلاح نصر فى مطار بغداد ويظهر شعراوى جمعه وكيل المخابرات المصرية خلف الحاج سرى وفى أقصى يسار الصورة عبد الجليل عبد الجليل مدير الأمن العراقى

فى جلسة خاصة صلاح نصر مع الحاج سرى مدير المخابرات العراقية وفى أقصى اليمين شعراوى جمعه
وفى أقصى اليسار زغلول كامل مدير مكتب صلاح نصر

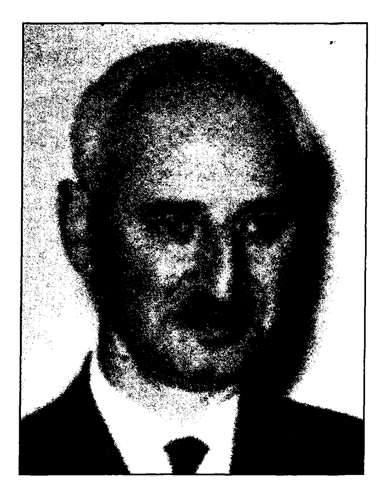
وفد عراقى يزور القاهرة .. عبد الناصر يصافح عبد الجليل عبد الجليل مدير الأمن العراقى فى حكم عبد الكريم قاسم والذى
أعدم بعد إطاحة عبد السلام عارف بعبد الكريم قاسم ويقف صلاح نصر على درج السلم



جمال عبد الناصر
فى حديث مع الرئيس
عبد السلام عارف

عبد الناصر فى استقبال أفراد أسرتى ناظم الطبقجلى والحاج سرى اللذان اعدمهما عبد الكريم قاسم فى العراق





سليمان النابلسى رئيس وزراء الأردن
وصاحب الميول الناصرية

حسنى الزعيم قائد الانقلاب السورى الذى أطاح بشكرى القوتلى فى مارس ١٩٤٩



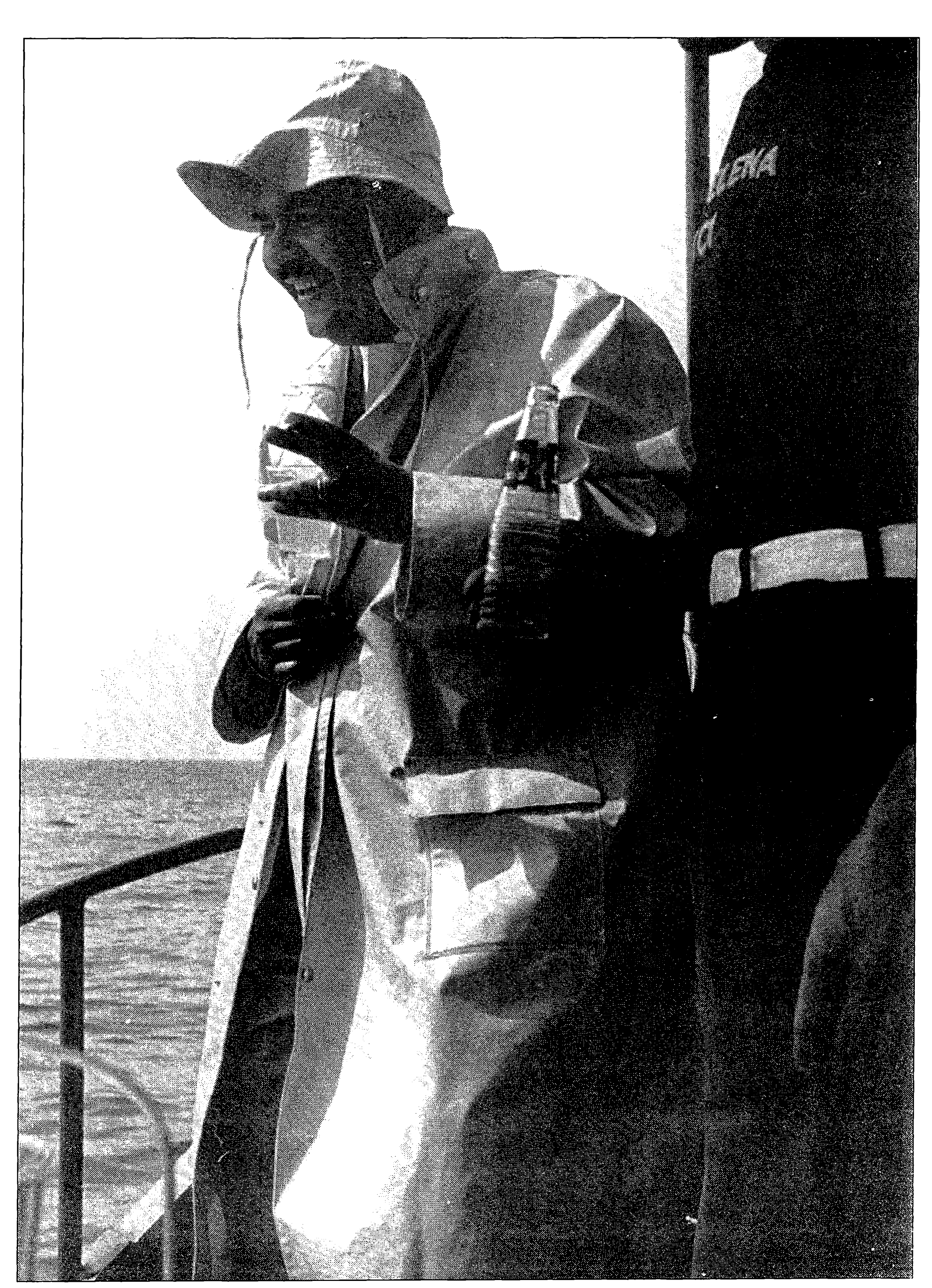
هاشم الآتاسى رئيس جمهورية سوريا
بعد الإطاحة بالشيشكلى



اللواء عفيفى البرزى قائد المجلس العسكرى السورى
الذى قرر الوحدة مع مصر

صلاح نصر فى زيارة لسوريا يصحبه عمر محمود على وكيل جهاز المخابرات

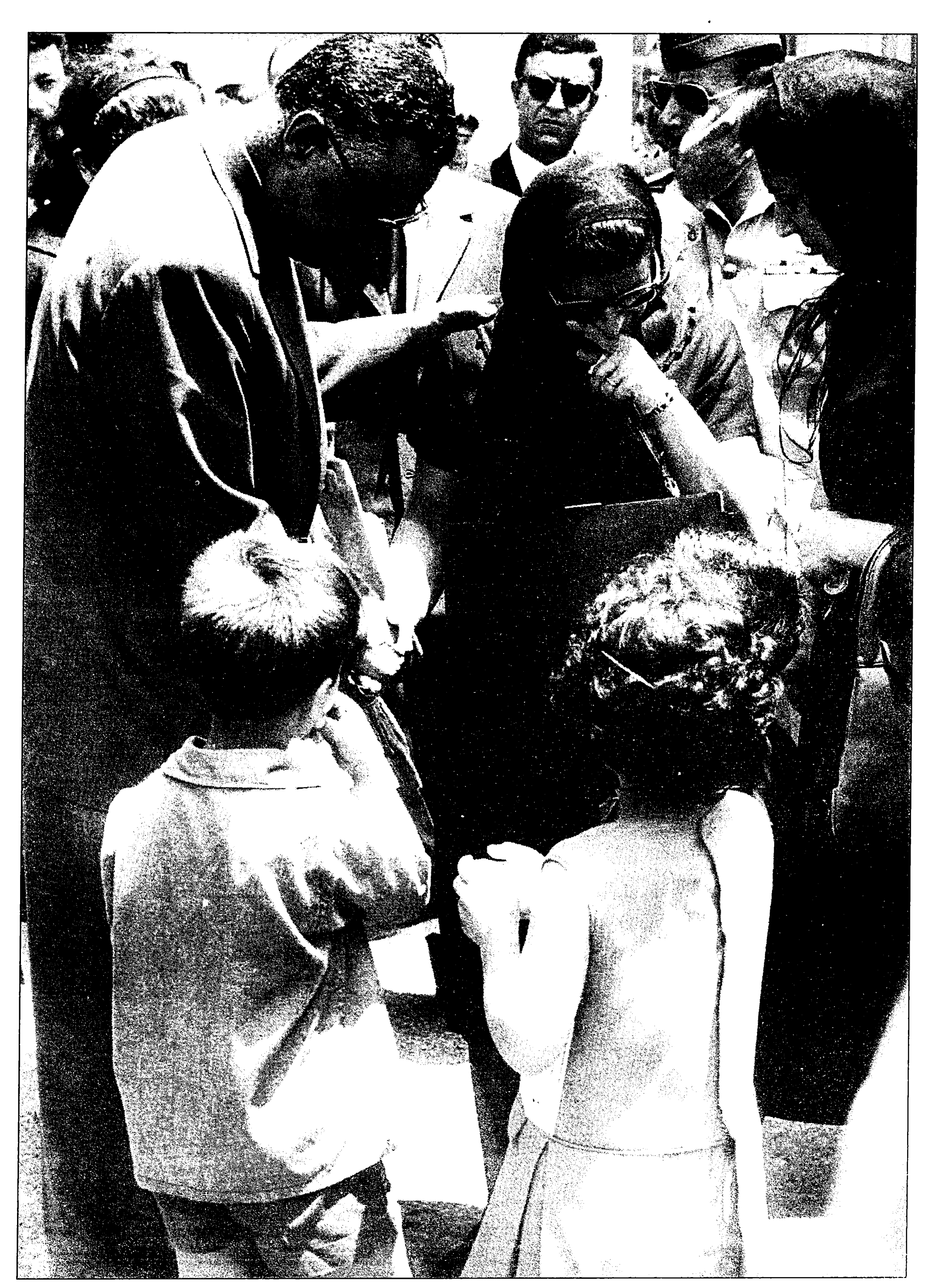
صلاح نصر فى اللاذقية مع محافظ اللاذقية وعلى يساره شعراوى جمعه وعمر محمود على



صلاح نصر فى رحلة بحرية أثناء زيارة للخارج



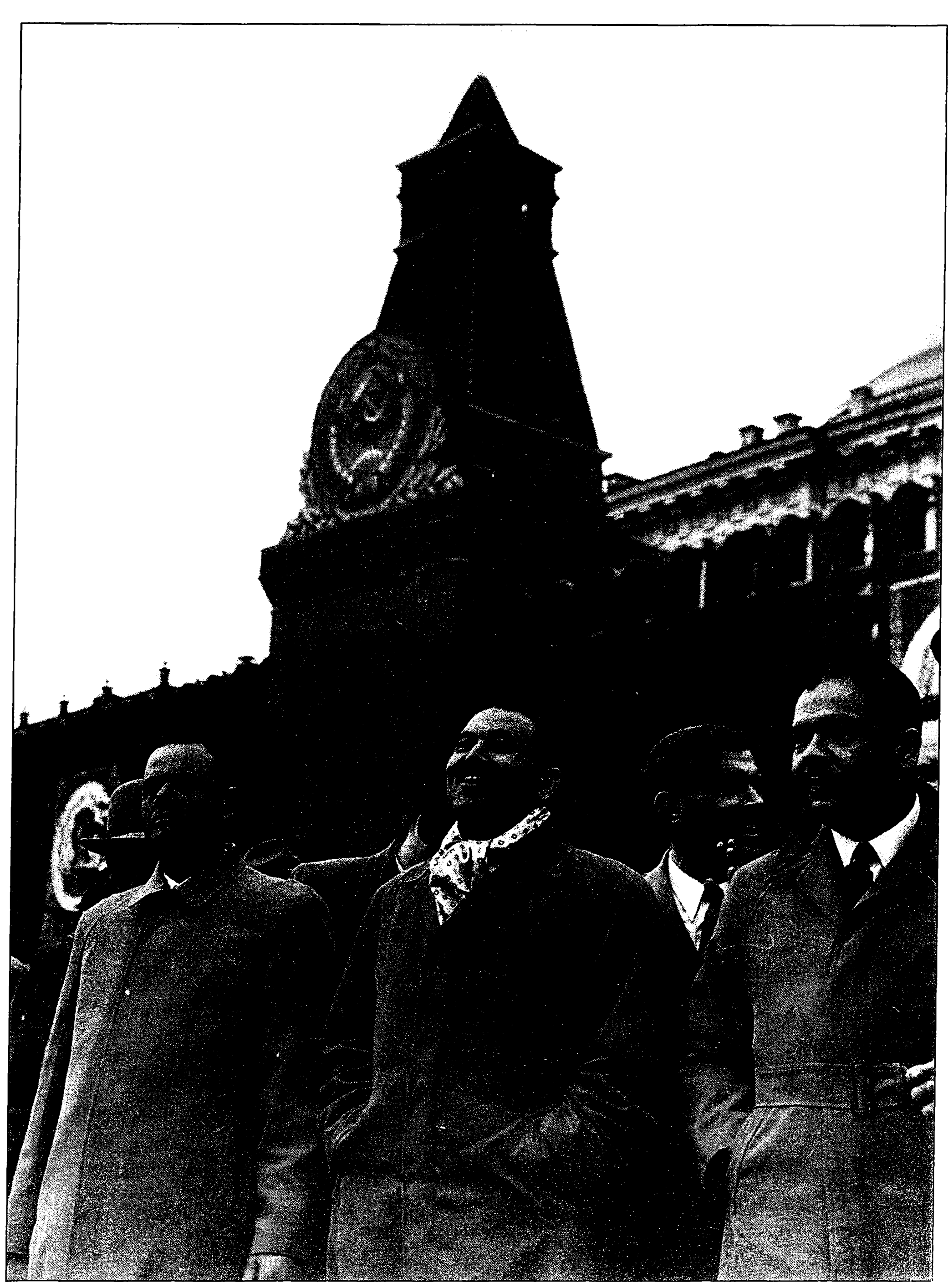
الرئيس عبد الناصر مع شكرى القوتلى



الرئيس عبد الناصر يواسى أرملة الوزير السورى طعمه العودة الله بعد أغتياله على يد شاب سورى فى القاهرة

خرشوف يستقبل عبد الناصر والوفد المرافق له سنة ١٩٥٨ وفى أقصى اليمين يظهر صلاح نصر

خرشوف فى انتظار استعراض عبد الناصر لحرس الشرف السوفييتى ويظهر أعضاء الوفد المرافق له فى اليسار



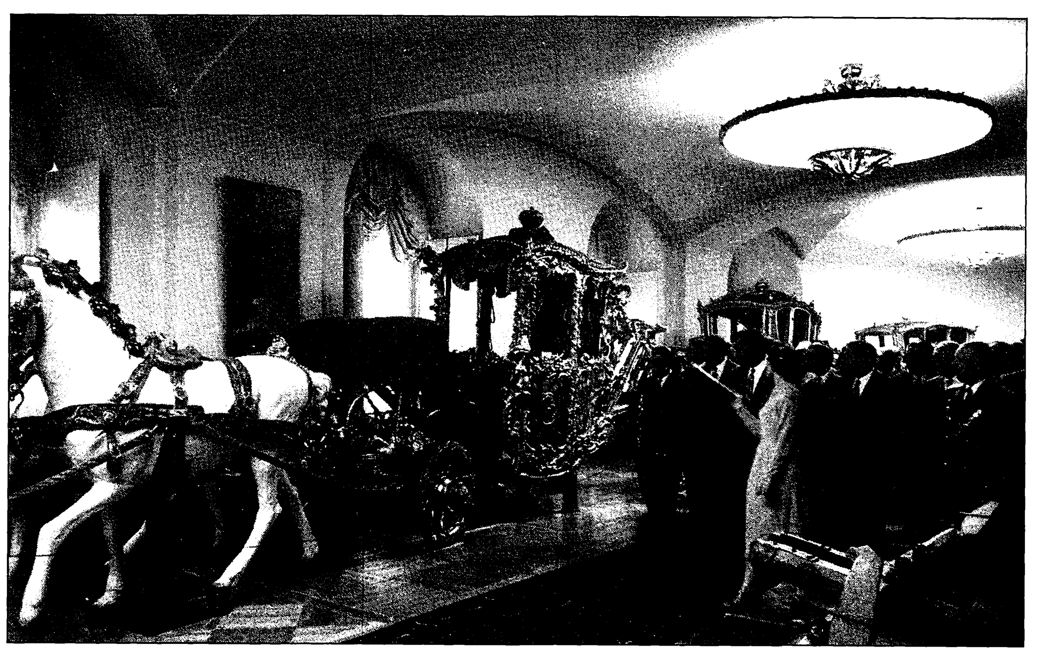
صلاح نصر وكمال الدين حسين والدكتور ثروت أحمد ثروت الطبيب الخاص لجمال عبد الناصر
أثناء زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفييتى

خرشوف يصافح محمود فوزى وزير الخارجية المصرى

جولة مباحثات مع خرشوف .. عبد الناصر وبجواره عبد اللطيف البغدادى وأكرم ديرى وكمال الدين حسين ومحمود فوزى
وعلى صبرى وأحمد عبد الكريم ثم صلاح نصر

عبد الناصر يصافح قيادة الجيش السوفييتى

عبد الناصر فى زيارة لإحدى وحدات الأسطول السوفييتى والسهم يشير لصلاح نصر



فى متحف الكرملين أمام عربة القيصر

فى حفل للبولشوى فى دار الأوبرا بموسكو

عبد الناصر مع مسلمى الجمهوريات السوفييتية الإسلامية سنة ١٩٥٨

جمال عبد الناصر فى زيارة حديقة الأطفال بالمزرعة الجماعية «كذيل اوزبيكى» فى جمهورية أزبكستان بالاتحاد السوفييتى

فى زيارة لأحد مصانع السيارات فى جمهورية أزبكستان بالاتحاد السوفييتى

فى زيارة أحد مزارع الأبقار فى جمهورية أزبكستان بالاتحاد السوفييتى

حرص خرشوف على إبهار عبد الناصر بالنهضة السوفييتية سنة ١٩٥٨

صلاح نصر فى مهمة فى روما

صلاح نصر فى أحد زيارته الخارجية

صلاح نصر فى زيارة إلى إحدى الجزر الإيطالية

صلاح نصر يمارس شغفه بالتصوير فى كل مكان يذهب إليه

صلاح نصر يتفقد اللمسات الأخيرة لإنتهاء العمل ببرج القاهرة ومعه ابنه محمد نجيب
وعلى يساره عمر محمود علي وكيل المخابرات

زيارة للبرج قبل الافتتاح

تيتو فى زيارة لبرج القاهرة

غذاء عمل فى مطعم البرج وقد أعدت نماذج للبرج كهدية تذكارية



صلاح نصر فى زيارة لروما



عبد الحميد السراج يخطب فى
الاتحاد القومى سنة ١٩٦٠

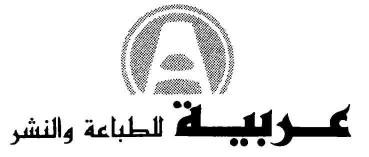
عبد الناصر يستمع إلى
مهدى صالح عماش وعلى
صالح السعدى فى
مباحثات سرية فى القاهرة
مع حزب البعث



صلاح نصر يقف أمام عبد الحكيم عامر، على صبرى، شمس بدران ومن خلفهم كمال رفعت ويقف على الجانب الآخر عبد المحسن أبو النور، عباس رضوان، شعراوى جمعه وبجواره أمين هويدى



كانت ذروة أحداث الستينات فى عام ١٩٦٧ - العام الحزين «الجزء الثالث من المذكرات» - عبد الناصر يرى آثار الهزيمة



7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043